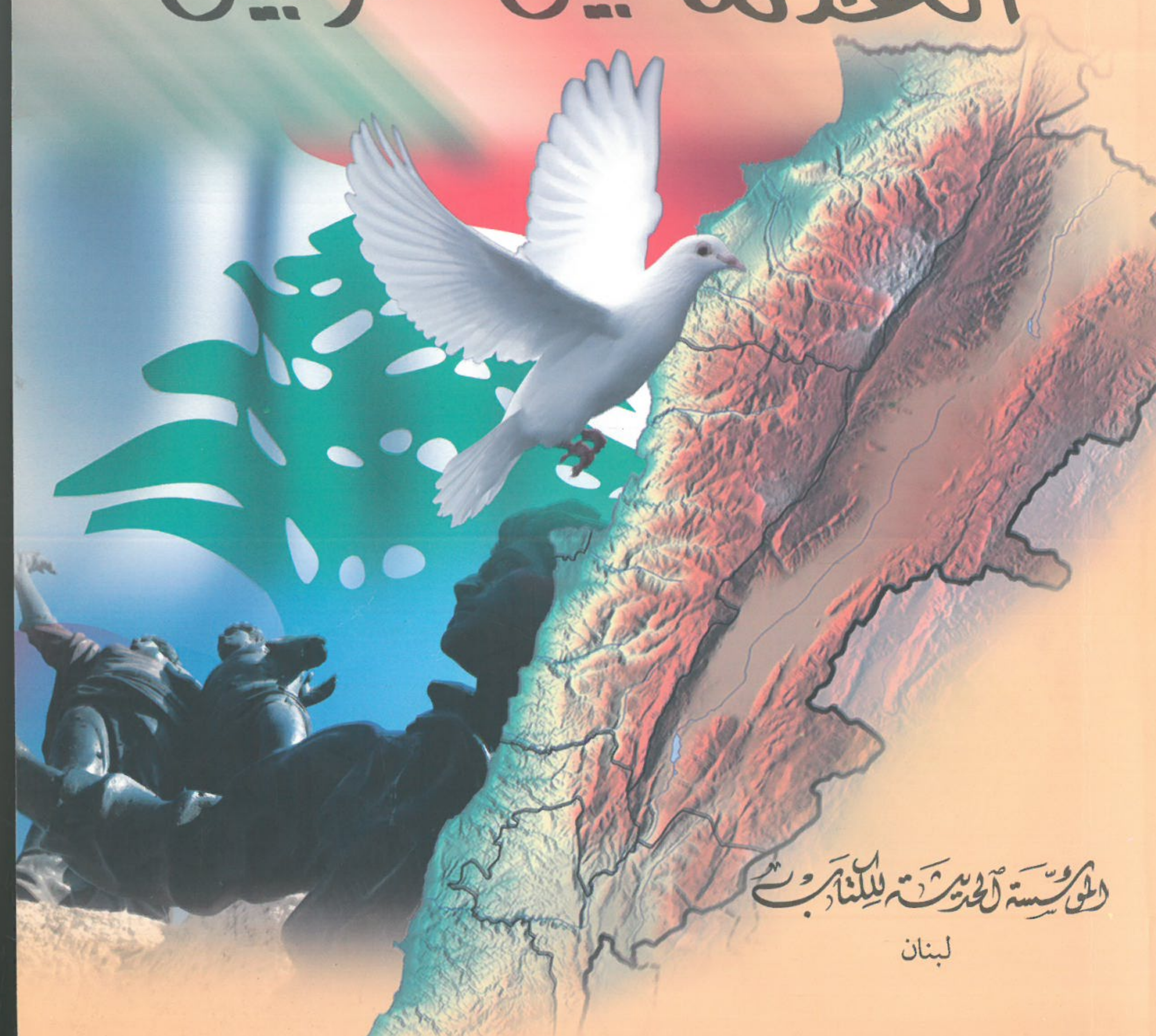
الدكتور كميل حبيب
عميد كلية الحقوق
والعلوم السياسية والادارية
في الجامعة اللبنانية

لبنان
الهدنة بين حربين



المؤسسة الحديثة للكتاب
لبنان

الدكتور كميل حبيب
عميد كلية الحقوق
والعلوم السياسية والادارية
في الجامعة اللبنانية

لبنان
الهدنة بين حربين

المؤسسة الحديثة للكتاب
لبنان



الطبعة الأولى 2014

ISBN 978-614-423-045-9



الفرع الرئيسي: طرابلس – بناية البولفار – مقابل قصر العدل Telefax: 06 424233

فرع ثانٍ: القبة – مقابل كلية الآداب Tel: 06 385469

فرع ثالث: بيروت – بدارو – شارع بدارو، مقابل الـ Buik

Telefax: 01 422303

البريد الكتروني: alhadithabooks@hotmail. com

الموقع الكتروني: www. alhadithabooks. com

إلى

معالي رئيس الجامعة اللبنانية

الدكتور عدنان السيد حسين

وإلى

كلّ من يعمل على بناء دولة مدنية في لبنان

يكون فيها المواطن قيمة بحدِّ ذاتها.

المقدّمة

منذ أن نال لبنان استقلاله عام 1943، وهو ما يزال منغمساً في أزمة متجدّدة ومستمرة. والواقع، أنّه لا توجد دولة وُسمت بالصفات السلبيّة كما هي حال الدولة اللبنانيّة. فهي، كما يُنظر إليها دولة مجزّأة ومنقسمة؛ وفي المفهوم السياسي، فإنّ السياسة اللبنانيّة ما هي إلا مجموعة من الصدامات والعنف والخيبات؛ والأسوأ من كل هذا، اعتقاد بعضهم على مرّ الأيام، أنّ دولة لبنان بعيدة الاحتمال، وغير مرجَّحٍ قيامها بشكل فعّال وعصري.

إنّ هذه التعابير الوصفية تعكس تجربة لبنان التاريخيّة – السياسيّة، التي تعزو وتُنسب إلى تزامن وتماكن التناقضات والمفارقات التاريخيّة. كان لبنان، كنظام حكم وما يزال، فوضوياً وغير فعّال، وعاجزاً عن إحداث الأثر المطلوب، ومقسَّماً عربيّاً وغربيّاً، مسيحيّاً ومسلماً، عصريّاً وتقليديّاً. ومجمل القول، إنّ بِنْية لبنان الداخليّة ثنائيّة التفرُّع، مقسومة إلى قسمين أو مجموعتين، لا يُعْرف ما إذا كان غربيّ الهوية، عربيّ الوجه، أو عربيّ الهويّة، غربيّ الوجه.

وقد أدّت هذه المعضلة، أو الأزمة، إلى انفجار العنف في العام 1958، والعام 1975، ومرةً ثالثة، في العام 2005. واستدعت الحرب الأهليّة، في العام 1958، تدخّل القوّات الاميركيّة؛ غير أنّ الوضع في العام 1975، والعام 2005، استدعى ربط لبنان بالصّراع العربي – الإسرائيلي بشكل عام، وقد أدخله ذلك إلى ميدان الصراع الدوليّ إذ أصبح " أرضاً لكلّ من يرغب، وأصبحت أزماته جزءاً من حروب الآخرين، وثورة لكلّ ثائر أيضاً".

ومهما يكن، وبرغم هذه التناقضات المتأصّلة، اعتبر لبنان – منذ استقلاله، في العام 1943، وحتّى العام 1975 – "سويسرا الشرق الأوسط"، ويرى بعضهم، أنّ تلك الفترة "الورديّة" تعود إلى آليّة التّوافق التي غُرست في السياسة اللبنانيّة. إلاّ أنّه، خلال العقود الأخيرة، لم تكن التسويات التوافقيّة قادرة على مواجهة التحدّيات الداخليّة والخارجيّة. وضمن هذا الإطار، سيحاول هذا الكتاب دراسة النجاحات والإخفاقات التي واجهتها التوافقيّة في الحالة اللبنانيّة.

ويُشدِّد هذا الكتاب، أيضاً، على أهميّة السياسات الإقليميّة والدوليّة. فمن الناحية الإقليميّة، ما زال الشرق الأوسط يشكّل المصدر الأساسيّ للتوتّر في قضايا العالم. فالمنطقة هي المصدّر الكبير لموارد البترول، وتُعدّ تاريخيّاً مهداً للحضارات (الفرعونيّة والسومريّة والبابليّة والآشوريّة)، ومهداً للديانات اليهوديّة والمسيحيّة والإسلاميّة، ما جعلها محوراً أساسيّاً في الاهتمامات الدولية.

وحتّى قبل اكتشاف البترول، كان الشرق الأوسط ميداناً للصراع في الأحداث الدوليّة. فقبل زمن التعاليم السماوية بفترة طويلة، قامت الجيوش الخارجيّة بحروب متواصلة تقريباً، على امتداد شاطىء البحر المتوسّط، محاولةً السيطرة على المنطقة لأسباب تجاريّة وفوائد سياسيّة، مُنكرةً بذلك مصالح أصحاب البلاد. وهكذا، كانت المنطقة على التوالي جزءاً من الإمبراطوريات الفارسيّة واليونانيّة والبيزنطيّة والعربيّة والمنغوليّة والتتريّة والعثمانيّة. وحديثاً، وبعد نهاية الحرب العالميّة الأولى، أصبحت منطقة الشرق الأوسط تحت سيطرة الانتدابين: الفرنسي والبريطاني. وبنتيجة الحرب العالمية الثانية، تضاءل النفوذ الأوروبيّ على هذه المنطقة تدريجياً لحساب التنافس الأميركيّ – السوفياتيّ، لأنّ كلا القطبين، سرعان ما اتّجها الى تنظيم تحالفات عالميّة والسيطرة عليها، ليصبح الاستقطاب في الشرق الأوسط أمراً لا بُدَّ منه.

ومهما يكن من أمر، وبعد انهيار المنظومة الاشتراكيّة وتفكك الاتّحاد السوفياتي، أصبحت الولايات المتّحدة القوّة العظمى الوحيدة التي تسيطر على قراري الحرب والتجارة العالميّة في الشرق الأوسط وفي العالم. وبالضبط، أصبح التدخّل الخارجيّ مظهراً لفهم السياق الواسع للأزمة اللبنانيّة. ولا يغيب عن البال أنّ اختلاف الديانات والثقافات والنظم الاقتصاديّة، في الشرق الأوسط، هو السّمة التي تُعرَف بها بِنْيته العريضة. وعلى الرغم من أنّ الديانة الإسلامية، مثلاً، هي الديانة المسيطرة في هذا الشرق، فإنّ المسلمين ينقسمون الى سُنّة وشيعة ودروز، وكلّ فئة تنقسم، بالتالي، إلى فروع وجماعات. وبالمقياس نفسه، فإن المسيحيين تمثّلهم جيوب صغيرة مُبعثرة، ينضوي تحت لوائها: النسطوريون (الآشوريون)، الموارنة، الأورثوذكس، الملكيّون، واليعقوبيّون، والأقباط، ومجموعات بروتستانتيّة مختلفة. ويُعدّ فهم هذا التقسيم الطائفي ذا أهميّة كبيرة، لأنّه يوفّر إطاراً لفهم الشرق الأوسط، من حيث يكوّن الأرضيّة للصراع بين الأقليّات.

إنّ العنصر الطائفيّ يعني أنّ إمكانات البناء البنيويّ، في أي بلدٍ، تعتمد على المزيج، أو الخليط المعيّن للمعايير التقليديّة والحاجات العصرية؛ ويعني أيضاً، أنّه على كلّ دولة أن تختار بيئتها أو محيطها المميَّز، الأمر الذي يمكن بالتالي، أن يساعد في تفسير اختلاف السياسات والمؤسّسات السياسيّة الموجودة في دول المنطقة. ومجمل القول إنّ الشرق الأوسط يفتقر الى بنية سياسيّة ثابتة، في حين أنّ أنماط صنّاع القرار تختلف من دولة إلى أخرى. ويعود هذا الأمر، بالضبط، إلى ضبابيّة وغموض، ميّزا قضايا الشرق الأوسط، ممّا يفرض على الطلاّب، الذين يدرسون السياسات الدوليّة، أن يعتمدوا منهجيةً بنيوّية عالية لفهم الموضوع الذي يتطلّب أيضاً دراسة دقيقة للبيئات الإقليميّة والعالمية، التي استدعت تكراراً عودة الأزمة اللبنانيّة واستمراريتها، طوال هذه السنين.

* * * *

ينقسم هذا الكتاب الى قسمين: قسم أول، يبحث في معنى التسويات التوافقيّة ومتطلّباتها في الإطار النظريّ، وهو يؤسس لتحليل التحدّيات المتعدّدة التي تواجهها السياسة التوافقيّة، وفشل هذه السياسة في التغلّب على عناصر الأزمة.

وقسم ثانٍ يقدّم دراسة ميدانيّة إحصائيّة، هي عبارة عن استبيانات لاستكشاف آراء المفكّرين والمثقّفين اللبنانيين وأفكارهم، عن الأزمة المتأصّلة في النظام السياسيّ اللبنانيّ وإمكانية وجود علاج لها. ويبقى السؤال عن إمكانيّة أن تبقى التوافقيّة خياراً متاحاً في لبنان، يستطيع تسهيل تطوّر تعدّدية اجتماعيّة عند اشتداد النزاعات.

وينقسم القسم الأول الى مقدّمة عامّة وخمسة فصول. المقدّمة العامّة نظريّة بطبيعتها، تقدّم تعريفاً للتوافقيّة من المنظور الاجتماعيّ والسياسيّ والنخبويّ. وعلاوة على ذلك، تطرح هذه المقدّمة العلاقة بين تسوية النزاعات والخلافات، حسب كلٍّ من التوافقيّة والأنظمة الفيدراليّة أو الاتحاديّة؛ لأنّ التسوية التوافقيّة لازمها بعض مواطن الضعف، ما جعل بعض اللبنانيين يأملون في إمكانيّة نجاح التنظيم الفيدراليّ في بلدهم. ويركّز الفصل الأوّل على القواعد المؤسّسة للكيان اللبنانيّ، ويكشف عن عناصر التوافقيّة في النظام السياسيّ اللبنانيّ، كما يُناقش هذا الفصل، على وجه الخصوص، تاريخ المجموعات اللبنانيّة التي تشترك في الكثير من السّمات والقيم؛ ولكنّها تتبارز في مدٍّ خطوط تواصل مع القوى الخارجيّة لحماية مصالحها ومصالح أبنائها.

وقد أدّى هذا النمط في السياسة – الأساليب والمناورات – الى إدخال لبنان في صراعات دمويّة، أعني بها تلك التي حصلت في الأعوام 1958 و1975، و2005. ولدى استذكار الأحداث والتأمل فيها، نجد أنّ المظهر الداخليّ للأزمة اللبنانيّة يتطلّب الاعتراف بحقيقة الحرب الأهليّة (الفصل الثاني) على أنّها صراع بين حقوق متناقضة. ويدلّ المظهر الخارجيّ على أنّ القوّتين الخارجيتين

(إسرائيل وسوريا) قد استخدمتا "المستنقع" اللبنانيّ لحماية مصالحهما وتعزيزهما. وقد ظهر هذا الأمر، بشكل واضح، خلال الغزو الإسرائيلي للبنان، في حزيران، عام 1982 (الفصل الثالث). وبهذا المعنى، يجب أن يُنظر إلى الحملة العسكريّة الإسرائيليّة في لبنان، من خلال سياق الصراع العربيّ– الإسرائيليّ.

ويبحث الفصل الثالث في الأهداف الإسرائيليّة الكامنة وراء اجتياح لبنان، في العام 1982. ولدى مقاربة أهداف الحملة العسكريّة ونتائجها، نستكشف انهيار سياسة تلّ أبيب في هذا البلد. وحقيقة الأمر أنّ إسرائيل لا تستطيع تحمّل الخسارة السياسيّة، مهما كان حجمها، ما يستدعي الإشارة إلى أنّ حملة إسرائيل الفاشلة قد مهدّت الطريق لِفرض "السلام السوريّ" وسيطرته على القرار اللبناني، خلال فترة اتّفاق الطائف، ما بين سنة 1990 و2005. وعليه، يبحث الفصل الرابع في خلفيّة اتفاق الطائف وإنجازاته. وعلى كل حال، فإن من الممكن مناقشة الأمر على أنّ اتفاق الطائف مهّد الطريق لتدخّل سوريّ مباشر في الشؤون اللبنانيّة؛ غير أنّ فترة الطائف قد شهدت بزوغ ظاهرتين تستحقّان البحث والدراسة بشكل وافٍ: ظاهرة المقاومة اللبنانيّة، والظاهرة الحريريَّة – العمودين اللذين ارتكزت عليهما حالة الطائف بشكل ثابت.

وأخيراً، يقدّم الفصل الخامس تحليلاً للجوّ العام الذي أحاط باغتيال رئيس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري، بتأثيراته على الساحة الدوليّة والإقليميّة والوطنيّة. ويكشف هذا الفصل المحاولات العديدة التي جرت لتفسير السياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة الاميركيّة تجاه لبنان، في حرب تموز، عام 2006، والتطوّرات التي لحقتها، وأدّت الى اتّفاق الدّوحة (قطر)، في العام 2008. وإنّه من الممكن الاستنتاج أنّ هذا الاتفاق ما هو إلاّ اتّفاق قصير الأمد، لا يُلبيّ آمال النخبة السياسيّة والفكريّة اللبنانيّة وطموحاتها.

وجاء القسم الثاني تحت عنوان "هوية المثقّف السياسية "، وهي دراسة ميدانيّة أجريت على أساتذة الجامعة اللبنانيّة، في غمرة الأزمة اللبنانيّة الحديثة، لاستكشاف آرائهم حول نظام الحكم، أو شكله، وإمكانيات التحوّل والتغيير. وعلى ضوء هذه الخلفيّة، اقترحتُ سلّة من الإصلاحات الشاملة، التي بدونها ستبقى الدولة بعيدة جدّاً عن تحقيق أهدافها وتبرير سبب وجودها.

وقد اعتمدتُ في هذا الكتاب المنهجيّة التحليليّة. فالكتاب ليس سرداً للوقائع التاريخيّة، بل إسهام في زيادة معرفتنا بالمعضلة الضاغطة التي تواجه لبنان، على أمل أنّ السلام "المفقود"، الذي يحتاج إليه اللبنانيون، لا يبقى مفقوداً بعد ذلك. ونُنهي القول بأنّ تصميم الكتاب يختصر مجموعة مؤتلفة من بنيان ودلائل اجتماعيّة، وسياسيّة، وعسكريّة، لتقييم حدود السياسة التوافقيّة، وتحديد السبل التطوّرية، للانتقال نحو بناء دولة أكثر ديموقراطيّة، وأكثر عدالة، وأكثر إنسانيّة.

* * * *

وقبل أيّ شيء آخر، لا بدّ من قراءة مختصرة لمعنى التوافقيّة، كنظريّة ومنهج للحكم.

فعلى الرغم من التباين أو الاختلاف في الاستخدام التقليديّ لكلمة "الديموقراطيّة التوافقيّة"، فإنّني سأطرح استخدام كلمة "التوافقيّة" في هذا الكتاب، ليس لأنّ الكلمة أكثر ملاءمة لجنس المصطلح فقط؛ بل لأنّ التغييرات في الألفاظ لا تقلّ أهميّة أيضاً في ذلك، فالتوافقيّة – كنظام اللاأكثريّة – متميّزة عن الأكثريّة الديموقراطيّة، التي تقضي بقاعدة الأكثريّة القليلة للحكم.

ومهما يكن، فإنّ جميع القضايا، سواءً كانت ذات طبيعة سياسية، أو اقتصادية، يُنظر إليها في المجتمعات التعدّدية، على أنّها تقود إلى مخاطر، ولذلك، فإنّها تتطلب إجماعاً أكثر ممّا يتطلّب حكم الأكثريّة القليلة. وحتّى إنه،

في بعض الديموقراطيّات المتجانسة، والتي تتوخّى إجماعاً في الرأي، فإنّ قاعدة الأكثريّة القليلة لا تفي بالغرض، مع مرور الزمن، أمام الأزمات الخطيرة. ففي بريطانيا العظمى والسويد، حيث التمايز في الخواص أو العناصر، ليس عالياً في البلدين، التُجِئ إلى ائتلاف كبير (صيغة توافقيّة) لتأليف مجلس الوزراء، خلال الحرب العالميّة الثانية. ولسوف نلاحظ أهميّة التوافقيّة، كعملية غير رسميّة، تسعى إلى قيام استقرار في مجتمعات مُنقسِمة، أو تعددّية؛ ليتبيّن لاحقاً أنّ مسألة التوافق عمليّة خطيرة، لا يمكن تحقيقها بسهولة في كل الأوقات.

وأخيراً، سوف نُسلّط الضوء على الأمور المتشابهة والمختلفة بين الائتلاف والفدرالية، لأنّ الأخيرة تُعدّ أساساً جيّداً للملاءمة بين قوى مختلفة في البلدان التعدّدية. إلاّ أنّ المسألة تبقى في أنّ التوافقيّة تُبقي الفوضى حيّة، وإن تكن الآليّة لا تعتمد على عمليّة رسميّة، أو دستور مكتوب، ليستكشف القوانين والأنظمة والإجراءات.

التوافقيّة: المستوى النظري

منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، اكتسبت "التوافقيّة" شعبيّة جديرة بالاعتبار بين علماء السياسة. فكلمة "توافق" تشير، في الأساس، إلى المشاركة، أو الملاءمة بين الاختلاف في المكوّنات المتمايزة في مجتمع ما. ومن الممكن استخدام هذه الكلمة كاسم مجرّد (للدلالة على حقيقة المشاركة) أو كاسم ذات، أو كتعبير للدلالة على المشاركة الحقيقية[1]. ومهما يكن، فإنّ المحللين يستعملون التعبير بشكل مختلف، بحسب البلد موضوع الدراسة. فمثلاً: Gerhard Lehmbrnsuh يستخدم مصطلح " الديموقراطيّة التوافقيّة " التي ترتكز على كيفية توصّل النخبة لصياغة قراراتها بالاتفاق المتبادل، وليس على

1- B. Barry, "Political Accommodation and Consociational Democracy", British Journal of Political Science, (Vol. 5, No. 4, October 1975), p. 478.

قاعدة الأكثرية[2]. وهناك كلمة أخرى تستخدم ألا وهي "الديموقراطية النسبيّة" التي تراعي التوزيع المتوازن في المناصب والوظائف بين شركاء التحالف[3].

في دراسته المطوّلة عن هولندا، يصف Arend Lijphart الديموقراطيّة التوافقيّة بأنّها تفسير" لسياسات التكيّف"؛ بينما يشير Bluhm إلى النظام السياسيّ للنمسا، بعد نهاية الحرب العالميّة الثانية، بـ "الديموقراطيّة التعاقدية"[4]. يُنظر إلى التوافقيّة، في معظم الحالات، كبديل استرضائيّ، يقع بين المجتمعات المندفعة نحو المركزيّة (المتجانسة والمستقرة)، وتلك المندفعة بعيداً عن المركزيّة (المنقسمة واللامستقِرة). وبكلام آخر، فإنّ سياسات التوافق تهدف إلى إرساء الاستقرار في البلدان غير المستقرّة والمنقسمة.

ومن هنا، فإنّ دراسة الأدبيّات المتعلّقة بما تقدّم، تشير إلى أنّه قد تمّ تناول مفهوم التوافقيّة من ثلاث وجهات نظر على الأقلّ، كونها:

- نموذجاً للتركيب المجتمعيّ مع التأكيد على الانقسام الدينيّ والإيديولوجيّ والثقافيّ واللغويّ، في المجتمع نفسه.
- نموذجاً من التمثيل النسبيّ للنخبة والشرائح الاجتماعية المختلفة، مع التأكيد على عمليّة صناعة القرار وإدارة الصراع.
- نموذجاً للثقافة السياسيّة العائدة إلى تقاليد تاريخيّة، تسبق ربما السياسة (الجماعية) التوافقيّة.

ومهما يكن، فإنّه لا يمكن وجود أيٍ من هذه العناصر، بشكل عام وكامل، في أيّ موقع من المواقع. فالترابط يختلف بين بلدٍ وآخر، ويظهر بمظهره

2- K. D. McRae, "Introduction", *in* Kenneth D. McRae, (ed.), Consociational Democracy, (Ottawa: McClellan and Stewart Limited, 1974), p.4.

3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

4-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الخاص، حسب البلد الذي نحن بصدد دراسته. لذا، فإنّه من المفيد، لتوضيح الأهداف وتحليلها، أن نُحدّد المكوّنات التركيبيّة والنخبويّة والتاريخيّة – التقليديّة للتوافقيّة كُلاً على حدة، ليصار إلى بحثها ودراستها منفردة. وعندئذٍ، يستطيع الإنسان أن يقدّر المدخل لأهميّة الترابط، الذي يعتمده نظام الحكم التوافقيّ، بين كلّ مكوّن أو مركّب وبين المكوّنات أو المركّبات الأخرى.

أوّلاً: إنّ التوافقيّة، بصفتها نموذجاً للتّركيبة الاجتماعيّة، تفرض نفسها عند وجود انقسامات ذات طبيعة دينيّة وأيديولوجيّة وثقافيّة وإثنيّة ولغويّة[5]، وأيّ مجتمع يعاني انقسامات وانشقاقات، يُعرف بالمجتمع التّعدّدي. وقد تبع Arend Lijphart هذا النّمط (المنحى)، وعرّف المجتمع التعدّدي بأنّه "نظام منقسم اجتماعيّاً وإيديولوجيّاً ومُفضٍ إلى خلافات ونزاعات وخصومات وعداوات، بدلاً من تحقيق إجماع وتعاون؛ وإلى توتّر إيديولوجيّ وتطرّف، بدلاً من الوصول الى براغمانيّة ذرائعيّة واعتدال، وإلى حكومة ثابتة وغير متحرّكة، تأتي في أعقاب حكومةٍ ثورية مضطربة مفضّلة ذلك على التغيير التطوّري"[6].

وإضافة إلى ذلك، يفرض قيام التعدّدية، أن يكون كلّ قسم متوتّراً ومتميّزاً عن المكوّنات الأخرى، وعلى درجة عالية من التنظيم. وباختصار، قد يظهر نوع من الشعور المجتمعيّ – أو الاجتماعيّ السياسيّ – يؤدّي فيه القادة والمواطنون والمؤسّسات دوراً واضحاً. وفي هذا المجال، فإنّ Herman Bakvis يرى أنّ المؤسّسات التي لا قاعدة اجتماعيّة لها، تؤثّر على سياسات أيّ نظام؛ فإنّ الضغط السيكولوجيّ المتبادل، والنّاجم عن الانتساب إلى العضويّة، في

5- A. Lijphart, Democracy in Plural Societies, (Binghamton: Yale University Press, 1977), p. 3.

6 -A. Lijphart, The Politics of Accommodation, (Los Angeles: University of California Press, 1968) , p. 1.

مجموعات مختلفة ذات اهتمامات مختلفة، يقود إلى مواقف معتدلة[7].

إن ذلك النّمط من التفاعل، على الصعيد المؤسساتيّ، يجب أن لا يتعدّى العلاقات القائمة على الثقافة الفرعيّة على المستوى الجماهيري[8]. إنّ Arend Lijphart، David Easton وآخرين، يؤكدون أنّ على البلدان التوافقيّة المحافظة على الحدود التي تفصل فيما بين ثقافاتها الفرعيّة[9]. ولهذا، فإنّ الثقافات الفرعيّة، أو الكُتل ذات المصالح ووجهات النظر الواسعة الاختلاف ربّما تتعايش دون صدامات أو مناوشات غير ضروريّة.

ومن خلال المراجعات التاريخيّة، نجد أنّ الصدامات والنزاعات الأهليّة تنشأ فقط، عندما تكون هذه الكتل على تماس مباشر في ما بينها. ويُؤكّد Quincy Wright: "أنّ الإيديولوجيات، التي ترتضيها مجموعات مختلفة، ضمن مجتمع معيّن، قد تكون غير متساوقة، دون أن تحدث توتّراً ما؛ غير أنّه إذا كانت المجموعات التي تعتنق عقائد إيديولوجيّة غير متساوقة وفي احتكاك ضيّق... فإنّ التوتر بينها يكون شديداً[10]. وفي هذا السياق " ينتج السياج الاجتماعي المضبوط جيرانُ جيّدين"[11].

إنّ أقصى ما يصل إليه "التشظّي"، في النظام التوافقيّ، هو إثارة الدّهشة لدى المراقب الناشئ، داخل مجتمع متجانس، وإنّه من الممكن جدّاً، لإنسان يقضي معظم أيّام حياته في بيئة من جنسه ولونه، أن يكون قد تعلّم في مدارس طائفيّة،

7- H. Bakvis, Federalism and the Organization of Political Life: Canada in Comparative Perspective, (Canada: Queen's University, Institute of Intergovernmental Relations, 1981), p. 15

8-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

9- A. Lijphart, " Consociational Democracy", in McRae, (ed.), Consociational Democracy, p. 83.

10- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

11- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ودرس في جامعات طائفته، وأن يكون مُستخدَماً عند شخص يحمل قناعاته نفسها. وبالنسبة إلى نشاطاته غير السياسيّة، كالموسيقى والرّياضة والنشاط الشبابيّ والأعمال الخيريّة، فربّما يكون قد تمّ تنظيمها من قِبل "المكوّن" التي ينتمي إليه، وفي أبعد الحدود، ربما يقرأ كتباً ومجلاّت ويشاهد برامج تلفزيونيّة تمّ إخراجها، أو تعود ملكيّتها إلى أشخاص من الجماعة عينها الذي ينتمي إليها. وفي النهاية، يدلي بصوته إلى حزبه السياسيّ الطائفيّ، كون ذلك آليّة دفاعيّة ضد فلسفة القطاعات (المكوّنات) المتعارضة معه.

ومن ناحيته، يدّعي Karl Deusch، بأنّ فُرص التّصادم وإمكانيّاته، تزداد في المجتمع التعدّدي، كلما ازداد حجم التقاطع المتبادل ومجاله. ويزعم بعضهم أنّ التّقاطع يستمرّ بين الثقافات الفرعيّة العدائيّة في مجتمع متعدد إلى الحدّ الأدنى، " وأنّ الهدف النهائيّ للعمليّة التوافقيّة المتوازنة، لا يدعو الى تدمير قوى التعدّدية الأخرى في المجتمع، بل الى السّيطرة عليها، لتصبح عنصراً ممانعاً لحالتي اللاستقرار والفوضى"[12].

ووفقاً لذلك، فإنّ ما هو بارز وملحوظ بالنسبة إلى النّظام التوافقيّ، هو حقيقة النّزاع الكامن الذي يبقى دائم الحضور. وما دامت الثقافات الفرعيّة متباينة في وسائلها وغاياتها أو نتائجها، فإنّ التّباينات هي سببٌ للأزمة؛ ومع ذلك، فإنّ الأمل معقود على أنّ التوافقيّة ستقلّل من وتائر النّزاع الثّقافيّ، والثقافيّ الفرعيّ، وستؤثّر في وحدتهما. وخلاصة القول إنّ التوافقيّة، في مظهرها الأوّل، يمكن أن تُعرّف: "بأنّها ديموقراطيّة قطّاعيّة، لكنها مستقرّة"[13].

12- المصدر السابق، ص 84.

13- B. Barry, " Political Accommodation and Consociational Democracy", p. 84

ثانياً: التوافقيّة بصفتها نموذجاً لسلوك النّخبة في إطار صنع القرار وإدارة الصّراع[14]. وهنا، تكمن المساحة الحيويّة جدّاً، لاهتمام قيادة النّخبة في انشغالها بجهود مدروسة، لإبطال تأثيرات الثّقافة القطاعيّة (الجزئيّة)، وشلّ الحركة ونشر الفوضى. والمشكلة لا ترتبط كثيراً بأحد الاستعدادات المؤسّساتية الخاصّة، كما هي الحال بتعاون النّخبة في ما بينها.

ويرى Herman Bakvis، أنّه، لكي يكون النّظام توافقيّاً، ينبغي أن يظهر "دليل على خلافات عمليّة واضحة، بين النّخبة، لا يداخلها أيّ من أنواع التسويات"[15].

ويلحظ Bakvis أنّ هذا المنحى من التعاون، ينبغي أن يظهر على المستوى النخبويّ الذي يجب أن يتوفر في أيّ من الاستعدادات التوافقيّة[16].

ويحدّد Lijphart أربعة عناصر رئيسة، ينبغي أن تتوفر لدى النخبة، لتضمن نجاح التوافقيّة:

- على النخبة أن تكون على دراية بخطورة الانقسام، وتعي تداعيّاته وعياً واضحاً.
- وعليها أن تستوثق ببعض الوعود، للمحافظة على الوضع الراهن، أو العمل على صيانة النّظام التوافقيّ.
- وعلى النخبة أن تتميز بالقدرة على القيادة، والسيطرة على مكوّناتها المجتمعيّة.

14- K. McRae,: Introduction", p. 5

15 - H. Bakvis, "Structure and Process in Federal and Consociational Arrangements", Publius: The Journal of Federalism, (Spring 1985), p. 62

16- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

- وأخيراً، يجب أن تكون قادرة على صياغة الحلول المناسبة، التي من خلالها تسعى لتحقيق تسوية، حول المصالح والمتطلّبات المختلفة للكتل المتعدّدة[17].

ويشترط توفّر ثلاثة عناصر للتوافقيّة، حتى تساعد النّخبة، بقدر الإمكان، على إدراك ضرورة التّعاون:

العنصر الأوّل والأهمّ، هو ظهور تهديد خارجيّ للبلد، لأنّ هذا التّهديد، غالباً ما يقويّ الرّوابط بين الثّقافات الفرعيّة، على المستوى الجماهيريّ، كما يقوّي الرّوابط بين القادة، على المستوى النخبويّ، وبين هذه القيادة وأتباعها، على المستوى الدّاخليّ للثّقافة الفرعيّة. ومجمل القول: إنّه من المتوقّع أن يعزّز هذا التّهديد الخارجيّ الوحدة الوطنيّة ويزيد الانسجام الداخلي[18].

والعنصر الثّاني الذي يبدو أنّه يزيد التّعاون في ما بين النخّبة، في مجتمع منقسم، هو التّوازن المتعدّد بين الأقليّات. وهذا المفهوم للتّوازن المتعدّد للسّلطة، يحدّد التّوازن الذي يقوم بين ثلاثة أو أكثر من المكوّنات أو الأطياف.

ووجود مثل هذا التوازن، يفوّت الفرصة على أيّ فصيل أو طيف، ليكون قادراً على السّيطرة الكاملة على الآخرين[19].

وعلى عكس ذلك، فإنّ الفصائل الأخرى، تكون عند ذلك، مضطرّة للموافقة على قيادة الحكم. وهكذا، فإنّ التّوزيع المتساوي لمراكز السلطة، بين مختلف

17- A. Lijphart, "Consociational Democracy" , p. 74; see also A. Pappalardo, "The Conditions for Consociational Democracy: a Logical and Empirical Critique, "European Journal of Political Research, (Vol.9, No. 4, December 1981), pp. 380-382.

18- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

19- A. Lijphart, "Democracy in Plural Societies", p. 74; see also A. Pappalardo, "The Conditions for Consociational Democracy: A Logical and Empirical Critique, "European Journal of Political Research, p. 369.

المكوّنات، يظهر كأساس للتعاون بين القادة الذين يملكون وضعاً سياسيّاً متساوياً[20].

والعنصر الثّالث والمحبّب في التّعاون المتبادل بين النخبة، هو ضرورة تحمّل النّخبة العبء الكامل نسبيّاً، في جهاز صُنع القرار. وإذا كان لدى المجتمع المتعدّد ميل حقيقيّ إلى ركود الحركة، فينبغي على النّخبة أن تكون قادرة على حلّ المسائل الاجتماعية – الاقتصادية للبلد عند ظهورها. فإنجاز الرّخاء الاقتصاديّ، وبناء درجة معيّنة من التّوازن الاجتماعي، يتطلّبان تعاوناً متبادلاً بين النّخبة. وربّما يقود فشل ذلك إلى الحرمان والإحباط. ويكون ذلك شرطاً مُسبقاً للاضطراب السياسي[21].

ولتجنّب هذه المحصّلة غير المرغوب بها، يؤكّد Lijphart أنّ حجم البلد يؤدّي دوراً مهمّاً. فكلّما كان البلد صغيراً، كانت الآمال أكبر لنجاح التوافق وبنائه بشكل أفضل. وداخليّاً، فإنّ للقادة مداخل ووسائل أبسط، في ما يتعلّق باللقاءات، وفرصة أفضل في بناء علاقات شخصيّة في ما بينهم. ومن وجهة نظر السياسة الخارجيّة، فإنّه من المتوقّع، في دولة صغيرة ذات قوّة محدودة، أن يزيد ميل البلد باتّجاه الانعزال، لأنّ الإحجام عن أداء دور ناشط في الميدان الدوليّ، يعزّز فرص الامتناع عن اتّخاذ قرارات حاسمة، أو خطيرة، في هذا المجال[22].

ومن النّقاش السّابق، يتّضح أنّ الأساليب السياسيّة لتسوية الخلافات هي القيام بعمل جادّ، يلقي بأعبائه على القادة السياسيين، ولا يكفي أن يكون هؤلاء القادة راغبين في التوصّل إلى توافق وإلى تعاون، ولكن، يجدر بهم أيضاً أن يتّخذوا إجراءات لتوفير منبر (أي: وسائل سياسيّة وقانونيّة) يجري التّوفيق من

20- المصدر السابق، ص 81.
21- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
22- المصدر نفسه، ص 59 – 65.

خلاله، بين الاختلافات الثقافيّة الفرعيّة المتبادلة. ومن بين هذه الوسائل، صيغة التّمثيل النسبيّ التي تتميّز بأهميّة خاصّة. وتبحث هذه الصيغة في الأساس، عن تحالف داخليّ متبادل، للتأكّد من أن جميع مكوّنات المجتمع تتمثّل نسبيّاً في فروع الحكومة المختلفة، طبقاً لعدد أفراد كلّ مكوّن اجتماعي[23].

وكما سبقت الإشارة، فإنّ التوافقيّة تقوم على أربعة ركائز، وهي: الائتلاف الواسع، وحقّ النّقض المتبادل، والنسبيّة في التّمثيل السياسيّ والإداريّ، وفي توزيع المال العامّ، إضافةً الى الاستقلال النسبيّ للمكوّنات[24].

وإذا تمّ إنجاز كلّ التدابير في هذا الشّأن، يصبح لكلّ مكوّن، في المجتمع، دور في الجهاز السياسيّ. ولدى استذكار الاضطرابات في المجتمعات المتعدّدة، نرى أنّ عمليّة صنع القرار، وإنجاز أيّ سياسة عامّة محدّدة، يجب أن تكون نتيجة لاتفاق متبادل[25]. وإنّه من المتوقّع، أن تضفي الصّيغة النسبيّة شرعيّة أكبر على النّظام السياسيّ، وبالتّالي، عليها أن تمنع حصول ثورة أو انتفاضة أو فوضى يقوم بها أيّ مكوّن سياسيّ، من النوع الذي يتوجّب تجنّبه في السياسات التوفيقيّة.

وحالما يتمّ بناء النموذج التوفيقيّ لسلوك النخبة، بشكل جيّد، يمسي من الممكن أن يهيّئ ذلك الظروف، للتّوفيق بين خيوط جديدة للانشقاق الدائم، وأيضاً لمساحات أخرى لحلّ النزاعات أو الخلافات العابرة، حول السياسة العامّة. وبكلام آخر، فإنّ العملانيّة التوافقيّة وثباتها، تعتمد على نوعيّة القادة، وبالتّالي، يمكن للتوافقيّة أن تفضي إلى إقامة حكومة " اتّفاق النّخبة "، وهي

23- R. Landes, The Canadian Polity, (Ontario: Prentice – Hall Canada Inc. 1983), p. 339.
24- A. Lijphart, Democracy in Plural Societies, p. 25.
25- المصدر نفسه، ص 62.

حكومة يؤمل منها أن تغيّر المجتمع المتعدّد الثّقافات السياسيّة، إلى مجتمع ثابت ومستقرّ[26].

وحسب النموذج التوفيقيّ، يؤدّي النظام السياسيّ عمله بشكل أفضل، ولاسيّما عندما تكون المكوّنات معروفة بشكل واضح تماماً، لتتمّ تسوية الخلافات بين المصالح الطائفيّة. ويؤمّن هذا النموذج قنوات واضحة، يتم من خلالها التعاون النخبويّ المتبادل. وبإيجاز، فالتّوافقيّة يمكن أن تكون متعدّدة؛ إنّما مستقرّة، وهي تعني أيضاً حكم بلد ما باتفاق النّخبة[27].

ثالثاً: التوافقيّة، بصفتها نموذجاً للثّقافة السياسيّة. يرى هذا المنحى أنّ للتوافقيّة ميزة ضمنيّة، وكذلك الظروف التاريخيّة التي تسبق غالباً فترة الأساليب السياسية للجماهير [28]. وإنّ العنصر الحاسم، في هذه الرؤيا، هو النموذج التاريخيّ – السياسيّ التقليديّ. ويشير مثل هذا التقليد ببساطة إلى وجود نماذج قديمة من التعاون النخبويّ، في مرحلة ما قبل الحداثة السياسيّة. وإنّ أمثال هذه النماذج شقّت الطريق نحو شكل معيّن من تسوية الخلافات في عصر الأساليب السياسيّة للجماهير [29].

وكان Hans Daalder، فعليّاً، الوحيد، بين الباحثين، الذي استرعى انتباهه أهميّة هذه الطريقة، في تناول موضوع هولندا وسويسرا، وهما دولتان حديثتان، ينتمي سكّان كلّ منهما إلى أُمّة أو شعب واحد، ويحاول Daalder أن يبرهن هنا، أنّه في كِلا البلدين " قد سبقت التقاليد التعدّدية وتسوية الخلافات السياسيّة، بمدّة طويلة، عمليّة التّحديث السياسيّة"[30]. وتؤكّد هذه الملاحظة بوضوح أنّ

26 -B. Barry, "Political Accommodation and Consociational Democracy", p. 479.

27- المصدر نفسه، ص 481.

28 -K. Mcrae, "Introduction", p. 5.

29- المصدر نفسه، ص11.

30 -A. Lijphart, Democracy in Plural Societies, p. 100.

التوافقيّة في كل التجارب الهولنديّة والسويسريّة يجب أن لا تعد "استجابة لأخطار شرذمة الثّقافة الفرعيّة المحفوفة بالمخاطر" [31].

وفي هذا المعنى، يمكن، حقّاً، عدّ التقليد التاريخي، لفترة ما قبل الديموقراطية، في تسوية النزاعات والحلّ الوسط، تغييراً مستقلاً قادراً على تعزيز فرص التوافقيّة. ومجمل القول: إنّ انقسام الثّقافة الفرعيّة ليس شرطاً ضروريّاً لنشوء التوافقيّة، فتقاليد انتشار السّلطة وتشتّتها، مثلاً، كانت هي القاعدة وليست الاستثناء في هولندا[32]. وإنّ النقطة التي تحتاج إلى توكيد أو تعزيز هنا، هي أنّ تقاليد تسوية الخلافات السياسيّة، في مجتمعات تعدّدية، قد سبقت الوضع في حكومة من نوع آخر (أي حكومة دستورية)، وإن كان ذلك مخالفاً للفكر السياسيّ.

إن أهميّة طريقة تناول مفهوم التوافقيّة تنبع من خلال قراءة وجهها الثنائي. أمّا الوجه الأول، فيظهر في إسهام Daalder، الذي يُقلّل من أهميّة النّخبة في تسوية الخلافات، بصفتها شرطاً مسبقاً للتوافقيّة. وفي الوجه الآخر، فإنّ Daalder يركّز على أهميّة تعاون النّخبة، من خلال حكومة ائتلافية، على أساس أنّها صيغة توافقيّة. إلاّ أنّ بؤرة التركيز هذه، يجب أن تخفي وراءها الفرق، بين ما تمّ اعتباره نموذجاً للسلوك التعليّمي، والاستجابة المدروسة للمخاطر المُحطِمة لمكوّنات المجتمع. ولكن، في هذه الطريقة، يعدّ التعاون بين النُخب ميزة طويلة الأمد في النظام السياسي، وعنصراً يساعد بحدّ ذاته في تخفيف التوتّرات، أثناء تكوين الأحزاب الجماهيريّة الآخذة بالنمو والتطوّر، مع خطوط المكوّنات التعدّدية.

31- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

32- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وهكذا، يخْلُص McRae إلى أنّ الفرق بين الاثنين، ليس مسألة اختيار سهل للبقاء أو الاستمرار، ولكنّها مسألة علاقات عَرَضيّة غير مقصودة[33]. إنّ ذاك التمايز يكتسب أهميّة إضافيّة، لدى دراسة إمكانيّة تطبيق النموذج التوافقيّ، في مواقع ذات تعدّدية أخرى، ولا سيّما في بلدان العالم الثالث. إنّ النموذج التوافقيّ، في هذه البلدان، قد يبقى ذا صلة عضويّة بالمجتمع، إذا عرفت النّخبة أنّ تعدّديتهم المجتمعيّة القديمة في داخلها، مفيدة كأسس يُعتمد عليها للبناء أكثر مما يعتبر عقبات، يجب التغلّب عليها في تقدم بناء الدولة.

بإيجاز، تُعرَف البلدان الاتحاديّة بأنّها تتألّف من مكوّنات متعدّدة، إلاّ أنّها بلدان مستقرّة ونماذج لحكومة مؤلّفة من أعضاء من النّخبة، ولها تقاليد النّخبة لتسوية الخلافات. إنّ العناصر الثلاثة متشابكة، بشكل يجعل التخلّص منها مستحيلاً، ولا يمكن اعتبار أي عنصر منفرداً شرطاً كافياً لوحده لتعريف التوافقيّة، ولكن، كلّ هذه العناصر تعدّ شروطاً مقبولة للتوافقيّة. ففي عَلم "أساليب السياسة لتسوية الخلافات"، يقدّم Lijphart تعريفاً مختصراً للتوافقيّة، يُفيد بأنّها: " أساليب السّياسة لتسوية الخلافات". ويستطرد، قائلاً:

إن كلمة " تسوية الخلافات" هنا، استخدمت بمعنى تسوية القضايا الملحّة والنزاعات، حيث لا وجود لإجماع في الرأي. والمفتاح الأساسي لهذا المفهوم هو الفقدان الكامل، وليس الجزئيّ، للإجماع السياسيّ بشكله الكامل. وإنّ متطلبات المفتاح الثاني، هي ضرورة وجود قناعة لدى قادة تلك الكتل خاصة بالرغبة في الحفاظ على النظام. ويكون القادة راغبين وقادرين على ردم الهوّة بين الكتل المشتركة المعزولة، وحلّ النزاعات الجدية أو الخطيرة، ضمن مجال واسع، لعدم وجود إجماع في الرأي[34].

33- K. McRae, "Introduction" p. 12; see also A. Pappalardo, “the Conditions for Consociational Democracy”, p. 385.

34- A. Lijphart, The Politics Of Accommodation, pp. 103-104.

وعلى الرغم من كل القيود، فإنّ هذا التعريف شديد الإيجاز. ومع أنّه يتجاهل الميزة الثالثة للتوافق حسب التقليد، فإنّه يسجّل، بشكل مناسب تقريباً، الضرورات الأساسيّة للمفهوم، كما يظهر في معظم الحالات. إن هولندا والنمسا وبلجيكا وسويسرا هي أمثلة للبلدان التي تغلّبت على الاحتمالات الكامنة المسبّبة للخلاف والشّقاق، وللانقسامات الاجتماعية العميقة، والمستمرّة من خلال الأساليب السياسيّة لتسوية الخلافات. إنّ هذه المسألة مهمّة، لأنّه، إذا كانت التوافقيّة قد نجحت في بلدان ذات انقسامات ثقافية وإيديولوجية، فإن المسألة تنسحب على مجتمعات تعاني انقسامات إثنيّة أو دينيّة. ومن هنا، ربّما تبدو أهميّة تلك التجربة، بالنسبة الى جزء مهمّ جداً من العالم المعاصر.

وبرغم ذلك، فإنّ التوافقيّة هي وسيلة غالية الثمن. ففي بعض الحالات، عندما يكون السّعر مرتفعاً، فإنّ التنظيمات التوافقيّة سرعان ما تنهار بسهولة. ففي حكومة تعتمد على الدبلوماسيّة الهادئة أو التسوية، لا تهدف التوافقيّة الى تحقيق زواج كامل، ولا إلى طلاق تامّ بين الأحزاب أو الفصائل المتعدّدة التي تعمل على الأرض، وتؤلّف مجتمعاً تعدّدياً مُفترضاً. وإنّه من المنطقيّ إذاً، أن نفترض أنّ التوافقيّة تحمل في أجزائها ضعفاً عميقاً، سرعان ما ينزلق إلى موضع غير مرغوب من الركود السياسيّ والفوضى والحرب الأهليّة. وبالتالي، فإنّ التوافقيّة غالباً ما يتمّ انتقادها، لأنّها ليست ديموقراطيّة مناسبة، وكذلك، لأنها قاصرة أو عديمة القدرة على تحقيق حكومة مستقرّة وفاعلة[35].

فمثلاً، إذا أخذ الإنسان بعين الاعتبار وجود معارضة قويّة، كجزء من المقوّمات الضروريّة للديموقراطيّة، فإنّ التوافقيّة تعدّ عندئذٍ أقلّ ديموقراطيّة. وإنّ في أنّه يسمح لأعضاء من فصائل أو قوى مختلفة (أي: ممثّلين في البرلمان) بتحميل الحكومة المسؤوليّة عن أي خطأ.

35 -A. Lijphart, Democracy in Plural Societies, p. 47.

ومن الناحية الأخرى، فإنّ النمط التوافقيّ للحكومة "عن طريق حكومة ائتلافية كبيرة " يميل إلى أن يكون قليل المرونة وغير قابل للتعديل، كما أنّه لا يسمح ببروز معارضة ائتلافية كبيرة. فالمجتمع الطائفيّ، وهنا أريد استخدام مفردات William Kornhouse، لا يسمح للفرد بهامش واسع لاختيار نوع الحكومة التي تناسب حاجاته ومصالحه[36]. ففي مجتمع تعدّدي، يعتمد الفرد، كما هو متوقّع، على الطائفة أو الجماعة في ذلك المجتمع، لزيادة رخائه المعيشيّ. وأما النماذج الأخرى من الاتحادات والجمعيّات خارج هذا الإطار، فهي ربّما تعدّ بسهولة نوعاً من الهرطقة السياسيّة[37].

وهكذا، فإنّ أيّ خرق – مخالفة – غير مباشر لحقّ الفرد في أن ينخرط في مؤسّسات، أو ينشئ جمعيّات، وفي حريّة التعبير، كلّها تشير بوضوح إلى سقوط التوافقيّة، كإحدى المقوّمات الضروريّة للديموقراطيّة. وهناك أيضاً مجموعة من الانتقادات لنموذج التوافقيّة، لعدم وجود الكثير من ميزات الديموقراطيّة، أو بالأحرى نقصها، وخاصّة في ما يتعلّق بانشغال التوافقيّة بميلها الضمنيّ إلى زيادة حالات الفوضى السياسية وتعزيزها.

ولدى دراسة سريعة لبعض عناصر التوافقيّة، يتبيّن أنّها توفّر شواهد إضافيّة على عدم قدرتها على حسم الأمور بشكل قاطع. ويظهر هذا الأمر في ثلاثة وجوه على الأقلّ:

الوجه الأوّل: إنّ سياسة الحكومة القائمة على شكل " **حكومة ائتلافيّة واسعة** " تعني أيضاً سياسة "**التدرّج**" في الإصلاح. ولهذا الأمر تفسير واحد: أنّه كلما قلّ عدد المفاوضين، كانت المفاوضات أسهل وأسرع.

36- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

37- R. Dahl, Dilemmas of Pluralist Democracy, (New Haven & London: Yale University Press, 1982), p. 44.

الوجه الثاني: إنّ " النّقض المتبادل" (الفيتو)، المسموح به لكلّ كتلة، يعني أنّ قراراً معيّناً، ولو كان ذا فائدة للوطن، لا يمكن الاتفاق عليه، أو التّوافق بشأنه.

الوجه الثالث: إن معيار النسبيّة يتطلّب مضاعفة عدد الوحدات الحكوميّة غير الضروريّة، على حساب الجدارة الفرديّة، والأداء الإداريّ الفعّال[38].

ومن هنا، يتّضح الأمر جليّاً، إذ إن لهذه العناصر أهميّة كبرى، ومن الممكن أن تكون لها تأثيرات سلبيّة على التطوّر السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعي، في بلدان العالم الثالث ذات النظم التعدّدية.

وقد جرت مناقشة الموضوع، على أساس السؤال التالي: هل الركود الاقتصادي والفساد السياسيّ، تتحمل أعباءه الحكومة صاحبة صُنع القرار، لأنّه يتوجّب عليها الاستجابة فوراً لآمال الجماهير وطموحاتهم؟ وعلاوة على ذلك، فإنّ العزل النسبيّ لمكونات المجتمع المتعايشة سلميّاً فيما بينها، يُشجّع أيضاً النزعة الأنانيّة للمجموعة، ويعزّز عدم الثقة لمجوعات أخرى، ويقوّض إمكانيّات، أو آمال الوحدة الوطنيّة والانصهار الداخليّ.

لذا، فإنّ هذه المكوّنات، غالباً ما تنشد مساندة القوى الأجنبيّة لتعزيز مواقعها الداخليّة. وكلّما زاد التدخّل الأجنبيّ والاستقطاب المجتمعيّ المحوريّ، كان انهيار الدولة، بالتالي، نتيجة أكثر احتمالاً[39]. لذا، فإنّ النموذج التوافقيّ مهدّد بالفشل، وإنّ الأمثال الموَضِّحَة لتسويات قصيرة الأمد متوافرة في حالات النمسا (1945–1966) وهولندا (1917–1967) وقبرص (1960–1962) ولبنان (1943–1975).

---

38 -A. Lijphart, Democracy in Plural Societies, p. 50.

39-R. Dahl, Dilemmas of Pluralist Democracy, p. 46-47.

ليست التوافقيّة الخيار الوحيد للتعدّدية؛ ولكنّها، بالأحرى، تشترك مع الفيدراليّة بالهدف في توفير التقنيّات السياسيّة لمعالجة التوتّرات، بين مكوّنات المجتمع التعدّدي. إنّ الفيدراليّة، في الجوهر، تعود إلى التوزيع الجغرافيّ للسلطة، بشأن الوحدات المؤلّفة (الحكومات الإقليمية والحكومة المركزيّة) وتُقسّم بطريقة تجعل لكلّ منها صلاحيّات معيّنة، تصبّ في مهمّات الحكومة النهائيّة[40]. وهنا يسير Kenneth C. Wheare على الخطّ نفسه، ويعرّف الفيدراليّة بأنّها " طريقة لتوزيع السلطات بشكل يجعل الحكومات العامّة (المركزيّة) والحكومات الإقليميّة، ضمن مجال ما، متساوية ومستقلّة"[41]. وللفدراليّة في الجوهر مقولتان أساسيّتان:

الأولى تتطلّب تواصلاً ماديّاً بين الفئات السياسيّة المختلفة التي تكوّن الدولة الفيدراليّة (الاتّحاديّة).

والمقولة الثانية أنّ نجاح نموذج الفيدراليّة، إذا كانت كلّ الفئات السياسيّة تتشارك تقريباً بحقوق سياسيّة متساوية، كثيراً ما يعزّز هذا النموذج صيانة "استقلالها المحدود" [42].

إضافة إلى المبدأ الأساسيّ لتوزيع السلطة بين الحكومة المركزيّة والحكومات الإقليميّة، يحدّد Lijphart أربع ميزات عامّة، يجب أن تكون متوفّرة بالتّتابع لنظام ما، حتّى يمكن تصنيفه أنّه فدراليٌّ.

40- A. Lijphart, "Consociation and Federation: Conceptual and Empirical Links" , "Canadian Journal of Political Science, (XII;3 September 1979) , p. 502.

41 -K. C. Wheare, Federal Government, (New York: Oxford University Press, 1963), p. 11.

42-Van Diecey, Introduction To The Study of The Law of The Constitution, (London: Msmilln, 1927), p. xxv.

أولاها "**دستور مكتوب**" للنظام الفيدراليّ. وأهميّة هذا المطلب أنّه يأتي نتيجة منطقيّة للمبدأ الفيدراليّ الأساسيّ الذي ينّص على أنّ توزيع السُلطة يجب أن يكون منصوصاً عليه في الدستور، حتّى تتوفّر للحكومات المركزيّة والإقليمية ضمانة ثابتة في عدم خرق، أو نقض سلطاتها المعترف بها دستورياً[43]. إنّ التأكيد على تلك النقطة، في توزيع السلطات، يعني أن لا تكون الوحدات الإقليميّة "وارثةً للفضلة" حسب الدستور (أي أن تكون سلطات المركز هي الأساس، وما تبقّى يكون صلاحيّات للوحدات الإقليميّة)، ولكن، شرط أن لا يجعل التوزيع الحكومة المركزيّة، أو الحكومة الإقليميّة، تخضع إحداهما للأخرى[44]. والسؤال المهمّ، هو: أين ستكون بقيّة السلطات، عند تشكيل الحكومة الفيدراليّة؟ فلربّما يؤثّر ذلك في التوازن العامّ للسلطة في الفيدراليّة.

ثانياً: يقوم النظام الفيدرالي نموذجياً على مجلسين تشريعيين: أحدهما يمثّل الشعب بصورة عامّة، ويدعى (مجلس النوّاب أو البرلمان)، والثاني يمثّل الوحدات المكوّنة للمجتمع، ويسمّى عادة (مجلس الأعيان أو الشيوخ أو اللوردات). ويلاحظ Lijphart أنّ نظام المجلسين التشريعيين موجود في كلّ الدول التي تعتمد النظام الفيدراليّ[45].

وأما الميزة الثالثة المهمّة للفدراليّة، فهي أنّ أيّ تعديل دستوريّ يؤثّر في سلطة الحكومات الإقليميّة، لا يمكن أن ينجح دون موافقتها. ومن ناحية ثانية، فإنّ لهذه المكوّنات المجتمعيّة الحرية في تعديل القوانين الممنوحة لها حسب الدستور الفيدراليّ. وكما يرى J. Carl. Friedrich " تحتفظ هذه المكوّنات، وحسب الدستور، بمقدار معيّن من السلطة الدستوريّة يخوّلها إصدار القرارات بشكل

---

43 -A. Lijphart, "Consociation and Federation" , p. 502.

44- K. C. Wheare, Federal Government, p. 13.

45 -A. Lijphart, "Consociation and Federation" , p. 502.

مميّز ومستقلّ في ممارستها لسلطتها الداخليّة التي منحها الدستور الحريّة في ممارستها"[46].

وأخيراً، فإنّ الفيدراليّة تتطلّب صيغة اللامركزيّة للحكومة؛ فإذا كان من الناحية النظريّة غير ضروريّ أن تكون الدولة الفيدراليّة لامركزيّة، أي إنّه من الممكن أن تكون فدراليّة مركزيّة، كما هو حال النّمسا، وإذا كان ممكناً في المقابل أن تكون دولة وحدويّة لامركزية، كالدانمارك، فإنّه، من الناحية التطبيقيّة، لا بدّ من أن تكون الفيدراليّة واللامركزيّة متلازمتين[47]. وحسب التحليل الأخير، فإنّ السمة التي تميّز النظام الفيدراليّ هي أنّ كُلاً من الحكومتين: المركزيّة والإقليميّة، تمارس سلطتها على الشعب، ولكن كلّ حكومة، تكون صلاحيّاتها مُحدّدة في مجالها، وضمن ذلك المجال، تكون مستقلّة عن الأخرى[48].

وإذا أخذت كلّ هذه الصفات العامة بالتكافل والتضامن، فإنّها تفضي الى تعريف الفيدراليّة بأنّها "ائتلاف وحدات، تجتمع حول أهداف معيّنة مشتركة واحدة، تعتمدها دول الائتلاف، على أن تحتفظ باستقلاليّتها الأساسيّة إلى حدٍّ كبير، وبالائتلاف والتحالف إلى حدوده الدنيا[49].

وبناءً على ما تقدّم، فإنّ الفيدراليّة يمكن اعتبارها متساوقة مع التوافقيّة – علاجاً لتقطيع الأوصال أو الأجزاء، وتعدّ، بميّزاتها المبيّنة، وسيلة للتوحيد بين كينونات سياسيّة مبعثرة بشكل كبير، وترغب في الاتّحاد وليس الوحدة[50]. وكما يصفها Herman Bakvis، "إنّ الميزة المشتركة، بين الفيدراليّات والتوافقيّات،

46- المصدر نفسه، ص 503.

47- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

48 -K. C. Wheare, Federal Government, p.15.

49- J.A. Corry, “Constitutinoal Trends and Federalism”, in A. R.M. Lower, (ed) , Evolving Canadian Federalism, (Durham: Duke University Press, 1958), p.95.

50 -Van Diecey, Introduction To The Study of The Law of The Constitution, p. xxv.

هي أنّ الوحدات الفرعيّة ترغب بالاستقلاليّة، ولكنّها، في الوقت نفسه، تشعر بضرورة وجود نوع من الاتحاديّة والتعاون"[51]. والنقطة المهمّة هنا، أنّ الفيدراليّة والتوافقيّة ليستا في وضع "تبادليّة ضدّيّة" (Mutually Exclusive) من حيث إنّ الفيدراليّة تشتمل على عدد من العناصر التوفيقيّة المهمّة. ويصبح التوافق، تحت بعض الشروط، فدرالياً والعكس بالعكس تماماً.

ولدى إجراء مقارنة بين التوافقيّة والفدراليّة نلمس تشابهاً بينهما في خمس نقاط أساسيّة:

1.إنّ المسؤوليّة الشاملة للحكومة هي في مشاركة جميع النخب في حكومة مركزيّة، على الأقلّ في أكثر من مستوى أو ميدان، وتصبّ اهتمامها على التوسّط وصنع القرار.

2.تبدي الأحزاب والمجموعات ذات الاهتمام المشترك رغبتها، على المستوى المركزيّ، بالتنازل عن بعض مساحات صناعة القرار، للنخب المهتمّة بدوام التوافق.

3.يكون الوصول إلى حلّ، في بعض المسائل، صعباً على المستوى المركزيّ، وتُرَحَّل هذه المسائل من الأجندة الرسميّة، وتتمّ تسويتها، من خلال مفاوضات مباشرة، بين ممثّلين ذوي اهتمام مباشر.

4.تتطلّب التوافقيّة والفدراليّة كلتاهما، الاشتراك والتعاون مع النخبة، فضلاً عن الرسميين والأكثريّة وأنماط من صنّاع القرار، وبالتالي، فإنّ هذا الطلب يندمج مع غير الرسميّ، مُفضّلاً إياه على الرسميّ والمؤسّسات المقوننة.

5.تستدعي الحاجة إلى إبقاء الحوار والتواصل، بين مستويات وميادين

51-H. Bakvis, “Structure and Process in Federal and Consociational Arrangements” , p. 59.

مختلفة، لصناعة القرار، مسؤوليّات وفرصاً إضافيّة للنخبة في كلّ ميدان. وهكذا، يتمّ تعزيز مواقعها في مجموعاتها الخاصّة ومؤيّديها، وكذلك، تعزيز مصالح هذه المجموعات[52].

وعلى وجه الخصوص، فإنّ التوافقيّة، كما الفيدراليّة، تستلزم رفض ديموقراطيّة الأكثريّة القليلة، وإنّ التدابير الاحتياطيّة للدستور الفيدراليّ – كما جاء سابقاً – يمكن أن تترجم على شكل تجريبيّ إلى مبدأين حاسمين:

الأوّل: تضمن الفيدراليّة أن تكون الوحدات المكوّنة للمجتمع مستقلّة في تنظيم قضاياها الداخليّة، بينما يتطلّب المبدأ الثاني توزيع هذه الوحدات الاجتماعيّة، في عمليّة صُنع القرار، على المستوى المركزيّ للحكومة[53]. إنّ هذين العنصرين من الاستقلالية وتوزيع السلطة في الفيدراليّة، هما أيضاً ملامح جوهريّة للتوافقيّة، الأمر الذي يمكن أن نلحظه من خلال ثلاثة أوجه مترابطة ببعضها:

الأوّل: تستلزم الفيدراليّة أن تكون كلّ وحدة فيها (ولاية أو مقاطعة) ممثلة في هيئة تشريعيّة، تمثّل سياسة الحكومة الاتحاديّة الكبرى في نموذج التوافق. والمثال السويسريّ هو الأوضح على ذلك، إذ إنّ السلطة التنفيذيّة الوطنيّة السويسريّة، المؤلّفة من سبعة أعضاء، طبقاً لما يُسمى بـ " **القاعدة السحريّة**"، التي تمنح خمسة مقاعد للناطقين بالألمانيّة ومقعداً واحداً للناطقين بالفرنسيّة ومقعداً واحداً آخر، يخصّص إما للناطقين بالفرنسيّة أو الإيطاليّة.

والثاني: إنّ أيّ تعديل للدستور الفيدراليّ يتطلّب موافقة الوحدات المكوّنة، ما يعكس إلى حدّ كبير حقّ " **الفيتو**"، وتحافظ بالتالي، هذه القاعدة على مصالح الأقليّة.

52 -K. Mcrae, "Comment: Federation, Consociation, Corporatism: An Addendum to Arend Lijphart", Canadian Journal of Political Science, (XII: 3, September 1979), p. 520.

53- A. Lijphart, "Consociation and Federation", p. 506.

وأخيراً: إنّ المبدأ الفيدراليّ في توفير ضمانة ثابتة للوضع الاستقلاليّ للوحدات المكوّنة، هو أمر واضح تماماً أيضاً، في العنصر التوافقيّ لاستقلاليّة الطّيف المكوّن[54].

ومن هنا، يمكن رؤية الفروق بين التوافقيّة والفدراليّة التي تقف حجر عثرة في طريق تأليف الأكثريّة. فالأنظمة الفيدراليّة تعتمد على أكثرية مفرّقة تستند على أساس محلّي أو إقليميّ، على وجه العموم، بينما تعتمد التوافقيّة على أكثريّة متّفقة في الرأي، وتكون عموماً ذات ميزة محليّة. وهكذا، فإنّ حكم الأغلبيّة الديموقراطيّة البسيطة، يكون مرفوضاً من قِبل نماذج الفيدراليّة والتوافقيّة، على حدٍّ سواء. وبالتالي، فإنّ التسويات في النظامين، غالباً ما تكون وسائل لتخفيف الصراع المحلّي، أو آليّة للسيطرة على الحراك الاجتماعيّ.

ويرى Lijphart أنّه، إذا كان المكوّن المحلّي (الإقليمي) قائماً على وضعيّة جغرافيّة، تصبح التوافقيّة فدراليّة. بكلام آخر، يكون التوافق أيضاً، فدرالياً، عندما يكون كلّ مكوّن من المجتمع التعدّدي مستقلاً جغرافياً[55]. وإذا ما استوفيت هذه الشروط كلّها، فإنّ المجتمع التوافقيّ المتعدّد يصبح عندئذٍ مجتمعاً فدراليّاً متعدّداً. ولكن، وبسبب شروط معيّنة، إذا عُدّ نظام التوافق فدرالياً، يتوجب بالتالي أن تكون الفيدرالية توافقية أيضاً. ويكون النظام الفيدراليّ توافقياً، إذا كان ديمقراطيّاً (في ذات المعنى للتوافقيّة) ولا مركزياً،[56] ويتألّف من وحدات متساوقة كثيرة نسبيّاً، أو من وحدات متساوقة صغيرة نسبيّاً[57].

54- المصدر السابق، ص 506.

55- المصدر نفسه، ص 505.

56-C.D. Tarlton, "Symmetry and Asymmetry as Elements of Federalism", The Journal of Politics, (XXVII, No. 4. 1965), pp. 868-869.

57-A. Lijphart, " Consociation and Federation", pp. 509-511.

إنّ أهميّة بحث Lijphart ودراسته للأوجه المتعدّدة، تبرز حيث تتطابق التوافقيّة والفدراليّة، وحيث يمكننا إيجاد الاختلاف أو الفرق بين ثلاث فئات أساسيّة من التوافق والفدراليّة:

الفئة الأولى، وتشمل دولاً فدراليّة وتوافقيّة في الوقت نفسه، مثل النمسا وماليزيا وسويسرا.

الفئة الثانية، تشمل دولاً تتألّف أنظمتها من توافقيّات، وليست فدراليّات، مثل قبرص (1960–1963) وهولندا (1917–1967) ولكسمبورغ (منذ الحرب العالميّة الأولى) ولبنان (1943–1975). وأمّا الفئة الثالثة، فتشتمل على فدراليّات ليست توافقيّات، ومن بينها: أستراليا والولايات المتّحدة وفنزويلا وألمانيا[58].

ويؤكّد Bakvis أنّ تسجيل قائمة بالعناصر المشتركة بين الفيدراليّة والتوافقيّة، أكثر سهولة من تسجيل قائمة بالعناصر غير المشتركة بينهما. ومع ذلك، فإنّه يرى أنّ الاختلافات بينهما، يمكن أن تفهم جيّداً حسب تطوّر العمل الحكوميّ والبُعد الجغرافيّ المحلّي للوحدات. إنّ الأنظمة الفيدراليّة أكثر ثباتاً وصلابة، لأنّ الأمور التسووية في الفيدرالية مثبّتةٌ حسب الدساتير، حيث ترتكز في أطر واضحة نسبيّاً، في ما يتعلّق بالنظام الحكوميّ الذي لا يمكن تجاهله بسهولة. وإنّ التسويات التوافقيّة أكثر ما تكون غير رسميّة، ولا وجود لصدًى لها، في إطار دستوري شامل.

وأما بالنسبة إلى بنية السلطة السياسيّة والحكومة (الحكم)، فإنّ مصالح وشؤون المواطنين تتحقّق أو تُحلّ في " التوافقيّة "، عن طريق التوسّط بين الكتل والأحزاب ورؤوساء الأحزاب. غير أنّ الحكومة المركزيَّة، في النظام الفيدراليّ، لا تجري التسويات الحقيقيّة، ولا يُنظر فيها من قِبل وحدات / مكوّنات أخرى، لأنّه، في الواقع، تشكّل الحكومة وحدة سياسيّة منفصلة، وتتمتّع بتفويض صريح من

58- المصدر السابق، ص 511.

المواطنين، عن طريق الانتخابات. وهكذا، فإنّ الفرق بين النظامين هو في الطريقة التي من خلالها تُحلّ النزاعات السياسيّة. فمثلاً، في الفيدراليّة، تحدث النزاعات عادة بين المكوّنات أو الوحدات المحليّة والحكومة المركزيّة، وبوضوح تام. لكن، مثل هذه الحال، لا تحدث في المشهد التوافقيّ، لأنّ النزاعات تحصل بين الكتل المتعددة التي تتألّف منها الحكومة.

وأما بالنسبة إلى البُعد المحلّي أو الإقليميّ، فهو أمر آخر في تعيين الحدود التي تميّز التوافقيّة عن الفيدراليّة، ففي التوافق التام، وفي حال عدم تواجد تجمّعات إقليميّة وانفصال مكوّن، أو وحدة ساخطة، وغير موالية، فالخَيار متوافر في فدراليّة غير متناسقة العناصر. وعلى الجانب الآخر، إنّ نموذج الفيدراليّة المتناسقة يوفر للحكومة المركزيّة، وللمكوّنات الإقليميّة بديلاً عن انشغالهم في خلافاتهم، دون ان يؤدّي ذلك الى شلّ النظام برمّته. وعلى عكس ذلك، ففي نموذج توافقيّ، يقود انسحاب أحد المكوّنات النظام إلى الفوضى، وفي حالات التشدّد أو التطرّف، قد يقود إلى حرب أهليّة[59].

التوافقية والفدرالية عموماً، مفهومان يصعب جدّاً تعريفهما، إلاّ أنّ العلاقة في ما بينهما تتّضح في ما يلي:

بداءة، إنّه لمن الضروريّ، لأيّ نمط توافقيّ لصناعة القرار، إجراء تغييرات سلميّة ديموقراطيّة في مجتمع تعدّدي. وعلاوة على ذلك، فإنّ الفيدراليّة تقع في وسط الطرق العديدة لإنجاز مبادئ توافقيّة تستحقّ الاهتمام الخاص، إلاّ أنّ لكلّ من الفيدراليّة والتوافقيّة مظاهر سياسيّة واجتماعيّة. غير أنّ التوافقيّة هي ظاهرة اجتماعيّة، ربّما أكبر من الفيدراليّة، التي تُنظم حسب دستورٍ وترتكز على البُعد الجغرافيّ للوحدات. وأخيراً، فإنّ الفيدراليّة والتوافقيّة تربطهما علاقة وثيقة، وربّما يناسب الجمع بينهما حاجة مجتمع تعدّدي خاص.

59 - H. Bakvis, “Structure and Process in Federal and Consociational Arrangements”, pp. 67-69.

خلاصة

يُنظر إلى التوافقيّة على أنّها إطار للبنية الاجتماعيّة، ولممارسة النخبة، وللثقافة السياسيّة التي تسبق عصر التنظيم السياسيّ. إنّ الفيدرالية ليست فقط خياراً آخر، في حال فشلت التوافقيّة، لأنّه من الممكن، في المجتمع المتعدد، أن تجتمع بعض العناصر في كِلتا الآليتين، حسب قوة أو ضعف المكونات الاجتماعية. وكما يظهر في النموذج اللبناني، فإنّ عدم الإدراك العمليّ للمبادئ النظريّة، في العمليّة السياسيّة، قاد إلى فوضى وحروب.

إنّ الصعوبات التي يعانيها لبنان ونظامه التوافقيّ، تطرح المعطيات التالية:

1. إنّ سياسة التكييف، أو التوافق، لا تنجح في أوقات الأزمات، أي عندما يكون هناك حاجة ماسّة إليها.

2. إنّ هشاشة التوافقيّة قد تكون استفزازيّة أو تحريضيّة؛ فالضعف وعدم القدرة على توليد النظام يؤدّيان إلى الفوضى.

3. إنّ التوافقيّة، في غياب تعاون النخبة، تصبح شكلاً هشّاً من أشكال السياسة، كما تصبح عرضة للنقض، من قِبل كلّ المكوّنات الاجتماعيّة صاحبة المشاريع المتهوّرة. بمعنى آخر، إنّ عدم تعاون النخبة في تطوير الصيغ التوافقيّة، قد أدّى إلى حروب أهليّة، وتدخُّل خارجيّ سافِر.

4. إنّ التوافقيّة تفشل، إذا ضعف الشرطان اللذان أوجداها: غياب التوافق الداخليّ، وغياب الدعم الخارجي.

القسم الأوّل
التوافقيّة في التّطبيق

الفصل الأوّل
القواعد المؤسّسة للكيان اللبنانيّ

مقدّمة

من الضرورة بمكان، أن نفهم كيف نشأت دولة لبنان، والفترات التاريخيّة التي مرّت فيها، حتّى يصبح من الممكن إجراء تقييمٍ لنجاح التوافقيّة وفشلها في هذا البلد. وسيركّز هذا الفصل على القواعد المؤسّسة للكيان اللبنانيّ، كما سيركز أيضاً على إنشاء دولة لبنان، ضمن السّياق السياسيّ الوطنيّ والإقليميّ والدوليّ، مع مناقشة طبيعة المجتمع وحيثيّات الاتّفاقات التوافقيّة، حتّى انفجار الحرب الأهليّة، عام 1975. يبدو هذا الأمر أساسيّاً، لأولئك المهتمّين بالمأزق اللبنانيّ في العقدين الأخيرين، وبإعادة تقييم العناصر المشاركة، والصراعات الموروثة في السياسة اللبنانيّة، قبل منتصف السبعينيّات. وبإيجاز، سنحاول، في هذا الفصل، التعرّف على العناصر الأساسيّة للتوافقيّة المرتبطة بالسياسة اللبنانيّة.

ومن المهمّ أن ندرك، ضمن هذا السيّاق، أنّ دولة لبنان نعمت بدرجات متفاوتة من الحكم الذاتيّ؛ دون أن ننسى أنّ لبنان هو جزء من العالم العربي. إلاّ أنّ مثل هذا التوصيف الأخير يبدو غير مناسب بسبب تطوّر لبنان التاريخيّ، والسياسات التوافقيّة، وطبيعة المجتمع التعدّدية. وبكلامٍ آخر، فإنّ التأكيد على الديناميكيّة الإقليمية، ولا سيّما التحليلات التي تتناول العلاقات العربيّة، أو النزاع العربيّ – الإسرائيليّ، كإطار وحيد لفهم المأزق اللبنانيّ، يظهر غير وثيق الصّلة بالموضوع.

وهكذا بقيت النخبة السياسيّة اللبنانيّة، من الناحية التجريبيّة، تؤدّي دوراً أساسيّاً في بناء الكيان اللبناني، وهي بالتالي، مسؤولة، في الجوهر، عن انهيار النظام السياسيّ، في العام 1975؛ إضافة الى أنّ هذه النخبة، لم تبذل الكثير في سبيل تعزيز بناء الدولة وقد فتحت الباب عن قصد، أو عن غير قصد، أمام التدخّل الأجنبيّ في الشؤون الداخليّة للدولة. وإنّ هذا التسلسل المنطقيّ، يفتح الباب أمام أبحاث أخرى إضافية، ليست سياسيّة داخليّة فقط؛ ولكنها تتعلّق بمسألة تأثير هذه التحالفات الداخليّة للجماعات والقوى الخارجيّة، على سياسة التوافق في هذا البلد.

قيام الجمهوريّة اللبنانيّة

تمّ ترسيم الحدود النهائيّة للجمهوريّة اللبنانيّة، عام 1920، وأصبحت كياناً سياسيّاً مستقلّاً، في العام 1943. وكلمة "لبنان" هي تعبير جغرافيّ ساميّ تكرر في الإنجيل المقدّس، إشارة الى القمم الجبليّة المغطّاة بالثلج، طوال السنة[1]. ومن هنا، جاء الترابط بين لبنان والجبال، ومن هنا أيضاً، نشأ في الأصل تعريف المنطقة بـ "جبل لبنان"، وهي المنطقة التي تقع جنوب جبال عكار، بالامتداد جنوباً الى جبال الشوف، وحتّى جبل عامل في الجنوب.

وفّرت هذه الأرض المعزولة والوعرة من الجبال، على مرّ التاريخ، ملجأً تقليديّاً للجماعات المضطهدة، وبالأخص الموارنة والدروز والشيعة[2]. وعلى رغم سيطرة الأتراك العثمانيين على جميع الأراضي العربيّة الشرقيّة، فإنّ "الجبليين" حافظوا على نوع من الخصوصيّة الدينيّة، وكذلك أيضاً على درجة من الاستقلال الإداريّ. وفي الواقع، وأثناء الاحتلال العثمانيّ (1516–1917) بدأ

1- غسان ايليا خلف(القس)، لبنان في الكتاب المقدّس– دراسة لاهوتية وتاريخيّة، منصوريّة المتن: دار منهل الحياة، 1985، ص 9 –11.

2 -K. Salibi, A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered, (Los Angeles: University of California Press, 1988), pp.135-138.

يبزغ نظام سياسيّ فريد ذو طبيعة لبنانيّة؛ نظام منفصل عن نظام حكم جيرانه، مشتمل على عناصر داخليّة مهمّة وعلى مجتمع طائفيّ متداخل[3]. وأصبحت، بالتالي، قضيّة الهويّة اللبنانيّة قضيّة جغرافيّة، زدْ على أنّها قضيّة تاريخيّة سياسيّة. وعليه، فالمقولة بأنّ لبنان هو جزء من سوريا الطبيعيّة، ليست ذات معنى سياسيّ، لأنّه لا وجود لدولة تسمّى سوريا، قد تمّ اقتطاع منطقة جبل لبنان بشكل مصطنع أو زائف منها[4].

وكما يقول أمين الجميّل: إنّ "تاريخ لبنان كهويّة سياسيّة يعود إلى الوراء بشكل مباشر مدّة خمسة قرون كان يمارس جبل لبنان خلالها استقلاليّة مميّزة طوال فترة الحكم العثماني. وما ذلك إلاّ اعترافٌ بأنّ لبنان لا يمكن اعتباره وحدة إداريّة ضمن الإمبراطوريّة العثمانيّة"[5].

وترى Cobban أنّ الاستقرار، إقليميّاً أو محليّاً، هو القوّة المحرّكة وراء بزوغ النظام الذي تطوّر في جبل لبنان. فمن الناحية الإقليميّة، إنّ الحكم التركيّ للمشرق الذي استمرّ أربعمائة سنة، لم يواجه تحدّيات خطيرة، بينما استمرّت المجتمعات المارونيّة والدرزيّة تتمتّع بمجال واسع من الحكم الذاتيّ، في قضايا تتعلّق بالأحوال الشخصيّة والتعليميّة. أمّا من الناحية المحليّة، فيعلن ألبرت حوراني أنّ الانقسام الإثني للسكّان، ونظام الإقطاعيّة، واستقلاليّة الحكّام

---

3 -H. Cobban, The Making Of Modern Lebanon, (Boulder Westview Press, 1985), p.35

4- المقصود بسوريا الطبيعية هو المنطقة الجغرافية المحددة بين البحر المتوسط، جبال طوروس، نهر الفرات، والصحراء العربية؛ والتي تتضمن كلاً من الجمهورية اللبنانية، والجمهورية العربية السورية، والمملكة الاردنية وفلسطين المحتلة. انظر:

D. Gilmour, Lebanon: The Fractured Country, (London: Sphere Books Limited, 1984), p.65. See also J. Carter, The Blood of Abraham,(Boston: Houghtoun Mifflin Company, 1980), p.64.

5 -A. Gemayel, "The Price and the Promise", Foreign Affairs, (Vol. 63, No.4, 1985), p.759. See also K. Salibi, a House of Many Mansions, pp.69-70.

المحليّين، والاقتصاد المميَّز، والاهتمام باللغة العربيّة، كلّها عناصر قادت الى الاستقرار الداخليّ في الجبل[6].

إنَّ التعاون بين الموارنة والدروز، والنظام الطائفيّ المتداخل الذي كان يُعرف بنظام الإقطاعيّة، وارتكاز أمن الفرد في الجبل إلى قوة العائلة والدّعم الذي تقدّمه العائلة أو العائلات إلى الإقطاعيّ، كانت عوامل ضروريّة، ساعدت جبل لبنان على ان يستمرّ ككيان مميّز[7]. وبذلك، تمتّع جبل لبنان، في ظلّ إمارة فخر الدين الثاني (1535– 1685) وبشير الثاني (1788 – 1840) باستقلال فعليّ في إطار الإمبراطوريّة العثمانيّة. وقد كان تطلّع فخر الدين لتحقيق ثلاثة أهداف: مدّ سلطته إلى أجزاء من سوريا الطبيعيّة، وقطع العلاقات بالباب العالي، ووضع جبل لبنان على خطّ التقدّمِ الاقتصاديّ. واستطاع، في المجال العمليّ، استقدام خبراء زراعيين من إيطاليا، وتشجيع تحسين الأساليب الزراعيّة؛ كما أنّه رحّب باستقدام الإرساليّات الأجنبيّة، وقام بتجهيز جيش من 40,000 جنديّ نظاميّ، ومدّ نفوذه شمالاً حتّى مدينة تدمر السوريّة، وجنوباً الى شبه جزيرة سيناء، ما أزعج الباب العالي، وأدّى الى مواجهته، والقاء القبض عليه وإعدامه[8].

لكنّ لبنان الكبير الذي تصوّره فخر الدين الثاني لم يتحقّق، وأعيدت المحاولة على يدي بشير الثاني الذي أسرع إلى توسيع نفوذه، بالترحيب العلني بالجيش المصريّ، بقيادة محمّد علي ضدّ الباب العالي، في العام 1831. وقد أدّت هذه المساندة الواضحة لمحمد علي الى سقوطه في العام 1840، والى إدخال جبل لبنان ثانية إلى حلبة الصراع الدوليّ[9]. وبعد تسع سنوات من الاحتلال المصري، اجتمع ممثّلون عن الدروز والموارنة في 20 حزيران عام 1840،

6 -Cited by H. Cobban, The Making of Modern Lebanon, pp.35-38

7- المصدر السابق، ص 35– 37.

8- المصدر نفسه، ص 37– 38.

9 -P. Hitti, A Short History of Lebanon, (London: Macmillan, 1965), pp.161-166

وأعلنوا معارضتهم للأمير بشير وحليفه المصريّ. وما إن انتشرت أخبار الانتفاضة على المصريين، حتّى تنادت القوى الأوروبيّة (بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا) لعقد اتّفاق مع الباب العاليّ، وقامت بتوجيه إنذار الى محمّد علي للانسحاب بقوّاته من جبل لبنان ومن أجزاء أخرى من سوريا. وعندما رفض محمد علي هذا الطلب، قامت قوّات من بريطانيا وفرنسا بالانضمام الى الوحدات العسكريّة التركيّة لطرد المصريين من معقلهم الأخير في المنطقة. وقد تمّ نفي الأمير بشير الى جزيرة مالطة، ومنها الى اسطنبول، حيث توفي هناك، عام 1850[10].

أنهت هذه الأحداث حكم الإمارة على نحو مفاجىء، وسجّلت بداية نمط جديد من العلاقات بين لبنان وأوروبا. وقد تطلّعت القوى الكبرى، من خلال "المسألة اللبنانيّة"، الى تعزيز أهدافها العسكريّة والاقتصاديّة وحمايتها. تمّ لها ذلك بسهولة، من خلال طرحها شعار "حماية سكان الجبل". فقامت فرنسا بمساعدة الموارنة، وبريطانيا بمساندة الدروز، وروسيا بحماية الأورثوذكس[11]. وقد أظهر ذلك وجهاً آخر لتورّط مباشر من الأوروبيين في قضايا "أهل الجبل"، وذلك في خطّة جديدة مشتركة بين القوى الكبرى والباب العالي، في العام 1842، لحكم الجبل، عبر تقسيمه الى منطقتين إداريّتين: شماليّة يتولّى شؤونها قائممقام مسيحيّ ماروني، وجنوبيّة، يتولّى شؤونها قائممقام درزيّ، على أن تكون الكلمة الأخيرة، في القضايا المهمّة، للباب العالي[12].

جَسّد نظام القائممقاميّتين، منذ اليوم الأوّل، اللامركزيّة السياسيّة في البلاد؛ وقد أدّى هذا النظام الطائفي الى بقاء قسم من الدروز في القائمقامية المسيحية،

10- المصدر السابق، ص 188.

11- K. Salibi, The Modern History of Lebanon, (New York: Caravan Books, 1965), pp.78-79.

12- المصدر نفسه، ص 63.

وقسم من الموارنة في القائمقامية الدرزية، كما أدّى الى هيجان طائفيّ شديد، والى انتشار العنف الطائفيّ بين 1842 و1860[13]. وما تمّ وصفه في البداية بأنّه انتفاضة عامّة، قام بها الفلاّحون الموارنة، ضدّ رجال الإقطاع من المسيحيين والدروز، تحوّل لاحقاً، الى حرب طائفيّة بين المسيحيين والدروز، وقد قضى في تلك الاضطرابات حوالى 11,000 مارونيّ في الأسابيع الأولى، قبل أن يستعيد الباب العالي السيطرة، وفرض النظام، بعد ضغوط كبيرة، قامت بها باريس ولندن[14].

ولمعالجة هذا الواقع، كان من الضروري إجراء تسوية جديدة، عُرفت بـ "النظام الأساسيّ لجبل لبنان"."Le Règlement Organique" الذي ولد نتيجة جهود دوليّة من القوى الأوروبيّة والباب العالي، في9 حزيران عام 1861، إذ أصبح جبل لبنان بموجبها سُنجقاً يعرف بالمتصرفيّة، يتمتّع باستقلاله، ضمن السلطنة العثمانيّة. وبموجب هذه الاتفاقيّة، أصبح على رأس البلاد متصرّفٌ مسيحيّ كاثوليكيّ، يُعيّنه الباب العاليّ، ويكون مسؤولاً لدى الآستانه. وكان على هذا المتصرّف أن يكون من غير اللبنانيين، وأن توافق الدول السّت الكبرى على تعيينه. وقضى النظام الجديد بأن يُعاون المتصرّف، في شؤون الحكم، مجلس إداريّ من اثني عشر عضواً، يمثّلون مختلف الطوائف.

وأمّا أراضي المتصرفيّة، فقد قسّمت، بموجب النظام الأساسيّ، إلى سبع مناطق إداريّة أو أقضيّة، على رأس كلّ منها قائمقام، يُعيّنه المتصرّف من الطائفة التي تشكّل أغلبيّة سكّانها؛ وجعلت الضرائب، التي تُجبى في لبنان، أساساً للموازنة اللبنانيّة، وإذا ما وقع عجز في هذه الموازنة، تقوم السلطة العثمانيّة بسدّه. واستثني أهل الجبل من الخدمة العسكريّة[15]. وباختصار، قام

13- المصدر نفسه، ص 64.
14- المصدر السابق، ص 64.
15- المصدر نفسه، ص 80 –102.

"النظام الأساسيّ" بمعالجة أخطاء القائممقاميتين جميعها، وبإصلاحها، وهكذا تمّ إلغاء الثنائيّة الإدارية، وتمّ توحيد الجبل مرّة ثانية.

أنهت "المتصرفيّة" كلّ التوتّرات التي اجتاحت لبنان، منذ 1860، وبدأت فترة من السلام، دامت أكثر من خمسين سنة، نَعِم جبل لبنان، خلالها، بشهرة واسعة من الازدهار، والأمن، والحكم الجيّد والرضى والاطمئنان. إنّ انشاء المتصرفيّة لم يؤسّس فقط لأسس إداريّة حديثة، وللسّماح بتطوير التواصل بين أهل الجبل؛ ولكنّ المتصرفيّة شجّعت أيضاً التخطيط الاقتصاديّ، وأيقظت الاهتمامات في المجال الثقافيّ. والأهمّ من هذا كلّه، أعطت المتصرفيّة تعريفاً شرعيّاً للهويّة اللبنانيّة، لأوّل مرة: "ولتكون لبنانياً يجب أن تتمتّع بالمواطنة في حضن المتصرفيّة وبكافة الامتيازات التي تتماشى معها"[16].

وانفجرت الحرب العالميّة الأولى، أثناء هذا الجوّ الديناميكيّ للمجتمع، وتقدّمت قوى الحلفاء شمالاً عن طريق فلسطين، وانهارت الإدارة العثمانيّة في بيروت، في الأوّل من تشرين الأول(أكتوبر) 1918، ما ساعد البريطانيين والفرنسيين على تحقيق مطامعهم الإمبرياليّة في المشرق. وفي 16 أيار 1916، أسفرت محادثات باريس ولندن عن اتّفاقيّة سايكس – بيكو(Sykes- Picot) القائلة بتقسيم الهلال الخصيب[17].

وحسب هذا الاتفاق، مُنحت فرنسا الانتداب على جبل لبنان وسوريا، بينما مُنحت بريطانيا ممارسة سلطتها على العراق وفلسطين (التي تعرف اليوم بالعراق والأردن وفلسطين). وأخيراً، صادقت عصبة الأمم على الاتّفاق، بتاريخ 28

16- K. Salibi, "The Lebanese Identity", Middle East Review, (Vol. IX, No. 1, 1976), p.8.

17- الهلال الخصيب هو المنطقة المحاطة بأنهر النيل ودجلة والفرات. انظر :
G. Lenczowski, The Middle East in World Affairs, (Ithaca: Cornell University Press, 1980) pp. 76-77.

نيسان (ابريل) 1920، ومُنحت فرنسا وبريطانيا الانتداب على هذه المناطق، لحين تُصبح هذه الكيانات الجديدة جاهزة للاستقلال[18].

رحّب الموارنة، في جبل لبنان، بالانتداب الفرنسيّ؛ ولكنّهم عبّروا عن امتعاضهم من ضيق الحدود الجغرافيّة للمتصرفيّة، ومن أن جبل لبنان لا يستطيع تحقيق إمكاناته في النموّ، ما لم توسّع حدوده، لتشمل المدن الساحليّة، كطرابلس وبيروت وصيدا وصور والبقاع. وإذعاناً لهذه المطالب، أعلن الجنرال هنري غورو Henri Gouraud (المندوب السامي الفرنسي)، دولة لبنان الكبير سنة 1920 بحدوده الحاليّة، رغم معارضة المسلمين السنّة الذين ساندوا بقوةٍ فكرة الاتّحاد مع العالم العربيّ المسلم.

كما أعلن، في عام 1926، الدستور الذي غيّر بموجبه دولة لبنان الكبير الى جمهوريّة لبنانيّة. وقد رسّخ هذا الدستور بعض المواد التي كانت قد شُرعت، بين عام 1516 وعام 1917. ومن أهمها القانون الذي يدعو الى نموذج التعايش الطائفيّ في ما بين المجموعات السكّانيّة، كما أنّه لم يلحظ أن يكون للدولة دين، ولم يُحدّد طائفة رئيس الجمهوريّة. وقد تمّ تسوية هذه القضايا، فيما بعد، باتّفاق غير مكتوب بين سياسيّي الجانبين. ومهما يكن، فقد جرى تقليد، بعد عام 1937، بأن يكون رئيس الجمهوريّة مارونيّاً، ورئيس مجلس الوزراء سنيّاً، ورئيس مجلس النّواب شيعيّاً. وأما بالنسبة إلى مجلس النّواب، فقد شرّع الدستور أن يكون بنسبة ستّة للمسيحيين (30 عضواً) وخمسة للمسلمين (25 عضواً)، ما عكس عدد السكّان للمجتمع اللبنانيّ، حينذاك. وفي صيف عام 1943، تمّ انتخاب الشيخ بشارة الخوري (المارونيّ) رئيساً للجمهورية. وبعد تولّيه السلطة، عيّن الخوري رياض الصّلح (السنيّ) وزيراً أوّل في حكومته[19].

18 -K. Salibi, The Modern History of Lebanon, p.164

19- المصدر السابق، ص 167.

وما إن تمّ تأليف حكومة الاستقلال، حتى بدأت المفاوضات مع حكومة فرنسا الحرّة، حول إنهاء الانتداب. وعندما رفض القادة الفرنسيّون هذا المطلب، اجتمع البرلمان اللبنانيّ، في 8 تشرين الثاني عام 1943، وأجرى تعديلاً للدستور بالإجماع، ألغى بموجبه كلّ بنود الانتداب.

ورداً على ذلك، قام الفرنسيون بإعلان الحكم العُرفيّ في البلاد، وإلقاء القبض على رئيس الجمهوريّة ووزراء الحكومة، وأوقف العمل بالتعديل الدستوريّ، وعُيّن إميل إده رئيساً للدولة. وقد أجّجت هذه الإجراءات غضب المسيحيين والمسلمين اللبنانيين ضد باريس. وفي إثر المظاهرات الصاخبة، والتأييد، من قبل لندن وواشنطن، أُطلق سراح رئيس الجمهورية والوزراء، في 22 تشرين الثاني، عام 1943، ليصبح لبنان، في الواقع، دولة مستقلّة[20].

لقد كان الحصول على الاستقلال، في العام 1943، أمراً ممكناً، نتيجة "التقاطع المحظوظ بين العناصر الداخليّة والخارجيّة"[21]. فمن الناحية الخارجيّة، كان اللبنانيون محظوظين؛ لأنّ تحرّكهم نحو الاستقلال جاء بمساندة من لندن وواشنطن وموسكو. وبالطبع، فإنّ الموقف البريطانيّ من "المسألة اللبنانيّة"، لم يكن مجرّد مبادرة حُسن نيّة، لمساندة اللبنانيين، بل جاء نتيجة معارضة بريطانيّة لتقدّم النفوذ الفرنسيّ في المنطقة، الذي كان، بلا شكّ، من أولويّات حكومة لندن، في ذلك الوقت[22].

وبتماشى، في المسار نفسه، موقف الأميركان، الذين ساعدوا على إنهاء الانتداب الفرنسيّ، وتقدّموا في تأثيرهم على السياسة اللبنانيّة. وأمّا السوفيات، فلا حاجة لهم بمساعدة الفرنسيين؛ بل كانت حاجتهم ماسّة الى مساعدة البريطانيين

20- المصدر السابق، ص 189 - 190.

21-H. Cobban, The Making of Modern Lebanon, p.72

22- المصدر نفسه، ص 72.

والأميركان، لدحر الألمان من المنطقة[23]. وفي المقابل، لا مندوحة للقول بأنّ العلاقة المارونيّة- الفرنسيّة التاريخيّة، لا يمكن تجاهلها، كعنصر آخر، ساهم في النضال اللبنانيّ نحو الاستقلال.

يرى المؤرّخ كمال الصليبيّ أنّ فرنسا هي التي قامت بالمبادرات العسكريّة والسياسيّة، بين الأعوام 1861 و1920. وقد أدّى تدخّلها، في العام 1860، الى نشوء متصرفيّة جبل لبنان، وفي أوّل أيلول من العام 1920 الى إنشاء دولة لبنان الكبير. وبالطبع، فإنّ الأعمال الفرنسيّة، في كلتا الحالتين، كانت موجّهة لخدمة المصالح المارونيّة السياسيّة؛ غير أنّه من المأمون أن نُجمل القول: إنّ النّضال في سبيل الاستقلال، الذي قام به الموارنة، هو قصّة لبنان الحديث، التي "أخذت تختلف عن القصص العربيّة الأخرى"[24].

من الناحية الداخليّة، فإنّ موافقة الدروز والشيعة على التعاون مع الموارنة والسُّنة، أرست أساس الحكم في لبنان، كما عدّ ذلك الأمر عاملاً إيجابيّاً لتعزيز الاستقلال. فالدروز الذين شاركوا الموارنة في إرساء الأساس التاريخيّ للنظام بين الطوائف، قبلوا بهذه الصيغة، بعد أن جرى التأكيد لهم، أنّ موطنهم في جبال الشوف في منأى من التهديد. قال كمال جنبلاط: إنّ الدروز دعموا لبنان المستقلّ "بسبب تعلّقنا بالديموقراطيّة، وربّما بسبب جمال بلادنا أيضاً – فالحرّية هي كرامة الإنسان"[25]. وأمّا بالنسبة إلى الشيعة، فقد توقّفوا عن معارضة إنشاء الجمهوريّة اللبنانيّة؛ لأنّهم "تأكّدوا تدريجيّاً من أنّ وضعهم كأقليّة كبيرة في لبنان،

23- حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان: 1943 -1952، بيروت: معهد الانماء العربي، 1981، ص 124 – 125.

24-K. Salibi, "The Historical Perspective", *in* N. Shehadi and D. Mills, (eds.), Lebanon: A History of Conflict and Consensus, (London: Centre for Lebanese Studies and I.B. Tauris & Co., Ltd., 1988), p.7.

25-كمال جنبلاط، هذه وصيتي، المختارة: الدار التقدمية، 1987، ص 83.

أفضل لمجتمعهم، من أن يكونوا أقليّة صغيرة في سوريا، ذات الغالبية السُّنية"[26].

أخيراً، إنّ الازدهار الاقتصاديّ، الذي خبرته بيروت، أثناء الحرب العالميّة الثانية، إذ أصبحت عاصمة للأعمال التجاريّة، دليلُ مؤشّر ينتظرها في المستقبل، تحت "راية الأرزة". وقد بلغت النفقات، ما بين 1940–1944 ضمناً، في سوريا ولبنان، 76 مليون جينه استرلينيّ، وأصبح لديها فائض في الحساب، ما بين 1939–1943، بلغ 607 ملايين ليرة لبنانيّة– سوريّة. والجدير ذكره أنّ نسبة عالية من هذا الإنفاق العسكريّ قد جرى في بيروت، حيث أصبح المرفأ يقوم بدور مهمّ في عمليّات تموين جيوش الحلفاء في المنطقة، بالعتاد والذخيرة[27]. وهنا، يُشير الدكتور مسعود ضاهر، إلى أنّ السياسة الاقتصاديّة الليبراليّة التي تبنّتها فرنسا وموقع بيروت، على مفترق الطرق في الشرق الأوسط، ونمو الصناعة السياحيّة، واستخدام 40,000 لبنانيّ في المؤسسات الحربية لقوات الحلفاء– هي، في الواقع، من العناصر الأساسيّة التي أدّت الى ازدهار الاقتصاد اللبنانيّ، أثناء الحرب العالميّة الثانية[28].

عانى "أهل الجبل"، خلال التاريخ، الكثير من الدّمار والإذلال، من التدخّلات العسكريّة الأجنبيّة. وقد مرّ بزوغ جمهوريّتهم بثلاث مراحل مميزّة، في السنوات 1860، و1917، و1939. فقد أنهت الاضطرابات الطائفيّة، في العام 1860، قرنين ونصف القرن من تاريخ لبنان الذي اتّسم بإقطاع الأمراء. أمّا الحرب العالميّة الأولى، فقد أنهت نصف قرن من عهد المتصرفيّة، إذ حصل "جبل لبنان" خلالها على استقلاله كإقليم (مقاطعة)، وتمّ توسيع رقعة أراضيه (حدوده)؛

26 -K. Salibi, The Modern History of Lebanon, p.169

27- H. Cobban, The Making of Modern Lebanon, pp.72-75.

28- مسعود ضاهر، لبنان: الاستقلال، الصيغة والميثاق، بيروت: دار المطبوعات الشرقية، 1984، ص 47 – 80.

بينما أنهت الحرب العالمية الثانية الانتداب الفرنسيّ، مبشّرة ببزوغ الجمهوريّة اللبنانيّة.

طبيعة المجتمع اللبنانيّ

إنّ أهمّ ما يميّز المجتمع اللبنانيّ، كما يذكر هدسُن Hudson، هو انقسام دينيّ، ومجموعة قياديّة، وتركيبة هرميّة للعائلة[29]. ولنبدأ من الميزة الأخيرة، أي التركيبة العائليّة، فنقول: إن العائلات اللبنانيّة هي شرقيّة التركيبة، وإنّ ولاء الفرد فيها وإخلاصه يتقدّمان عادةً، أو يأتيان في رأس الأولويّات والالتزامات. كما تتميّز العائلة بسلطة صارمة وكليّة للوالدين، وباهتمام عميق بشؤون الأسرة وامتداداتها العائليّة، فالفرد في الأسرة يعتمد على أقربائه، ليجد له في البداية عملاً أو وظيفة، في شركة أو مؤسّسة تخصّ العائلة[30].

وما يرتبط بهذا الأمر، وهو ميزة أكثر خطورة، ما يختصّ بطريقة حياة اللبنانيين، وبخاصّة ما يتعلّق بقضايا الثأر بين العائلات أو العشائر المتنافسة، ولا سيّما في حالات قتل أحد الأقارب، أو اغتصاب إحدى الفتيات، فشرف العائلة لا يُغتسل إلاّ بالدّم أيضاً.

ومثالٌ على ذلك، أنّه، بعد اغتيال كمال جنبلاط، القائد الدرزيّ، في 16 آذار، عام 1977، قام أتباعه بالانتقام من جيرانهم الموارنة، بذبح المئات

29- M. Hudson, "Pluralism, Power, and Democracy in Lebanon", Brooklyn College, City University of New York and Yale Political Data Program, Revised Version, 1967, p.5.

30- N. Jabbra and J. Jabbra, Voyageurs To A Rocky Shore: The Lebanese and Syrians of Nova Scotia, (Halifax: Institute of Public Affairs, Dalhousie University, 1984), p.122

منهم[31]. وقد تعتمد هذه الاستراتيجيّة أيضاً بين عائلات الطائفة الواحدة، ذات المصالح المشتركة.

ومثالٌ آخر على ذلك أيضاً، أنّه، بعد اغتيال طوني فرنجية، الشخصيّة المارونيّة المشهورة، في منطقة الشمال، في 13 حزيران 1978، قام أتباعه، في الأشهر اللاحقة، بالانتقام وقتل العشرات من أعضاء حزب الكتائب الذي تترأسه عائلة الجميّل[32].

إن السياسة في لبنان شأن عائليّ، ويفسّر Enver Koury ذلك قائلاً: "إنّ المذهب الطائفيّ، والسياسة في لبنان، هما، الى حدّ ما، من ميزات العائلات المتنافسة ضمن التجمّعات السكانيّة الصغيرة المختلفة، أو ضمن الروابط المتشابكة بين النُّخب الحاكمة من الأحزاب المتعددة"[33]. ولا يزيد عدد العائلات التي سيطرت على المجتمع اللبنانيّ، في القرنين الماضيين، عن ثلاثين عائلة: كعائلات الصلح وسلام وكرامي (عند السنة)؛ إدّه وشمعون وفرنجيّة والجميّل (عند الموارنة)؛ جنبلاط وأرسلان (عند الدروز)؛ الأسعد وحمادة (عند الشيعة). فقد زوّدت هذه العائلات لبنان بقادته التقليديين (من الزعماء) وطبعت المجتمع اللبنانيّ بالطابع الإقطاعي[34].

نشأ نظام الإقطاعيّة، خلال الحكم العثمانيّ، بينما أنيطت السلطة الزمنيّة، ولأهداف إداريّة، بالطوائف الدينيّة. وعلى الرغم من أنّ الانتداب الفرنسيّ حاول تعديل هذا النظام، إلاّ أنّ السلطة التقليديّة للزعيم ظلّت عاملاً مهمّاً في الحياة

31 -D. Gilmour, Lebanon: The Fractured Country, p.13

32- J. Randal, Going All The Way: Christian Warlords, Israeli Adventures, and the War in Lebanon, (New York: Vintage Books, 1984), p.132

33- E. Koury, The Crisis in the Lebanese System: Confessionalism and Chaos, (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1976), p.20

34- I. Rabinovitch, The War For Lebanon: 1970-1983, (Ithaca: Cornell University Press, 1984), p.25

السياسيّة والاجتماعية في البلاد، حيث مارس الزعيم سلطته على أتباعه بتحقيق مطالب طائفته أو فروعها، عن طريق القيام بدور الوسيط، أو المُقسِّم للحصص، أو الحَكَم. وبما أن العلاقة إقطاعيّة كانت في الأساس، بين القائد وأتباعه، فقد أدّى القائد دور حلقة الوصل بين أتباعه والحكومة. وهو مقسِّم (أو موزّع للحصص) حين يقوم بتوزيع الخدمات (كالوظائف والخدمات الاجتماعيّة) على طائفته أو على فروعها. ويمثّل القائد دور الحَكَم أو الوسيط في زمن الخلافات أو المنافسات، في إعادة الهدوء والتوازن بين فروع الطائفة المتورّطة في الخلافات.

ويضع الاستقلال التقليديّ للطوائف الدينيّة الزعيم في موقف شبه مستحيل، ليجنّد أشخاصاً من خارج مقاطعته الخاصّة. ولا يبقى أمامه غير توفير تحسينات للمناصرين من مجموعته في مجالات شتّى: الاقتصاديّة والاجتماعيّة، مقابل دعمهم السياسيّ له[35]. ومجمل القول: إنّ نظام الزّعامة قد انتشر هنا وهناك، من خلال التركيبة الاجتماعيّة السياسيّة اللبنانيّة، الى درجة أنّه لا يمكن فهم طبيعة المجتمع اللبناني، بدون الإقرار أو التسليم بهذا الواقع[36].

إنّ الدين، أو المذهب الدينيّ، أمر مهمّ كذلك، لفهم طبيعة المجتمع اللبناني وما جناه جبل لبنان من ربح، بالنسبة إلى الأراضي، في العام 1920، خسره بالنسبة إلى موضوع الالتحام. فمثلاً كان الموارنة الأغلبيّة المسيطرة في جبل لبنان، كأكبر طائفة فرديّة، فيما أصبحت المجموعات المسيحيّة كلّها تزيد عن المسلمين، بأغلبية قليلة، ضمن الدولة التي توسّعت[37].

35 -E. Koury, The Crisis in the Lebanese System: Confessionalism and Chaos, pp.13-14

36 - E. Salem, Modernization Without Revolution:Lebanon's Experience, (Bloomington: Indiana University Press, 1973, p.13)

37 -H. Cobban, The Making of Modern Lebanon, p.16

وتعدّ هذه الملاحظة على قدر كبير من الأهميّة، لأنها تؤكّد الطبيعة التعدّدية للمجتمع اللبنانيّ. فالدين، أو المذهب الدينيّ في لبنان، عامل مهمّ للهويّة السياسيّة، وإنّ التركيبة الدينيّة للسكّان ذات تأثير قويّ على العمليّة السياسيّة. وحسب التقديرات غير الرسميّة، عام1970، فإنّ حوالى 45% من السكّان، كانوا يؤلّفون الأطياف المسيحيّة المتعدّدة، من موارنة وأورثوذكس (يونان وأرمن) وكاثوليك (يونان وأرمن وروم) ومن نسبة قليلة من البروتستانت. ويشكّل المسلمون نسبة الستين بالمئة الباقية، التي تتوزّع على طوائف شيعيّة وسنيّة ودرزيّة. تعدّ هذه المجتمعات مهمّة، من الناحية السياسيّة، لأنّها تكوّن المؤسّسات الاجتماعيّة الأساسيّة، التي وفّرت الاستقرار، أو التحدّيات، وهي بشكّل ما يُشبه (الأطياف) المكوّنات الدينيّة – الإيديولوجيّة للديمقراطيّات التوافقيّة الأوروبيّة، التي كثيراً ما يُشارإليها بالعائلات الروحيّة اللبنانية[38].

ويصف الدكتور وليد الخالديّ المسألة اللبنانيّة الداخليّة بأنّها مسألة تُسبّب الخلاف والشقّاق، لأنّ الدّين يقرّر الانتماء السياسيّ[39]. فمن الناحية الأولى، يعدّ المسيحيّون، على العموم، أنفسهم مجموعة ذات ثقافة دينيّة، وحتّى إثنيّة مميّزة، ويساورهم الشكّ والخوف من أن ينغمسوا، أو يُستوعبوا في محيط عربيّ إسلاميّ. وبالنسبة إليهم فإنّ لبنان يعكس الظروف المعيّنة، والمعاناة التاريخيّة التي جعلت منه وطناً[40].

ومن الناحية الأخرى، يعدّ المسلمون أنفسهم جزءاً مكمّلاً من العالم العربيّ، يقاربون "اللبنانيّة" مع العربيّة الإسلاميّة. وفي رأيهم، إنّ لبنان لا يعني شيئاً خارج هذا السيّاق[41]. وجوهر القول إنّ هناك اختلافاً رئيسيّاً بين اللبنانيين على

38- نُظم آخر إحصاء رسمي في لبنان في العام 1932.

39 - W. Khalidi, Conflict and Violence In Lebanon, (Cambridge: Harvard University Press, 1979) p.146

40- بولس النعمان، "الموارنة ولبنان"، المؤتمر الماروني العالمي الثالث، 1985.

41- تجدر الإشارة هنا الى انه بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في العام 2005، طرح بعض الزعماء السنة شعار "لبنان اولاً" كموقف سياسي ضد النظام السوري.

تاريخيّة بلدهم، وحتّى إنّ الأبطال التاريخيين ليسوا مُحَصّنين لمثل هذا الاختلاف. يرى المسيحيّون فخر الدين الثاني مثلاً، مؤسّساً للدّولة اللبنانيّة، بينما يراه المسلمون بطلاً عربيّاً قاوم طغيان الأتراك العثمانيين[42]. والجدير ذكره أن كلتا الأزمتين: الهويّة والولاء، مرتبطتان، على نحوٍ متشابك، حول من يتمتّع بالسّلطة العليا، سياسيّاً واقتصاديّاً في البلد. ويشْكو المسلمون، منذ سنين، من سيطرة المسيحيين على الجمهوريّة. فالمسلمون ذوو "موقف واضح في الإسلام، وهو أنّ المسلم لا يمكن أن يقف من الدولة موقف اللامبالي، وبالتالي، لا يمكن أن يكون موقفه من الحاكم والحكم موقفاً مائعاً يرضى بأنصاف الحلول؛ فإذا كان الحاكم مسلماً، والحكم إسلاميّاً، رضي عنه وأيّده، أمّا إذا كان الحاكم غير مسلم، والحكم غير إسلاميّ، رفضه وعارضه. وعمل على إلغائه باللّين، أو بالقوة، بالعلن أو بالسِّر"[43].

ومن الناحية الإثنية، وكيفما عَرّف المسيحيون أنفسهم، فإنّهم، بالتالي، عرباً كالمسلمين[44]. ويبرهن كمال الصليبيّ، بشكل مُقنع، أنّ جميع القبائل الكبيرة التي ما تزال تعيش في لبنان، حتى يومنا هذا، يُمكن تتبّع مسارها التاريخيّ، لنكتشف أنّها تعود الى موجات من القبائل المتتالية، نزحت من شبه الجزيرة العربيّة، وسكنت هذه المنطقة، ما بين القرنين الخامس والحادي عشر بعد الميلاد[45]. وحتّى الموارنة، الذين يجدون أنفسهم مجموعة مميّزة، غالباً ما يوصفون بأنّهم قبائل عربيّة اعتنقت الدين المسيحيّ، ورحلت الى الجزء الشماليّ،

42 -K. Salibi, The Modern History of Lebanon, p.169

43- حسين القوتلي، لبنان بين العروبة والاسلام، بيروت: المركز الاسلامي للاعلام والانماء، 1982، ص 10 – 11.

44- يعرِّف جوزاف ونانسي جبرا الإنسان العربي كشخص لغته الأم هي العربية، يشارك في الثقافة العربية، ويُحتمل ان يكون، وليس بالضرورة، مسلماً. وقد يكون هذا الشخص متحدراً من جذور عربية، يحمل جنسية بلد عضو في جامعة الدول العربية، يتميّز بملامح متوسطية، ويعرِّف عن نفسه بأنه عربي. انظر:
N. Jabbra and J. Jabbra, Voyageurs to a Rocky Shore, p.70

45- H. Cobban, The Making of Modern Lebanon, p.15.

مما يُعرف الآن بسوريا[46]. وفي الحقيقة، باستثناء الأرمن والأكراد (مجموعتان عرقيّتان ما زالتا موجودتين في لبنان) لا يوجد اختلافات في الجنس، أو في العرق بين اللبنانيين[47]. وحتّى اليوم، ما زال اللبنانيون يشاركون جيرانهم العرب التركيبة الأساسيّة للغتهم، وفي جوهر تقاليدهم الثقافيّة والاجتماعيّة. إضافةً الى ذلك، كان المسيحيون العرب من أوائل المناصرين للقوميّة العربيّة الذين استنهضوا الروح العربيّة في الروايات الرومانسيّة التاريخيّة للإسلام، وكتبوا ونشروا أعمالاً تتناول القانون والتّشريعات الإسلاميّة[48]. وهذا دلالة حقيقيّة على أنّ المسيحيين العرب يشعرون بأنّهم أقرب إلى المسلمين العرب، من مسيحيين آخرين يعيشون في بلاد إسلاميّة، خارج العالم العربي[49].

وعلى كل حال، فمن الناحية التاريخيّة، خلق التوتّر، بين الدين والعرق في لبنان، ثلاثة أنواع لتعريف الهويّة العربيّة: فهناك العرب "الحقيقيّون"، وشبه العرب، ومن ليسوا بعرب على الإطلاق. فالعرب "الحقيقيون" هم المسلمون العرب، الذين تتطابق هويّتهم العربيّة والإسلاميّة. وأمّا الذين هم "شبه عرب"، فهم اللبنانيّون الأورثوذكس والكاثوليك، الذين يعرّفون أنفسهم بأنّهم عربٌ، ويتمنّون أن يقبلهم المسلمون بصدق وإخلاص. وليس غريباً أن يكون هؤلاء المسيحيّون العرب أشد مناصرة للعلمانيّة. وأخيراً، هناك الموارنة اللبنانيّون الذين يذهبون الى النقيض الآخر، فهم يعدّون أنفسهم لبنانيين أو متوسّطيين (من شعوب البحر المتوسّط) أو حتّى فينيقيين، وهذه الاعتبارات الثلاثة لا تمت إلى العرب بصلة. وهكذا، نشأ التوتّر المُتنقّل: فالموارنة مميّزون بشكل حاد وصارخ، والمسلمون لا يثقون بهم. وفي المقابل، لا يثق الموارنة بالأغلبيّة، وينتظرون

46- المصدر نفسه، ص 17.

47-G. Corm, "Myths and Realities of The Lebanese Conflict", *in* N. Shehadi and D. Mills, (eds.), Lebanon: a History of Conflict and Consensus, p. 261.

48 -K. Salibi, A House of Many Mansions, pp.44-45 and 225-226

49- المصدر نفسه، ص 225.

مساندة من الغرب، الأمر الذي يسبّب تباعاً إثارة المشاعر، وتفاقم وجهة نظر الأغلبيّة تجاههم، وهكذا دواليك[50].

ولمناقشة أمور الجماعات الدينيّة المختلفة، أجرى فؤاد الخوري مقاربة مفيدة جدّاً بين مفهوم "الطائفة" ومفهوم "الأقليّة". وقد عرّف الطائفة بأنّها جماعة تعيش في منطقة مترابطة، وتعتمد عادة على الأساليب أو الأدوات الضروريّة، للسيطرة المجتمعيّة، خارج نطاق تأثير السلطة المركزيّة. ومن الناحية الأخرى، يُعرّف فؤاد الخوري "الأقليّة" بأنّها جماعة تنتشر على مساحة أوسع من الأراضي، تكون أكثر عرضة لهوى السلطة المركزيّة من الطوائف المتضامنة[51]. في حين يُتوقع، من زعماء"الأقليّات"، التعاون مع الدّولة لتحقيق المطالب السياسيّة لجماعتهم. ومن أولويّات زعيم الطائفة الغلّو في طلب المزيد من الامتيازات المخصّصة، أو المقصورة على طائفته، حتّى لو تضاربت هذه الامتيازات مع شؤون الدولة. وحسب هذا التعريف، وجد في لبنان تاريخيّاً ثلاث طوائف متماثلة مترابطة (الموارنة، والدروز، والشّيعة)، وثلاث أقليّات (السنّة، والأورثوذكس، والكاثوليك). ولفهم هذا التمايز، يجب على الباحث أن يدرس الظروف التي أوجدت كل طائفة أو أقليّة، وكيفية تطوّرها ونموّها في لبنان.

والطريقة الأخرى، لفهم الطائفيّة والمجتمع الطائفيّ، أو تقسيمات الأطياف بين اللبنانيين، تتمثّل في بحث ودراسة الطموحات المستقبليّة لكلّ مجموعة. وهنا، يُقسّم غسّان تويني اللبنانيين الى ثلاث مجموعات، وكلّ مجموعة منها تبحث عن شيء لا تملكه. فالموارنة والدروز يبحثون عن الأمن، أمّا الشّيعة والسُّنة، فيريدون إلى ذلك: "لبنان المسلم"، والأقليّات المسيحيّة مشغولة بالبحث عن "الوحدة"[52]. وحسب ما يراه تويني، فإنّ كلا المجتمعَين في الجبل (الموارنة

50- N. Jabbra and J. Jabbra, Voyageurs to a Rocky Shore, p.69.
51 -Cited in H. Cobban, The Making of Modern Lebanon, p.15.
52 -G. Tueni, Une Guerre Pour Les Autres, (Paris: Edition Lettres, 1985), p. 68.

والدروز) يجمع بينهما، في الواقع، الكثير من الأمور المشتركة؛ فهما يتقاسمان التاريخ الحربيّ الممزوج بالتاريخ الدينيّ، وهما، بالتالي، "شعبان في قتال". وعلى الرغم من أن تلك المجموعتين تتشاركان في بعض الأمور البسيطة، إلاّ أن الدليل يكشف عن أنّ الشيعة والسنّة يختلفان في مجمل المميّزات التاريخيّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة. فمقارنةً بالتقاليد الشيعيّة، بالنسبة إلى الثورة والاستشهاد، يشعر السنّة بأنّهم أكثر اطمئناناً مع التكيّف والنظام، في حين أنّ الأقليّات المسيحيّة الأخرى (الأورثوذكس والكاثوليك والبروتستانت) اختارت القيام بدورٍ صغيرٍ توفيقيّ بين المجموعات السياسة اللبنانيّة[53].

ولكي نفهم طبيعة المجتمع اللبنانيّ، بطريقة أخرى، علينا أن نقوم برسم خطّ فاصل بين تعدّد الإيدولوجيّات والحقائق السياسيّة. وهذا يتطلّب بحثاً للسياسات الحزبيّة في لبنان، لعلاقتها بالمجتمع بشكل مُطلق. إنّ الأحزاب اللبنانيّة يمكن تقسيمها، في موازاة المجموعات الدينيّة، الى حدٍّ كبير، لتمثّل المظهر الحديث في النظام الطائفيّ الذي يقف وراءها.

وفي الواقع، يبدو الأمر مستحيلاً للغاية، في تصنيفهم الى فئات يمينيّة أو يساريّة في المجتمع السياسيّ. فإيديلوجيّة الحزب التقدّميّ الاشتراكي، مثلاً، هي مزيج من الاشتراكيّة الفرنسيّة، واللاعنفيّة الهنديّة، والتقاليد الدرزيّة اللبنانيّة.

وهناك ما يقارب 260 حزباً، أو ما يشبهه من التجمعات والمؤسّسات العسكريّة في لبنان[54]. واكثرها أهميّة، حتى العام 1975 هي: الكتائب اللبنانيّة، والحزب التقدّمي الاشتراكيّ، وحركة القوميين العرب، والحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ، والحزب الشيوعيّ اللبنانيّ.

53- المصدر السابق، ص 115
54- جريدة الهدى، نيويورك، 2 تموز 1982، ص 76.

وقد تمّ اختيار هذه الأحزاب، كونها تمثّل جماعيّاً أو فرديّاً، الإيدولوجيّات الثلاث الكبيرة (أي القوميّة اللبنانيّة، والقوميّة العربيّة، والقوميّة السوريّة) التي سيطرت على مسرح الفكر السياسيّ اللبنانيّ، منذ منتصف الثلاثينيّات، وكونها تعكس أيضاً طبيعة التعدّدية في لبنان، والتقسيم الطائفيّ للشعب اللبنانيّ. أنظر الجدول التالي:

الأحزاب الأكثر تأثيراً في لبنان

حتى العام 1975

الحزب	الإيدولوجيّة	المذهب الدينيّ
الكتائب اللبنانيّة	القوميّة اللبنانيّة	مارونيّة
الحزب التقدّمي الاشتراكي	القوميّة اللبنانيّة	درزيّة
حركة القوميين العرب	القوميّة العربيّة	سنيّة
الحزب السوري القومي الاجتماعي	القوميّة السوريّة	علماني
الحزب الشيوعي اللبناني	قبول الأمميّة بالكيان اللبناني	علماني

ولا شك أنّ ثمّة مميزات مشتركة كثيرة بين المجموعات اللبنانيّة كلّها[55].

أوّلاً: إنّ المجموعات كلّها تتكلّم اللغة ذاتها، وتلبس الملابس نفسها، وتستمع الى الموسيقى نفسها، وتأكل الطعام نفسه.

55- انظر كتاب لحد خاطر: "كتابه العادات والتقاليد اللبنانية، الجزء الأول، بيروت: منشورات دار لحد خاطر، 1985

ثانياً: لقد تأكّد أنّ الهويّة الطائفيّة، لدى هذه الأحزاب تتقدّم على الهويّة الوطنيّة في لبنان. فمن الممكن أن نجد عدّة نماذج من القوميّة الطائفيّة (قد يكون الشخص مثلاً مارونيّاً أوّلاً، ولبنانيّاً ثانياً، أو عربيّا أوّلاً، ولبنانياً ثانياً) ولكنّك لا تجد لدى هذه الأحزاب عاطفة وطنيّة أصيلة[56].

ثالثاً: يقسم الأعضاء، ضمن كلّ مجموعة بين القادة الإقطاعيين (الموارنة والدروز) وبين عناصر الاعتدال والراديكاليّة (الشّيعة) أو بين القادة التقليديين وجيل الشباب (السنّة).

رابعاً: إنّ كلّ هذه المجموعات تعتقد أنّ لبنان هو الملجأ التاريخيّ للذين يقدّرون الحريّة، ويهربون من الاضطهاد. فقد جرّب الموارنة الاضطهاد على يد البيزنطيين، والشّيعة على يد العثمانيين، والدروز والأورثوذكس على يد المسلمين الوهّابيين، والسنّة على يد الفرنسيين – وأصبحت كلّ هذه المجموعات تعتقد أنّ واحة لبنان هي "موطن الايمان"[57].

خامساً: – وهذا هو محور الكتاب – إنّ كلّ المجموعات ذات مصالح متشابهة، سعت على مدى التاريخ، لبناء علاقات بالقوى الخارجيّة لحماية مصالحها ومصالح أنصارها. فالموارنة، مثلاً، رحّبوا بالصليبيين، في العام 1099، بعد الميلاد، وأقاموا اتّحاداً مع روما، في القرن الثاني عشر، ونشدوا حماية فرنسا، عام 1860 [58]. وفي الوقت نفسه، نشد الشّيعة والدروز والأرثوذكس والسنّة الحماية من الفرس وبريطانيا وروسيا والامبراطوريّة العثمانيّة، على التوالي.

سادساً: إنّ كلّ هذه المجموعات تنافست لتقوية نفوذها، ضمن نظام الحكم اللبنانيّ، وقد قام المسلمون مرّتين (1958 و1975) من القرن الماضي بتحدّي

56- W. Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, p.7. (Washington, D. C: Traeger, 1985), p. 7.

57 -K. Salibi, A House of Many Mansions, pp. 130-150

58 -R. Betts, Christians in the Arab East, (Atlanta: John Knox Press, 1975), p.48.

السيطرة المسيحيّة الاقتصاديّة والسياسيّة في البلاد. وفي المرّتين، رفض المسيحيّون طلبات المسلمين، بشأن مساواة توزيع السلطة على أرض الواقع، بحجّة أنّه، إذا تمّ تغيير النظام، يصبح المسيحيّون أقليّة مضطهدة دون حصانة، لا تستطيع الدّفاع عن نفسها[59].

وأخيراً، إنّ كلّ هذه المجموعات تريد المحافظة على استقلال البلد، وعلى وحدته وسلامة أراضيه. ويرى غسان تويني، أنّ المسلمين في لبنان الذين يحدوهم تقليد وَحْدوي عادوا وفسّروا معنى عروبتهم، بشكلٍ يؤكد ارتباطهم بلبنان المستقلّ الموحد[60]. ولقد أشار أمين الجميّل الى ذلك بقوله: "إنّنا كلّنا لبنانيون: الأغنياء والفقراء، سكّان المدن والقرى، المسلمون والمسيحيّون، الصغار والكبار، وسكّان الجبل وسكان الساحل- كلّ منّا له دوره في نموّ وتطوّر البلد، وكلّنا يُشارك في طريقة العيش المشترك"[61]. وقد عبّر أحد علماء الاجتماع عن هذه الصيغة، على الشكل التّالي: "إنّ الوحدة اللبنانيّة كدالية العنب: زرعها الدروز، واعتنى بها الموارنة، وباركها السنّة عندما نمت، والآن نحن جميعاً نأكل من ثمارها"[62].

ومن ثمّ، هناك اليوم بلد يُطلق عليه اسم لبنان، أصبحت كلّ المجموعات فيه تُعرّف نفسها بأنّها لبنانيّة، بغضّ النظر عن الانتساب الدينيّ الذي طبع البلد بطبيعته التعدّدية، تعترف بالخطر على وجوده، كما تعترف بكيانه السياسيّ.

ومجمل القول: إنّ بزوغ دولة لبنان أو نشأتها في عام 1943، أتت انعكاساً أساسيّاً للاندماج الاجتماعيّ القلق، ضمن نظامه الطائفيّ.

59-E. Koury, the Crisis in the Lebanese system, p.30

60 -G. Tueni, "Lebanon: a New Republic?", Foreign Affairs, (Vol. 61, No: 1, 1982), p.91.

61-A. Gemayel, "The Price and the Promise" Foreign Affairs, p. 760

62 -H. Faris, "Political Institutions of the Lebanese Republic: Past Performance as a Basis for Change", Third World Affairs 1988, (Plymouth: Latimer Trend, 1988), p.136

نظام الحكم التوافقي في لبنان

شجّع الانقسام الطائفيّ بين اللبنانيين على بزوغ نظام سياسيّ، ما بين (1943-1975)، وكانت تلك الفترة قادرة على توحيد مجتمع متغاير الخواصّ، يحمل بذور خلافات صعبة. وحسب ما يقول جوزاف جبرا: إنّ استقرار لبنان، في هذه السنوات، كان نتيجة سياسته التوافقيّة، أو كما يسمّيها "عناصر التعاون" التي اندمجت في النظام اللبناني[63].

ولنبدأ القول، إنّ لبنان جمهوريّة برلمانيّة كانت مقسّمة إداريّاً الى خمس محافظات: بيروت، جبل لبنان، لبنان الشمالي، لبنان الجنوبي، والبقاع. ورغم هذه التقسيمات الإداريّة، فإنه يبقى رسميّاً دولة مركزيّة أو وحدويّة، وتبقى كلّ المحافظات مسؤولة كليّاً أمام الحكومة المركزيّة. ورئيس الدولة هو رئيس الجمهوريّة، يُنتخب لمدّة ست سنوات بالاقتراع السرّي، ويفترض أن ينال ثلثي أكثريّة أصوات الندوة البرلمانيّة (99 عضواً) في الاقتراع الأول، ويكتفي بالأكثريّة في الاقتراع الثاني.

وقد منح دستور العام 1926 رئيس الجمهورية صلاحيّات مهمّة، من أهمّها نشر القوانين التشريعيّة بمراسيم، ورفض مشاريع قوانين، وحلّ المجلس النيابي، وتعيين رئيس مجلس الوزراء والحكومة وحلّها[64]. ونتيجة لذلك، فإنّ الحكومة، وليس رئيس الجمهوريّة، يجب أن تنال ثقة مجلس النّواب لتمارس الحكم. واضافة إلى ذلك فإنّ الوزراء مسؤولون، بشكل جماعيّ، عن قرارات الحكومة، وكلّ وزير مسؤول إفرادياً عن شؤون وزارته. ومن الممكن أن يتمّ اختيار الوزراء كليّاً، أو بعضهم، من بين أعضاء مجلس النّواب، أو من خارجه. بينما يتمّ انتخاب أعضاء مجلس النّواب مباشرة من الشعب، لمدّة أربع سنوات، حسب

63- يعالج هذا الفصل الواقع السياسي اللبناني منذ الاستقلال العام 1943 وحتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي

64 -M. Hudson, "Pluralism, Power and Democracy in Lebanon", p.16

قانون الانتخاب. وفي الفترة ما بين 1943 و1975، تمّ انتخاب خمسة رؤوساء للجمهوريّة، وتسعة مجالس للنّواب. وخلال هذه الفترة، عانت البلاد حرباً أهليّة قصيرة في العام 1958. وجرت محاولة انقلاب عسكريّ في العام 1961.

إنّ الفلسفة الاقتصاديّة التي سيطرت في تلك الفترة في لبنان، اعتمدت سياسة الاقتصاد الحرّ، وبذلك جنت الحكومة معظم الدخل الوطنيّ، عن طريق النشاط السياحيّ والتجاريّ والترانزيت والخدمات والنشاط المصرفيّ. وأمّا بالنسبة إلى توسّع النشاط المصرفيّ وتطوّره، فقد نتج عن طريق السياسة الحكوميّة التي دعمته وساعدته، وذلك، بعدم التدخّل في الاقتصاد وقانون سرّية المصارف. ففي العام 1951 مثلاً، كان في بيروت خمسة مصارف، ولكن، بعد خمس عشرة سنة، أصبح فيها 91 مصرفاً وفروعٌ عديدة لمصارف أجنبيّة[65]. واختصاراً للقول، فقد شهد لبنان، بين العام 1950 والعام 1956، نمواً اقتصاديّاً مثيراً، فارتفع إجماليّ الدخل الوطنيّ بنسبة 6,5 في المئة في العام الواحد، وفي الفترة نفسها، قُدِّر مجمل دخل الفرد، من الدخل الوطني في السنة، اكثر من 350 دولاراً، أي: ما يعادل ضعفي ما عليه هذا، في أيّ دولة عربيّة أخرى، باستثناء دُول النفط[66]. ويؤكّد العديد من المراقبين أنّ هذا الازدهار لم يكن مجرّد صدفة، وإنّما يعود، بشكل أساسيّ، الى النموّ الهادئ للنظام التوافقيّ في البلاد، وإلى استقراره النسبيّ.

إنّ مثل هذا النظام لم يجر تبنّيه بشكل عام، لولا توافق المجتمعين: المسيحيّ والمسلم على العيش معاً، في روح من التعاون والاحترام المتبادل. فمن الناحية الدستوريّة، تطلّب النظام المراجعة وإجراء التوازنات، إذ كان من غير المسموح،

65- D. Gilmour, Lebanon: The Fractured Country, p.6

66- C. H. Moore, “Prisoners Financial Dilemmas: A Consociational Future For Lebanon”, American Political Science Review, (Vol: 61, No: 1, March, 1987), p. 212.

لأيّ فئة، أن تكسب على حساب الأكثريّة، أو أن تسيطر على الجميع، على المدى الطويل، دون موافقة عريضة. ويبدو هذا الأمر واضحاً على مستويين:

الأوّل: يحظّر الدستور، على رئيس الجمهورية (الماروني تقليدياً)، التوقيع على مرسوم، دون موافقة رئيس الحكومة (السنّي حسب العادة) ومشاركة الوزير المختصّ أيضاً. وفي المقابل، فإنّ رئيس الجمهوريّة يحكم من خلال حكومته، بالتنسيق مع رئيس مجلس الوزراء والوزراء الآخرين، ويرأس مناقشات الحكومة بسريّة. واختصاراً، فإنّ سلطة الحكومة، على رأس السلطة التنفيذيّة، يجب أن تكون تشاركيّة[67].

وثانياً: لقد تمّ تخطيط النظام، لتكون الحكومة بموجبه عمليّة وممثّلة. فمثلاً، إنّ المادة الوحيدة التي تتعلّق بالدّين في الدّستور (المادة 95)، تنصّ على ما يلي: "التماساً للعدل والوفاق، تمثّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامّة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة"[68]. وهذا يعني أنّه يجب عدم استبعاد طائفة ما، أو أن تسيطر طائفة على أخرى. وبهذا، يمنح الدستور جميع الطوائف الدينيّة الحقّ في إنشاء مؤسّساتها التربويّة، والاجتماعيّة، ومراكز الأنشطة والخدمات الاجتماعيّة، وممارسة السلطة القضائيّة للقضايا الخاصّة، كالزواج والطّلاق والميراث (المادتان 9 و10)[69].

ومجمل القول: إن قابليّة تطبيق النّظام اللبنانيّ، كما يراه ميشال شيحا، تعتمد على مدى العلاقات التقليديّة بين العائلات الروحيّة اللبنانيّة[70]. إنّ "الاتفاقيّة

67 -W. Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, pp. 22 – 23

68 -E, Koury, The Crisis in the Lebanese System, p.5

69- L. Binder, “Political Change In Lebanon”, in L. Binder (ed.), Politics in Lebanon, (New York: John wiley and sons, Inc., 1966), p.70

70 -K. Salibi, “The Lebanese Identity”, Middle East Review, p.10

غير المكتوبة" "للميثاق الوطنيّ" التي تمّ التوافق بشأنها، بين بشارة الخوري (الماروني، أول رئيسٍ للجمهوريّة في عهد الاستقلال) ورياض الصّلح (السنّي، أول رئيس للوزراء) تعتبر عنصراً توافقيّاً أساسيّاً للنّظام اللبنانيّ. وقد أرسى "الميثاق الوطنيّ" قاعدة الوحدة الوطنيّة، وساعد لبنان في نيل استقلاله عن فرنسا، في العام 1943[71]. ومن الممكن إيجاز مبادئ الميثاق على الشكل التّالي:

أوّلاً: إنّ لبنان دولة مستقلّة وذات سيادة. وخلاصة هذا الميثاق: أن يتخلّى المسلمون عن فكرة الوحدة العربيّة، مقابل تخلّي المسيحيين عن الغرب، وطلب الحماية من فرنسا. ومن المأمول أنّه، مع مرور الزمن، أن يكتسب كلا الطرفين – المسلمون والمسيحيّون – الشعور بأنّهما لبنانيون لا أكثر ولا أقل[72].

ثانياً: إن المبدأ التوافقيّ الثاني الذي نصّ عليه الميثاق الوطنيّ، وصف لبنان بأنّه "لا عربيّ ولا غربيّ". ومن هنا، فإنّ الدولة مدعوّة إلى تطوير علاقات التعاون مع العالم العربيّ، ما دامت هذه العلاقات لا تفسد الروابط الثّقافيّة والروحيّة مع الغرب[73]. وهذا يعني، حسب سعود ضاهر، أنّ لبنان عربيّ من الناحية الاقتصاديّة، لا من الناحية السياسيّة أو الثّقافيّة؛ وعلى البلد أن يبني علاقات أخويّة مع جميع البلدان العربيّة، ما دامت هذه العلاقات تجرّ عليه فوائد اقتصاديّة هو بحاجة ماسّة إليها[74]. وزيادة على ذلك، إنّ وصف لبنان بأنّه "ذو وجه عربيّ" ما هو الا لتأكيد "الميثاق الوطنيّ" بوضوح على توازن القوى الداخليّة: إذا ما انحاز لبنان كثيراً نحو الغرب، فسيرفض

71 -G. Tueni, "Lebanon: A New Republic", Foreign Affairs, p.89.
72 -R. Pipes, "The Real Problem", Foreign Policy, (No. 51, Summer 1983), p.143
73- مسعود ضاهر، لبنان: الاستقلال، الصيغة والميثاق، ص 246.
74- المصدر نفسه، ص 244.

المسلمون العرب، وإذا ما توجه نحو الشرق العربيّ، فسيحارب أهل الجبل المسيحيون ذلك. وإنّ أيّ سياسة وطنيّة تقوم على إنشاء علاقات سريّة، إلى حدٍّ بعيد، مع أي بلد، تقلب التّوازن في لبنان [75]...

ثالثاً وأخيراً: إنّ العنصر الثالث، الذي تضمّنه الميثاق، يدعو الى توزيع المراكز الرئيسيّة، حسب اتّفاق يتمّ بين رئيس الجمهورية المارونيّ ورئيس الحكومة السنيّ ورئيس مجلس النواب الشّيعي، وحتى الحقائب الوزاريّة، توزّع هي الأخرى، بحسب الانتماء الطائفيّ.

وقد أظهر Crow، في دراسته لأوّل ستٍ وعشرين حكومة، أنّ وزارة الخارجيّة قد أُسندت دائماً إلى أورثوذكسيّ، ووزارة الدفاع الى درزيّ، ووزارة العدل الى شيعيّ، وهكذا دواليك[76].

ومن الجدير ذكره، أنّ هذا التوزيع للسلطة، اعتمد على القوة العدديّة لكلّ طائفة، كما جاء في إحصاء العام 1932. وطبقاً لهذا الإحصاء، فقد اعتمدت صيغة ستّة مسيحيين، مقابل خمسة من المسلمين، على نحو ثابت. ولقد توسّعت هذه الصيغة الى كلّ فروع الحكومة أو تقسيماتها تقريباً، وإلى الجيش الوطنيّ، وإلى وظائف الخدمة المدنيّة[77].

ونتيجة لذلك، تأكد المسيحيّون من وضعهم المميّز، ومن دورهم المسيطر في النّظام اللبنانيّ. غير أنّ جوهر "الميثاق الوطنيّ" يدعو إلى منافسات طائفيّة غير حادّة، وإلى تعزيز التعاون بين الطوائف. لقد شدّدت الفلسفة، التي سادت زمن الميثاق، على أنّ حقوق الأقليّات وأمنها يجب أن لا تخضع لتقلّبات

75- M. Hudson, "Pluralism, Power and Democracy in Lebanon" p.14.
76- R. Betts, Christians In the Arab East, p.196
77- E. Koury, The Crisis in the Lebanese System, pp.5-8.

العمليّات السياسيّة العاديّة، وبالأحرى، إنّ هذه الحقوق، ربّما تستمرّ، بشرط أن يكون التّمثيل الطائفيّ مبنيّاً على تركيبة الحكومة ذاتها[78].

وغالباً، ما يتمّ مَدْح هذا الإجراء، والثناء عليه، كنظام النسبيّة الذي أثمر تسوية وانسجاماً. فمثلاً، اعتمد نظام الانتخابات على الصيغة التعدديّة والدوائر الانتخابيّة المتعدّدة الأعضاء، وعكس التّأثير المهمّ للاعتبارات التوافقيّة، وساعد على كبح حدود الطائفية وحجم المنافسة الانتخابيّة. واتّخذ هذا الأمر مسارين:

الأوّل: يحفظ هذا النظام تمثيل الطوائف الدينيّة في مجلس النواب، حسب النّسبة (الصيغة) الثابتة لـ 54 نائباً مسيحيّاً و45 نائباً مسلماً.

الثاني: يحدّد هذا النظام مقاعد كافية لكلّ دائرة انتخابيّة، ليؤمّن التّوازن الطائفيّ، وعادة ما يتمّ اختيار شخص بارز، في كل دائرة انتخابيّة، من الطائفة الأكبر، من القائمة الانتخابيّة. وحتّى يفوز هذا الشخص البارز، يضّطر إلى البحث عن آخرين ليضمّهم إلى اللائحة، لجذب أكبر عدد من نسبة الأصوات من الطوائف الأخرى.

وعلى سبيل المثال، في الدائرة الانتخابيّة بيروت الأولى (أ) تتشكّل اللائحة الأولى من مارونيّ واحد وآخر أرثوذكسيّ وآخر درزيّ، بينما تتألف اللائحة الثانية من مجموعة أخرى لمرشحين مختلفين من نفس الفئات الطائفيّة. ومن المؤكّد، أن يكون في الطائفة درزيّ ضدّ درزيّ آخر، ومارونيّ ضدّ مارونيّ آخر، وهكذا دواليك. وفي معظم الحالات، ليس للمرشح المستقلّ نصيب من النّجاح. وعلى هذا النحو، فإنّ نظام اللوائح يفرض الاعتدال، لأنّ غطاءها الطائفيّ مُحاط بالقوّة السياسيّة. ونظام الانتخابات اللبنانيّة، كما يراه كمال الصليبيّ، "مُوّجه نحو تأمين أكثريّة من المعتدلين في الندوة البرلمانيّة، وهؤلاء

78 -M. Husdon, “The Lebanese Crisis: The Limits of Consociational Democracy”, Journal of Palestine Studies, (No. 19/20, Spring /Summer, 1976), p.111.

المعتدلون هم الذين ينتخبون رئيس الجمهوريّة، وهم عادة ما يصبحون رؤساء، أو وزراء في مجلس الوزراء"[79]. وهذا يعني أنّ الصيغة الانتخابيّة لانتخاب النّواب تؤثر أيضاً في عمليّة انتخاب رئيس الجمهوريّة، والشواهد أو البيّنات لانتخابات أول ثلاثة رؤساء للجمهوريّة، تدلّ على أنّه لم يكن ممكناً، لأيّ واحد منهم الفوز، دون دعم أكيد من أكثريّة المسلمين البارزين[80]. وإضافةً إلى ذلك، وعلى الرّغم من انّ الميثاق الوطنيّ أقرّ أنّ الرئيس يجب أن يكون مارونيّاً، فإنّ منهاج الأكثريّة لا يستدعي نزاعاً بين الطوائف الأخرى. ويمكن وصف هذا الإجراء بأنه "يضبط التمثيل النسبيّ على قاعدة طائفيّة أو دينيّة"[81].

إنّ أهميّة "الميثاق الوطنيّ" قد نَجَم عن الحقيقة التي منحت لبنان وضعه الحياديّ غير الرسميّ، في مواجهة الصرّاع العربيّ- الإسرائيليّ. وكما سبق وذكرنا، فإنّ تسوية العام 1943 جاءت نتيجة للامتيازات المتبادلة، لكلا الطرفين: المسيحيّ والمسلم.

من الناحية الأولى، وعد المسلمون بمنح ولائهم للبنان كدولة مستقلّة، ووافقوا على وقف مطالبتهم باندماج لبنان في كيان عربيّ واسع. ومن الناحية الثانية، وافق المسيحيّون على أنّ لبنان عضو في مجموعة الدول العربيّة (وتحديداً في جامعة الدول العربيّة)، وعلى اتّباع سياسة وطنيّة لا تتعارض مع المصلحة العربيّة العامّة. إنّ هذا الإنجاز المزدوج لا يتطلّب أن يَتجرّد لبنان من روابطه الثقافيّة والروحيّة من كلا الطرفين: الغربيّ أو العربيّ[82].

وممّا عزّز هذا الاتّجاه أيضاً موقع لبنان الجغرافيّ، وميزة موارده الطبيعيّة، ومنها صِغر مساحته (10452 كلم^2) وموقعه كجسر بين الشرق والغرب،

79 -K. Salibi, A House of Many Mansions, p.187
80 -M. Hudson, “Pluralism, Power and Democracy in Lebanon”, p.23-24.
81 -A. Lijphart, Democracy in Plural Societies, p.149.
82- حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان، ص 179.

واعتماد اقتصاده على التجارة والخدمات، وضعف قوّته العسكريّة، وعائدات المغتربين في أنحاء المعمورة، الأمر الذي ولّد قناعة لدى قادته أن يستثمروا السلام ليعيش لبنان. وهكذا، باستثناء الحرب العربيّة- الإسرائيليّة الأولى(1947- 1948)، أحجم لبنان تقليديّاً عن القيام بأيّ عمل غير المشاركة السلبيّة في الصراع العربيّ- الإسرائيليّ، التي أدّت الى سلام راهن على الحدود اللبنانيّة - الإسرائيليّة. إنّ اتفاقيّة الهدنة، بين تلّ أبيب وبيروت، التي تمّ توقيعها، في 23 آذار عام 1949، أبقت الحدود هادئة بين الدولتين، لمدّة عقدين من الزمن، وأبقت الحياد اللبنانيّ، المتّفق عليه بين المسيحيين والمسلمين، درعاً لاستقلال بلدهم وحريّته[83].

انّ تعهّد النّخبة الحاكمة، لإبقاء النّظام عبر التسوية والمشاركة، يجب اعتباره عنصراً آخر للتّوافق، الأمر الذي يُحسب سبباً لاستقرار لبنان، ما بين العام 1943 والعام 1975. وقد دعمت النّخبة مبادئ "الميثاق الوطنيّ"، واحترمت مواد الدّستور، وتقيّدت بمبدأ تسوية الخلافات في تأليف الوزارات، وقبلت صيغة 5/6 للتّمثيل الطائفيّ لمجلس النّواب، والخدمة المدنيّة، وفي الجيش، لتصبح هي الأخرى قادرة على تحقيق الآمال والمصالح المتعدّدة للمجموعات اللبنانيّة.

وفي الواقع، لقد كان "حزام النّقل (التواصل) الدّور الحاسم، الذي بدونه لا يمكن أن يتمّ التّواصل بإصدار الأوامر، وتقديم الحاجات والخدمات من الأسياد (الزعماء) الى مؤيّديهم من الشعب. وهكذا تمّ إخضاع وحشد تنظيم طاقات الدعم الشعبي للأسياد"[84]. إضافة إلى ذلك، فإنّ التوازن النّسبيّ، من حيث الحجم

83- J. Jabbra, "The Lessons of Lebanon" Middle East Focus (Vol: 9, No: 1, 1986), p.18

84 -S. Khalaf and G. Denoeux, "Urban Networks and Political Conflict in Lebanon", *in* N. Shehadi and D. Mills, (eds), Lebanon: A History of Conflict and Consensus, p.184'.

والقوّة للمجموعات الدينيّة كلّها، خَلَق صعوبة أمام أيّ مجموعة، لأن تسيطر على الأخرى؛ بل ساعد أيضاً النُّخب على الاحتفاظ بدورها داخل مجتمعاتها الخاصّة، عن طريق استغلال الخلافات والتّقليل من شأن التّواصل بين المجموعات المتباينة، أو في داخلها.

إنّ قدرة هذه النخب الحاكمة، على الاحتفاظ بالوضع الرّاهن، كان واضحاً، خلال الحرب الأهليّة القصيرة الأمد، في العام 1958. وقد عجّل حدوث هذا الهيجان تآلف الضّغوطات الداخليّة والخارجيّة، في آنٍ معاً. وعلى كلّ حال، فقد كانت المسألة التي سيطرت دون أدنى شكّ هي النّزاع المسيحيّ- الإسلاميّ، على هويّة الدّولة اللبنانيّة.

بدأ المسلمون يحتشدون ويجمعون القوى حول الشعار القوميّ العربيّ، الذي رفعه يومذاك، الرئيس المصريّ جمال عبد الناصر، بينما وافق المسيحيّون – ممثَّلين بالرئيس كميل شمعون- على ما كان يُطلق عليه مشروع إيزنهاور الذي يسمح للحكومات الصّديقة بأن تعتمد على مساعدة القوّات العسكريّة الأميركيّة، عند مواجهة أيّ تهديد خارجيّ[85]. فعلى الصّعيد الداخليّ، قام الرّئيس شمعون بالابتعاد عن المسلمين، عندما رفض أن يتعهّد علناً، بأن لا يطلب من البرلمان تعديل الدّستور، وإعادة انتخابه لفترة رئاسيّة ثانية.

غير أنّ الانتخابات البرلمانيّة، التي جرت العام 1957، والتي أفقدت أربعة من الزّعماء السنّة مقاعدهم المتوارثة في البرلمان، أقنعت المعارضة، بأنّ الرّئيس ينوي تجديد رئاسته فعلاً. وبنتيجة ذلك، تدهور الموقف بسرعة، ودارت الاشتباكات المسلّحة بين مؤيّدي شمعون (الكتائب اللبنانيّة والحزب السوريّ القوميّ) والثوار (ومعظمهم من المسلمين).

استمرّت الأزمة لمدة ستة أشهر، وفي آخر الأمر، وتحت شعار "لا غالب ولا مغلوب" تمّت العودة الى استعادة الوضع الرّاهن السّابق؛ غير أنّ هذه العودة ألحقت باتفاقٍ ثانٍ، غير مكتوب، دعا الى تقاسم المراكز الإداريّة، بين المسلمين

85- E. Koury, The Crisis in the Lebanese System, pp.13-14

والمسيحيين بالتساوي، وأضافت إجراءات اجتماعيّة جديدة، للحؤول دون انتشار السّخط الشعبيّ في البلاد. واعتمد هذا الاتّفاق، في جوهره، على توفير تقديمات اقتصاديّة للمسلمين، إذا أرادوا أن يكونوا وطنيين لبنانيين[86].

خلاصة

إنّ ماضي لبنان المزدهر، وحاضره المأساويّ، رسما تاريخه الحديث، كأحد البلدان التي تعيش بين التّوافق والنّزاع. وإنّ ثورة العام 1958، لم تُظهِر قدرة النّخبة الحاكمة في نزع فتيل الأزمة فقط، بل أوضحت أيضاً وجود استقرار مشكوك فيه، واستمرار تفاقم مأساة المجتمع التعدّدي في بلد مثل لبنان. صحيح أنّ البلاد شهدت قدرة مميّزة على أن تحيا وتنتعش، ما بين العام 1943 والعام 1975، إلاّ أنّ كثيرين يعتقدون أن بقاء هذه القدرة، كان نتيجة رئيسة لسياسات التّوافق التي تبنّاها اللبنانيون في فهمهم للحكم. وعلى كلّ حال، عندما سقطت هذه القناعة، في العام 1975، استجابة لتحدّيات خارجيّة وداخليّة، سرعان ما انهار النّظام اللبنانيّ. وقد شملت هذه التحدّيات كامل الشبكة الاقتصاديّة والعسكريّة، والمفاهيم الدبلوماسيّة للأنظمة الإقليميّة والدوليّة، بالإضافة الى أنموذج القيم السياسيّة والاجتماعيّة والإثنية–الدينيّة المسيطرة على مجمل المشهد الداخليّ في لبنان.

86- المصدر السابق، ص 102- 187.

الفصل الثاني

من الاستقرار التّوافقيّ إلى الفوضى

مقدّمة

منذ أن حصل لبنان على استقلاله، في العام 1943، وحتّى العام 1975، أخذت عناصر التّوافق، في المجتمع اللبنانيّ، تضعف تدريجيّاً، بينما أخذت عناصر المنافسة تتعزّز باستمرار، وأخذت الضغوط، أو التّأثيرات النّاتجة عن هذا التحوّل، تعيق الحلّ التوافقيّ. ونتيجة لذلك، نشبت الحرب الأهليّة، في العام 1975، وانهار النظام السياسيّ اللبنانيّ. ولسوء الطّالع، أخذ النّزاع يرسم أبعاداً عدّة، الأمر الذي لا يساعد الباحث على توصيفه بسهولة وصفاً أُحاديّاً. فلو كان هذا النزاع داخليّاً، مثلاً، كما يدّعي بعضهم، كيف كان بوسعنا، عند ذلك، تفسير دور منظّمة التّحرير الفلسطينيّة وسوريا وإيران وإسرائيل – إذ كان للجميع دور كبير في تطوّر المأساة اللبنانيّة؟ وإذا وصفنا هذا النزاع، من ناحية ثانية، بأنّه إقليمي لدرجة كبيرة (أي: ضمن سياق الصّراع العربيّ – الإسرائيليّ) فكيف كان بوسعنا تفسير الاختلافات الحقيقيّة والعريضة، التي نشأت في داخل لبنان – وغالباً ما كانت تؤدّي إلى نتائج كارثيّة من التوتّر والموت والخراب والدّمار؟

لذلك، أرى أنّ جمع وجهتي النّظر معاً، أمرٌ ضروريّ، لفهم حقيقة الحرب اللبنانيّة. وبكلام آخر، فإنّ النّزاع والانهيار الذي تلاه لدولة لبنان، يمكن فهمه بوضوح، لدى تفحّص تلك الضغوط الداخليّة والخارجيّة ودراستها، وقد قادت إلى

تدمير لبنان، وقضت على مجتمعه. وعلى الرّغم من أنّ هذين العنصرين متداخلان لدرجة عالية، إلاّ أنّنا سنقوم بدراستهما، كلاً على حدة، توخّياً للتّحليل والوضوح التامّين.

التّحدّيات الداخليّة

لقد تضمّنت الضّغوط الداخليّة عدّة عناصر، منها: الهويّة اللبنانيّة، والتّمثيل البرلمانيّ، وتشرذم مجموعات النّخبة الحاكمة، وعدم رغبتها في التعاون، والضّغط الاقتصاديّ، وغياب وعي وطنيّ قويّ.

بالنسبة إلى المسألة الأولى، يصف وليد الخالديّ النّزاع الداخليّ اللبنانيّ بأنّه نزاع مرتبط بمسألة الهويّة اللبنانيّة وبمسألة الولاء[1]. فالمسيحيّون والمسلمون لم يجتمعوا فيما بينهم على شيء. وباستثناء اللغة العربيّة، كانت كلّ طائفة تختلف مع الأخرى على تاريخها المستقلّ، ومعتقداتها السياسيّة، وطموحاتها المستقبليّة.

ويجد المرء العديد من أطياف القوميّات في لبنان (وعلى سبيل المثال، هناك المسيحيّة أولاً، واللبنانيّة ثانياً، أو العربيّة أولاً، واللبنانيّة ثانياً) ولا أثر لشعور وطنيّ حقيقيّ. إن ولاء الفرد، في لبنان، للعائلة والدّيانة، يأتي في المقدّمة، قبل التزامه بالوحدة الوطنيّة. وهنا، يحضرنا تعريف الدولة، حسب معاهدة Westpalia، في العام 1648: إنّ الدولة هي: "ذلك الشعور الذي يوحّد مجموعة من النّاس، ذات تجربة تاريخيّة مشتركة في الواقع، أو كما يتصوّرونها، وكذلك ذات الطّموح المشترك في العيش معاً، كمجموعة منفصلة في المستقبل". يبدو هذا التّعريف غريباً على النّسيج اللبنانيّ. وإذا استعدنا الأحداث الماضية، فإنّنا نجد أنّ الدولة اللبنانيّة غير قابلة للحياة أو الاستمرار، وما هي إلاّ رؤية

1 -W. Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, p.146.

سياسيّة، ونتاج جاليات مهاجرة، ينقصها الانتماء الحقيقيّ الى مفهوم الدّولة والمواطنة.

ففي حين استمرّ المسيحيون، وخاصّة الموارنة، بالشّعور بالقلق، ابتعدوا عن فكرة القوميّة العربيّة، ذات التداعيات الإسلاميّة، واستمرّ المسلمون في عدّ لبنان بلداً عربيّاً، واعتبار شعبه جزءاً من دولة عربيّة كبرى. وغياب هذه المسألة عن نصّ الميثاق الوطنيّ يعكس، إلى حدّ كبير، غياب الشعور الوطنيّ الحقيقيّ. ومن السخرية بمكان أنّ أيّ محاولة للتوصّل إلى تسوية، بين الخصوصيّة اللبنانيّة والقوميّة العربيّة، قد جرى تجنّبها، عندما عُرّف لبنان بأنّه بلد "ليس عربيّاً ولا غربيّاً". تؤكّد هذه الملاحظة فشل "الميثاق" في إيجاد تعريف واقعيّ وإيجابيّ للبنان. ويرى جورج نقّاش، أنّ الحماقة تجلّت في رفع تسوية طارئة لقيام الدّولة، الى مستوى عقيدة متماسكة راسخة، لمعالجة حدثٍ تاريخيّ، كعنصر للاستقرار، والاعتقاد أنّ عاملين سلبيين في السياسة يولّدان عاملاً إيجابياً واحداً[2].

وفي 16 تشرين الثاني عام 1975، كرّر رياض طه التصريح نفسه، قائلاً: "لقد أنشأنا دولة على سلبيتين يعكسهما الميثاق الوطنيّ. إنّه اتّفاق على أمرين سلبيين، ولا يحتوي على عنصر إيجابيّ"[3]. ومن هنا، نصل إلى استنتاج رئيسيّ واحد: إنّ الاعتماد على مبدأ التخلّي المُتبادَل عن أهداف المسيحيين والمسلمين اللبنانيين، على السواء، جرى تفسيره بشكل سلبيّ، وأمّا اتفاقاتهما، فلم يتمّ التعامل معها بصدق وفاعليّة. ويرى رياض طه، في هذا السيّاق، "أنّ الانحراف عن بناء دولة لبنان كان خطأً، وأنّ التّحالف الذي لم يكن دمجاً شعبيّاً هو مصدر القلق الذي نشكو منه"[4].

2 -G. Charaf, "The National Accord: Pact or Compromise", The Mashrek International, (No:9, December 1984), pp.26-28.

3- المصدر نفسه، ص 28.

4- المصدر نفسه، ص 29.

وحقيقة الأمر أنّ الجانب السلبيّ في "الميثاق" لم ينبثق عن رغبات واعية، إنّما عن واقع سياسيّ واجتماعيّ راهن، معروف بسلبيّته المزدوجة: رفْض المسيحيين كلّ أشكال الوحدة العربيّة، في مقابل رفْض المسلمين كلّ الرّوابط السياسيّة مع الغرب. ومن السّهل أن تدرك ما لا يريده المسيحيّون والمسلمون اللبنانيون؛ غير أنّه من الصعب أن ندرك أهدافهم المشتركة. وفي هذه الحالة، فإنّ سلبيتين لا تصنعان أمّة.

وهكذا، فإنّ النزاع لم يكن يتعلّق كلّه بمسألة السيطرة الدينيّة، وإنّما بالسّلطة السياسيّة وبالتحكّم السياسيّ. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أنّ تناقض خصائص المجتمع المسيحيّ، مع المجتمع المسلم، ليست سوى بُعد واحد لاستمرار الأزمة اللبنانيّة، وأنّ طبيعة هذا النزاع هي سياسيّة واقتصاديّة بامتياز، وهي، في الأساس، عناصر سياسيّة تنافسيّة، مدعومة بعوامل متعارضة. وإضافة إلى ذلك، فإنّ أيّ مجموعة لا تستطيع أن تدّعي تمثيل المسيحيين، ولا تمثيل المسلمين، لأنّ هذه المجموعات، في الغالب، لا تنتسب إلى ديانة واحدة. ومثال على ذلك، فإنّ الميليشيات المسيحيّة عموماً، تنتسب إلى الطائفة المارونيّة، بينما يتشكل اليسار من قيادات من كلا الطرفين: المسيحيّ والمسلم. وحقيقة الأمر أنّ الميليشيات اللبنانيّة تمثل عناصر سياسيّة، أو عسكريّة ناشطة أو الاثنتين معاً في أماكن وجودها...

من هنا، فإنّ الافتقار إلى الانتماء الوطنيّ ذو تأثير مباشر في إضعاف شرعيّة النّظام السياسيّ ومؤسّساته. وأنّ جزءاً من غياب الشعور الوطنيّ يعود الى التّراكم التاريخيّ الذي ما زالت تحتفظ به المجموعات اللبنانيّة، منذ عهد السلطنة العثمانيّة، حين اعتقد المسيحيّون أنّهم مواطنون من الدرجة الثانية، في حين يرى المسلمون، أنّ الانتداب الفرنسيّ هو الذي أدخل السيطرة المسيحية[5].

5 -W. Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, p.13.

وعلى سبيل المثال، يبدو دور رئيس الجمهوريّة معقّداً في الواقع، لأنّ الميثاق الوطنيّ اشترط أن يكون الرّئيس مسيحيّاً مارونيّاً. وإنّ ترابطاً كهذا، بين الرّئيس وطائفته الدينيّة، يعرّض صورته للخطر كَحَكَم بين الطوائف. وحقيقة الأمر، إنّ الرّئيس كثيراً ما يدور اتّهامه على تغليبه مصالح عائلته ودائرته ومجتمعه الطائفيّ. وحتّى الخلاف الذي ينشأ، في العادة، بين رئيس الجمهوريّة ورئيس مجلس الوزراء، هو صراع تشترك فيه كثير من الأنظمة السياسيّة، ويمكن فهمه على نطاق واسع، بأنّه صراع مسيحيّ – إسلاميّ، قائم على التعصّب والولاء الطائفيين.

والأسوأ من ذلك أنّه، حتّى موضوع التّعيينات لمراكز معيّنة، يثير مخاوف شبح السّيطرة الطائفيّة. وهكذا، فإنّ الخلاف على الهويّة (كآلية نزاع) تخفي وراءها، ولدرجة معيّنة، تغييراً في طبيعة المنافسة على السلطة، التي تعرفها كلّ الديموقراطيّات، وتحوّلها إلى صراع طائفيّ[6]. ويخلص Arend lijphart الى القول: "إنّ لبنان ليس وطناً غير محتمل الحدوث، بل دولةً متعددة الأطياف غير محتملة البناء"[7].

إنّ التّحدّي الثاني لاستقرار لبنان هو التحدّي الديموغرافيّ. ويرى بعضهم أنّ صيغة التّمثيل البرلمانيّ، حسب الميثاق الوطنيّ، ستة مسيحيين، مقابل خمسة مسلمين، أصبحت أمراً ساقطاً. وعلى الرّغم من أنّه لم يُجر أيّ إحصاء سكّاني، منذ عام 1932 في البلاد، غير أنّ هناك مبرّراً للاعتقاد، بأنّ هجرة المسيحيين الكبيرة، وارتفاع نسبة الولادات بين المسلمين، جعلا المسلمين أكثرية عدديّة في البلاد. وأخذ فقدان التّوازن الديموغرافيّ في البلاد يرعب المسيحيين؛ لأنّهم سوف يعدّون ذلك مصدر تهديد لوضعهم؛ لأنّهم سيصبحون أقليّة، ويحرمون من امتيازاتهم. ومن ناحية ثانية، فإن هذا التغيير الديموغرافيّ، أقنع المسلمين بحقّهم

6- المصدر السابق، ص 13.

7 -A. Lijphart, Democracy in Plural Societies, p.158.

بالمعاملة النّدية (المتساوية)، ما قوّى اندفاعهم نحو تغيير دستور الدّولة، وزاد من مطالبتهم بالمساواة في توزيع السّلطة. وحسب ما يراه Koury:

أنّ النّزاع الأهليّ يُثير مخاوف الأحزاب المسيحيّة اليمينيّة ضدّ تحالف المجموعات الإسلاميّة والأحزاب اليساريّة. وإنّ هذا التحالف بقيادة المسلمين يريد إصلاحاً وتغييراً للنظام السياسيّ الذي أعطى السيطرة السياسيّة والاقتصاديّة للأقليّة المسيحيّة، وأن الميليشيات المسيحيّة تخشى إذا ما تغيّر النّظام أن يصبح المسيحيّون أقليّة مضطهدة ودونما حماية[8].

والحقيقة هي أنّه، في بداءة السبعينيّات، توحّدت قيادة المسلمين بالمطالبة في المشاركة الكاملة والمتساوية، في الأعمال الحكوميّة مع المسيحيين. ورأت هذه القيادة أنّ الأساس ذاته (القوّة العدديّة لإحصاء العام 1932)، الذي اعتمد عليه المسيحيّون، ومنحهم الامتياز السياسيّ، قد تغيّر الآن لصالحهم؛ ولهذا، يجب أن يُلغى، حتّى يُمنح المسلمون اللبنانيّون حصتهم المُحقّة في سياسة الدّولة. وفي خطابه إلى الجماهير الشّيعية المحتشدة، قبل نشوب الحرب الأهليّة، في العام 1975، كشف الإمام موسى الصدر عن سلّة مهمّة من المطالب والوعود والأفكار، التي تخصّ المسلمين، قائلاً: "إنّنا لا نريد مشاعر، ولكنّنا نريد أعمالاً. نريد كامل حقوقنا. وأنّ هذه الأجيال الصاعدة، إذا لم تنل حقوقها، ستبدأ العمل على أخذها بالقوة، وإذا لم تعطنا هذه الدولة حقوقنا فإننا سنأخذها"[9].

وإضافة إلى ذلك، ففي منتصف السبعينيّات، طالب المجلس الأعلى للمسلمين إعادة تنظيم هيكليّة قيادة الجيش بسرعة، كما أعلن الرّئيس رشيد كرامي (1987)، الزعيم السنّي البارز، نيّته في خوض معركة الرّئاسة[10]. أمّا بالنسبة إلى الجيش، فيقول Gilmour: " إنّه كان يتألّف من 19000 جنديّ،

8- E. Koury, The Crisis in the Lebanese System, p.30.
9- I. Rabinovich, The War For Lebanon: 1970-1983, p.39.
10-D. Gilmour, Lebanon: The Fractured Country, pp.110-111.

في منتصف السبعينيّات، وبأكثرية قليلة من المسلمين. ومهما يكن، فقد كان ثلثا الضبّاط من المسيحيين. وكذلك قائد الجيش، وقائد المخابرات العسكريّة. ففي هذه الظروف، كان واضحاً، من الجانب الذي يخصّ المجتمع المسلم، أن يتّهم الجيش بأنّه مُؤيّد للمسيحيين"[11]. ولذلك، أصرّ معسكر المسلمين على ضرورة وجود تمثيل متساوٍ بين الطوائف في قيادة الجيش، لأنّهم تأكّدوا أنّه يجب أن تبقى القوّات المسلّحة في موقع حياديّ[12]. غير أنّ المسيحيين رفضوا هذه المقترحات، مبرّرين موقعهم المتفوّق، ليس على القوّة الديموغرافيّة، ولكن بسبب الخوف من الذوبان في المجتمع الإسلاميّ، والخوف من الاضطهاد والهيمنة. وبما أنّهم يثقون بقوّتهم الذاتيّة، وبالدّعم الخارجيّ، فإنّ القيادة المسيحيّة لم ترَ سبباً واحداً لإجراء تسوية تراعي مطالب المسلمين، ذات الإصلاحات التوافقيّة. لذلك اختاروا، لسبب غير ضروريّ جدّاً، موقفَ المُكْره على الدّفاع عن نفسه، وأصبحوا يروْن في المعسكر المسلم تحالفاً يدعو إلى التعديل، وينشد التغيير أو الإطاحة بالنظام، وكانوا جاهزين للمخاطرة ومستعدّين للمغامرة"[13].

وأمّا التّحدي الثالث، فهو توازن السلّطة المتعدّد الذي جاء نتيجة التزام ضعيف، من قبل النّخبة الحاكمة، بحماية النظام السياسيّ. وحسب ما يراه جوزاف جبرا، أنّ هذه النخبة اهتمّت، بشكل رئيسيّ، بتعزيز مواقع عائلاتها؛ غير أنّها لم تبذل إلاّ القليل من جهدها لتعزيز بناء الدوّلة في لبنان؛ وقد تعاملوا مع النظام الطائفيّ، لتحقيق مكاسب شخصيّة، ولم يقوموا بأيّ محاولة جديّة لتعزيز الولاء للدّولة، أو مساعدة اللبنانيين على تجاوز مكاسبهم الطائفية[14]. فقد قام أحمد بك الأسعد، مثلاً، (وهو شيعيّ بارز في الجنوب) بتوبيخ فلاّحٍ ذكر

11- المصدر السابق، ص 110- 111.
12- المصدر نفسه، ص 110.
13- المصدر نفسه، ص،151.

14- Jabbra, “The Lesson of Lebanon”, Middle East Focus, p.18.

أمامه أن ابنه يريد دراسة المحاماة. وكان هذا الفلاح يرغب في نيل مباركة البك لهذه الخطوة، فأجابه البك، قائلاً: "إنّ ابني كامل يدرس المحاماة". وكان الأسعد يعتقد أن الفلاّحين "قد عضّوا اليد التي تطعمهم ومن المهمّ جدّاً أن يبقوا محرومين؛ لأنّ ذلك أفضل من أن تقدّم لهم الخدمة لتغيير أوضاعهم"[15].

وحقيقة الأمر أنّ نظام الزّعيم والأتباع حافظ على بقاء لبنان متخلّفاً سياسيّاً. إن الاستقرار والهدوء الإجرائي كان منخفضاً، وكانت الدولة بحاجة إلى نظام جديد للأحزاب، والى إدارة كفوءة. وأثناء تلك الفترة، كانت السياسة في لبنان عبارة عن وظيفة، أو نزاع بين الزعماء المتعدّدين، أو لعبة يتنافس فيها القادة البارزون الذين كان جُلّ اهتمامهم منصبّاً على تعزيز مقامهم، أو هيبتهم الخاصّة، أكثر من اهتمامهم بشؤون الدّولة.

ومن باب المزيد من التهكُّم والسخرية، كان الزّعماء يتلاعبون بالرّموز الدينيّة لمضاعفة ثرواتهم، ويصرّون على ترسيخ حاسم لحقهم التمثيليّ، كعنوانٍ لحماية مجموعاتهم. وعلى الرغم من أنّ الدّستور أكّد حقّ اللبنانيين في الوظيفة، على أساس المؤهّلات والكفاءة، إلاّ أنّ الناس كانوا يوظّفون حسب انتمائهم الطائفيّ. وبكلام آخر، كانت الوظيفة المحدّدة لشيعي، تصبح من امتيازات الزعيم الشيعيّ، وله أن يختار الشّخص الذي يراه مناسباً لتلك الوظيفة. وفي هذا السياق، كانت المحافظة على التّوازن الطائفيّ، في الأساليب السياسيّة، في المقدّمة، بالنسبة إلى المرونة المؤسّساتيّة، والضرورة الديناميكيّة، لتأمين العدل الاجتماعيّ، والنموّ الوطنيّ. من هنا قول الزعيم الدرزي كمال جنبلاط: "لقد

15- F. Ajami, The Vanished Immam, (Ithaca: Cornell University Press, 1986), pp. 66-67.

عاش النظام طويلاً على تحرّرية ضبابيّة بلا قوانين أو حدود، وبدون قيود أخلاقيّة أو إنسانية"[16].

وتطوّر نظام الزعيم والأتباع إلى مدًى أبعد، في ميدان الكسب الشخصيّ، أو العائليّ، لدى بعض رجال النّخبة، داخل كلّ مجتمع، على حساب آخرين. وقد أضعفت هذه الطريقة مكانة الزّعماء التقليديين (وبخاصة في المجتمعات الشيعيّة والسنيّة)، وسرّعت ظهور قوى سياسيّة جديدة (حركة أمل والحركة الوطنيّة)، وقيادات جديدة (كمال جنبلاط وموسى الصدر)[17]. وكقائد للحركة الوطنية، أصبح كمال جنبلاط في وضع يتحدّى فيه النّخبة السنيّة التقليديّة، ويُضعف، بالتالي، من نفوذها في بيروت وطرابلس وصيدا. ولكن، على الساحة الخارجيّة، وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، في العام 1970، افتقد الزعماء السنيّون القائد الساحر والأمل في تحقيق طموحات الجماهير. أمّا على المستوى الداخليّ، فإنّ سقوط السُنة من الموقع الرفيع الذي اكتسبوه في نظام 1943، كان نتيجة لفقدان الزعماء التقليديين السيطرة على العناصر الأكثر راديكاليّة (ثوريّة)، كحركة الناصريين المستقلّين، التي تولّى رئاستها إبراهيم قليلات (بيروت)، والتنظيم الشعبيّ الناصريّ، الذي تولّى رئاسته مصطفى سعد (صيدا)، وحركة 24 تشرين لفاروق المقدّم (طرابلس)[18]. والأكثر أهميّة من ذلك ضعف دور السُنة، استناداً إلى كونهم أقليّة، وليس لأنّهم يمثلون طائفة، وهذا يعني أنّهم فقدوا القاعدة الاجتماعيّة.

وهكذا، عندما تبنّى جنبلاط العمل العسكريّ، لمواجهة سيطرة المسيحيين على النظام، ركّز زعماء السنّة التقليديّون جهودهم على مسألة الحقوق المدنيّة، على

16 -F. Ajami, The Vanished Immam, (Ithaca: Cornell University Press, 1986), pp. 66-67.

17- كانت الحركة الوطنية تضم الأحزاب الشيوعية، والناصرية، والبعثية، اضافةً الى الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب السوري القومي الاجتماعي.

18 -H. Cobban, The Making of Modern Lebanon, p.123.

المستوى الوطنيّ. وأمّا بالنسبة للمجتمع الشيعيّ، فقد أصبح الإمام موسى الصدر قادراً كذلك على أن يُحوِّل الهدوء والسلبيّة لدى شيعة البقاع والجنوب كليهما، إلى أكثر من صوت ميليشويّ. كان الصدر المولود في المدينة المقدّسة قُم في إيران، في العام 1928، ذا ثقافة دينيّة عالية، وخطيباً ساحراً للجماهير، وداهية في التنظيم، يلْفت نظر الشيعة إلى قوّتهم العدديّة وأهميّة تاريخهم؛ وقام بمراجعة إرثهم، والإشارة إلى تراثهم، بالنسبة إلى استشهاد الإمام عليّ، نتيجة لتمسّكه بالحقّ وحريّة الإنسان. وبذلك، أصبح الشيعة، وبالأخصّ الفتية منهم، على استعداد للموت "لأجل الأرض"[19]. واستطاع الصدر، سياسيّاً، تنظيم الجماهير الشيعيّة، تحت لواء تنظيم سياسيّ– اجتماعيّ، بعنوان "حركة المحرومين". وفي العام 1969، أنشأ المجلس الشيعيّ الأعلى، وأصبح بذلك إمام كلّ اللبنانيين الشيعة؛ وأعلن، في العام 1975، أنّ "السّلاح زينة الرجال". ونظّم الميليشيا الشيعيّة، وأسماها "أفواج المقاومة اللبنانية (أمل)". واختصر القول: إن الإمام أعطى نفسه حقّ حماية مصالح جماعته، وتحرير الشيعة من الحرمان، ومقاومة المعتدين من أي صوب أتوا[20].

وحقيقة الأمر أنّ سيطرة القيادات الجديدة على أتباعها، كان دلالة واضحة على أنّ مأزق البلاد لم يكن تماماً نتيجة خسارة النّخبة التقليديّة سلطتها داخل مجتمعاتها. فالزّعيم الدّرزي التقليديّ جنبلاط، مثلاً، تآلف مع النّخبة السياسيّة السنيّة، في الهجوم على "الميثاق الوطنيّ"، الذي فضّل " المسيحيين والقوات الانعزالية". غير أنّه، بحلول العام 1975، كان المسيحيّون في موقع لا يقبلون فيه بمطالب المسلمين، واعتبروا "الميثاق الوطني" كتاباً مقدّساً، ورأوا في الحركة الوطنيّة مؤامرة شيوعيّة دوليّة. وجوهر القول إنّ المسيحيين كانوا غير راغبين في دَرْس مقترحات للتغيير، لا تتحقّق إلاّ على حساب امتيازاتهم السياسيّة. وفي

19- F. Ajami, The Vanished Imam, p. 205.

20- المصدر نفسه، ص 123 وص 148.

المحصّلة، إنّ الصيغة التوافقية انهارت تقريباً مع النّخبة السياسيّة التي جاءت به. وفي منتصف السبعينيّات، أصبحت المجموعات السياسيّة اللبنانيّة تستقطب ما يُسمّى باليمين المسيحيّ واليسار الإسلامي، وقد فقدوا الثقة في قدرة النظام السياسيّ على اجتراح الحلول، لمسائل الهويّة والتّمثيل البرلمانيّ، والمشاكل الاقتصاديّة، وهكذا، هجروا التعاون والمشاركة لصالح النزاع.

لقد انهارت التوافقيّة اللبنانيّة بسهولة، لأنّ النظام السياسيّ لم يكن قادراً على تأمين حلّ بديل للقضايا الاقتصاديّة في البلاد. وواقع الأمر، أنّ لبنان كان يشكو من قلّة التخطيط، ومن صعوبات نظام الخدمة الاجتماعيّة، وتهميش الزراعة، وإهمال القطاع الصناعيّ. وقد فرضت الحكومة الضرائب غير المباشرة للحصول على المال، الأمر الذي طال الفقراء. وبكلامٍ آخر، كانت إدارة الاقتصاد اللبنانيّ في يد "المصالح" و"اللوبيات" التي تتطلّب حكومة ضعيفة. لقد كان الوضع مخزياً، لدرجة بات معها كلام الرئيس فؤاد شهاب (1958 – 1964) مُحقاً، حين حذّر، قائلاً: "إذا ما استمرّ الأغنياء في جشعهم، سيؤدي ذلك إلى ثورة اجتماعيّة"[21].

وفي منتصف السبعينيّات من القرن الماضي، أصبح النظام السياسيّ مُثقلاً بالضغوطات المتقاطعة، الناتجة عن هجرة سكّان الريف إلى المدن، ومن التفاوت في توزيع دخل الفرد الواحد، ومن التفاوت المحلّي بين جبل لبنان (الموارنة والدروز) والجنوب اللبنانيّ (الشيعة). وهذا الضغط الأخير أدّى الى تفاقم الخلل في توزيع الدّخل، وسحق الطبقة الوسطى.

كما قادت هذه الضغوطات كلّها إلى زيادة الوعي، بالنسبة إلى الفجوة الاقتصاديّة، بين الأغنياء وعامّة الشعب اللبنانيّ. ويؤكّد Koury أنّ الحرمان والإحباط لا يمكن عدّهما سببين كافيين وراء الهيجان السياسيّ، فوصف حالة نزوح أهل الريف، "كعمليّة يصبح فيها هؤلاء في مستوى معيشيّ متدنٍ، وفي

21 -D. Gilmour, Lebanon: The Fractured Country, p.10.

وضعٍ يعرفون معه بفوائد المستوى المعيشي المرتفع، ولّد لديهم الرغبة في زيادة ضغوطهم على الدولة لتأمين حاجاتهم"[22]. ويفسّر Koury ذلك بقوله:

إنّ أبناء تلك العائلات الفقيرة انضووا تحت لواء المجموعات الثوريّة المسلّحة والمنظّمة من قبل رجال الفكر والسياسة الثوريين والمدعومة من العراق وليبيا. وبما أنّ الشباب الثوريّ كان مُحبطاً وغير مقتنع بواقعه الحالي، فقد رأى الحياة الفضلى في الانضمام الى المجموعات الثوريّة، غير آبهين لما يخبئه له المستقبل من أمور[23].

ومن المنظور الإثني – الدينيّ، كان من الأهميّة بمكان أن يلاحظ المرء أنّ التضخم الماليّ، والركود الاقتصاديّ، اللذين تركا أثراً على كلّ شرائح المجتمع، قد فشلا في خلق وحدة "استثنائيّة" بين كل الطوائف، بل على العكس من ذلك، وسّعت القضايا الاقتصاديّة من حجم الفجوة التي تفصل بين ما يُسمى خطأً بالطبقة البرجوازيّة المسيحيّة (التي تنعّمت بالتعليم الخاص والخدمات الاجتماعية) وطبقة المسلمين البروليتاريّة (التي تخلّف نموّها الاجتماعيّ وتعثّر وضعها الاقتصاديّ).

كما أنّ الإمام موسى الصدر تذمّر من غطرسة الجبهة اللبنانيّة في حزيران 1977، بقوله: "*لا يجوز أن تكون الجبهة اللبنانيّة متكبّرة إلى هذا الحدّ على المسلمين. ولا يحقّ لها أن تعاملهم كأنّهم خونة. فاليمين الحاكم مسؤول، لأنّه أهمل أهل الجنوب والشيعيين اللبنانيين منذ فجر الاستقلال، فأصبحوا محرومين، وتحوّلوا إلى بروليتاريا لبنان. لا يخدعنّ أحد نفسه، فكل ظُلمٍ ينتهي إلى انفجار*"[24]. وهذا ما حصل بالفعل.

---

22 -E. Koury, The Crisis in the Lebanese System, p.37.

23- المصدر نفسه، ص 37- 38.

24- كريم بقرادوني، السلام المفقود: عهد الياس سركيس 1976-1982، بيروت: عبر الشرق للمنشورات 1985، ص 106.

وأخيراً، سهّل السقوط المفاجئ للقيم، وتفكّك الروابط الاجتماعيّة، انهيار التوافقيّة في لبنان. فانتشار الفوضى في لبنان كان، على الأقل، وبشكل جزئي، نتيجة للتآكل التدريجيّ للروابط الاجتماعيّة (أي: الإيمان وآداب السلوك)، والقيم التقليديّة (أي: الاعتدال)، التي غالباً ما تشدّ الروابط الاجتماعيّة. والواقع أنّ ما عانى منه لبنان لم يكن نتيجة تشرذم النظام السياسيّ فقط؛ بل نتيجة تقطّع أوصال المجتمع والانهيار التّام للقيم الاجتماعيّة أيضاً[25].

ونظراً إلى العجز الإداريّ في لبنان، وللصعوبات الاقتصاديّة، تَمَّ استبعاد الفقراء والمواطنين العاديين الذين ينتمون إلى أسر متواضعة. ولدى استعادة الأحداث الماضية، والتأمّل فيها، يرى المواطن العاديّ أنّه كان مُجبراً على اللجوء إلى وسائل ملتوية، وغير سليمة، لتأمين حاجاته الضروريّة من الطعام والمأوى والأمن والمنفعة العامّة. ونتيجة لذلك، جرى انتهاك المنشآت، واحتلال البيوت، وإهمالٌ الحدائق العامّة، وشراء الشهادات والرتب العلميّة، وانتشار عداوة القربى بين العائلات المتنافسة. كلّ هذه الأمور انتشرت، وأصبحت شرعيّة، ونظّمت أفضل تنظيم. والأدهى من ذلك أنّ كلّ هذه الانتهاكات لم يعد ينظر إليها على أنّها أفعال جرميّة، أو عدوانيّة، أو أنّها أنماط سلوك غير اجتماعيّة. وأصبح ارتكابها حينئذٍ يبدو للعيان بمقدار وافر من الحرفة والمهارة، وقلّما تثير أيّ شعور بالإثم، أو الذنب، أو الخزي، أو العار[26]. وهكذا أصبحت الأزمة اللبنانيّة، بالتالي، أخلاقيّة.

وعلاوة على ذلك، فإنّ الفساد الإداريّ، أو إساءة استخدام السلطة العامّة لمكاسب خاصة، تمتّ ممارستهما جيّداً في لبنان، ما بين 1943 و1975. ويَصف Gilmour البيروقراطيّة، خلال هذه الفترة، "أنّها كانت مزوّدة بموظّفين زيادة عن اللزوم، مدفوعي الأجر، كسالى وفاسدين، وفوق كلّ ذلك، كانوا غير

---

25 -S. Kalaph, “Lebanon: Can it Ever Be Rebuilt?”, the Globe and Mail, 21 February 1987, p. D1

26- المصدر نفسه، ص 28.

أكفاء"[27]. وبالرّغم من أنّ الدّستور أكدّ حقّ كلّ اللبنانيين بالوظيفة، على أساس المؤهّلات والكفاءة، إلاّ أنّه كان يجري التعيين، في الحقيقة، على أساس الانتماء الطائفيّ. ومن هنا، أصبح موضوع ضعف الحكومة واضحاً ومفهوماً. وأصبحت الحكومة عاجزة عن اتخاذ قرارات مهمّة، أو الوصول إلى حلول لقضايا عامة. وأصبحت كذلك عاجزة عن إجبار المواطنين على دفع ضريبة الدّخل، وعاجزة أيضاً عن استئصال الفساد، ومعدومة الفاعلية على أعلى المستويات.

وفوق ذلك كُلِّه، أصبحت الحكومة عاجزة عن اتخاذ قرارات إصلاحيّة في السياسة، والاقتصاد، لسبب بسيط، هو أنّ مثل هذه الإجراءات قد تمّس مصالح قادة الطوائف أنفسهم[28]. وبكلام آخر، إنّ تحالف رأس المال والنظام الإقطاعي، كما عبّر عنه ألفرد نقّاش، كان "بحاجة إلى حكومة بلا سياسات، وحكومةٍ تعمل القليل ما عدا احتفاظها بتركيبة البلد السياسيّة والطائفيّة القديمة"[29].

التحديّات الخارجيّة

وبخلاف التقليد المُتّبع للتّعاون بين النّخبة، فإنّ التّدخل الأجنبيّ كان ميزة ثابتة على المشهد السياسيّ اللبنانيّ. وبسبب سياسات "الفيتو المتبادل"، فتح اللبنانيّون الباب للتدخّل الأجنبيّ في قضاياهم الداخليّة والمحليّة. وفي الحقيقة، اختبر لبنان، في تاريخه، ثلاث جولات من الحرب الأهليّة، وأعني بذلك نزاعات الأعوام: 1860 و1958 و1975. وفي كلّ مرّة، كانت المجموعات اللبنانيّة تقيم روابط مع القوى الخارجيّة لحماية مصالحها، ومصالح أنصارها أيضاً.

27- D.Gilmour, Lebanon: The Fractured Country, p.49.

28- المصدر السابق، ص 50.

29- المصدر نفسه، ص 51.

ولا يخامر المتبصّر شكّ بأنّ تلك القوى الخارجيّة استخدمت الأزمة اللبنانية لحماية مصالحها وتعزيزها. ومن هذا المنحى، ينبغي أن ينظر إلى المأزق الحاليّ ضمن سياق الصّراع العربيّ- الإسرائيليّ.

ويرى وديع حدّاد أنّ ضعف لبنان خلق فراغاً، جذب كلاًّ من سوريا وإسرائيل برغبةٍ، أو لأسباب أخرى، وأصبحت الحرب الدائرة حرباً بالإنابة، بين إسرائيل والمسيحيين من جهة، والعرب (سوريا ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة والمسلمين) من جهةٍ ثانية. وهذا ما ظهر، خلال الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، في حزيران من العام 1982[30].

وتشير هذه الظاهرة بوضوح إلى أنّ قابليّة التوافقيّة، ومدى نجاحاتها المحدودة، بين 1943 و 1975، ارتكزت على واقعيّة النّخبة اللبنانيّة الحاكمة، في أنّها تنتمي إلى النّخبة الحاكمة نفسها التي تمسك بزمام السّلطة في الشرق الأوسط[31]. ولكن، مع إنشاء دولة إسرائيل، ونموّ المدّ الشامل، والمؤيّد للعروبة، في بداءة الخمسينيّات، أصبح لبنان مستقطَباً، وفاقداً للاستقرار بشكل حتْميّ.

وبكلامٍ آخر، إنّ سياسات التّوافق التي وفّرت أُسساً لحياد لبنان غير الرسميّ، وإنّ مشاركته الضعيفة في النزاعات الإقليميّة لم تمنع الآخرين من التدخّل في شؤونه الداخليّة، الأمر الذي تضمّن ثلاثة مراكز متداخلة الواحدة بالأخرى: منظّمة التحرير الفلسطينيّة وسيادة لبنان، وسوريا واستقلال لبنان، وإسرائيل وأمن لبنان.

30 -W. Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, p.28.

31 -W. Khalidi, Coflict and Violence in Lebanon, p.100.

أ- إسرائيل والأمن

إنّ تَطلُّع إسرائيل نحو الشمال لم يكن وليد عدم الاستقرار. فقد عدّت الجنوب اللبناني دائماً جزءاً من "الأرض الموعودة"، كما وصفه "العهد القديم". وقد حاول بعض الصهاينة التأثير على بريطانيا، في أن يكون الجنوب اللبنانيّ جزءاً من فلسطين، عندما بدأت عملية تقسيم الإمبراطوريّة العثمانيّة.

وقد قدّمت المنظّمة الصهيونيّة اقتراحاً إلى مؤتمر السلام في باريس، في العام 1919، يقضي بأن تمتّد الدولة اليهوديّة إلى نقطة في جنوب صيدا، على ساحل البحر الأبيض المتوسّط[32]. وتجدر الإشارة إلى أنّ الصهاينة أكّدوا تبريرهم الاقتصاديّ، في اقتراحهم لحدودهم الشماليّة، متجاهلين الواقع الأمنيّ. إنّ أرض الجنوب اللبنانيّ كانت تحت الانتداب الفرنسيّ، الأمر الذي يعتبر غير واقعيّ، ليسمح للمنظمّات الصهيونيّة بأن تطرح السؤال عن أهداف تحالفٍ مزعوم بين الدولتين، لحفظ مصالحها في فلسطين. وقد استندوا في كلامهم على حاجتهم إلى المياه، إذا قُدّر لهم قيام دولة يهوديّة، ذات يوم. وقد استند هذا المطلب، بشكل جزئيّ، على تذرّعهم بأنّ جهات أخرى قد فشلت في استخدام هذه الموارد، وكذلك المصالح المتبادلة المفترضة للبنان ودولة إسرائيل المزعومة، في استخدام الصهيونيّة لهذه الموارد وقد جاء هذا الأمر واضحاً في مذكرة التفاهم في 3 شباط عام 1919:

إنّ جبل الشيخ (حرمون) هو أبو المياه الحقيقيّ لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها، دون توجيه ضربة قاصمة الى جذور حياتها الاقتصاديّة بالذات. وجبل الشيخ لا يحتاج فقط الى إعادة تحريج وتشجير، بل أيضاً الى

32- J. Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Affairs, Vol:II, (New Haven: Yale University Press, 1979), p.138.

أعمال أخرى، قبل ان يصبح مؤهّلاً ليكون خزان مياه البلاد. لذلك يجب ان يخضع كلياً لسيطرة أولئك الذين تحدوهم الرغبة الشديدة، ويملكون القدرة الكافية لاستغلال إمكاناته حتى أقصى الحدود. كما يجب التوصل الى اتفاق دولي تحمي بموجبه حقوق المياه للشعب القاطن جنوبي نهر الليطاني حماية تامة، إذ إنّ منبع المياه هذه، فيما لو حظيت بالعناية اللازمة، تستطيع ان تخدم تنمية لبنان، مثلما تخدم تنمية فلسطين[33].

وجاءت ردّة الفعل البريطانيّة على المطلب الصهيونيّ للحدود واعدةً وإيجابيّةً، وقد استندت على تفسيرات اللورد Curzon للعهد القديم. وكان Curzon يرى أنّ حدود فلسطين يجب أن تمتد لتشمل نهر الليطاني.

غير أنّ بعض الزعماء اللبنانيين نجحوا بالتأثير على فرنسا، لرفض الصيغة البريطانيّة، وفي شباط 1920، قرّرت باريس إغلاق الباب على الاقتراح الصهيونيّ، وضمّ نهر الليطاني تحديداً إلى لبنان[34]. وفي الأوّل من أيلول، عام 1920، أعلنت باريس دولة لبنان الكبير بحدوده الحاليّة. وحتى ما بعد قيام دولة إسرائيل، بقي بعض الصهاينة يطالبون باسترداد نهر الليطاني.

وهذا ما توضحه رسالة وايزمن الموجّهة إلى Curzon، والمؤرّخة في 30 تشرين الأول 1920. رأى وايزمن في رسالته أنّ "لبنان ليس بحاجة ماسة إلى الليطاني، لتوفّر المياه فيه، وإذا ما تمّ فصل فلسطين عن نهر الليطاني، لا يمكن لها أن تكون مستقلّة اقتصادياً"[35].

إن إدراك الصهاينة لأهميّة الجنوب اللبنانيّ يكمن أيضاً في كتابات القادة الإسرائيليين. ففي أواخر الأربعينيّات، وقبل إنشاء منظّمة التحرير الفلسطينيّة بزمنٍ طويل، أكّد موشي شاريت "أنّ الخطط الإسرائيليّة" ترى أن يبقى لبنان غير

33- المصدر السابق، ص 140.

34- F.Hof, Galilee Divided: The Israel-Lebanon Frontier, 1926-1984, (Boulder: Westview Press, 1985), p.9.

35- المصدر نفسه، ص 13.

مستقر، ومقسّماً تماماً، وتعيّن فيه حكومة ألعوبة، تتكيّف مع السياسة الإسرائيليّة،[36] حتى إنّ بن غوريون اقترح إلغاء الحكومة اللبنانيّة، في السنة الأولى لقيام دولة إسرائيل، قائلاً: "علينا أن نكون جاهزين للهجوم، بهدف القضاء على لبنان، ومملكة شرق الأردن وسورية.

إنّ لبنان هو الحلقة الأضعف في الائتلاف العربيّ، فنظامه مصطنع، ويسهل تقويضه. يجب إقامة دولة مسيحيّة بحدودها الجنوبية بمحاذاة الليطاني، وسوف نقيم السلام معها"[37].

وقد أوضح موشي دايان، بعد ذلك، تفاصيل هذه الخطّة، معتقداً "أنّ كلّ ما نتمناه، هو أن نجد ضابطاً، ولو برتبة نقيب، لاستمالته إلى جانبنا، أو لشراء تعاونه، ليعلن نفسه منقذاً للموارنة[38]. ويتابع دايان مشروع الخطّة، قائلاً: "ومن ثمّ يدخل الجيش الإسرائيليّ لبنان، ويحتلّ ما يراه مناسباً من الأراضي، ومن ثمّ يشكّل حكومة مسيحيّة متحالفة مع إسرائيل، وتقوم إسرائيل، بعد ذلك، بضمّ الأراضي الواقعة جنوب نهر الليطاني، وينتهي الأمر"[39].

وعند التوصّل الى هذه النهاية، يتطلّع الصهاينة الى إنشاء "اتّحاد رمزيّ" مع المجتمع المسيحيّ المارونيّ في لبنان. والواقع أنّ الرؤيا لأحد قادة الصهاينة وُصِفت بـ"الجبهة اليهوديّة – المسيحيّة في المحيط العربيّ"، وقد تمّ تعزيزها وتقويتها، لأوّل مرة، عن طريق إقامة علاقات وطيدة بين المجتمع اليهودي في فلسطين، والعديد من قادة الموارنة في عشرينيّات القرن الماضي، إن كان هؤلاء القادة ينشدون مجتمع المصير، في ما بينهم وبين اليهود، في وجه الضغط

36 -J. Randal, Going All The Way, p.189.

37- C. Nowle, "The Israeli Occupation of South Lebanon", Third World Quarterly, (Vol:8, No:4, 1986), p.1351.

38- I. Rabinovich, The War for Lebanon: 1970-1983, p.163.

39- المصدر نفسه، ص 163.

الإسلاميّ، ولذلك، ساندوا قيام دولة يهوديّة في فلسطين، وطالبوا بدمج الجنوب اللبنانيّ، ذي الغالبيّة المسلمة في الوطن، مع اليهود.

وبتاريخ 5 آب 1947، أرسل البطريرك المارونيّ في بيروت، مذكرة إلى لجنة التّوفيق التابعة للأمم المتّحدة في فلسطين، مقترحاً إنشاء دولة مسيحيّة في لبنان، كما هو حال إنشاء دولة يهوديّة في فلسطين. وصرّح قائلاً: "إنّ لبنان، كما فلسطين، يجب أن يبقيا الوطنين الدّائمين للأقليّات في العالم العربي"[40]. بل أنكر على لبنان وفلسطين ميزاتهما العربيّة، محاولاً أنّ يبرهن أن كلا الوطنين، يجب أن يُعترف بهما كوطنين نهائيين للمسيحيين واليهود على التّوالي.

ويدل هذا على أنّ حدود لبنان الكبير لم تكن مُقنعةً لهؤلاء الوطنيين الموارنة، لأنّ ذلك قلّل من وضع الأغلبيّة المسيطرة التي تمتعوا بها، ذات مرة، في إطار جبل لبنان. وقد كشف بحثٌ حديثٌ أنّ إميل إدّه، أحد زعماء الموارنة، والذي كان رئيساً للبنان، أثناء الانتداب الفرنسيّ، بين عام 1936 و1941، اقترح أن يفصل الجنوب اللبنانيّ عن لبنانه، ليُصبح دولة شيعيّة مستقلّة، تحت الإدارة الفرنسيّة[41]. وحتّى أنّ بشارة الخوري، أوّل رئيس للجمهوريّة اللبنانيّة بعد نيل لبنان استقلاله، في العام 1943، أنكر لبنانيّة الجنوب، وأوقف المساعدة التنموية عنه[42].

ويمكن تلخيص الأهميّة السياسية للجنوب اللبناني، على النحو التالي: إنّ الصهاينة حُرموا من أرضٍ يقولون إنهم بحاجة إليها، بينما يرى الوطنيّون الموارنة أن لا علاقة لهم بها لاستمرار عيشهم وبقائهم. فهذا اللاتساوق بين

40 – Gilmour, Lebanon: The Fractured Country, p.80.

41- M. Zamir, "Emile Edde and the Territorial Integrity of Lebanon", Middle Eastern Studies, (Vol:14, No:2, 1978), pp .232-233.

42-M. Zamir, "Emile Edde and the Territorial Integrity of Lebanon", Middle Eastern Studies, (Vol:14, No:2, 1978), pp .232-233.

الطموح الصهيوني، لضمّ الجنوب اللبنانيّ، واللامبالاة لدى الموارنة بالمنطقة، هيأ المسرح للعديد من المشاكل بين تل أبيب وبيروت[43].

صحيح أنّ لبنان كان أول دولة عربية وقّعت مع إسرائيل اتفاقيّة الهدنة، في 23 آذار عام 1949، إلاّ أنّ هذه الاتفاقيّة ليست معاهدة سلام. ولقد بقي كل من لبنان وإسرائيل، ما بين عام 1949 وعام 1982، تقنياً في حالة حرب، كما اتضح في كثير من الأحداث عندما كانت تعبر وحدات من جيش الإحتلال الإسرائيلي الحدود، متوغّلة في الجنوب. وبهذه الأعمال العسكرية، كانت تل أبيب تأمل في الحصول ثانية على منافع من مياه نهر الليطاني.

ويدلّ هذا أيضاً على أنّ تل أبيب لم تعلن حقيقة الرجوع عن المطلب الصهيوني التقليدي بالجنوب اللبناني. فبَعْد انتصار إسرائيل الصاعق عام 1967، طالب دايان مثلاً، بتسوية كبيرة لحدود بلاده مع لبنان[44]. ومهما يكن، فإنّ التسلّل المتتالي لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وغاراتها المتكرّرة المنطلقة من لبنان على الجليل، أقنعت الكثير من الإسرائيليين بضرورة تبنّي مخطّط بن غوريون السابق.

وبرهنت سنة 1976 أنّها سنة الحسم، إذ أصبحت تل أبيب طرفاً نشِطاً، أو فاعلاً، في التوازن اللبنانيّ السياسي. وبدأت الخطة الصهيونيّة بقيام حكومة ألعوبة، على طول الحدود الإسرائيليّة – اللبنانيّة، وانتهت بإرسال أسلحة ومواد أخرى إلى حزب الكتائب اللبنانيّة في بيروت الشرقيّة. فمثلاً، في أيار من العام 1976، أصبحت عدّة قرى مسيحيّة في الجنوب، تحت سيطرة وحدات من المسلمين اللبنانيين والفلسطينيين، ما دفعهم أخيراً الى تقديم طلب المساعدة من إسرائيل. فاستجابت إسرائيل بفتح حدودها مع لبنان، تحت شعار ما سُمي برنامج

43- F. Hof, Galilee Divided, p.26.

44- M. Hudson, “Fedayeen are Forcing Lebanon's Hand”, Middle East, (Vol:10, No:1, 1970), p.7.

"الجدار الطيّب"[45]. وعلى الرغم من أنّ لهذا البرنامج وجهاً إنسانياً، إلاّ أنّنا، من باب الدقة، ننظر إليه في سياق سياسة الأمن الشامل لإسرائيل، التي فتحت شعار المساعدة الإنسانيّة للمسيحيين المحاصرين في منطقة الحدود.

وعن ذلك يرى Randal "أنّ إسرائيل تقدّمت نحو الداخل اللبنانيّ عسكرياً وسياسيّاً، ووفرت فرص عمل للمسيحيين اللبنانيين، وقامت بتهريب البضائع الإسرائيلية شمالاً، ومنها إلى باقي المناطق اللبنانيّة"[46]. وبكلام آخر، قدّمت إسرائيل الدعم والمساندة إلى البلدات المسيحيّة، ووفّرت خدمات أساسيّة لها، كالمياه، والرّعاية الطبيّة، وسوق العمل، وأسواق المنتوجات الزراعيّة. وكانت تهدف من وراء ذلك كلّه، الى دفع المسيحيين الى التعاون معها ضدّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة. يمكن عدّ هذا البرنامج محاولة لإبعاد كل القوى غير اللبنانيّة من الجنوب، وإحلال قوّات مؤيّدة لإسرائيل محلّها. ولتحقيق هذه الغاية، بدأت إسرائيل بتسليح وتدريب ميليشيا لبنانية جنوبيّة، تحت قيادة الرائد سعد حدّاد، لتكون هذه الميليشيا "أكياس رمل، أو منطقة عازلة، بين مقاتلي منظّمة التحرير الفلسطينيّة ومنطقة الجليل.

وحصلت تطوّرات مماثلة في بيروت الشرقيّة، وبدأت تل أبيب بتزويد الميليشيات هناك بالوقود والمدفعيّة الثقيلة ودبّابات تشرمان الأميركيّة ذات الأنماط المعقّدة إلكترونياً. وكان الهدف من ذلك، بالتأكيد، منع منظّمة التحرير الفلسطينيّة وحلفائها اللبنانيين من توسيع سيطرتهم على جميع الأراضي اللبنانيّة. فمنذ بداية الحرب الأهليّة اللبنانيّة، في العام 1975، كان اسحاق رابين واضحاً بقوله للقيادة الكتائبيّة: إنّ تل أبيب ترغب في مساعدتكم لتساعدوا بالتالي أنفسكم، وإنّه لا يمكن لجيش الإحتلال الإسرائيلي أن يتدخّل ويحارب نيابة

45- F. Hof, Galilee Divided, p.80.

46 -J. Randal, Going All The Way, p.199.

عنكم[47]. وكان رابين متردّداً في أن يتورّط كثيراً في قضايا لبنان الداخليّة، ورأى أنّ هذا التدخل أمر مفروغٌ منه. إنّ تورطاً عميقاً سيؤدّي إلى تورّط عسكريّ، ما سيخلق، بالتالي، توتّراً في العلاقات الإسرائيليّة الأميركيّة، ويزيد إمكانيّات العزلة في العالم العربيّ، وسيؤدّي أيضاً إلى حرب مع سوريا، على قضايا ليست لها علاقة بمصالح أمن إسرائيل[48]. وعلاوة على ذلك، كان رابين مقتنعاً بأنّ القيادة الكتائبيّة لا يمكن الوثوق بها، وكان واثقاً بوجود ارتباطات لهذه القيادة مع الحكومة السورية[49]. وهكذا، وفي عهد حكومة رابين، بقي تدخّل إسرائيل الأساسيّ في لبنان "مقتصراً فقط على مساعدة القوات الكتائبية ومساندتها - وهي العدوّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وسوريا - التي خدمت مصالح تل أبيب، عندما كانت تخدم مصالحها الذاتيّة"[50].

وقد واجهت هذه السياسة تحوّلاً، أو انقلاباً، في أيار 1977، عندما نجح تحالف الليكود بقيادة مناحيم بيغن في الانتخابات التشريعيّة لأوّل مرّة. وبعد تولّي بيغن السلطة كرئيسٍ للوزراء، بدأ بتصريحاته "الداعمة للموارنة"، وقارن موقفهم، علناً، باليهود أيام الغيتو في وارسو في عام 1941؛ وأعلن أنّ جيش الإحتلال الإسرائيلي جاهز للتدخّل في لبنان، ومحذّراً من أنّ حكومته لن تسمح بالقضاء على المجتمع المارونيّ[51]. وقد أكّد هذا التصريح الأخير ارتباط إسرائيل بالمأزق اللبنانيّ، وأنّ ذلك، بحسب بيغن، "واجب أخلاقي" أكثر ممّا هو

47 -Z. Schiff and E. Ya'ari, Israel's Lebanon War, (New York: Simon and Schster, 1984), p.18.

48 -Y. Evron, War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue, (Baltimore: the Johns Hopkins University Press, 1987), p.43.

49- المصدر نفسه، ص 43- 44.

50-J. Campbell, "The Middle East: A House of Containment Built on Shifting Sands", Foreign Affairs, (Vol:6, No:3, 1982), p.613.

51- J. Randal, Going All The Way, p.214.

قضيّة قوميّة. والأكثر أهميّة، أنّ طَلَب الكتائب المساعدة من إسرائيل، أعطى بيغن الفرصة للاستفادة من الفكرة للتأثير على الأحداث الجارية في الدولة العربيّة المجاورة[52]. وكما هو متوقّع، ضاعفت تل أبيب من إرسال شحنات الأسلحة إلى القوّات الكتائبية. وفي آذار 1978، قام جيش الإحتلال الإسرائيلي بغزو جنوب لبنان، للقضاء على قواعد منظّمة التحرير الفلسطينيّة الموجودة هناك، ولتوسيع مساحة "الجدار الطيّب". وبعد تحقيق الأهداف العسكريّة لهذا الغزو، وقبل انسحاب القوّات الإسرائيليّة، قامت إسرائيل بتسليم الرّائد سعد حدّاد وميليشياته، المواقع الاستراتيجيّة في الجنوب. وقد شكّلت هذه الأحداث الأساس لما كانت تل أبيب تطلق عليه "الحزام الأمني" الذي أطلق عليه سعد حدّاد في 18 نيسان، عام 1979، اسم "دولة لبنان الحر"[53].

وفي بيروت الشرقيّة، قامت إسرائيل بمساعدة بشير الجميل لفرض سيطرته على المقاطعة المسيحيةّ. وقام بشير، بين العام 1976 والعام 1981، بتحدٍ للزعامات المارونيّة التقليدية، التي أيّدت قيام الليبرالية "للجمهوريّة التجارية" في لبنان: فأجبر ريمون إدّه على الخروج من مقرّه الرئيسيّ في جبيل، في العام 1976، وأمر بقتل طوني فرنجيّة (ابن رئيس الجمهورية الأسبق وقائد تيّار المردة، الذي كان يسيطر على جزء صغير من لبنان الشمالي) في 13 حزيران 1978، وسحق ميليشيا الرئيس الأسبق كميل شمعون، في 7 تموز عام 1980، وقام بدمج معظم الميليشيات المسيحيّة في تنظيم متجانس عُرف باسم "القوّات اللبنانيّة"[54]. وقد سمح هذا التطوّر الأخير لبشير الجميل بأن يتحدّى الجيش السوريّ في بيروت، وفي وادي البقاع، بين العام 1978 والعام 1981.

52- Z. Schiff and E. Ya'ari, Israel's Lebanon War, p.25.

53- N. Jabbra and J.Jabbra, "Lebanon: Gateway to Peace in The Middle East", International Journal, (Vol.38, No:4, 1983), p.599.

54- Z. Schiff and E. Ya'ari, Israel's Lebanon War, pp.25-29.

رأى بشير الجميّل أن تعهّد بيغن بحماية الموارنة دليل على الرغبة الإسرائيليّة في مساعدته، دونما تحفّظ، في جهوده الرامية إلى إجبار السوريين ومنظّمة التحرير الفلسطينية على الخروج من لبنان. ولاختبار التزام بيغن لتعهّده، دفع بشير الجميّل بوحدة من القوّات اللبنانيّة إلى مدينة زحلة (في البقاع) التي توفّر الترابط الأساسيّ بين دمشق والقوّات السوريّة في بيروت. ولكن الرّد السوريّ جاء قاسياً وعنيفاً بقصف المواقع الكتائبيّة الاستراتيجيّة في جبل صنين. وبهذا، أصبحت القوّات السورية تهدّد قلب كانتون بشير، ما دعا الأخير الى الاتصال بضابط الارتباط الإسرائيلي في جونيه، والطلب منه تدخّلاً إسرائيليّاً فوريّاً، مدّعياً أنّ القوّات السوريّة تُطبِق على زحلة. وإذا ما سقطت زحله، سيطر السوريّون على البقاع كلّه. ومن هنا، أيقن بشير أنّ معركة زحلة هي "معركة لبنان"[55]. وبينما كانت القوّات السورية، والقوّات اللبنانيّة، تشتبك في معركة عنيفة، تدخّل الطيران الإسرائيليّ، وأسقط طائرتين عموديتين (هيليوكوبتر) سوريّتين. استمرت الأزمة زهاء أربعة أشهر. وفي النهاية، وافقت دمشق على عدم الدخول إلى زحلة، في مقابل خروج وحدات القوّات اللبنانيّة منها.

وهكذا بدت معركة زحلة، معركة انتخاب الرئاسة اللبنانيّة، في صيف العام 1982. وبما أنّ بشير الجميّل استطاع الوقوف متحدّياً السوريين، فقد خرج من أزمة زحلة رئيساً "واثقاً بنفسه، يوحي بالقوّة والحزم والانتصار"[56]. وبعد أن تأكّد من التزام إسرائيل بمساعدته، أعلن، في 29 تشرين الثاني عام 1981، ربّما ضمنيّاً في الإشارة إلى نفسه، " أنّ لبنان بحاجة إلى رئيس يستطيع أن يفرض حلاً لبنانيّاً للأزمة"[57]. وأخذ يُفسّر في غير مناسبة ما يقصده بالحلّ اللبنانيّ،

55 -N. Jabbra and J.Jabbra, “Lebanon: Gateway to Peace in The Middle East”, p. 592.

56- كريم بقرادوني: السلام المفقود، ص 243.

57- المصدر نفسه، ص 245.

أي: رغبته في الحصول على انسحاب للجيش السوريّ من لبنان، وعلى فرض الدولة اللبنانيّة سلطتها على منظّمة التحرير والمخيّمات الفلسطينيّة، وإعادة بناء لبنان على أساس الديموقراطيّة البرلمانيّة[58].

وهكذا، أصبحت أهداف بشير الجميّل – وخاصّة تلك التي تتعلّق بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة وسوريا – تتطابق مع الأهداف الإسرائيليّة. ومع اقتراب نهاية عهد الياس سركيس (1976–1982) توفّر لبشير قاعدة شرعيّة، استطاع من خلالها أن يُفصح عن رغبته في الوصول الى سدّة الرئاسة. وحتّى يتمّ له ذلك، كان بحاجة إلى 66 نائباً من أصل 99 في الندوة البرلمانيّة اللبنانيّة. وقد تمّ تحضير هذه القائمة من النوّاب، وتأمينها من قبل إرييل شارون نفسه[59]. وقد تحدّث شارون عن الاستقرار السياسيّ في لبنان، ووصفه بأنّه حيويّ لأمن إسرائيل الوطنيّ، مؤكّداً أنّ الهدف الإسرائيليّ هو "رؤية لبنان دولة مستقلّة تقبل العيش معنا بسلام، وتكون جزءاً أساسيّاً من العالم الحر"[60].

وإلى جانب تلك الاهتمامات، ظهر الجانب الاقتصاديّ للتدخّل الإسرائيليّ في لبنان، إذ كانت إسرائيل، تاريخيّاً، تُخفي بعض الطموحات الاقتصاديّة تجاه لبنان، ومنها الحصول على مدخل أو وسيلة للوصول، أو ربّما للسيطرة على مياه نهر الليطاني. وهكذا، عندما تحدّث شارون عن إقامة منطقة عازلة في لبنان، كان يعني ضم جزء من الأراضي اللبنانيّة. ويرى Jensen "أنّ بقاء جيش الإحتلال الإسرائيلي مدّة طويلة في لبنان، سيوفّر لإسرائيل فرصة الوصول إلى مرحلة نموّ اجتماعيّ– اقتصاديّ، في هذه المنطقة القريبة جغرافيّاً وتاريخيّاً،

58 -Newsweek, 17 August 1982. See also the Washington Post, 24 August 1982.

59 -Z. Schiff and E. Ya'ari, Israel's Lebanon War, p.42.

60- المصدر نفسه، ص 42.

والتي هي جزء حيويّ من Eretz Yisrael (أرض إسرائيل)"[61]. وما لم يكشف عنه Jensen، أنّ الحرب في لبنان، وتدمير مدينة بيروت، سيفتحان الطريق أمام تل أبيب، لتحتلّ مكان العاصمة اللبنانيّة، كمركز اقتصاديّ في الشرق الأوسط.

ومجمل القول إنّ قرار إسرائيل اجتياح لبنان، في العام 1982، كانت له جوانب عسكريّة وسياسيّة واقتصاديّة. فقد كانت إسرائيل تهدف، باجتياح لبنان، الى تعزيز مساحة "الحزام الأمني" على الحدود اللبنانية وتوسيعه، وإقامة نظام سياسيّ جديد في لبنان، والسيطرة، بالتالي، على موارد المياه لنهر الليطاني.

ب- منظّمة التحرير الفلسطينيّة والسّيادة

لم يكن عند الفلسطينيين حركة وطنيّة منظّمة، قبل إنشاء منظّمة التحرير الفلسطينيّة، في العام 1964، وكان الوعي الوطنيّ الفلسطينيّ، قبل ذلك، ضعيفاً، أو لم يكن قد وُلد بعد. كما كان المجتمع الفلسطينيّ، خلال الانتداب البريطانيّ متخلّفاً – كالمجتمعات العربيّة الأخرى – اجتماعيّاً، واقتصاده غير نامٍ، ومنقسماً سياسيّاً على نفسه. وإلى حدٍ ما، عدّ قيام دولة إسرائيل، العام 1948، في بعض جوانبه، انعكاساً لحالة التخلّف السياسيّ والاقتصاديّ في المجتمع الفلسطينيّ[62]. كانت الحركة الصهيونيّة، جيّدة التنظيم، في حين عكست السياسة الفلسطينيّة تركيبة مجتمع ما زال يحبو، خارجاً من الإقطاع والاحتلال البريطانيّ[63].

ومع بداءة القرن الماضي، كان 73 بالمئة من الفلسطينيين تقريباً يعيشون في مناطق الريف، وكانت حياتهم السياسيّة محكومة من قبل طبقة ملاّكي

61 -M. Jensen, The Battle of Beirut, (London: Zed Press, 1982), p.121.

62 - P. Marshall, Intifada: Zionism, Imperialism and Palestinian Resistance, (London: Bookmarks, 1989), p.57.

63- المصدر نفسه، ص 57.

الأرض[64]. وفي الحقيقة، وفّرت العلاقات، بين المالك والأجير، نفوذاً للملاّكين، امتدّ وتوسّع على مستوى العائلة الواحدة. ونتيجة لذلك، افتقد الفلسطينيّون شعوراً قويّاً من الوعي الوطنيّ، لأنّ معظم القرى كانت منقسمة أو في حماية إحدى العائلتين البارزتين: الحسيني والنشاشيبي[65]. وقام عدد من أعضاء هاتين العائلتين ببيع هادئ لبعض أراضيهم إلى الصهاينة. وفي نفس الوقت، عبّرت العائلتان عن التزامهما وتعهّدهما بالموقف الوطني،[66] حتى إنّ بعضهم، كحال عائلة الخالدي، اقترحوا تقسيم فلسطين إلى كيانين مستقلّين: عربيّ ويهوديّ تحت الانتداب البريطاني[67].

وباختصار، فإنّ عدد المستوطنات اليهوديّة أخذ بالازدياد ما بين العشرينيات والثلاثينيات، فيما كان الفلسطينيون عاجزين عن تنظيم أنفسهم. وانقسامهم بين رجال الإقطاع فاقم الانقسام الدينيّ بين النخب المسلمة والمسيحيّة التي كانت تتنافس على النفوذ السياسيّ. وكان الفريق المسيحيّ حذراً من الحركات الداعمة للمسلمين في الحياة السياسية العربيّة، بينما كان المسلمون يشكّكون بالروابط التي تجمع بعض العائلات المسيحيّة مع الفرنسيين والبريطانيين[68]. وقد دلّ هذا الأمر على أنّ التهديد الصهيونيّ لم يكن كافياً لتوحيد الفلسطينيين ضدّ عدوّهم المشترك. وفي مقابل ذلك، كان اليهود موحّدين ومنظّمين جيّداً، ومدعومين من بريطانيا العظمى، الأمر الذي عزّز فكرة إقامة وطن قوميّ يهوديّ، كما جاء في

64- G. Lenczowski, The Middle East in World Affairs, p.395.

65 -P. Marshall, Intifada: Zionism, Imperialism and Palestinian Resistance, p.59.

66-D. McDowall, Palestine and Israel: The Uprising and Beyond, (Los Angeles: University of California Press, 1989), p.189.

67- المصدر نفسه، ص 19.

68 -A. Miller, "The Palestinians", In D. Long and B. Reich, (eds.), The Government and Politics In the Middle East and North Africa, (Boulder Westview Press, 1986), p.284.

وعد بلفور، عام 1917[69]. وجملة القول: إنّ ما بين العام 1920 والخمسينيات، لم يكن باستطاعة الفلسطينيين وقف الهجرة اليهوديّة، أو تأجيل قرار الأمم المتّحدة القاضي بتقسيم فلسطين.

حاول الفلسطينيون التعبير عن شعورهم الوطنيّ، ولكن بشكل متقطّع. ففي العام 1929، مثلاً، هاجم الفلسطينيون القرى اليهوديّة، وقتلوا 133 يهوديّاً وقد شكّل هذا الحادث شرارة النزاع حول طريق للوصول إلى الأماكن المقدّسة للمسلمين واليهود في القدس. ولاحتواء هذا الموقف، استجابت لندن للمطالب الفلسطينية في إيقاف الهجرة اليهوديّة، وتحريم عمليّة نقل ملكية الأراضي. ولم يكن هذا الأمر ليوفّر نقلة نوعيّة في السياسة البريطانيّة في فلسطين، لأنّ لندن لم تتنازل عن المعارضة لإقامة دولة فلسطينيّة. وعلى سبيل المثال، ولدى انفجار الثورة الفلسطينيّة الثانية، العام 1936، أنشأت بريطانيا لجنة Peel لمعرفة أسباب هذا العصيان (الثورة).

وقد جاء تقرير Peel يقترح تقسيم فلسطين إلى قسمين: قِسْم يهوديّ، وآخر بريطاني، وليس فلسطينياً[70]. وأخيراً، أنزلت الحرب العربيّة – الإسرائيليّة، في العامين 1947 و 1948، كارثةً بالفلسطينيين، وكانت بداءة لنشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، التي تُرجمت بفرار حوالى مليون شخص تركوا بيوتهم وأملاكهم، وتوجّهوا إلى الضفة الغربيّة وغزّة، بينما ذهب آخرون إلى المنفى، على أمل أن تقوم الجيوش العربيّة سريعاً بالانتصار على اليهود. ولمّا برهن اليهود أنّهم قادرون على "الصمود"، على غير ما كان متوقّعاً، بقي معظم

69- في 2 تشرين الثاني 1917 أعلن أرثر بلفور، وزير الخارجية البريطاني، في رسالة الى اللورد روتشيلد، رئيس المنظمة الصهيونية في بريطانيا، ان حكومة جلالة الملك تؤيد انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.
W. Laqueur and R. Rubin, (eds.), the Israel-Arab Reader, (New York: Penguin Books, 1969), p.18.

70 -A. Miller, "The Palestinians", pp.286-287.

الفلسطينيين في مخيّمات للاجئين في الأردن وسوريا ومصر ولبنان[71]. وعلى الرغم من أنّ إسرائيل عادت وسمحت لعدد قليل منهم بالعودة، إلاّ أنّ مواردها البشريّة أرهقت، بتدفُّق 1,3 مليون يهوديّ من أفريقيا وآسيا وأوروبا. واعترف كلّ من الأردن وإسرائيل بحقوق اللاجئين بالمواطنة فقط وبالتمثيل البرلمانيّ، بينما فضّلت الدول العربيّة الأخرى، أن تُبقي الفلسطينيين مواطنين من الدرجة الثانية، تستخدم مأزقهم كسلاح في الصراع العربيّ– الإسرائيلي[72]. واتّضح هذا الأمر بين عامي 1948 و1967، إذ لم ترَ دولة فلسطينيّة النور في الضفة الغربيّة، ولا في قطاع غزّة؛ بل وقعت هذه الأراضي تحت سيطرة الإدارة المدنيّة الأردنيّة والمصريّة. ومن هنا، يرى McDowall أنّه، بالنسبة إلى العالم الخارجيّ، أصبح الصراع صراع دول: بين إسرائيل والدول العربيّة المجاورة، ولم يتخطّ البُعْد الفلسطينيّ أكثر من كونه يعني مستقبل اللاجئين[73].

بقي الفلسطينيون على هذه الحال، حتّى منتصف الخمسينيّات، ليقتنعوا بأنّ النظام العربيّ غير قادر على تحرير فلسطين. وقد نشأ اتجاهان سياسيان بين الشتات الفلسطيني، كانا أساساً لتأسيس منظّمة التحرير الفلسطينيّة. الاتجاه الأوّل قاده جورج حبش الذي دعا إلى وحدة عربيّة، وإلى الانتقال بالعالم العربي إلى قوّة ثوريّة لا بدّ منها لتحرير فلسطين. أما الاتجاه الثاني، فكان ممثّلاً بحركة التحرير الوطنيّ الفلسطينيّ (فتح) التي أكّدت السير في خط وطنيّ أكثر تحفّظاً، للدفاع عن المصالح الفلسطينيّة[74]. ومهما يكن، فإنّ كلا الاتجاهين تبنّى الكفاح المسلّح لتحرير فلسطين.

71 - P. Marshall, Intifada: Zionism, Imperialism and Palestinian Resistance, p.72.

72 - M. Sid-Ahmed, "The Shifting Sands of Peace in the Middle East", International Security, (Vol:5, No:1, 1980), p.154.

73 -D. McDowall, Palestine and Israel, p.289.

74 -A. Miller, "The Palestinians", p.289.

وفي خضمّ هذا المحيط المعقّد، من جرّاء ازدياد عدد الناشطين الفلسطينيين، أنشأت الجامعة العربيّة منظّمة التحرير الفلسطينيّة، العام 1964، لتنظيم الشعب الفلسطيني، وليصبح قادراً على القيام بدوره في تحرير وطنه القوميّ، وتقرير مصيره[75]. وهكذا استطاع الفلسطينيون أن يكون لهم تنظيمهم السياسيّ. وفي السنة نفسها، جرى إنشاء جيش التحرير الفلسطينيّ، ليكون الجيش المسّلح، والتابع لمنظّمة التحرير. وسرعان ما بدأت منظّمة التحرير تقدّم مساعدات مختلفة كالصحة (جمعيّة الهلال الأحمر الفلسطيني)، والمعونات الاقتصاديّة (من خلال مؤسّسة صامد)، ومؤسّسات منظّمة التحرير التي انقسمت إلى ثلاثة أقسام: الزراعيّة والصناعيّة الخفيفة وإنتاج الأفلام، وإلى نشاطات تربويّة وثقافيّة (عن طريق مركز الأبحاث الفلسطيني)[76].

وخلاصة القول، اتخذت منظّمة التحرير شكل حكومة في المنفى، وأتاح ميثاقها الوطنيّ قيام المجلسِ الوطنيّ الفلسطينيّ (الذي عدّ بمثابة مجلس نواب) في المنفى، الذي تألف من 394 عضواً، تمّ اختيارهم بطريقة غير رسميّة، تلبية لطلب المنظّمات الفدائيّة، واتّحادات التجّار والمؤسّسات الشعبيّة، بالإضافة إلى المستقلّين. وكان من مهمّات هذا المجلس وضع سياسات منظّمة التحرير، وتنظيم برامجها، وانتخاب لجنتها التنفيذيّة المكونة من وزراء يتعاطون القضايا الاجتماعيّة، والتعليميّة، والصحيّة، والعسكريّة، والإعلام.

وفي العام 1969، انتخب ياسر عرفات رئيساً للّجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، فوَضَع على رأس أولويّاته أن يجعل القضيّة الوطنيّة الفلسطينيّة مركز الصّراع العربيّ – الإسرائيليّ. وحاول تجنّب الدّخول في الصّراعات السياسيّة الداخليّة العربيّة، وركّز اهتمامه على شنّ "الحرب الشعبيّة" ضد إسرائيل.

---

75 -D. Gilmour, Lebanon: The Fractured Country, pp.90-91.

76- A. Miller, "The Palestinians", pp.294-295.

واستطاعت منظّمة التحرير الوصول إلى الذرّوة، في أواخر الستّينيات، عندما أقامت دولة الأمر الواقع في الأردن[77]. ولكنّ الفلسطينيين أدركوا، بعد حرب العام 1967، أنّ عليهم الاعتماد على قوّتهم، لتعزيز الدّفاع عن قضيّتهم. وللوصول إلى ذلك، بدأت منظّمة التحرير إنشاء قواعد عسكريّة في الأردن.

وفي آذار 1968، حصلت معركة "الكرامة" (وهي قرية على بعد أربعة أميال شرق نهر الأردن)، حيث تكبّدت إسرائيل خسارة جسيمة، عندما تصدّى الفدائيّون للقوّات الإسرائيليّة. ونتيجة لهذه المعركة، زادت شعبيّة منظّمة التحرير في العالم العربي. وعلّقت Cobban على ذلك، بالقول: "إنّ كلمة "كرامة" العربيّة تعني في اللغة العربيّة الشّرف والعزّة. وأن أخبار قوّة "فتح"، المدافعة عن بلدة الكرامة، انتشرت في وسائل الإعلام العربيّة، وعلى المستوى الشعبيّ، في العالم العربي، بحيث استطاعت هذه المجموعة الصغيرة الدّفاع عن كرامة الشعب العربيّ كلّه"[78].

وهذا ما أغاظ الملك حسين الذي خشيَ تعاظم قوّة منظّمة التحرير الفلسطينيّة العسكريّة، التي ستطغى على وضعه كوريث لفلسطين العربيّة. وبما أنّ الملك حسين كان متردّداً في السّماح لمنظّمة التحرير في استخدام الأردن قاعدة لعمليّاتها العسكريّة ضد إسرائيل، فقد دعمت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطيّة لتحرير فلسطين، ياسر عرفات، لاتّخاذ قرارات ثوريّة في الصّراع العربيّ – الإسرائيليّ. وهكذا، أخذت العلاقات، بين عرفات والمملكة الأردنيّة، تسوء، لتنشب، بعد حين، الحرب الأهليّة، في العام 1970، وهي

77- A. Yadfat and Y. Chann, PLO Startegy and Tactics, (London: Croom Helm, 1981), pp.22-28.

78- H. Cobban, The PLO: People, Power and Politics, (London: Cambridge University Press, 1984), p.42.

الحرب التي أدّت إلى طرد الفدائيين الفلسطينيين من الأردن. وبعد معارك "أيلول الأسود"، التي أشارت الى حالة الطرد التي أصبحت معروفة، بدأت المنظّمة بالتسرّب إلى لبنان، حيث وجدت بيئة مرحّبة ومتعاطفة. وفي الواقع، فقد نُظر الى انتقال منظّمة التحرير إلى لبنان، بأنّها ستصبح عاملاً مهمّاً في السياسة اللبنانيّة.

وقد أتاح التوازن الدقيق بين المجموعات اللبنانيّة المتعدّدة المجال، للفلسطينيين، وشجّعهم على الوجود والنجاح. وسمح بعد ذلك للأكثريّة المسلمة، أن تتحدّى توازن العام 1943، ما أجبر القوّات المسيحيّة على طلب المساندة من تل أبيب. وبذلك، انهار النظام اللبنانيّ، وانفجرت الحرب الأهليّة، في العام 1975.

إنّ طبيعة المجتمع اللبنانيّ غير المستقرة، قد بدت واضحة، من خلال الانقسام بين اللبنانيين، حول وجود المقاومة الفلسطينيّة على الأرض اللبنانيّة. وشجّع هذا الأمر منظّمة التحرير الفلسطينيّة على رعاية مجتمعٍ فلسطينيّ غير ناضج، خارج عن سيطرة الدولة المضيفة. وقد صَرَّح عرفات، قائلاً:"لم تكن هزيمتنا في الأردن عسكريّة، إنّما كانت سياسيّة، أوّلاً. قاومنا في عمّان طوال أسابيع عديد؛ إلاّ أنّنا افتقدنا الدّعم السياسيّ. ولم يقف في وجه الملك أيّ رجل سياسي"(79). وهكذا، كان اهتمام عرفات الأوّل في لبنان ينصبّ على اكتساب الدّعم السياسيّ الذي كان يَنقصه في الأردن. ولقد وجد عرفات الدّعم في كمال جنبلاط، رئيس الحركة الوطنيّة اللبنانيّة، وفي بعض زعماء السنّة. ونظراً إلى استمرار هؤلاء الزعماء في دعمهم وتعاطفهم مع المقاومة الفلسطينيّة، استطاعت منظّمة التحرير أن تصبح "دولة ضمن دولة". وعلى حدّ قول إدوارد سعيد: "فقد تواجدت نسبة كبيرة من البيروقراطيّة الفلسطينيّة، ونمت المؤسّسات الاجتماعيّة

79- كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 38.

والاقتصاديّة والثقافيّة الفلسطينيّة، وبدأت الهويّة الفلسطينيّة تلتئم مرّة ثانية أيضاً في لبنان"(80).

وواقع الأمر أنّه، في بداءة السبعينيّات، استطاعت المنظّمة تجنيد 15,000 فدائيّ مسلّح، وتوظيف 6,000 عامل في حقل الصّناعة و 4,000 عامل بدوام نصفيّ(81). ومن جرّاء هذا التقدّم، انهارت سلطة الدولة اللبنانيّة وسيادتها، وجرى تدميرها من قبل نشاطات الفدائيين الفلسطينيين وأعمالهم، لدرجة قامت معها المنظّمة باحتلال المكاتب الحكوميّة في الجنوب، وأنشأت "مجالس ثوريّة" خاصّة بها "لنشر العدالة"، وأقامت الحواجز على الطرقات، لمراقبة حركة السير، وجمع الضرائب الجمركيّة في مينائيّ صور وصيدا. وهكذا، أصبحت سلطة الدولة اللبنانيّة محاصرة في منطقة تمتد من بيروت الغربيّة، حتّى الحدود الإسرائيليّة(82).

وشكّل العامان 1968 و1969 فترة حرجة، بالنسبة إلى العلاقة بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة ولبنان. فقد بدأت الغارات الفدائيّة الفلسطينيّة على المستوطنات في شمال إسرائيل، ما أدّى إلى قيام إسرائيل بأعمال الثأر والانتقام من القرى اللبنانيّة في الجنوب، في حين بدأت السلطات اللبنانيّة القيام بإجراءات لاحتواء المقاومة الفلسطينيّة(83).

وفي هذا الجوّ المحموم، وتحت ضغط القيادات المسيحية، وجّه الرئيس شارل حلو (1964–1970) في 6 أيار 1968 رسالة متلفزة إلى الشعب اللبنانيّ،

80 -E. Said, "The Palestine Liberation Organization", In Palestine and Palestinians: A Handbook, (Toronto: The Near East Cultural and Education Foundation of Canada, 1984), p.80.

81- See J. Running and S. Bennett, "Foreigners in Their Own Land", Equinox, (No:14, 1984).

82 -Z. Schiff and E. Ya'ari, Israel's Lebanon War, pp.79-80.

83- كانت إسرائيل تحمّل لبنان مسؤولية انطلاق العمليات الفدائية الفلسطينية من أراضيه.
See I. Rabinovich, The War For Lebanon 1970-1983, p.41.

قائلاً:"إنّ لبنان لا يسعه إلاّ مساندة قضيّة الشعب الفلسطينيّ العادلة، في تحرير أرضه، ضمن سيادة وأمن الجمهوريّة اللبنانية"[84]. وكما كان متوقّعاً، فإنّ خطاب الرئيس استقطب الشعب اللبنانيّ بشكل طائفيّ، إذ رأى الزعماء المسيحيّون أنّ أفضل وسيلة دفاع ضدّ إسرائيل هي ضبط حركة المقاومة الفلسطينيّة في البلاد، حتّى لا توفّر ذريعة إسرائيليّة للهجوم على لبنان. من ناحية ثانية، أكّدت الأحزاب الراديكاليّة – الثوريّة – وزعماء الطائفة السنيّة أنّ إسرائيل ليست بحاجة إلى ذريعة للهجوم على لبنان؛ لأن عيون الإسرائيليين مركّزة على ضمّ نهر الليطاني، لأنّهم بحاجة إلى المياه، وواجب الجيش اللبنانيّ الدّفاع ضدّ إسرائيل، وليس الحدّ من النشاط الشرعيّ لحركة المقاومة الفلسطينيّة التي تعمل على أرض عربيّة[85].

وشهد العام 1969 صدامات ومناوشات متكرّرة بين الجيش اللبنانيّ والميليشيات الفلسطينيّة، ما زاد من الضغوط على الحكومة اللبنانيّة، كي تسعى إلى عقد اتّفاقٍ حول الوجود الفلسطينيّ المسلّح في أراضيها. وقد اتّهمت الحكومات المحافظة والراديكاليّة العربيّة، على حدٍّ سواء، الجيش اللبنانيّ بالعمل على تصفية المقاومة الفلسطينيّة، وانحازت إلى جانب الكفاح المسلّح، كونه حقاً طبيعيّاً للشعب الفلسطينيّ، ورأت أنّ وجود منظّمة التحرير لا يتعارض مع سيادة أيّ دولة عربيّة[86]. ونظراً إلى ضعف القدرة العسكريّة للجيش اللبنانيّ، وجدت الحكومة نفسها، في آخر المطاف، مضطّرة للقبول باتّفاق القاهرة، مع منظّمة التحرير، الذي وقّع في 3 تشرين أول 1969.

وعلى الرغم من أنّ هذا الاتّفاق، كان يهدف إلى خلق نوع من الانسجام بين استقلال لبنان والمصالح الفلسطينيّة، لكنّه، في الواقع، كان متعارضاً مع السيادة

84- K. Salibi, Crossroads to Civil War – Lebanon:1958-1976, (New York: Caravan, 1976), p.40.

85- المصدر نفسه، ص 38.

86- المصدر نفسه، ص 42.

اللبنانيّة. فقد اعترف الاتّفاق واقعيّاً بشرعيّة الوجود الفلسطينيّ المسلّح، وسمح للمقاومة باستخدام الأراضي اللبنانيّة للنشاطات الفدائيّة ضدّ إسرائيل. إضافة إلى ذلك، فقد سمح للمنظّمة بأن تمارس حقوقاً مدنيّة على المخيّمات الفلسطينيّة. ولدى استعادة الأحداث الماضية، فإنّنا نجد أنّ المنظّمة قامت بالقليل للمحافظة على المصالح اللبنانيّة؛ وبالأحرى، أدخل الاتّفاق المنظّمة عامل عدم استقرار في التوازن الداخليّ الدّقيق في البلد[87]. وحسب ما جاء في استفتاءٍ للرأي العام، في العام 1969، إنّ نسبة 73% من المسلمين، مقارنة بنسبة 26% من المسيحيين، يؤيّدون دعم منظّمة التحرير[88]. والأسوأ من ذلك، أنّ المنظّمة أخذت تتصرّف، وكأنّ الطريق إلى فلسطين تمر عبر بيروت، ما جعل المسيحيين أكثر قناعة بأنّهم لا يمكنهم الاحتفاظ بامتيازاتهم، دون الانتهاء من شروط اتّفاق القاهرة، واستئصال الوجود الفلسطينيّ المسلّح. فبدأوا بتنظيم ميليشياتهم المسلّحة للوقوف أمام التحدّي؛ ولكنّهم، على غرار الجيش اللبنانيّ، كانوا غير قادرين على تسجيل النصر على المنظّمة، ما دفعهم إلى التخلّي عن اتّفاق القاهرة، واختيار التعاون مع إسرائيل.

لقد شرعن "اتّفاق القاهرة" النشاطات المسلّحة للمنظّمة ضدّ إسرائيل، عبر الحدود اللبنانيّة. وقد ظهر، بعد حرب في العام 1973، أن الحكومات العربيّة أخذت تستجمع قوّتها خلف منظّمة التحرير. وفي مؤتمر الرباط، في تشرين أول (أكتوبر) 1974، اعترفت جامعة الدّول العربيّة بمنظّمة التحرير ممثّلاً شرعيّاً وحيداً للشعب الفلسطيني". إضافة إلى أنّ الدول العربيّة التزمت باستعادة الحقوق الوطنيّة للشعب الفلسطينيّ، طبقاً للقرارات التي توافق عليها "منظّمة التحرير"[89]. وهكذا، فإنّ قرار الرباط كان له عدة نتائج بالنسبة إلى سير العلاقات العربيّة – الإسرائيليّة. إنّ إعطاء منظّمة التحرير حقّ الفيتو على أيّ

87- المصدر السابق، ص 42-44.

88 -W. Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, p.42.

89- W. Laqueur and R. Rubin, (eds.), The Israel-Arab Reader, p.518.

مبادرة سلام في الشرق الأوسط جعل الفلسطينيين جزءاً في المفاوضات المتعدّدة الأطراف، بل، والأكثر أهميّة من ذلك، إنّ قرار الرباط أعطى مسؤوليّة تحديد المصير الفلسطينيّ النهائيّ لمنظّمة التحرير، وبالتالي، دُعي عرفات لمخاطبة الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة، ومنحت المنظّمة صفة عضو مراقب في الأمم المتّحدة. وبهذا الاعتراف بالمنظّمة، صرّح صلاح خلف، نائب رئيس اللجنة التنفيذيّة في منظّمة التّحرير، قائلاً: "إنّ كلّ أهدافنا على المسرح الدوليّ قد تحقّقت"[90]. وقد استخدمت المنظّمة صفتها كمراقب في الأمم المتّحدة إلى أقصى درجة، وكان ذلك وسيلة لإقامة سفارات دبلوماسيّة في أكثر من 100 دولة[91].

في منتصف السبعينيّات، وقعت المنظّمة في شرك الحرب الأهليّة اللبنانيّة. وعلى الرغم من أنّ منظّمة فتح رفضت التدخّل في بداءة المرحلة الأولى للحرب، إلاّ أنّها أجبرت على الاشتراك في معارك يائسة، بذريعة حماية المخيّمات في شرق بيروت، ولمنع القوّات السوريّة التي دخلت لبنان في حزيران 1976، من السيطرة على "استقلاليّة قرار المنظّمة"[92]. وعلى الرغم من أنّ القتال كان قاسياً جدّاً، إلاّ أنّ المنظّمة حافظت على وجودها واستمرارها. وقد فتحت زيارة الرئيس المصريّ، أنور السادات، إلى إسرائيل، في العام 1977، إمكانيّة لتشكيل تحالف جديد، بين المنظّمة ودمشق، لمواجهة الرئيس المصريّ، والقوات "الانعزاليّة" في لبنان.

وفي 24 تموز 1981، توصّلت منظّمة التحرير وإسرائيل إلى اتّفاق لوقف إطلاق النار، برعاية السفير فيليب حبيب. وبقي الاتّفاق نافذ المفعول، حتّى نيسان 1982، عندما بدأت إسرائيل بقصف قواعد المنظّمة العسكريّة في الجنوب، وغرب بيروت. لكنّ المنظّمة بقيت صامتة، ولم تردّ على القصف،

90 -P. Marshall, Intifada: Zionism, Imperialism and Palestinian Resistance, p.134.
91 -J. Carter, The Blood of Abraham, p.111.
92- المصدر نفسه، ص 163.

خوفاً من إعطاء شارون الذّريعة لغزو لبنان. وقد اعتبرت اتّفاقية وقف إطلاق النار، إلى حدٍّ بعيد، نصراً سياسيّاً لمنظّمة التحرير. فعلى الرغم من أنّ عرفات لم يتعامل مباشرة مع إسرائيل، إلاّ أنّه كان يصف اتّفاق وقف إطلاق النار بأنّه اعتراف ضمني بالمنظّمة، من جانب إسرائيل. زد على ذلك أنّ احترام عرفات لهذه الاتّفاقية ذو مدلولات سياسيّة جدّية، لدى السلطات الإسرائيليّة، ومن أهمّها، أنّها عزّزت شرعيّة المنظّمة، كشريك مسؤول في أيّ مفاوضات تتناول مستقبل الأراضي المحتلّة.

ومن هنا، جاء سحق المنظّمة في لبنان، في العام 1982، كما كانت تراه حكومة بيغن، الطريق الوحيد الذي سوف لا يترك للفلسطينيين، في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، خياراً غير الموافقة على استقلال محدود جدّاً. ومجمل القول، إنّ التبرير الإسرائيليّ لغزو لبنان، (عدم السماح للنشاط الإرهابيّ بأن يستمرّ عبر الحدود اللبنانيّة) كان يخفي وراءه الهدف الضمنيّ لسحق منظّمة التحرير، ومعه أيضاً، الوعي الوطنيّ الفلسطينيّ.

ج- سوريا والاستقلال

لتبيّن الحكومة الإسرائيليّة أهداف العمليّة العسكريّة في لبنان، أعطت انطباعاً أنّه ليس لديها أيّ رغبة في مهاجمة القوّات السوريّة الموجودة فيه، غير أنّ وجود تلك القوّات لا ينسجم مع نيّة إسرائيل بإنشاء حكومة صديقة في ذلك البلد. وبما أنّ القوّات السوريّة تحتلّ ما يقارب ثلاثة أرباع المساحة اللبنانيّة، فإنّها تشكّل العائق الأهمّ، أمام انتخاب بشير الجميّل، رئيساً جديداً للجمهوريّة اللبنانيّة.

وبكلامٍ آخر، فقد كان من المستحيل أن ينقلب الموقف لصالح تل أبيب، دون استخدام كلام شارون: "لنتكفّل بالسوريين"[93]. وهكذا، فإنّ أهداف إسرائيل

93 -Z. Schiff and E. Ya'ari, Israel's Lebanon War, p.43.

المعلنة، إذا تمّ تحقيقها، فإنّها تعني أوّلاً وأخيراً، طرد الجيش السوريّ من لبنان. وبحلول العام 1982، كان صنّاع القرار، في إسرائيل، قد أجْرَوا إعادة تقييم لدور سوريا في لبنان.

في العام 1976، توصّلت إسرائيل إلى تفاهم استراتيجيّ مع دمشق، حول تدخّل القوّات العسكريّة السوريّة في الحرب الأهليّة اللبنانيّة.

وقد أُطلق على هذا التفاهم اتّفاق "الخطّ الأحمر" برعاية واشنطن، والذي كشف الستار عنه رئيس الوزراء السابق رابين، في العام 1983.

وقد تضمّن الاتّفاق موافقة تل أبيب على دخول القوّات السوريّة إلى أجزاء من لبنان، شرط:

(أ) أن لا تتجاوز القوّات السوريّة مسافة عشرة كلم جنوب خطّ دمشق – بيروت الدولي.

(ب) أن لا ينشر السوريون صواريخ أرض جوّ على الأراضي اللبنانيّة.

(ج) أن لا تقوم سوريا بهجمات جويّة ضدّ أهداف في لبنان، أو أن تنشر قوّات بحريّة في المياه الإقليميّة اللبنانيّة[94].

وبما أنّ اتفاقيّة العام 1976 لم تكن مكتوبة، فقد بقيت نقطة مثيرة للجدل، وخاضعة لمراجعة أُحاديّة الجانب. وعلى سبيل المثال، عندما قامت سوريا، في كانون الثاني 1977، بتحريك وحدة صغيرة من قوّاتها، وراء نهر الليطاني، رأت تل أبيب في هذه الحركة خرقاً لاتّفاق "الخطّ الأحمر"، وهدّدت بالردّ عسكريّاً.

94 -P. Seale, Asad: The Struggle For The Middle East, (Berkley: University of California Press, 1988), pp.279-280.

قامت سوريا، أخيراً، بسحب قوّتها شمالاً، وهكذا تمّ احتواء الأزمة[95]. وقد تمّ خرق اتّفاق "الخطّ الأحمر" ثانية، في نيسان من العام 1981، عندما قامت إسرائيل بإسقاط طائرتين سوريّتين، من نوع هليكوبتر، في وادي البقاع، فردّت سوريا فوراً بنشر صواريخ أرض – جوّ في شرق لبنان. وعلى الرّغم من أنّ إسرائيل هدّدت بتدمير الصواريخ، فقد أصرّ الرئيس حافظ الأسد على حقّه في أن يحميَ قوّاته في لبنان. وهدأت الأزمة بعدئذٍ بالتفاهم على أن تُبقيَ دمشق الصواريخ في مكانها، وأن لا تستخدمها ضدّ الطيران الحربيّ الإسرائيليّ الذي يقوم باستطلاعات جوّية متكرّرة، فوق الأراضي اللبنانيّة[96]. وما بين العام 1976 والعام 1982، أصرَّ الرئيس الأسد على تشديد السيطرة على لبنان. وأخبر ذات مرة أحد أعضاء الوفد اللبنانيّ المفاوض، قائلاً: " لا تشغلوا أنفسكم "بالخطّ الأحمر" الذي يتكلّم عنه الأميركان والإسرائيليّون. فلا وجود له، وعلى كلّ حال، فإنّي لا أراه"[97]. ومجمل القول، إذا أصبح هذا الأمر يهمّ لبنان، فإن الأسد جاهز للمجازفة.

وهكذا، فإنّ المجازفة الخطِرة جدّاً قد جاءت يوم 5 حزيران عام 1976، عندما استجاب الرئيس الأسد لطلب شفويّ من الحكومة اللبنانيّة، وأمَرَ – بوصفه القائد العام للقوّات المسلّحة – 30 ألف جنديّ من قوّاته الدخول إلى لبنان، لوقف الحرب الأهليّة، ولمنع أيّ فصيل أو جهة من الاستحواذ على القوّة الحاسمة، والوصول، بالتالي، إلى تسوية وطنيّة[98].

والجدير بالذّكر أنّه كان لسوريا أهدافٌ غير مُعلنة، منها: تجميد أنشطة منظّمة التحرير الفلسطينيّة منع إنشاء دولة متشدّدة يسيطر عليها المسلمون ومُعادية للحكم العلويّ في سوريا، وإحباط قيام دولة "مسيحيّة شبيهة

95 -Y. Evron, War and Intervention in Lebanon, pp.62-66.

96 - P. Seale, Asad, p.371.

97- كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 72.

98 -Time, 20 October 1986.

بإسرائيل"(99). وفوق ذلك كلّه، كان الأسد يرى "أنّ الحرب اللبنانيّة ستؤدّي، في النتيجة، إلى إسقاط الدولة اللبنانيّة، لتقوم محلّها "دولة مسيحيّة"، أو "دولة فلسطينيّة"، وإمّا الدولتان معاً. ولا يقدر الأسد أن يتحمّل اياً من هذه المشاريع. فالدّولة المسيحيّة ستكون بالنسبة إليه إسرائيل ثانية على حدوده، وهو أمر غير مقبول، ويضطرّه إلى محاربتها والاصطدام بإسرائيل. والدولة الفلسطينيّة هي الذريعة التي تنتظرها إسرائيل لاجتياح الدولة الفلسطينيّة الناشئة، وهذا لا يحتمل أيضاً. عندئذٍ، يكون الأسد أمام واحد من اختيارين: إذا لم يتدخّل، يخسر سياسيّاً، وإذا تدخّل يخسر عسكريّاً"(100).

واعتقد الأسد أنّه، إذا:

> ***تمّ طرد المسيحيين من لبنان، من قبل الفلسطينيين والمسلمين، وإنشاء دويلة طائفيّة لهم، فإنّه سيتمّ تشويه القوميّة العربيّة التي تربط العرب بعضهم ببعض. وسيبدو أن الإسلام غير متسامح، وكذلك سيبدو أنّ مشروع الفلسطينيين، لقيام دولة علمانيّة ديموقراطيّة تضمّ المسلمين والمسيحيين واليهود أجوفَ، وبالتالي، تسيطر إسرائيل على المشرق المُبَلْقَن***(101).

وعلى كلّ حال، كان واضحاً أمام السوريين أنّ الأزمة اللبنانيّة تنسحب ضمن سياق الصرّاع العربيّ– الإسرائيليّ. بالنسبة إليهم، إنّ لبنان الضعيف هو ضَعْفٌ لسوريا. وقد جاء على لسان أحد الرسميين السوريين، قوله: "إنّه من الصّعب التمييز بين أمن لبنان واستقراره، في المعنى الواسع للكلمة، وأمن سوريا

99 -P. Seale, Asad, p.275.

100- كريم بقرادوني، لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج، بيروت: عبر الشرق للمنشورات المحدودة، 1991، ص 114- 115.

101-P. Seale, Asad, p.275.

واستقرارها"(102). ومن أجل ذلك، فإنّ الأمن السوريّ يأتي قبل السيادة اللبنانيّة. في هذا السياق، جاء قرار الأسد بالتدخّل لتحقيق هدفين أساسيين: الأول: مَنْع إسرائيل من أن يكون لها أيّ تأثير في السياسة اللبنانيّة. والثاني: إعطاء سوريا دوراً أوسع في قضايا الشرق الأوسط. هذا هو الهدف الذي عكس الاستراتيجيّة السوريّة الطويلة الأمد.

قبل أن يتولّى الأسد السلطة، في تشرين الثاني عام 1970، كان العالم العربيّ منقسماً إلى محورين، بزعامة كلّ من العراق ومصر. وكان التأثير السوريّ متأرجحاً بين بغداد والقاهرة. لكنّ هذا الواقع انتهى، في بداءة السبعينيّات، عندما استطاع الأسد توطيد زعامته بنجاح داخل سوريا، عبر تبنّيه لسياسات اجتماعيّة واقتصاديّة ليبراليّة، والسيطرة على البلاد، عن طريق المخابرات والجيش النظاميّ وحزب البعث(103). وقد رأى الأسد: أنّه، إذا لم تكن سوريا مستقرّة وقويّة، فلن تستطيع استعادة الأراضي التي خسرتها أمام إسرائيل في حرب العام 1967(104). وهكذا، ففي إثْرِ حرب العام 1973، أصبح الأسد الحَكَم دون أدنى شكّ، في قضايا الشرق الأوسط. فقد أجبَرَ الأردن ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة ولبنان على الدخول في محوره وفي آذار وحزيران 1974، وقّع اتفاقات سياسيّة وعسكريّة، ذات طابع وحدويّ، مع كلّ من منظّمة التحرير والأردن على التوالي. ولمّا قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة القدس، وقّع الأسد ميثاق العمل الوطنيّ المشترك مع العراق، في 26 تشرين أوّل 1978.

102 -E. Conroy, "Syria and Lebanon: The Background", *in* A. Sinai and A. Pollack, (eds.), The Syrian Arab Republic, (New York: American Academic Association for Peace in The Middle East, 1976), p.148.

103- كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 77.

104 -P. Seale, Asad, p.172.

وأمّا في لبنان، فبدأت سوريا دعم التحالف اليساريّ اللبنانيّ والفلسطينيّ ضدّ القوّات الكتائبيّة التي لم تُبدِ أيّ حماسة لرفض خطّة القاهرة للسلام مع إسرائيل. وبالتالي، نشأت أزمة بين الفريقين، ما بين العام 1978، والعام 1982، إذ تقدّمت القوّات العسكريّة السوريّة لسحق القوّات الكتائبيّة.

ومجمل القول، إنّ منطق الرئيس الأسد غير المُعلن، كما رآه Seale، كان يرتكز على "أنّ وحدة المشرق العربيّ هي الكفيلة بإجبار إسرائيل على الانسحاب إلى حدود العام 1967، واستعادة الضفّة الغربيّة وغزّة للفلسطينيين، ومَنع أي اعتداء إسرائيلي جديد"[105].

في الحقيقة، عندما سُئِل الرئيس الأسد عمّا إذا كان يُخطّط لبناء سوريا الكبرى، تظاهر بأنّه أُرْبك. لكنّه أجاب، مستطرداً: "لا وجود لسوريا الكبرى؛ بل هناك سوريا التي قسّمها وجزّأها الحلفاء بعد نهاية الحرب العالميّة الأولى"[106]. فسوريا الكبرى، بالنسبة إلى الأسد "اصطلاح صاغه الحلفاء لإخفاء هذا التقسيم وإعطاء فكرة مغلوطة، فإذا حاول شخص ما إعادة توحيد البلد يكون برأيهم إلى حدٍ كبير، باغياً أو مُعْتدياً"[107]. ويسترسل الأسد في شرحه مزاعم الغرب عن "أن سوريا تشمل أربعة شعوب منفصلة: - السوريين واللبنانيين والأردنيين والفلسطينيين- هي في الواقع، شعب واحد ذو لغة واحدة وثقافة واحدة وروابط عائليّة تنتشر في المنطقة كلّها"[108].

ومهما يكن، فإنّ انفجار الحرب الأهليّة اللبنانيّة، في العام 1975، وفّر للرئيس الأسد الفرصة لأن يضع فكرته عن سوريا الكبرى مَوْضع التطبيق أو

105 -P. Seale, The Struggle For Syria, (New Haven: Yale University Press, 1986), p.XXI.

106 -M. Viorst, "A Reporter at Large: The Shadow of Saladin", The New Yorker, (Vol:65, No:47, 1990),p.61.

107- المصدر نفسه، ص 61.

108- المصدر نفسه، ص 61.

الممارسة. وبالفعل، فإنّ طموح الأسد، بالنسبة إلى لبنان، يرجع إلى حقائق تاريخيّة أكثر منها الى أحلام سياسيّة. فكيانات المشرق العربيّ لم تُحقق وضعها السياسيّ المنفصل، حتى منتصف الأربعينات، علماً بأنّ الرّوابط التاريخيّة والثقافيّة والعائليّة ما زالت تربط شعوبها بعضها ببعض. فمن الناحية الجغرافية، كان مرفأ بيروت الرّابط الرئيس بدمشق، على البحر الأبيض المتوسّط؛ بينما كانت سوريا الطريق البريّ من لبنان إلى الأسواق العربيّة. وقد استخدم كلا البلدين، ولمدة تزيد عن 28 سنة، العملة النقديّة نفسها، وكان أمراً تقليدياً أن يقوم الرئيس الجديد للبنان، برحلته الخارجيّة الأولى إلى دمشق[109].

ولهذه الأسباب، ومنذ أواسط الأربعينيات، لم تعترف الحكومات السوريّة المتعاقبة باستقلال لبنان. وغالباً ما اعتقد السوريّون أنّ لبنان جزءٌ مكمّلٌ لسوريا، وأنّ حدوده قد رُسِّمت وقُطِّعت من الأرض السوريّة، في بداءة عهد الانتداب الفرنسيّ، في العام 1920، وأنّ الوحدة بين البلدين يجب أن تستعاد. وعلى مَرّ السنين، انتهزت سوريا كلّ مناسبة، لأن تقوم بدوّر الوسيط القويّ، في الميدان السياسيّ اللبنانيّ، وأكّدت أيضاً أنّ أيّ رئيس لبنانيّ لا يستطيع القيام بعمل يشكّل ضرراً على مصالح سوريا. لذلك، فقد شهدت العلاقات، بين البلدين، توتّراً مستمرّاً في مجال القضايا الاقتصاديّة، وفي المواقف المختلفة، بالنسبة إلى العلاقات مع الغرب، وحول الصراع العربيّ – الاسرائيليّ أيضاً.

وأشهر حالات التدخّل السوريّ العسكريّ في لبنان، كان في الحرب الأهليّة اللبنانيّة، في العام 1958. وحقيقة الأمر، أنّ موافقة لبنان على مشروع أيزنهاور (1957) جعل منه عُرضة لاتّهام سورية بيروت بأنّها "تتعامل مع العدو". وفي العام 1969، تكرّرت الاتّهامات نفسها، في إثْر المناوشات والصدامات، بين الجيش اللبنانيّ والفدائيين الفلسطينيين. وفي تلك الاثناء، دعمت سوريا منظّمة

109-Time, 19 December 1983.

التحرير الفلسطينيّة، واتّهمت بيروت بالتعاون مع تل أبيب[110].

وأخيراً، وبعد انهيار النظام السياسيّ اللبنانيّ، في العام 1975، انتهزت سوريا الفرصة، لتدخل نفسها، بشكل مباشر، في القضايا اللبنانيّة. وطوال فترة الحرب، عارض الأسد كلّ المبادرات العربيّة والإقليميّة، لإيجاد حلّ للأزمة اللبنانيّة. وفي كلام للرئيس الأسد، يقول فيه: "لا أحد يستطيع معاكسة سوريا، وإذا كانت سوريا لا تستطيع إقرار السلام في لبنان، فلا أحد يستطيع ذلك"[111]. وعلى سبيل المثال، فقد تجاهَلَ الأسد عدم موافقة الاتّحاد السوفياتي على التدخّل السوريّ العسكريّ في لبنان، قائلاً: "إنّه من الصعب لديهم أن يفهموا طبيعة علاقاتنا مع لبنان"[112]. وحتّى لمّا طالب الرئيس إلياس سركيس، في 23 حزيران عام 1981، بالانسحاب الكامل للقوّات السوريّة، ردّ وزير الخارجيّة السوريّ، قائلاً: "ليكن واضحاً للجميع أنّنا دخلنا لبنان لضرورات قوميّة، وإنّ وجودنا، أو انسحابنا من لبنان، مرتبط بهذه الضرورات، ولا يحقّ لأيّ شخص كان أن يشترك في مثل هذا القرار"[113].

إلاّ أنّ الطريقة، التي جعلت سوريا مشغولة في الأزمة اللبنانيّة، كشفت الستار عن رغبتها في أن تصبح الجهة التي لا غنى عنها في القضايا اللبنانيّة، لتبدأ "بالقَضْم" التدريجيّ للبنان. فبين 1975 و1982، حافظت سوريا على سياستها بإدارة الأزمة اللبنانيّة، عن طريق معارضتها بروز قوّة محليّة واحدة، ذات قاعدة قويّة في لبنان. وقد جاء هذا العمل منسجماً مع استراتيجيّة الأسد القاضية بالتّحالف المتغيّر على المشهد السياسيّ اللبناني؛ وما الاتّفاقات والصدامات مع

110 -E. Conroy , "Syria and Lebanon: The Background", in A. Sinai and A. Pollack, (eds.), The Syrian Arab Republic, pp.81-82.

111- كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 9.

112 -P. Seale, Asad, p.287.

113 -W. Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, p.61.

الفلسطينيين والكتائب والحركة الوطنيّة اللبنانيّة، إلاّ أمثلة واضحة على سياسته في "اللعبة المفتوحة". ففي العام 1978، مثلاً، وقف الأسد ضدّ قوّات الكتائب، علماً بأنّ سوريا دخلت لبنان لإنقاذهم في البداية. ومن ثمّ نسج روابط مع اليسار اللبنانيّ والقوّات الفلسطينيّة، إذ دخل لبنان لضبطهم ووقف بعض تحرّكاتهم[114]. غير أنّ الأسد لم يرَ أنّ كلّ شيء في لبنان "لعبة مفتوحة". فقد أثارت الإشاعات، التي انتشرت حول تواطؤ قوات الكتائب مع إسرائيل، وزيارة الرئيس السادات للقدس، غضب الأسد، فقام بدعم منظّمة التحرير الفلسطينيّة واليسار اللبنانيّ، لاحتواء هذه التطوّرات المناوئة له. فلم يكن الأسد مستعدّاً لخسارة "الملفّ اللبنانيّ"، بعد أن تخلَّت مصر عن قضيّة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ.

وعلى الجهة الأخرى، فإنّ إسرائيل لا تستطيع أن تترك سوريا ومنظّمة التّحرير تبسطان سيطرتهما على لبنان، في الوقت الذي تقوم المنظّمة بنشاطات "إرهابيّة" ضدّ مستوطناتها الشماليّة.

وباختصار، فإنّ المنطقة انزلقت نحو الحرب، لأنّ سوريا وإسرائيل كانتا مشغولتين في الصراع على المشرق العربيّ ككلّ. ومن هنا، يمكن أن يُنظر إلى حرب العام 1982، على أنّها صراع بين سوريا الكبرى وإسرائيل الكبرى[115]. وفي هذا السياق، كانت الحكومة الإسرائيليّة تهدف، من وراء الاندفاع العسكريّ الضخم؟ إلى إجبار القوّات السوريّة على الانسحاب من لبنان، وعلى كسر التحالف السوريّ الفلسطينيّ، وبالتالي، إضعاف الحكم السوريّ، ومن ثمّ تقسيم الدولة السوريّة إلى دويلات مذهبيّة متناحرة[116].

114 -C. Dickey,"Assad and His Allies: Reconcilable Differences?", Foreign Affairs, (Vol.66, No.1, 1987), p.61.

115- P. Seale, Asad, p.275.

116- Y. Evron, War and Intervention in Lebanon, p.117.

وبناءً على حسابات الدولة العبريّة التي كانت تعتقد أنَّ المعارضة القويّة من الأكثريّة السنيّة لحكم الأسد، يمكن أن تتعزّز، بعد أن تتلقّى القوّات السوريّة هزيمة وضربة موجعة في لبنان. وإنّ هذا الانهيار لحكم الأسد سيؤدّي، بالتالي، إلى تعجيل تقسيم سوريا إلى ثلاث مناطق مختلفة: سنيّة، درزيّة وعلويّة. وإذا ما تحقّق ذلك، فإنّ تل أبيب سَتُسيْطر على المنطقة العربيّة "من النيل إلى الفرات"[117].

خلاصة

إنَّ انهيار النّظام السياسيّ اللبنانيّ في العام 1975، كان نتيجةً لتصادم أهل النخبة السياسيّة، ولغياب الاستقرار الإقليميّ والدعم الدوليّ. لقد بدا لبنان، في تلك الحقبة السوداء من تاريخه، أشبه بساحة مستباحة لكلّ "الثورات" والحروب في العالم. وقد خلف التناحر الطائفيّ فراغاً سياسيّاً وأمنيّاً، شجّع كلاًّ من سوريا وإسرائيل على التصارع على ملء الفراغ. إنّها "حفلة الجنون" التي جعلت قسماً من اللبنانيين يغلّب منطق الثورة على منطق الدولة، ودفعت القسم الآخر الى طلب النجاة من أعدائهم في الدين والدنيا معاً. وهذا ما سوف نعالجه في الفصل الرابع، حيث سنشرح أسباب الغزو الإسرائيلي للبنان وتداعياته في العام 1982.

117- المصدر نفسه، ص 117.

الفصل الثالث
الاجتياح الإسرائيليّ للبنان العام 1982 وتداعياته

مقدّمة

دفعت الحكومة الإسرائيليّة، في الخامس من حزيران 1982، بكامل قوّتها العسكريّة إلى لبنان، وأطلقت على هذا الاجتياح اسم "عمليّة سلامة الجليل" تطلّعاً إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- إبعاد مدى نيران الفلسطينيين في لبنان، حيث تتمركز قواعدهم وقيادتهم، عن السكّان المدنيين في منطقة الجليل.

2- عدم مهاجمة الجيش السوريّ أثناء العمليّة، ما لم يقم الجيش السوريّ بمهاجمة جيش الإحتلال الإسرائيلي.

3- السعي إلى توقيع معاهدة سلام مع دولة لبنان المستقلّ، مع المحافظة على وحدة أراضيه[1].

وحسب الرواية الرسميّة، هذه، فإنّ الأهداف الإسرائيليّة ثنائيّة الغاية:

1- إبعاد المقاومة الفلسطينيّة أربعين كلم عن الحدود الشماليّة الإسرائيليّة.

1- I. Rabinovich, The War for Lebanon, 1970-1983, pp.121-122.

2- إقامة حكومة صديقة في لبنان، ترغب في توقيع معاهدة سلام مع تل أبيب.

وقد أوضح أرييل شارون هذه الأهداف، قائلاً:

إنّني أتحدّث عن عمل يؤدّي إلى تدمير البنية التحتيّة للمنظّمة الإرهابيّة في لبنان (منظّمة التحرير الفلسطينيّة) حيث لا تعود قادرة على إعادة بناء قوّتها العسكريّة وقواعدها السياسيّة. وإنّه من المستحيل القيام بمثل هذا العمل دون الصدام مع السوريين. والمسألة هي كيفيّة المحافظة على فوائد الوضع الجديد، لأنّه ليس أسوأ من أن نطلق العمليّة العسكريّة من ناحيتنا في اليوم الأوّل، وتعود القذائف لتنطلق من جديد على كريات شمونه في اليوم التالي؛ وإنّه من المستحيل إقامة تغيير طويل الأمد إلاّ بشرط قيام حكومة شرعيّة في لبنان، ولا "حكومة العوبة"، توقّع على معاهدة سلام مع إسرائيل، وبذلك تصبح جزءاً من العالم الحرّ[2].

إن قراءة دقيقة لتصريح شارون، تكشف أنّ الاجتياح كان يسعى لتحقيق أهداف أكبر، أو أوسع من تلك الأهداف التي تمّ التصريح عنها، في مجلس الوزراء، في اليوم الأول للاجتياح.

أوّلاً: إنّ تدمير القوّة العسكريّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة وقواعدها السياسيّة في لبنان يعني أنّ الاجتياح لا يمكن تحديده فقط بالجنوب اللبنانيّ؛ بل إنّه سيمتدّ الى بيروت أيضاً، حيث مراكز المنظّمة الرئيسة. وإذا تمّ ذلك، فإنّ منظّمة التحرير يجب أن تُرَحَّل من لبنان، وبالتّالي، إنّ تأثيرها على الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة سيضمحلّ، ولن يكون للفلسطينيين خيار آخر، سوى البحث في الأردن عن مخرجٍ لطموحاتهم السياسيّة[3]. وحسب Saunders، إنّ أهمّ الأهداف الإسرائيليّة هو إيجاد حلّ للمشكلة الفلسطينيّة مرّة واحدة والى الأبد، وذلك في

2- Z. Schiff and E. Ya'ari, Israel's Lebanon War, p.42.

3- المصدر نفسه، ص 43.

جعل باقي الفلسطينيين عبارة عن أقليّة إثنيّة ضمن إسرائيل الكبرى، وفي تحويل الأردن الى جمهوريّة فلسطين، مع قبول وجود فلسطينيّ الشتات في أماكن أخرى[4]. وكما يتصوّر وزير الخارجيّة اسحق شامير، إنّ الوطن القوميّ الفلسطينيّ سيكون الأردن، أو "فلسطين الشرقيّة"[5]. كما أعلن شامير أنّه لا مجال للبحث في إمكانيّة قيام دولة فلسطينيّة في المناطق المحتّلة؛ لأنّ دولة كهذه، هي "مكان للفوضى، وتهديد لكلّ من إسرائيل والأردن، وقاعدة مرغوبة للإرهاب والتدخّل السوفياتي"[6]. وبناء على ذلك، اجتاحت إسرائيل لبنان، في العام 1982، لوضع حدّ لحركة التحرير الفلسطينيّة، وليس فقط، لتحديد عدد المقاتلين الفلسطينيين الممكن بقاؤهم هناك.

وأمّا الهدف السياسيّ الثاني للحرب الإسرائيليّة في لبنان، فهو المساعدة في تعيين حكومة موالية لإسرائيل، وذلك بتأمين انتخاب بشير الجميّل رئيساً للجمهوريّة. وكان الوضع مؤاتياً، في صيف العام 1982، وتحت تأثير الحرب الإسرائيليّة، للسماح لتل أبيب بترتيب المرشّح الرئاسيّ الذي تفضّله. ففي العام 1976، مثلاً، كان للوجود العسكريّ السوريّ في لبنان الأثر الكبير في انتخاب الياس سركيس. والآن، لن تسمح إسرائيل للسوريين بـ"تعيين" رئيس جديد للبنان. وبكلامٍ آخر، فإنّ حكومة لبنانيّة، ترغب في توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل لن تُبصر النور، ما لم يتمّ إجبار الجيش السوريّ على الانسحاب من لبنان.

ومجمل القول، لم يكن هدف إسرائيل توفير الأمن، على طول الحزام الفاصل، بين إسرائيل ولبنان، وإجبار مقاتلي منظّمة التحرير على التراجع مسافة

4 -H. Saunders, "An Israeli-Palestinian Peace", Foreign Affairs, (Vol.61, No:1, 1982), p.101.

5 -Y. Shamir, "Israel's Role in a Changing Middle East", Foreign Affairs, (Vol.60, No:4, 1982), p.791.

6- المصدر نفسه، ص 791.

40 كلم، داخل الحدود اللبنانيّة؛ بل وعلى العكس تماماً، يمكن ربط أهداف الحرب بثلاثة سياقات مختلفة، ولكنّها متداخلة ومتشابكة:

(1) إمكانيّات فرص السلام بين بيروت وتل أبيب.

(2) الأهداف الوطنيّة الفلسطينيّة ومستقبل السلام في الشرق الأوسط.

(3) مستقبل حوار الرّدع المتبادل السوريّ – الإسرائيليّ حول لبنان.

ويركّز هذا الفصل على دراسة نتائج الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وبحثها، وذلك لتأثيرات هذا الاجتياح الكبيرة على السياسات اللبنانيّة الداخليّة. وينقسم النقاش في ذلك إلى قسمين:

القسم الأوّل: يبحث في النصر العسكريّ الإسرائيليّ، وفي إنجازاته السياسيّة الآنيّة. ويبحث القسم الثاني في فشل إسرائيل بجني الحصاد السياسيّ لنصرها العسكريّ. وأخيراً، يبحث هذا الفصل في العلاقة المباشرة في الآثار الكارثيّة لهذا الاجتياح. وسنرى أنّ الحرب الإسرائيليّة في لبنان، لم تثمر للذين عزفوا على لحنها شيئاً غير الخيبة والإحباط، في ما حصل من نتائج غير متوقّعة، وغير مرغوب فيها.

الانتصار الإسرائيلي المؤقّت

بدأ التوغّل العسكريّ الإسرائيليّ في لبنان، الساعة 11 ظهراً، من يوم 6 حزيران، في العام 1982، وكان قلق الإسرائيليين الأبرز يتمحور حول كيفيّة اختراق خطوط قوّات حفظ السلام (يونيفل UNIFIL). لقد كان من السهل، مثلاً، أن تستخدم قوّات حفظ السلام الأمميّة أسلحتها المضادّة للمدرّعات، لوقف تقدّم القوّات المتوغّلة للجيش الإسرائيلي. وقد احتجّ بشدة قائد قوّات اليونيفل، يومئذٍ، الجنرال وليم كالاهان Callaghan الإيرلنديّ، عندما أعلمه رفائيل إيتان بالخبر، قبل 28 دقيقة فقط، عن نيّة إسرائيل بالهجوم، وعن أمله أن لا تقوم

قوّات اليونيفل بأيّ عقبة ماديّة لوقف الهجوم[7]. وعندما تبيّن للجنرال كالاهان أن لا فائدة من أيّ مقاومة مسلّحة، أمر جنوده بعمل ما يستطيعونه في منع تقدّم القوّات، والبقاء في أماكنهم، لحين تعرّض حياتهم لخطر شديد[8]. كان انتشار قوّات اليونيفل، في الجنوب اللبناني، "قد أُعدّ بهدف تسجيل ملاحظاتها؛ ولكنّها بقيت أيضاً تحت المجهر، ولم تكن في حالة دفاع، تستطيع من خلالها وقف تقدّم الوحدات العسكريّة الضخمة"[9]. ومثل هذا الأمر لم يتح لليونيفل سوى خيار الوقوف على الحياد، وهكذا، تجاوز جيش الإحتلال الإسرائيلي قوّاتها، دون أن تواجه أيّ صعوبة.

ولم تتوسّع دائرة الحرب لتشمل القوّات السوريّة، حتى 8 حزيران 1982، وظلّت تل أبيب خلال اليومين الأوّلين من الاجتياح تكرّر وتؤكّد أنّها لن تقوم بمهاجمة القوّات السوريّة في لبنان. تابعت القوّات الإسرائيليّة توغّلها شرقاً وغرباً، حتّى أصبح الجيش السوريّ محاصراً من قبل القوّات الإسرائيليّة، كما أصبحت بطاريّات سام SAM في مرمى مدفعيّة نيران الجيش الإسرائيليّ، ما استدعى الرئيس حافظ الأسد إلى أن يدفع ببطاريّات إضافيّة إلى البقاع الشماليّ، خارج نطاق مرمى المدفعيّة الإسرائيليّة، وتكون قريبة بحيث تحمي، بقدرٍ معيّن، القوّات السوريّة، من غارات جويّة يقوم بها سلاح الجوّ الإسرائيلي[10]. وهذا التطوّر الجديد، جعل من السهل جدّاً أن يقوم شارون بضرب هذه البطاريّات، تحت ذريعة حماية قوّاته في المنطقة الساحليّة"[11].

7- UN Document S/15194, 11 June 1982, Paragraph 12. See also A. James, "Painful Peacekeeping: the United Nations in Lebanon 1978-1982", International Journal, (Vol.38, No.4, 1983), p.425.

8 -UN Document S151194, Paragraph 13.

9 -B. Skogmo, UNIFIL: International Peacekeeping in Lebanon, 1978-1988, (Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 1981), p.99.

10 -R. Gabriel, Operation Peace For Galilee: The Israeli-PLO War in Lebanon, (New York: Hill and Wang, 1984), p.66.

11- المصدر نفسه، ص 66-67.

وفي اليوم التالي، أي في 9 حزيران 1982، قامت 92 طائرة إسرائيليّة بمهاجمة معظم بطاريات SAM الموجودة في وادي البقاع وبتدميرها[12]. وقد ظهر أنّ طائرات الميغ MIG لا تستطيع مضاهاة الطائرات الإسرائيليّة المقاتلة: F-15, F-16. ففي غضون ثلاثة أيّام، خسر السوريّون 79 طائرة من طراز MiG – 23 ، و MiG-21 وبلغت نسبة الخسائر 15% من مجموع القوّات الجويّة السوريّة و25% تقريباً من الطائرات المقاتلة من الدرجة الأولى. في حين لم تُصب أيّ طائرة إسرائيليّة بصواريخ SAM، أو من قبل طائرات الاعتراض السوريّة[13].

وإذ تمتّ مناقشة نتائج الغارات على البطاريّات السوريّة، والتدمير الذي ألحقه سلاح الجوّ الإسرائيليّ بالأسلحة السوريّة، وصف شارون إنجاز سلاح الجو الإسرائيليّ بأنّه "نقطة تحوّل في الحرب". وهكذا، بعد غياب القذائف والطائرات المقاتلة السوريّة، سيطرت إسرائيل تماماً على المجال الجويّ، وأصبحت القوّات البريّة السوريّة تحت رحمة الطائرات الإسرائيليّة، كما أصبح هدف شارون قطع الطريق السريع بين بيروت ودمشق، لتشديد الخناق على القوّات الفلسطينيّة والسوريّة الموجودة غرب بيروت، ولمنع أيّ تأثير للرئيس الأسد على مستقبل التطوّرات السياسية في العاصمة بيروت. لكنّ الحرب البريّة لم تكن كالحرب الجويّة، فقد كانت مُكْلِفة للجيش الإسرائيلي. وعلى الرغم من أنّ هذا الأخير يفوق الجيش السوريّ عدداً، فقد حارب السوريون، وبدون غطاء جويّ، بشكل جيّد، وذلك باستخدام أسلحة مضادّة للدروع، ومصفّحات T-72، وطائرات الهليوكوبتر Gazelle الفرنسيّة الصنع، واستطاع السوريّون وقف التقدّم على الأرض. والواقع أنّ الجيش الإسرائيليّ لم يستطع أن يقطع الطريق التي تربط بين بيروت ودمشق، قبل 25 حزيران. وهكذا، وأخيراً، مُنع الأسد من أيّ نفوذ، أو قوّة تأثير، على سير معركة بيروت الغربيّة.

12 -S. McBride, Israel In Lebanon, (London: Ithaca Press, 1983), pp.203-212.

13- P. Carter, "EW Won the Beqaa Valley Air Battle", Military Science and Technology, (January, 1983), p.106.

لم تكن الحرب على الجبهة الشرقيّة، ضدّ السوريين، كما كانت في غرب بيروت ووسطها، حيث لم يواجه جيش إسرائيل أيّ مقاومة تذكر. فقد استطاع الجيش الإسرائيليّ، في بضعة أيّام، محاصرة كلّ معاقل الفلسطينيين في جنوب لبنان، عبر استخدام تكتيكات "محاصرة المدن والبلدات بسرعة، ثم بدأ القصف البريّ والبحريّ والجويّ. وبعد أيّام قليلة، بدأ الهجوم لجسّ النبض. وكان، كلّما لقي مقاومة، يُعاود القصف مرّة جديدة"[14]. ففي مدينة صيدا، مثلاً، قام الإسرائيليّون بقصف مركّز على المدينة، وبرمي مناشير وقصاصات أوراق، وباستخدام مكبّرات صوت، تدعو المواطنين إلى الخروج من منازلهم، أو الاستسلام، ومن ثم، قام جنود من المشاة بهجوم "لتنظيف" ما قد تبقّى من جيوب المقاومة[15].

وبعكس التوقّعات، لم يستمرّ القتال في الجنوب مدّة طويلة. ففي مواجهة التقدّم السريع للجيش الإسرائيليّ، قامت منظّمة التحرير بسحب قوّاتها شمالاً، لتعزيز مواقعها غرب بيروت. وحسب Bulloch، قام القادة الفلسطينيّون بتدريب قوّاتهم على استخدام "الحرب المتحرّكة"، أي الضرب حيث يستطيعون، ثم الانسحاب، إذا ما شعروا بأنّهم في خطر إلقاء القبض عليهم، أو بأنّهم محاصرون من قبل العدو[16]. وعندما صرّح اثنان من قادتهم عن نيّتهم بترك بيروت، والالتحاق بوحداتهم في صيدا، نصحهما صلاح خلف ألاّ يفعلا ذلك، لأنّ اليهود قادمون إلى بيروت[17]. وقد كان خلف مُحِقاً وعلى صواب. فبعد أيّام فقط من الحرب، استطاع الجيش الإسرائيليّ احتلال الجنوب اللبنانيّ، وتصفية وجود منظّمة التحرير الفلسطينيّة، هناك.

14 -N. Chomsky, the Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians, (Boston: South End Press, 1983), p.219.

15- المصدر نفسه، ص 219.

16 -J. Bulloch, Final Conflict, (London: Century Publishing, 1983), p.29.

17- Z. Schiff and E. Ya'ari, Israel Lebanon War, p.195.

ومُجمل القول، إنّه، عندما أتمّت إسرائيل محاصرة بيروت الغربيّة (13 حزيران)، خلقت جوّاً من الإرباك والذعر لدى مقاتلي منظّمة التحرير. وقد قام بعض القادة الفلسطينيين بحرق أوراقهم الثبوتيّة، وبدأوا بالتحضير للالتجاء إلى بعض السفارات الأجنبيّة[18]. وكان من المسلّم به، أنّه، إذا استمرّ شارون بهجومه على منظّمة التحرير، فإنه سيستولي على بيروت الغربيّة، غير أنّ تل أبيب اختارت، بدلاً من ذلك، المفاوضات بوساطة المبعوث الأميركيّ فيليب حبيب الذي فهم أنّ دبلوماسيّة القوّة هي الوسيلة الفُضلى للتأكّد من إخلاء بيروت، من قبل منظّمة التحرير. وهكذا فقد نجح في 13 حزيران بإعادة صياغة أهدافها الأساسية للحرب. فبعدما تمّ لها تدمير البنية التحتيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة في الجنوب، قام بيغن بإعادة تحديد الأهداف الأساسيّة، من جراء الاجتياح الإسرائيليّ لتشمل:

(1) طرد قوّات منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وانسحاب الجيش السوريّ من لبنان،

(2) إقامة حكومة لبنانيّة قويّة.

(3) التوصّل لتوقيع معاهدة سلام بين بيروت وتل أبيب[19].

ولدى تشديد الحصار على بيروت، كانت إسرائيل تقحم نفسها في هزيمة عدوّها، وإنّ أيّ نتيجة مغايرة لذلك كانت ستعني إخفاقاً سياسيّاً لها. وإذا لم يتمّ طرد منظّمة التحرير من بيروت، ستبدو الحرب، في نظر الكثير من الإسرائيليين، حرباً تافهة وحمقاء. وهذه النظرة العامة قد تؤدّي إلى طرد شارون

18- المصدر السابق، ص 195.

19 -Y. Evron, War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue, p.138.

من وزارة الدّفاع[20]. ولكي يتجنّب مثل هذا السيناريو، صرّح شارون، في 20 حزيران 1982، قائلاً: "إنّنا لن نغمد السيف في قرابه، ولن نفعل ذلك، ما لم يتمّ طرد آخر إرهابيّ من بيروت"[21]. إضافة إلى أنّ حرباً شاملة، ضدّ منظّمة التحرير، سوف تؤدّي بالتأكيد إلى رأي ساخط محلّي ودوليّ، لأنّ مثل هذه الحرب الساحقة ستؤدّي إلى المخاطرة بإصابة عدد كبير من المدنيين. ولهذا، فقد اتّخذ القرار بطرد منظّمة التحرير من بيروت، دون الدّخول في حرب مباشرة[22].

وقد أعطي الجيش الإسرائيليّ الأوامر لفرض الحصار على بيروت وتشديده لإجبار منظّمة التحرير على إخلاء المدينة، أو مواجهة التدمير الشامل لكلّ التحصينات فيها. أمّا بالنسبة إلى عرفات، فقد صرّح بأنّ منظّمة التحرير تريد الإبقاء على حالة الحرب على الأقل، كحالة سياسيّة في الشرق الأوسط، بينما رأت حكومة الليكود Likud، أنّ طرد المنظّمة من بيروت أمر لا بدّ من تحقيقه، حتّى تتجنّب التوتّر والهيجان السياسيّ في الداخل. وفي نهاية الأمر، تمّ اعتماد استراتيجيّة الحصار، على أمل أن تؤدّي الجهود الدبلوماسيّة، بقيادة واشنطن، إلى النجاح في سحب المقاتلين الفلسطينيين من العاصمة بيروت.

ودخل على الخطّ فيليب حبيب، الذي اشتملت مهمّته، أثناء حصار بيروت، على ثلاثة أهداف:

(1) وضع حَدٍّ لإنهاء الحرب.

(2) ترتيب إخلاء آمن لمنظّمة التحرير من العاصمة بيروت.

20 -R. Gabriel, Operation Peace For Galilee, p.131.

21 -Time, 27 December, 1982, p.19.

22 -R. Gabriel, Operation Peace for Galilee, p.132.

(3) تشكيل قوّة حفظ سلام دوليّة، للإشراف على انسحاب المقاتلين الفلسطينيين، وحماية سكّان غرب بيروت، وخاصة المدنيين الفلسطينيين، من الميليشيات المناوئة في بيروت الشرقيّة[23].

ولدى وصول حبيب إلى لبنان، في 14 حزيران، قُدّمت إلى الرئيس الياس سركيس خطّة من 9 نقاط، كإطار للمفاوضات.

تضمّنت هذه الخطة رحيل القادة والمقاتلين الفلسطينيين من بيروت، ومَنْع الفصائل الفلسطينيّة من إعادة نشر قوّاتها في أيّ منطقة من لبنان؛ والتوصّل الى صيغة يسمح بموجبها بوجود فلسطينيّ رمزيّ لمكتب سياسيّ، ويفضّل أن يكون خارج بيروت، وانسحاب القوّات السوريّة. كما أن الخطة اشترطت أن يكون الهدف الرئيسيّ لخطة حبيب، وضع حَدٍّ للوجود الأجنبيّ في لبنان، فلسطينياً كان، أو سورياً، أو إسرائيلياً [24].

لم يكن أمام عرفات أيّ فرصة لإجبار الجيش الإسرائيليّ على التراجع، والانسحاب من ضواحي بيروت. ومضى فصل صيف 1982، مع الاستمرار في تزايد ضغط القوّات الإسرائيليّة، إذ استخدم الجيش حصاراً استراتيجيّاً، تضمّن قصف المدينة بالمدفعيّة، وحصاراً محكماً، وحرباً سيكولوجيّة.

أولاً: واجهت بيروت الغربيّة قصفاً مدفعيّاً من الجوّ والبحر والبرّ. وكان هذا القصف، في معظم الأحيان، أُحادي الجانب، وعنيفاً، ولا يميّز بين مدنيين ومقاتلين. وكانت كل مناطق المدينة معرّضة فعليّاً للهجوم، كما جرى تدمير الكثير من البنايات، وقتل أو إصابة العديد من المدنيين. فعلى سبيل المثال، كان يوم 12 آب يوماً غير عادي، إذ عانت مدينة بيروت فيه قصفاً مركّزاً وعنيفاً، وقد أطلق على ذلك اليوم، حسب Shiff and Ya'ari، "بالخميس

23 -J. Sisco, "Middle East: Progress or Lost Opportunity", Foreign Affairs, (Vol.61, No.3, 1983), p.623.

24 -W. Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, p.78.

الأسود". وكان كابوساً استمر فيه القصف المدفعيّ الجوّي العنيف حوالي 12 ساعة متواصلة[25]. وروى شاهد عيان آخر، وصفاً لذلك اليوم بقوله: إنّه كان من المستحيل أن تجري حديثاً، لأنّ "زعيق الطائرات، عندما كانت تُغير وتنقضّ على أهدافها، يغرق كل محاولات التحدّث أو الكلام، وأن أصوات تدمير البنايات السكنية على رؤوس سكّانها، استمرّ طوال الليل والنهار، من جرّاء القنابل والقذائف المتفجّرة، وكان ذلك يُقاطع كلّ جملة من الكلام [26]. وقد قدّرت إحصاءات غير رسميّة عدد القتلى، أو الجرحى، بخمسمائة شخص، والمنازل التي دُمرت، أو تضرّرت، بستمائة منزل[27].

وتواصل الحصار والضغط؛ واستخدم الجيش الإسرائيليّ كلّ التكتيكات المسلّحة لإجبار المدافعين على الاستسلام، وإلقاء القبض على قادة منظّمة التحرير، والتأثير بالتالي على جوّ المفاوضات.

وفي النهاية، تمّت معاقبة السكّان المدنيين في مدينة بيروت الغربيّة بشدّة، بسبب إيوائهم منظّمة التحرير. لقد نجح الحصار الاستراتيجيّ في خلْق شرخٍ بين السكان اللبنانيين والفلسطينيين. فمع استمرار فرض الحصار القاسي، اقتنع اللبنانيون بأنّ منظّمة التحرير، وليس إسرائيل، هي التي تجعل منهم "مخطوفين". ففي السنوات السَّبع الأخيرة أبدى عدد كبير من اللبنانيين المسلمين امتعاضهم، ولو في الخفاء، من أن منظّمة التحرير تتصرّف وكأنها صاحبة بيروت الغربيّة. وفي هذا الإطار، جاء الحصار ليوفّر لهم الفرصة لتحرير أنفسهم من النير الفلسطيني. "ولتحمي" المدينة نفسها من الدمار الشامل، طلبَ صائب سلام (رئيس وزراء سابق) من منظّمة التحرير، أن تحوّل ذاتها إلى

25 -Z. Schiff and E. Ya'ari, Israel's Lebanon War, p.225.

26 -J. Bullock, Final Conflict, p.135.

27- الصحف اللبنانية.

منظّمة سياسيّة فقط، "لإن ذلك أفضل لكم ولنا أيضاً"، وأخبر عرفات "أن عليه أن يُغادر ... بشرفه"[28].

وبما أنّ عرفات كان يقف على طرف المُدافع السياسيّ والعسكريّ، أعلن قبوله بخطَة حبيب في 6 آب، وتمتّ الموافقة اللبنانيّة عليها في 17 آب، ومن قبل مجلس الوزراء الإسرائيليّ في اليوم التالي. ونصّت هذه الخطّة على خروج قادة منظّمة التحرير ومقاتليهم من بيروت، ونشر قوّة طوارئ متعدّدة الجنسيّات (مؤلّفة من قوّات فرنسيّة وإيطاليّة وأميركيّة) لتحمي عمليّة الإخلاء، وتوفّر الأمن للمدنيين الفلسطينيين المتبقّين في العاصمة بيروت. انتهت هذه العمليّة في 3 أيلول 1982. وكما هو مخطّط، وصلت الى بيروت أوّل دفعة من قوّات الطوارئ المتعدّدة، في 21 آب. وفي اليوم نفسه، تركت أوّل مجموعة من المقاتلين الفلسطينيين بيروت، على متن سفن تمّ إحضارها مسبقاً، لنقلهم إلى تونس والأردن وسوريا والعراق واليمن الشمالي واليمن الجنوبي والسودان. وخلال الأيام العشرة التالية، تمّ إخلاء أكثر من 12000 مقاتل فلسطينيّ وجنديّ سوريّ من بيروت، عن طريق البحر والبرّ[29]. أمّا عرفات، فقد ترك بيروت في 30 آب إلى تونس عبر اليونان، وبذلك انتهى حصار بيروت في الأول من أيلول 1982.

سجّل ذلك اليوم انتصاراً واضحاً لإسرائيل، مقابل هزيمة كبيرة لمنظّمة التحرير. لقد ظهر فعلاً أنّ عملية "سلامة الجليل" قد حقّقت كامل أهدافها العسكريّة:

أولاً: تمّ أنهاء وضع منظّمة التحرير على كونها "دولة داخل دولة" في لبنان؛ حتّى إنّه تمّ تدمير مؤسّساتها الخدماتيّة الصحيّة، والتربويّة، والاجتماعيّة. وأصبح

28 - T. Friedman, From Beirut To Jerusalem, (New York: Farah Straus Giroux,1989), p.147.

29 -W. Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, p.78.

اللاجئون الفلسطينيون مرّةً جديدة كتلة من البشر، ممزّقين وبعيدين عن أيّ نمط للحياة المجتمعيّة[30].

ثانياً: تمّ توزيع قوّات منظّمة التحرير إلى مناطق بعيدة من البلاد العربيّة، التي وافقت على قبولهم على أراضيها؛ بل أصبح فدائيو المنظّمة في الأردن وسوريا تحت حراسة القوّات المسلّحة التابعة للبلدين.

وقد أدرك هذان البلدان مدى مساهمة المنظّمة في تدمير الحكومة اللبنانيّة، فلم يرغبا أبداً بالسماح للمنظّمة بأن تصبح قوّة محليّة داخل حدودهما. وهكذا، اقتيد المقاتلون الفلسطينيّون، حال وصولهم إلى سوريا، إلى مخيّم أُنشئ حديثاً قرب دمشق لهذه الغاية[31].

ثالثاً: إنّ الهزيمة العسكريّة للمنظّمة قد أجبرت عرفات على أن يُعدّل موقفه من إسرائيل. ففي تشرين الثاني 1981، كان عرفات قد رفض خطّة الملك فهد للسلام في الشرق الأوسط، لأنّها تضمّنت عبارة "أن على دول المنطقة أن تكون قادرة على العيش بسلام"، والتي فُهمت يومها أنّها تضمّنت اعترافاً بحقّ إسرائيل بالوجود في المنطقة،[32] وفي اجتماع قمّة رؤساء الدول العربيّة في فاس، في 9 أيلول 1982، أعلن موافقته على خطّة الملك فهد، ما أوحي بأنّ مصادقة المنظّمة على الخطّة كانت نتيجة غير مباشرة لانسحابها من لبنان، كما يعني أيضاً نهاية مرحلة في السياسة العربيّة.

وساعد الانتصار الإسرائيليّ العسكريّ في تحويل التوازنات السياسيّة في لبنان لصالح "القوّات اللبنانيّة". ففي 22 آب 1982، ومع بدء خروج قوّات منظّمة التحرير من بيروت، اجتمع مجلس النوّاب اللبنانيّ، وانتخب بشير الجميّل رئيساً

30 -N. Chomsky, the Fateful Triangle, p.256.

31 -R. Gabriel, Operation Peace for Galilee, p.169.

32 -C. O'Brien, The Siege, (New York: Simon and Schuster, 1986), p.617.

للجمهوريّة[33]. وعلى الرغم من أنّه كان المرشح الوحيد، فقد اشترط الدستور اللبنانيّ، أنّ انتخاب رئيس الجمهوريّة يحتاج إلى نصاب، قوامه ثلثا الأصوات (أي 66 نائباً) من أصل النّواب الأحياء، (92 نائباً). وكانت المشكلة كيف سيتم تأمين النصاب لبشير الجميّل، لأنّه، في 18 آب، قرّر النّواب المسلمون مقاطعة جلسة انتخاب بشير، ورأوا أنّه لا يمكن عقد الجلسة في ظل الحراب الإسرائيليّة، وأنّ عمليّة انتخاب الرئيس يجب أن تتمّ بنتيجة تسوية بين المسلمين والمسيحيين، ويجب بالتالي، تأجيل عقد الجلسة، حتّى يتّم التوصل الى إيجاد مرشّح يمثّل الوحدة الوطنيّة. وبدا واضحاً أنّ هذا الموقف كان فعّالاً ومؤثّراً. ففي 18 آب، وهو الموعد المرجّح لجلسة الانتخاب، قررّ رئيس مجلس النواب تأجيل عقد الجلسة إلى 23 آب 1982، لا "لأسباب أمنيّة"، بل لحسابات جرت في حينها، تبيّن أنّه ربما قد يحضر 58 أو 59 نائباً فقط[34]. ولكن، عندما تحقّق حصول النّصاب القانونيّ، تبيّن أنّه كان نتيجة ضغط قام به الجيش الإسرائيليّ. وحسب العميد ريمون إدّه، النائب المنفيّ اختيارياً في باريس، تمّ تهديد بعض النّواب بالقول "للحضور وإلاّ..."[35]، حتّى إنّ جوزاف أبو خليل، رئيس تحرير جريدة "العمل" الكتائبيّة يعترف بأنّه: "طبعاً، لو لم تتطوّع إسرائيل لمهمّة تحطيم البنية العسكريّة والسياسيّة للمنظّمة الفلسطينيّة، لكان بشير الجميّل قد ظلّ رئيساً لتنظيم مسلّحٍ محدود الدور والفاعليّة"[36]. ومهما يكن، فقد عدّ انتخاب بشير رئيساً للجمهوريّة هدفاً إسرائيليّاً، ومقدّمة لقيام نظام سياسيّ جديد في لبنان.

33- حسب المادة 49 من الدستور اللبناني: "ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية ثلثي مجلس النواب في الدورة الاولى. ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي".

34- كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 250.

35 -L. Mikdadi, Surviving the Siege of Beirut, (London: Onyx Press, 1983), p.134.

36- جوزاف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1990، ص 210.

وما إن انتخب بشير الجميّل رئيساً، حتى تسارعت الأحداث، فاتخذت نسقاً "بشيريّاً"،[37] أخذ بشير يرتّب وضع حكومته. فتحسّن الوضع الأمنيّ داخل بيروت وما حولها، وانتشر الجيش اللبنانيّ في بيروت الغربيّة لأوّل مرّة، منذ العام 1974، مخترقاً الحواجز التي تمّ إعادة فتحها بين بيروت الغربيّة وبيروت الشرقيّة، واستؤنفت خدمات الكهرباء والهاتف، وعاد العمّال المدنيّون تدريجيّاً إلى أعمالهم. أمّا على الجانب السياسيّ، فاستمرّ الرئيس المنتخب في محاولاته للوصول إلى تفاهم مع الأطياف اللبنانيّة الأخرى. وبالإضافة إلى المقولة: "أن السلطة تمنح الاحترام" فقد تأثّر اللبنانيون جدّياً بهذه "الظاهرة" ورُفعت صوَر بشير في شوارع بيروت الغربيّة، بينما اختفى قادة الحركة الوطنيّة، أو أنّهم استسلموا له. حتّى إنّ الرئيس صائب سلام، الزعيم المسلم البارز، والذي قاطع الإنتخاب الرئاسيّ أبدى الاستعداد للتعاون مع الرئيس الجديد. فالتقى سلام ببشير، في 11 أيلول، بشكل غير متوقّع، لدرجة عدّ اللقاء، بحدّ ذاته، رمزاً لإعادة توحيد البلد المقسّم، منذ زمن بعيد. وخلال الاجتماع، وعد سلام بأن يحضر حفلة القسم. في المقابل، طمأن بشير الزعيم المسلم بأنّه ملتزم بحرية لبنان واستقلاله وسيادته، الهدف الذي ينسجم مع الترجمة الرسميّة للسياسة الإسرائيليّة أثناء اجتياح لبنان.

كاد طموح إسرائيل، لتطبيع علاقاتها مع بيروت، يتحقّق في 17 أيار 1983، عندما وقّع أنطوان فتّال، مدير عام وزارة الخارجيّة بالوكالة، وديفيد كمحي، مدير عام وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة، على الاتّفاق اللبنانيّ – الإسرائيليّ، حول انسحاب القوّات الإسرائيليّة. وقد تَمَّت المصادقة على الاتّفاق في مجلس الوزراء الإسرائيليّ، في 15 أيار، ومن قبل مجلس الوزراء اللبنانيّ، في 17 أيار. وفي 14 حزيران 1983، أجاز مجلس النوّاب، بأغلبية كبيرة، (65 ضد 2) لرئيس الجمهوريّة المصادقة على الاتّفاق.

37- كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 259.

لقد دعا اتّفاق 17 أيار الى إنهاء "حالة الحرب التقنيّة" بين بيروت وتل أبيب، وانسحاب كامل للقوّات الإسرائيليّة من لبنان، وإلى إنشاء لجنة ترتيبات أمنيّة لاتّخاذ إجراءات أمنيّة على طول الحدود الإسرائيليّة – اللبنانيّة[38]. إلاّ أنّ ما يُثير الحيرة في الاتّفاق، يمكن أن تجده في الفصل الذي يناقش الأمور الأمنيّة. فقد حدّدت الوثيقة الرسميّة كميّة الأسلحة العسكريّة التي يسمح للحكومة اللبنانيّة بدفعها إلى المنطقة التي تبعد 40 كلم عن الحدود الشماليّة لإسرائيل؛ وتُلزم الوثيقة الحكومة اللبنانيّة بإلغاء مظاهر العداء مع إسرائيل، وذلك بمنع النشاطات الفدائيّة، وبعدم مساندتها. ويقوم لبنان أيضاً، بمنع مرور الأسلحة والمعدّات العسكريّة المتوجّهة إلى أيّ دولة لا تقيم علاقات دبلوماسيّة مع إسرائيل[39]. إضافةً إلى أنّ الاتّفاق تضمّن تفويضاً يسمح بترتيب مفاوضات تجاريّة بين البلدين، ويوفّر إنشاء مراكز اتّصال في عاصمة كلّ منهما[40].

ينسجم الاتّفاق، في جوهره، مع طلب إسرائيل المزمن المتعلّق بأمن المستوطنات الشمالية وسلامتها. وطبقاً لما يقوله HOF، فإنّ إسرائيل كانت ترفض الانسحاب من الأراضي اللبنانيّة، لو أنّ الحكومة اللبنانيّة رفضت القيام ببعض الالتزامات المتعلّقة بأمن شمال إسرائيل وسلامته؛ ألم تطلق إسرائيل عبارة "عمليّة سلامة الجليل" على غزوها البربري للبنان؟ [41] وفي السياق الإقليميّ، أمّن الاتّفاق اعترافاً عربيّاً ضمنيّاً بشرعيّة الوجود الإسرائيلي. وأمّن في المحصّلة، إخراج لبنان من ساحة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ. ومن ناحية ثانية، كان لبنان راغباً في إجراء مثل هذه التنازلات، ليضمن انسحاب القوّات الإسرائيليّة من البلاد. وقد لخّص أنطوان فتّال هذا الشعور، عندما أبلغ كمحي، بعد توقيع الاتّفاق، بقوله: "وقّع لبنان هذا الاتّفاق معكم، لأنّه بحاجة ملحّة إلى

38- الجمهورية اللبنانية، وثائق اتفاق جلاء القوات الإسرائيلية، كتاب أبيض، بيروت، وزارة الخارجية ووزارة الاعلام، أيار 1983، ص 21-23.

39-المصدر نفسه، ص 21- 23.

40- المصدر نفسه، ص 23.

41 -F. Hof, Galilee Divided, p.105.

الاستقرار والنظام"[42]. وما يجدر ذكره أنّ هذا الاتّفاق لم يكن اتّفاق سلام، يؤمّن تطبيع العلاقات بين إسرائيل ولبنان؛ بل يرى فيه Seale: "أنّه يبدو وكأنّ إسرائيل لم تربح الحرب فحسب، بل ربحت السلام أيضاً... السلام للعبرانيين، تلك هي الحقيقة الجديدة"[43].

قرّر قادة إسرائيل غزو لبنان، في الوقت الذي كان البلد والجيش الوطنيّ يواجهان الانقسام، طبقاً للمكوّنات الطائفيّة. وحين لم يكن للرئيس سركيس شيء ما يعتمد عليه، غير وسيلة واحدة، وهي ردّ الفعل "الكلاسيكيّ". سرعان ما أدان الرئيس سركيس العدوان الإسرائيلي، ودعا إلى اجتماع لسفراء الدول صاحبة العضويّة الدائمة في مجلس الأمن، وحصل على القرار 509 الذي يطلب فيه من إسرائيل سحب قوّاتها المسلّحة فوراً، ودونما شروط، إلى الحدود اللبنانيّة المعترف بها دوليّاً[44]. ويبدو تماماً أنّ الرئيس الياس سركيس كان مدركاً لنتائج العمليّة الإسرائيليّة المسلّحة، وقد أسَرَّ في آب لكريم بقرادوني، عضو المكتب السياسيّ لحزب الكتائب، قائلاً: "إنّها المعجزة. كل الآلام والعذابات التي عانيتها، طوال ست سنوات، وجدت الآن معنى لها. مَنْ كان يصدّق: بشير الجميّل رئيساً للجمهوريّة، وياسر عرفات على وشك مغادرة بيروت. الله كبير. لقد نجا لبنان"[45].

خضعت الأطياف اللبنانيّة البارزة للغزو الإسرائيليّ، من أجل حماية مصالحها الطائفيّة. رُحِّب بالإسرائيليين في بيروت الشرقيّة برش الأرزّ وماء الورد، ورأت الكتائب في الغزو فرصة لإتمام سيطرتها على السياسة اللبنانيّة. وبالنسبة إلى الكتائب، كما يرى Gilmour، إنّ الغزو قد يكون "آخر عمل حاسم

42- الجمهورية اللبنانية، وثائق واتفاق جلاء القوات الإسرائيلية، ص 126.

43 -P. Seale, Asad, pp.409-410.

44- B. Skogmo, UNIFIL: International Peacekeeping in Lebanon, 1978-1988, p.29.

45- كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 25.

في الحرب الأهليّة، يقضي بالتخلّص نهائيّاً من السوريين ومن منظّمة التحرير، ويترك لهم السيطرة على لبنان بعد الحرب"[46]. وهكذا، بدلاً من الاحتجاج على الأعمال الإسرائيليّة المسلّحة، لامت قيادات الكتائب الأسد وعرفات على دورهما في تسعير الحرب الأهليّة، وكرّرت ما تطالب به إسرائيل، من طرد لقوّات الجيش السوريّ ومنظّمة التحرير من لبنان. أمّا في الجنوب اللبنانيّ، فقد استقبل الشّيعة الجيش الإسرائيليّ بموقف متوازن، وبرباطة جأش.

وطلب نبيه بري، قائد حركة أمل، من محازبيه أن لا يقاوموا دخول الجيش الإسرائيليّ، حتى لو اقتضى الأمر تسليم سلاحهم، إذا كان ذلك ضروريّاً. وكلّ ما طلبه الشّيعة أن لا يصادر جيش الدّفاع أسلحتهم[47]. وكان الأمر واضحاً أنّ الشيعة بحاجة إلى أسلحتهم للحدّ من السيطرة الكتائبيّة، ولحماية مصالحهم والنضال لمزيد من القوّة والسيطرة.

كانت هذه الأهداف تتقاطع مع تلك التي ينادي بها وليد جنبلاط، زعيم الطائفة الدرزيّة. وما دامت السيطرة الإسرائيليّة قد تمّت على منطقة الشوف، فقد قطع جنبلاط تحالفه مع منظّمة التحرير، والتقى بشيمون بيريس Shimon Peres، في 19 حزيران، وطلب من محازبيه الدروز الانتقال إلى "المقاومة السلميّة"[48]. بل، وأكثر من ذلك، ففي الأوّل من آب، قام وفد مفوّض من الدروز اللبنانيين بزيارة زعيمهم الدرزيّ في إسرائيل، الشيخ أمين طريف، وطالبوه بالتدخّل مع رئيس الوزراء الإسرائيليّ، بيغن، لحمايتهم من الميليشيات الكتائبيّة التي دخلت إلى منطقة الشوف، بمساعدة الجيش الإسرائيليّ.

46 -D. Gilmour, the Fractured Country, p.176.

47 -Z. Schiff and E. Ya'ari, Israel's Lebanon War, pp.134 and 206.

48- المصدر نفسه، ص 134.

وخلاصة القول: إنّ معظم المكوّنات (الطوائف) اللبنانيّة كانت سعيدة لرؤية منظّمة التحرير ترحل عن بيروت، علماً بأنّ هذا الأمر لن يغيّر في التوازن الهشّ في البلاد.

وكما جرى في العامين 1860 و1920، كانت هذه المكوّنات ترغب بالتعاون مع الغزاة لحماية مصالحها أو تعزيزها في نظام الحكم اللبناني. وما إن تبيّن أنّ الغزو الإسرائيليّ للبنان ليس غارة تأديبيّة عابرة، بل احتلالاً للجنوب اللبنانيّ، يؤكد Bulloch، "حتّى بدأت كلّ واحدة من هذه المكوّنات المتورّطة في الحرب، العمل على استراتيجيّتها الخاصّة، والتفكير بما عساها أن تحصد من السلم الإسرائيليّ المفروض."[49] وفي هذا الاطار، بدأ كلّ مكوّن لبنانيّ يسعى إلى إنشاء علاقات صداقة مع تل أبيب، كإجراء ضروريّ، لحماية مَوْقعه في اللعبة السياسيّة التي حكمت لبنان، منذ أواسط الستّينيّات من القرن التاسع عشر.

وبنهاية شهر آب 1982، بدأت إسرائيل بالإدّعاء أنّها ربحت، أخيراً، الحرب في لبنان. وما يرمز إلى النصر العسكريّ هو تدمير البنية التحتيّة لمنظّمة التحرير في جنوب لبنان، وإخلاء القوّات الفلسطينيّة لبيروت الغربيّة، وتدمير بطاريّات SAM السوريّة في وادي البقاع، وإسقاط حوالى 80 طائرة حربيّة سوريّة. وبذلك، تكون إسرائيل قد حقّقت سيادة لا تُقاوم على المجال الجويّ اللبنانيّ، واحتلت فعليّاً، ما يقارب نصف مساحة الدولة اللبنانيّة.

من الناحية السياسيّة، ظهر أنّ إسرائيل حقّقت كلّ أهداف حملتها العسكريّة.

أولاً: بعد رحيله من بيروت، قَبِل عرفات بخطة الملك فهد، التي تضمّنت الاعتراف بحقّ إسرائيل بالوجود.

49- J. Bulloch, Final Conflict, p.66.

ثانياً: إنّ الغزو الإسرائيليّ عرّض الأمن السوريّ، وكذلك الإقليميّ، للخطر، عندما بدأ الجيش الإسرائيليّ يفرض "نظاماً جديداً" على لبنان. وأخيراً، إنّ انتخاب بشير الجميّل رئيساً للجمهوريّة رفع من توقّعات وآمال الإسرائيليين ومن آمالهم أنّ لبنان قد تحرّر من الاحتلالين الفلسطينيّ والسوريّ، وأصبحت الفرصة سانحة لتوقيع اتّفاق سلام مع لبنان.

وبالفعل، فقد تمّ توقيع اتّفاق 17 أيّار، عام 1983، بين لبنان وإسرائيل، لسحب القوّات الإسرائيليّة من لبنان. ومهما يكن، فإنّ هذا الاتفاق تمّت المفاوضات بشأنه بين إسرائيل وأمين الجميّل الذي خلف أخاه بشيراً الذي اغتيل في 14 أيلول عام 1982.

كان لاغتيال بشير نتائج سياسيّة مهمّة وكبيرة، إذ سجّلت نهاية "السلام العبريّ" في لبنان.

الفشل الإسرائيليّ العسكريّ والسياسيّ

في أواخر شهر آب 1982، انتاب حكومة الليكود نشوة عارمة بإنجازاتها العسكريّة والسياسيّة، غير أنّ هذا الشعور بالاستعلاء لم يدم طويلاً، لأنّ مجريات شهر أيلول أحدثت صدمة قويّة، ما جعل "عمليّة سلامة الجليل" خائبة وغير ناجعة سياسيّاً. فقد فشلت حكومة بيغن، في التحليل النهائي، بأن تفرض نظاماً سياسيّاً جديداً في لبنان، ولم تنجح في جهودها الرامية إلى إجبار الجيش السوري على الانسحاب الكامل من وادي البقاع؛ أو إلى تدمير الروح الوطنيّة للفلسطينيين في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. بل، إن الأسوأ من ذلك، ما ولّد الاجتياح الإسرائيليّ من انقسامات حادّة وغير مسبوقة داخل المجتمع الإسرائيليّ نفسه، وخلق جوّاً من المصاعب في العلاقة الإسرائيليّة – الأميركيّة، ولطّخ صورة إسرائيل في العالم كمجتمع مضطهد. ففي تشرين الأول 1982، وبعد

مرور أربعة أشهر فقط على الاجتياح الإسرائيليّ، تمّ وصف إسرائيل في مجلّة التايم Time بأنّها "دولة تترنّح"[50]. ومجمل القول، إنّ الاجتياح الإسرائيليّ كوسيلة – كما كان مُتوقّعاً منه – لتحقيق أهداف سياسيّة، انتهى إلى "أنّه لم يكن أكثر من عمل عسكريّ مُرهق ومتآكل"[51]. ولسوف نلحظ ذلك على المستويات اللبنانيّة والسوريّة والفلسطينيّة.

أ. السياق اللبنانيّ

إنّ شعور إسرائيل بالإنجازات تمّ تشويهه، أوّلاً، باغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميّل، في 14 أيلول 1982. وتمّ في ذلك اليوم تفجير وتدمير المركز الرئيسيّ لحزب الكتائب في بيروت الشرقيّة، حيث كان الجميّل ومناصروه يعقدون اجتماعهم الأسبوعيّ الدوري[52]. تم التّعرف على بشير من خاتم زواجه السداسيّ الشّكل، وبواسطة رسالة تهنئة على انتخابه من قِبل مختار محلّي، وجدت في جيب بزته[53]. وجاء اغتيال بشير ليشكّل صدمة كبيرة للقيادة الإسرائيليّة، لأنّه كان، بالنسبة إليهم، حجر الأساس الذي اعتمده الإسرائيليّون في عدوانهم الشامل. علاوة على ذلك، ومنذ بداية الحرب الأهليّة في لبنان، عام 1975، تودّد الإسرائيليّون كثيراً لبشير، وشجّعوا طموحاته السياسيّة، واعتبروه الحليف الأقرب، من بين كلّ القادة السياسيين اللبنانيين[54]. نُقل عن بشير، قبل وفاته بيومين، أنّه توصل مع شارون الى تفاهم، لإرسال القوّات إلى بيروت

50 -Time, 4 December 1982.

51- Z. Schiff, A History of the Israeli Army, (London: Sidgwick and Jackson Limited, 1987), p.260.

52- Time, 27 September 1982, p.16.

53- كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص11.

See also J. Randal, Going All The Way, p.1, Z. Schiff and E. Ya'ari, Israel's Lebanon War,p.248.

54 -H. Cobban, The Making of Modern Lebanon, p.187.

الغربيّة، لتدمير كلّ أثر للمخيّمات الفلسطينيّة، وتسوية أرضها إلى ملاعب تنس. ويقال إنّ بشيراً وعد شارون بأنّه بحلول 15 تشرين الأوّل، "سوف لن يبقى إرهابيّ واحد في بيروت"(55). أمّا وقد ذهب بشير، فقد ذهب معه الكثير من الطموحات الإسرائيليّة، في إقامة حكومة صديقة في لبنان. وأصبحت إسرائيل تخشى أن يكون مقتل بشير قد خلق جوّاً من الشكّ والريبة، يصل إلى أنّ تل أبيب لا تستطيع المحافظة على موقعها المؤثّر على الرئيس الذي سيخلفه. وبموت بشير، أصبح واضحاً أنّ القضيّة الحقيقيّة التي شغلت بال كثير من الإسرائيليين، في ذلك الحين، هي أنّها، وبعد كلّ التضحيات التي قامت بها إسرائيل في لبنان، تعرّضت إمكانيّة تحقيق أهدافها للتلاشي كلياً(56). وحتّى تقلب الموقف لمصلحتها، لم يبق أمام بيغن وشارون إلاّ أن ينشرا قوّاتهما العسكريّة المتفوقّة لاحتلال بيروت الغربيّة.

وهكذا، في غضون 24 ساعة على موت بشير، قام الجيش الإسرائيليّ بالسّيطرة على النقاط الاستراتيجيّة في بيروت الغربيّة كافةً، وأغلق بإحكام منافذ المخيّمات الفلسطينيّة في تلك المنطقة، غير أنه لم يواجه هذه المرّة وخصوصاً، بعد رحيل قوّات منظّمة التحرير، سوى مقاومة مسلّحة ضعيفة وصغيرة.

لم يكن لدى اليسار اللبنانيّ القوّة الكافية لمواجهة القوّة الإسرائيليّة، وخاصة بعد أن قام اليسار بتسليم مواقعه الدفاعيّة، في الأسبوعين الأخيرين للجيش اللبنانيّ، الذي لم يحرّك ساكناً، أثناء دخول الإسرائيليين المدينة(57). وكانت الحجة الإسرائيليّة لاحتلال بيروت الغربيّة، هي "مَنْع إراقة الدّماء وانتشار الفوضى"(58). وعلى كلّ حال، ففي 16 أيلول، بَثّت إذاعة الجيش الإسرائيليّ خبراً، مفاده أنّ المخيّمات الفلسطينيّة في بيروت، التي كانت تأوي الإرهابيين قد

55 -Time, 4 October 1982, p.16.

56 -Y. Evron, War and Intervention in Lebanon, p.152.

57 -M. Jansen, The Battle of Beirut, (London: Zed Press, 1982), p.96.

58 -S. McBride, Israel in Lebanon, p.167.

تمّت محاصرتها، من قبل القوّات الإسرائيليّة، وقد تقرّر إرسال ميليشيات الكتائب اللبنانيّة إلى المخيّمات "لتطهيرها" من المقاتلين الفلسطينيين(59). وفي 16 أيلول، في أعقاب معلومات رسميّة، كان يمتلكها، أنّ حوالى 2000 فدائيّ فلسطينيّ ما زالوا يتمركزون في تلك المنطقة، عقد شارون اجتماعاً مع بعض قادة ميليشيا الكتائب الموالين له، وحثّهم على تدمير كلّ ما بقي من البنية التحتيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة في بيروت الغربيّة(60). ومساء ذلك اليوم، وبحراسة الدبّابات الإسرائيليّة التي كانت تحاصر المخيّمات، قامت بعض القوّات الكتائبيّة، المدعومة من قبل إسرائيل، بالدّخول سيراً على الأقدام، وفي سيّارات جيبٍ عسكريّة، إلى مخيّمات صبرا وشاتيلا المكتظّة بالسكّان المدنيين. وعاثت بالمخيّمين، وعلى مدى ثلاثة أيام، قامت بقتل المدنيين العزّل، والأطفال، والشيوخ، والنساء، دونما تمييز، ويُعتقد أنّ عدد القتلى بلغ 2000 شخص – وهو الرقم نفسه الذي كان شارون يزعم البحث عنه في المخيّمين.

ناقش النّقاد طريقة معالجة الأحداث في صبرا وشاتيلا، وإدعاء شارون أنّ "لا أحد يمكن أن يتصوّر ما حدث"، عندما انقضّ الكتائبيّون على المخيّمين بعنف شديد، ما هو إلاّ "إهانة للفطرة السليمة، والدرجة العالية المنسجمة مع المخابرات الإسرائيلية المسلّحة"(61). إنّ أيّ شخص يعرف تماماً حقائق الأمور التي تتعلق بأرواح الناس في لبنان، والتي تحوي بين طيّاتها العداء العميق بين الطوائف المتعددة، والعداء الدمويّ بين العائلات والعشائر، حيث إنّه من الممكن جدّاً أن يتوقّع المرء أنّ الكتائبيين سيثأرون لقتل زعيمهم. فعلى مدى الحرب الأهليّة اللبنانيّة، تميزت الكتائب اللبنانيّة بشهرة في القتال الانتقامي. ففي صيف العام 1976، مثلاً، قاد بشير الجميل معركة من أبشع المعارك وحشيّة وانتقاماً ضد

59- J. Bulloch, Final Conflict, p.231. See also M. Jansen, The Battle of Beirut, p.163.

60- Z. Schiff and E. Ya'ari, Israel's Lebanon War, p.255.

61- Time, 4 October 1982, p.16.

المخيم الفلسطينيّ في تلّ الزعتر، الواقع شرقيّ بيروت، والتي تمثّلت بقتل المستسلمين الأحياء؛ ورداً على ذلك، قامت منظّمة التحرير الفلسطينيّة بالهجوم على بلدة الدامور (12 ميلاً جنوب بيروت) وشرّدت سكّانه لإيواء ما تبقّى من اللاجئين الفلسطينيين من مخيم تلّ الزعتر. وأثناء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، تمّ طرد الفلسطينيين من الدامور، وعادت تلك البلدة تحت سلطة الكتائب. والحقيقة، أنّ "كتيبة الدامور" هي من الوحدات التي تدرّبت في إسرائيل "لتنظيف العشّ الإرهابيّ" في بيروت الغربيّة. والجدير ذكره، أنّ صفّاً من الضبّاط، ومن قادة عناصر هذه الكتيبة، كانت من العائلات التي هُجّرت سابقاً، وكانت متشوّقة للانتقام من الفلسطينيين، وكانت من أوائل العناصر التي دخلت إلى مخيّميّ صبرا وشاتيلا[62].

وكان الإسرائيليّون يعرفون تماماً أنّ ميليشيا الكتائب، مثلها مثل باقي الميليشيات في لبنان، قاسية لا ترحم، وغير منظّمة[63]. حتّى قبل اغتيال بشير، خطّط قادة إسرائيل، من ذوي الرتب العالية، لاستخدام القوّات الكتائبيّة الخاضعة لقيادة الرائد سعد حداد في دخول المخيّمات الفلسطينيّة، أوّلاً، وذلك لتقليل عدد الإصابات الإسرائيليّة من جهة، ومن جهة ثانية، وهو الأهمّ، جعل أيدي القوّات الإسرائيليّة بمنأى عن التلطّخ بالدم[64].

ولمّا أخذت المجزرة تتكشّف في المخيمين في بيروت، بدأ الانتقاد الدوليّ يعكس التغيير في إسرائيل الذي تحوّل من موقف الـ David، (أي الضحيّة) إلى الـ Goliath (أي المعتدي) في الشرق الأوسط. لقد كان متوقّعاً أن تقوم إسرائيل بمهمّة عسكريّة بغطاء ذي مبادئ وقوانين أخلاقيّة، تختلف عن تلك المبادئ

62- المصدر السابق، ص 17.
63- المصدر نفسه، ص 17.
64- المصدر نفسه، ص 16.

المعتمدة في بلدان العالم الثالث[65]. ولكن، سرعان ما تبيّن أنّ جيش الإحتلال الإسرائيلي لم يُسهّل عمليّة القتل والتنكيل فقط، بل كان حارساً للقتلة في المخيّمات، وعمل القليل، أو بالأحرى، لم يحرّك ساكناً، لمنع القتل. زد على ذلك، أنّ القيادة الإسرائيليّة علمت بأنّ المخيّمين لا يستطيعان الصمود، وأنّها ترغب (القيادة) في إرسال 150 مقاتلاً فقط من الكتائبيين للمشاركة في المعارك المسلّحة السابقة[66]. أمّا في واشنطن، فقد كان غضب الرئيس ريغن واضحاً من دخول الجيش الإسرائيليّ إلى بيروت الغربيّة، ومن انتهاك اتّفاق حبيب الذي ضمن سلامة الفلسطينيين وأمنهم، بعد رحيل منظّمة التحرير عن بيروت. وفي نهاية الأمر، قامت الولايات المتّحدة، وأعضاء آخرون في مجلس الأمن الدوليّ، بإدانة جماعيّة لاحتلال إسرائيل بيروت الغربيّة؛ ونصّ القرار على إعطاء إسرائيل 24 ساعة لسحب قوّاتها من المنطقة، أو على الأقلّ، الموافقة على ذلك[67]. وفي خطاب متلفز مُوجّه إلى الأمّة، كرّر الرئيس ريغن عزمه وتصميمه على أن يخرج الإسرائيليّون من لبنان، وأعلن أنّه سوف يُعيد قوّات المارينز، مرّة ثانية، إلى بيروت، كجزء من القوّات المتعدّدة الجنسيّة، في محاولة للمحافظة على السلام والنظام فيها[68].

وأخيراً، وهذا هو الأهمّ، أنّ مجزرة صبرا وشاتيلا، لم تُتوّج إسرائيل بالنصر السياسيّ والعسكريّ الكبير، ولكنّها "لطّخت "شرفها" بشكل لا تمحوه الأيام"[69]. وبدأ كثير من الإسرائيليين يستغربون أنّ بلدهم قد فقد معنى "الأخلاق"، الذي كان

65 -Y. Evron, War and Intervention, p.154.
66 -N. Chomsky, The Fateful Triangle, p.404.
67 -B. Gwertzman, The New York Times, 17 September 1982, p.1.
68- غادرت القوات المتعددة الجنسيات بيروت في 10 أيلول 1982، أي قبل 12 يوماً عن الموعد المحدد لها.

See H. Cobban, the Making of Modern Lebanon, p.188.
69 -Z. Schiff and E. Ya'ari, Israel's Lebanon War, p.280.

يتحدث عنه بن غوريون. فقد رفضوا تبريرات بيغن بأنّ الأعمال المنكرة هي سوء تصرّف، أو فساد من صنع اللبنانيين. وجاءت، بالتالي، المظاهرة الضخمة وغير المسبوقة، التي شارك فيها أربعمئة ألف متظاهر في تل أبيب، للمطالبة بتعيين لجنة تحقيق قضائيّة مستقلّة لتقصي الحقائق عن دور الجيش الإسرائيليّ، في الأحداث التي قادت إلى المجازر الجماعيّة، وذلك تعبيراً عن سخط الشعب الإسرائيليّ. وفي 28 أيلول، وافق بيغن على تلك المطالبة، وتمّ تشكيل لجنة برئاسة رئيس القضاء في المحكمة العليا، إسحاق كاهان Yizhak Kahan، التي نشرت تقريرها في 8 شباط 1983. وعلى الرغم من أنّ اللجنة برّأت ساحة الجيش من "الأعمال التي ارتكبها خارج حدود إسرائيل"، اتّهمت رئيس الأركان، ووزير الدفاع، بالمسؤوليّة غير المباشرة عن المجازر الجماعيّة، ودعت إلى إقالة شارون وطرده من الحكم. كما تبيّن لأعضاء اللجنة أن وزير الدّفاع يتحمّل مسؤوليّة شخصية، لأنّه "تجاهل توقّع أعمال انتقاميّة وإراقة دماء على يد الكتائبيين، ضدّ سكّان المخيّمات الفلسطينيّة، ولأنّه لم يتّخذ أيّ اجراء يمنع حصول مثل هذا الأمر، حين سمح لقوّات الكتائب بالدخول إلى المخيّمات الفلسطينيّة[70]. وبعد عدّة أسابيع من التأمّل والتفكير، وافق شارون على أن يضحّي بمركزه في وزارة الدفاع، ليبقى وزيراً بلا حقيبة في مجلس الوزراء. وأمّا بيغن، فقد لجأ إلى شبه عُزلة، وقرّر التقاعد في إثر ذلك، في 15 أيلول عام 1983. وبقبوله تقرير كاهان، توصّل O'Brien إلى القول إنّ بيغن اعترف ضمنيّاً بمسؤوليّته الكاملة، بالسماح بأعمال لم تُزعِج أصدقاء إسرائيل في العالم فقط، بل أدّت إلى انقسام المجتمع الإسرائيليّ، علماً بأنّه لم يحدث انقسام مشابه في زمن الحرب."[71]

70- في تعليقه على مجازر صبرا وشاتيلا، أعلن بيغن "ان غوييم (أي غير اليهودي) يقتل غوييم".
See C. O'Brien, the Siege, p.630.

71- C. O'Brien, The Siege, p.632.

وأخيراً، في 21 أيلول 1982، سحبت إسرائيل قوّاتها من بيروت الغربيّة لتحلّ مكانها قوّات متعدّدة الجنسيّات، تغلب عليها قوّات المارينز (جنود البحريّة الأميركيّة). وكان لعودة المارينز، هذه المرّة، أهداف مختلفة عن المرّة السابقة. فقد كان لريغن من هذا التدخّل هدفان:

الأوّل: ضمان الوقت الكافي للرئيس أمين الجميّل، المُنتخب حديثاً، لتشكيل حكومة وطنيّة.

والثاني: تعزيز موقع الولايات المتّحدة، في المفاوضات المعتمدة، لانسحاب جميع القوّات الأجنبيّة من لبنان[72].

وما إنْ تمّ انتخاب أمين الجميّل رئيساً، حتّى بدأ يظهر قلّة اهتمام بكلٍّ من سوريا وإسرائيل، وتطلّع إلى إظهار نفسه صديقاً وفيّاً لأميركا. ففي خطاب القَسَم، في 23 أيلول 1982، دعا إلى انسحاب فوريّ وغير مشروط لكلّ القوّات غير اللبنانيّة من لبنان"[73]. وقد رأى وديع حدّاد، أنّ هدف الجميّل يُفسّر التقارب بين السياستين الأميركيّة واللبنانيّة. وهكذا، حين التقى الجميّل بالرئيس ريغن، في المكتب البيضاويّ، في تشرين الأوّل 1982، عاد ريغن ليكرّر أنّ الرئيس الجميّل يستحق كلّ مساندتنا، في الوقت الذي يقوم به هو وشعبه بإعادة إعمار لبنان[74].

أقرّ الجميّل البدء بالمفاوضات اللبنانيّة – الإسرائيليّة، كونها الطريق الوحيد المتاح لتأمين تحرير لبنان[75]. وفي أحسن الأحوال، لم يُطالب الجميل باتّفاق سلام مع إسرائيل؛ لكنّه طالب بنوع من الترتيبات الأمنيّة المشابهة لاتفاق الهدنة بين البلدين، لعام 1949.

72- W. Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, p.85.

73- المصدر نفسه، ص 85.
See also N. Chomsky, The Fateful Triangle, p.425, Time, 4 October 1982, p.28.

74- المصدر نفسه، ص 86.

75- W. Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, p.87.

وفي آذار 1983، قال الجميّل بوضوح إنّ هذه المفاوضات مع إسرائيل يجب أن لا تُعرِّض، في أيّ حال من الأحوال، مصداقيّة لبنان للخطر في العالم العربيّ[76]. وقد أكدّ وديع حداد: "لو أنّ هذا القيد المفروض ذاتيّاً لم يكن حاضراً، لكان للمفاوضات أن تصل إلى نتائج واضحة في مهلة عشرة أيام"[77]. وقد استندت طريقة مقاربة الجميّل للأزمة اللبنانيّة على فرضيّة ترى أنّ الالتزام الاميركيّ العميق بمساعدته، قد يحرّر لبنان من الضغوط الداخليّة والخارجيّة.

ومهما يكن، فبدل أن يستخدم الرئيس الجميّل المارينز، ركيزةٍ مؤثّرة للتفاهم الوطنيّ، راح يستخدمهم كعصاً غليظة لضرب خصومه. وقد رأى Friedman أنه ما إن أصبح الجميّل رئيساً للجمهوريّة، حتّى بدأ يظهر كلّ أحقاد بشير تجاه المسلمين، فقام بفرض الحكم العُرفيّ على المسلمين في بيروت الغربيّة، وأمر الجيش بإزالة الأكواخ غير القانونيّة والمتعدّية على الطرق العامّة، في المناطق الشيعيّة وضواحي بيروت الجنوبيّة، وأبدى تجاهلاً تجاه وليد جنبلاط، وعامله "كفلاّح" لا يستحق أن يُدعى إلى القصر الجمهوريّ[78]. ومن ناحية ثانية، أحجم الجميّل عن نَشْر الجيش اللبنانيّ في بيروت الشرقيّة، حيث استمرّت الكتائب بإقامة حواجز التفتيش، والاحتفاظ بالموانئ الخاصّة، خارج نطاق سيطرة الدولة. وتدريجيّاً، انساق المسلمون للاعتقاد، بأن أمين الجميل يحاول إعادة بناء لبنان على النمط الذي كان أخوه بشير يأمل أن يَبْنيَه. وفي المحصّلة، وصف المسلمون أميناً بأنّه "دكتاتور وحشيّ صغير"، واتّهموا الكتائب باختطاف الدولة، بحيث أصبح الجيش ينفّذ أهدافهم الخاصة، وتحالفوا مع السوريين الذين عارضوا

76- المصدر السابق، ص 88.

77- المصدر نفسه، ص 88.

78 -T. Friedman, From Beirut to Jerusalem, pp.194-195.
See also N. Chomsky, The Fateful Triangle, p.421.

بشدّة المفاوضات اللبنانيّة – الإسرائيليّة[79]. ومن باب الخوف على مركزه الرئاسيّ، أقر الجميّل اتّفاق 17 أيار، بين تل أبيب وبيروت، على أمل أن تتدخل الولايات المتّحدة، أو ربما إسرائيل، لضمان تنفيذه، وبالتالي، لحماية رئاسة الجمهوريّة.

في 17 أيار 1983، وهو اليوم الذي وقّع فيه المفاوضون اللبنانيّون والإسرائيليّون الاتّفاق، الذي قضى بسحب القوّات الإسرائيليّة من لبنان، صرّح رئيس وزراء لبنان، شفيق الوزّان، قائلاً: "إنّ هذا اليوم هو أكثر الأيّام حزناً في حياتي، وإنّ هذا ليس اتّفاقاً مُشرّفاً، ولا أعتقد أن أميركا قامت بدورها على الوجه الأكمل، لوضع حدّ للشروط الإسرائيليّة. إنّني رجل حزين جدّاً"[80]. وبعكس هذا التصريح أيضاً، حالة المجتمع السُّني في بيروت الغربيّة، الذي أخذت معارضته للاتّفاق تتنامى.

أمّا في بيروت الشرقيّة، فقد تصرّف الكتائبيّون كأنّهم كسبوا الحرب الأهليّة، فقاموا بالضغط على الجميّل للتصديق على الاتفاق. وضع هذا التمحور للقوى في لبنان الجميّل في موقع يتعذّر الدفاع عنه: فهو، من ناحية، لا يستطيع المصادقة على الاتّفاق، وقد أمسى فريسة قلق على وحدة لبنان؛ وهو، من ناحية أخرى، لا يستطيع أن يرفضه، ويتوقّع كلّ الدعم والمساعدة من إسرائيل، والقوّات الكتائبية. ولوضع حدٍّ لهذا المأزق، قرّرت إسرائيل، في أيلول 1983، سحباً أُحادي الجانب لجيشها من جبال الشوف، ضغطاً على الجميّل لتوقيع اتّفاق 17 أيار.

ترك هذا الانسحاب للجيش الإسرائيلي من جبال الشوف فراغاً، سرعان ما قامت عدّة مجموعات لملئه. وقد وفرّ هذا الانسحاب الفرصة لجنبلاط، لتحرير موطن أجداده من احتلال القوّات الكتائبيّة. وأمّا بالنسبة إلى الجميّل، فقد وفّر

79 -N. Chomsky, The Fateful Triangle, p.421.

80 -T. Friedman, From Beirut to Jerusalem, p.199.

هذا الانسحاب الفرصة لتوسيع رقعة الدولة والكتائب وسيطرتهما على هذه المنطقة الاستراتيجيّة[81]. وبنهاية المطاف، انفجرت الحرب الطائفيّة. واشتركت القوّات الكتائبيّة مباشرة في الحرب، لدعم "حقّ الدولة في بسط سيادتها على أراضيها الوطنيّة"[82].

وفي الواقع، جعلت واشنطن من نفسها الضامنة لحكومة أصبحت لا تمثّل إلاّ المصالح الكتائبيّة. عارض الإسرائيليّون السماح للقوّات الكتائبيّة بإساءة معاملة السكّان الدروز، نظراً إلى وجود مجموعات من الطائفة الدرزيّة في إسرائيل، وكان هذه المجموعات الدور الفعّال في الجيش الإسرائيليّ. ولم تعد إسرائيل في وضع تستطيع معه الاستمرار بدعم الكتائب وبإثارة نفور مواطنيها الدروز الذين يتعاطفون، بشكل قويّ، مع أقربائهم في جبال الشوف.

وكانت القضية بالنسبة إلى جنبلاط قضيّة حياة أو موت. رحّب الزعيم الدرزيّ بالعرض الإسرائيليّ لمساعدته، وهو عرض اشترط عدم السماح بعودة فصائل منظّمة التحرير إلى منطقة الشوف. واستطاع وليد جنبلاط، أخيراً، وبمساعدة المدفعيّة السوريّة أن يحقق نصراً حاسماً ضدّ "القوّات اللبنانيّة"، ويحرّر عرين المنطقة الدرزيّة[83]. وفي 6 شباط 1984، ثارت حركة أمل ضدّ الطريقة التي يمارس بها الجميّل الحكم، واستطاعت بنجاح دَحْر الجيش اللبنانيّ عن بيروت الغربيّة[84].

81- المصدر السابق، ص 199.

82- المصدر نفسه، ص 200.

See also D. Gilmour, Lebanon: The Fractured Country, p.195.

83- لدراسة يوميات حرب الجبل، انظر: بول عنداري، حرب الجبل: حقيقة لا ترحم، بيروت، 1985.

See R. Fisk, Pity the Nation, (Oxford University Press, 1990), chapter 14.

84- H. Cobban, The Making of Modern Lebanon, p.205.

انظر أيضاً: المسيرة، عدد 3 كانون الثاني 1987، ص 10 – 14.

وأثناء ذلك، ازداد الضغط على قوّات المارينز وتعاظم. والواقع أنّ استخدام البارجة New Jersey لقصف المناطق الدرزيّة أقنع كثيراً من المسلمين أنّ "وجود الولايات المتّحدة في لبنان ليس لنشر العدل، وإنّما للعودة بالبلاد الى حلفٍ مع الغرب وربطها به، وتحقيق تسوية ترضى عنها إسرائيل[85]. والأسوأ من ذلك، حصل الهجوم الانتحاريّ على معسكرات المارينز في بيروت، من قبل ميليشيا "الجهاد الإسلاميّ" المدعومة من إيران، والذي أودى بحياة 242 جندياً من المارينز، في 23 تشرين أوّل 1983. والواقع أنّ هذه الحادثة كانت أشبه بالقشّة التي قَصَمَتْ ظهر البعير. وما إنْ انتشرت أخبار هذا الانفجار، في واشنطن، حتى اضطرّ الرئيس ريغن الى اتّخاذ القرار الصعب بسحب قوّات المارينز من لبنان، الأمر الذي أجبر الرئيس الجميّل على عدم التصديق على اتّفاق 17 أيار، في 23 شباط 1984 [86].

وكان المنطق الذي هيمن على تفكير الجميّل، قد شرحه بنفسه: "عندما كانت المفاوضات مع إسرائيل هي الخيار الوحيد المُتاح لاستعادة الأرض، لم نتردّد أمام هذا الخيار، وعندما أصبح إلغاء اتفاق 17 أيار الخيار الأساسيّ الوحيد لتوحيد الشعب اللبنانيّ، لم نتردّد في إلغائه"[87]. والحقيقة أنّ هذا التفسير لواقع الأمر يُشير، بشكل واضح، إلى أنّ الإعتراف، أو التسليم "بأسرلة لبنان"، قد سقط تماماً، وأنّ سوريا هي صاحبة الدور الأساسيّ في صياغة مستقبل البلد.

85- D. Gilmour, Lebanon: The Fractured Country, p.185.

86- اعلنت منظّمة الجهاد الاسلامي مسؤوليتها عن الهجوم الانتحاري على السفارة الاميركية في بيروت في 19 نيسان 1983 والذي اسفر عن مقتل 52 شخصاً وجرح العشرات.

See F. Ajami, The Vanished Imam, p.206.

87- W. Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, pp.92-93.

ب- السّياق السوريّ

كان من الطبيعي أن يشجب السوريّون اتفاق 17 أيار، على أساس أنّه ينتهك حرمة السيادة اللبنانيّة، ويجعل من لبنان دولة "محميّة" من قبل إسرائيل، ويكافئ هذه الأخيرة على اجتياحها للبنان.

أوّلاً: من الناحية الإيديولوجيّة، رأى الرئيس حافظ الأسد أنّ الاتّفاق "خطّة صهيونيّة للسيطرة"، صُمّمت على غرار اتّفاق كامب ديفيد، لسحب لبنان من الصراع العربيّ- الإسرائيليّ، وذلك، خرقاً للالتزامات العربيّة[88]. والأسد، الذي يدعو إلى حلّ شامل للصراع العربيّ - الإسرائيليّ، لا يستطيع القبول بخطّة تفتح الطريق أمام أيّ تسوية سلميّة، إذا كانت هذه التسوية تُقلّص من الفرص أمام الجانب السوريّ، لاستعادة مرتفعات الجولان.

ثانياً: عارضت سوريا الاتّفاق، لأنّه وصمة عار للسّيادة الوطنيّة. فقد نصّ الاتّفاق على دمج ميليشيا سعد حدّاد في وحدات الجيش اللبنانيّ، الأمر الذي يسمح بالقيام بدوريّات، في معظم الجنوب اللبنانيّ، بمواكبة الجنود الإسرائيليين. وإضافة لذلك، وحسب شروط الاتّفاق، فإنّ القوّات الإسرائيليّة ستقيم مركزين: الأوّل للإشراف على الاجراءات الأمنيّة في الجنوب اللبنانيّ، والحصول على مركز ثانٍ كقاعدة مراقبة، في أعالي جبال الشوف، حيث يُسيطر الرادار على منطقة وادي البقاع، ومنه على قلب سوريا. وهذا الأمر يضع الأسد تحت كابوس احتمال هجوم إسرائيليّ في المستقبل، ضد سوريا عبر لبنان. أمّا إذا عارضت الحكومة اللبنانيّة عمل لجنة الارتباط اللبنانيّة - الإسرائيليّة المشتركة، المقترحة مؤخّراً، فإنّ الولايات المتحدة، كما يدّعي الأسد، سيكون لها الصوت

88 -R. Newmann, "Assad and the Future of the Middle East", Foreign Affairs, (Vol.62, No.2, 1983), p.240.

المرجّح، والدّاعم لمصالح إسرائيل. وهذه هي بالضبط، الاستراتيجيّة التي كان الإسرائيليّون يأملون تحقيقها، عندما كانوا ينسّقون مع بشير الجميّل[89].

ثالثاً: كان الأسد منزعجاً، لأنّ الولايات المتّحدة هي التي أشرفت على الاتّفاق بين تل أبيب وبيروت، دون استشارته. وقد عزّز هذا الأمر بحدّ ذاته، اعتقاده أنّ مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، إذا ما جرت في المستقبل، فإنه من اهتمامات سوريا لاستعادة مرتفعات الجولان، فإنّه سيتم التغاضي أو تجاهلها بسهولة[90].

وأخيراً، فإنّ الشكوى الصارخة كانت ضدّ حكومة الجميّل التي وقّعت الاتّفاق مع إسرائيل، على الرغم من التحذير السوريّ الشديد والواضح، بمعارضة دمشق الكامل لها. وبكلام آخر، فإنّ الاتّفاق وضع بوضوح تأكيد الحكومة اللبنانيّة لاستقلاليّتها، وجهاً لوجه أمام دمشق، وهذا من وجهة نظر الأسد تحدٍّ لا بدّ من مواجهته[91].

وأكثر من ذلك، يشكّل اتّفاق 17 أيّار طعنةً مميتةً للتوازن اللبنانيّ الداخليّ، لأنّ ذلك الاتّفاق كان من وحي عناصر كتائبيّة معروفة بتعاملها مع تل أبيب. وفي هذا السّياق، خَرَقَ الاتّفاق استراتيجيّة الأسد التي لا تسمح لأيّ فصيل لبنانيّ أن يحقق نصراً مؤزّراً على الفصائل الأخرى، إلى الحدّ الذي لا يمكن معه الحصول على تسوية دون موافقته[92].

إنّ قوّة الأسد، خلال معركة الاتّفاق، نشأت من ضعف أعدائه. فقد كان الرئيس الجميّل متردّداً وغير حاسم، وهو الذي راهن على أنّ الأميركيين وحدهم

89-G. Ball, Error and Betrayal in Lebanon, (Washington, D.C,: Foundation for Middle East Peace, 1984), p.69. See also R. Fisk, Pity The Nation, p.482.

90 -Time, 19 December 1983, p.20.

91- I. Rabinovich, The War For Lebanon, 1970-1983, p..177-178.

92- E. Mortimer, "Lebanon: A History of External Meddling", The Chronicle Herald, 20 April 1989, p.7

يستطيعون إخراج القوّات السوريّة والإسرائيليّة من لبنان. وبمرور الأيام، أجّل الجميّل تحركٍ باتجاه التسوية الوطنيّة، ورفض القيام بأيّ إصلاح يتعلّق بالبنية السياسيّة الرسميّة، ودَفَع بأعدائه في الداخل، وخاصة الدروز والشّيعة، لطلب مساعدة دمشق.

وقد شجب جنبلاط وبرّي اتّفاق 17 أيّار، لا بسبب عدائهم فقط لتل أبيب، بل لأنّهم رأوْا في الاتّفاق ما يمثّل الإرادة المشتركة بين الكتائب وإسرائيل المصمّمة على منح السيطرة للكتائب على كل الأطراف الأخرى في لبنان. وبكلامٍ آخر، إنّ فشل الجميّل في كسب مساعدة داخليّة عريضة للاتّفاق، سهّل الأمر للأسد بأن يجمع اللبنانيين المؤيّدين له، في جبهة أُطلق عليها اسم الجبهة الوطنية للإنقاذ. وقد تألّفت هذه الجبهة من جنبلاط (عن الدروز) وبرّي (عن الشيعة) وكرامي (عن السنة) وفرنجيّة (عن الموارنة) وقادة آخرين من اليسار اللبناني. وادّعت سوريا أنّ هذه الجبهة تمثّل اللبنانيين أكثر ممّا تمثله حكومة الجميّل "الخائنة". هذا الاتّهام أجبر الجميّل على إلغاء الاتّفاق فيما بعد"[93].

وعلاوة على ذلك، انقسمت الطوائف اللبنانيّة إلى محاور أثناء حرب الشوف، وكذلك انقسمت القوى الإقليميّة بالنسبة إلى حكومة الجميّل، وجاءت النتائج تؤكّد أنّ الأسد أصبح "الحَكَم أو الوسيط الذي لا يرقى إليه الشكّ"، في ضمان مستقبل لبنان"،[94] حتى إنّ بقاء حكم الجميّل أو استمراره، أصبح مرتبطاً بمدى الدعم السوريّ له.

في الواقع، لم يُسرّع رفض الجميّل التوقيع على الاتّفاق اللبنانيّ – الإسرائيلي، الوحدة الوطنيّة، ولم يقنع السوريين بسحب قوّاتهم من لبنان. وخلال جولتين من الحوار الوطنيّ، في تشرين الأوّل 1983 وآذار 1984، فشلت سوريا في تسوية الخلافات بين الطوائف اللبنانيّة المتعدّدة. من جهة أخرى، توصّل القادة

93- P. Seale, Asad, p.411.
94 -McLean's, 5 March 1984, p.28.

اللبنانيّون إلى قرار يصف لبنان بأنّه بلد عربيّ، غير أنّهم لم يكونوا قادرين على التوصّل إلى اتّفاق جامع، على صيغة جديدة لتقاسم السلطة[95]. وقد شكّك بعضهم بأنّ الأسد الذي يدّعي أنّه لا يستعمل القوّة لفرض حلٍّ ما، ليس لديه خطة لإنهاء الحرب الأهليّة، ويفضّل التوازن الصعب الذي تسعى سوريا من خلاله إلى السيطرة على لبنان. ومن خلال محافظته على هشاشة التوازن اللبنانيّ الداخليّ، يأمل الأسد أن يصبح الوسيط الحاسم في القضايا اللبنانيّة.

واتضحت الأمور في 28 كانون الأول 1985، عندما وقّعت القوّات اللبنانيّة (بقيادة إيلي حبيقة) والدروز (ممثّلة بوليد جنبلاط) والشّيعة (بقيادة نبيه برّي) الاتّفاق الثلاثيّ في دمشق. فهذا الاتّفاق الداخليّ، الذي عُقِد بين زعماء الميليشيات، عبَّر عن مُقايضة بين السيطرة السوريّة، والسلام اللبنانيّ الداخلي. فقد التزم الاتّفاق بـ "سوَرنة لبنان" من النواحي العسكريّة، والاقتصاديّة والتربويّة، والشؤون الخارجيّة، إلاّ أنّه لم يجرِ التصديق عليه أيضاً. فقد عارضه الجميّل. وفي 15 كانون الثاني 1986، حلَّ سمير جعجع– عدوّ سوريا– محل إيلي حبيقة، على رأس القوّات اللبنانيّة[96]. وتلا ذلك قتال متفرّق، وتفجير سيّارات، وخطف أبرياء، وقصف المناطق السكنيّة، الذي أصبح من الطقوس اليوميّة في البلاد.

من الناحية السياسيّة، رفض الأسد الالتقاء بالجميّل. وفي خطوة مدروسة ومخططٍ لها، تحركتْ دمشق بنشر 7000 جنديّ سوريّ في بيروت الغربيّة، في 22 شباط 1987، ليفضي ذلك إلى شلل نهائيّ لحكومة لبنان المركزيّة. وكان الهدف من وجود هذه القوّة العسكريّة السوريّة في العاصمة اللبنانيّة، تقديم الدعم والمساندة لحركة أمل، في جهودها لمنع عرفات من إعادة إنشاء قاعدة عسكريّة، كان يتمتّع بها، قبل شهر حزيران 1982. وخشي الأسد أن تكون أجندة منظّمة

95 -W. Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, pp.108-137.
96-J. Kent, "The Assad Factor", The Middle East, January 1986, p.48.
أمين الجميّل، الرهان الكبير، بيروت: دار النهار، 1988، ص 133-151.

التحرير تنطوي على دور لها في اللعبة الطائفيّة اللبنانيّة، فذلك يضعف حركة أمل، ويقلّل، بالتالي، من الدور السوريّ السياسيّ في لبنان[97]. أخيراً، وبعد ثلاث سنوات على "حرب المخيّمات"، بين حركة أمل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، تمّ طرد الموالين لعرفات من بيروت الغربيّة، في أيار عام 1988[98].

في صيف العام 1988، قام ريتشارد مورفي Richard Murphy، مساعد وزير الخارجيّة الأميركيّة، بوساطة بين الأسد والجميّل، على أمل التوصّل إلى تسوية على مركز الرئاسة اللبنانيّة. وكانت واشنطن قلقة من أنّه، إذا لم يتمكّن الطرفان من الوصول إلى اختيار خلفٍ للجميّل، الذي تنتهي مدّة ولايته في 23 أيلول 1988، فإنّ لبنان مُقدم على وجود حكومتين متنافستين، وضغوطات متمادية على ما تَبَقّى من الحكومة المركزيّة في ذلك البلد[99].

إنّ السبب القائم وراء تلك الأزمة، كان الدور الذي أدّاه الجيش اللبنانيّ والقوّات اللبنانيّة معاً، في منع النّواب المسيحيين، الذي يقطنون في بيروت الشرقيّة، من حضور جلسة الانتخاب، يوم 18 آب 1988، حيث كان الرئيس السابق، سليمان فرنجية، الذي تدعمه سوريا، هو المرشّح الوحيد. بالإضافة إلى أنّ الجنرال ميشال عون، القائد العام للجيش اللبنانيّ، رفض تأمين الحماية

97- في 8 كانون الثاني 1987 نشرت مجلة New York Times تقريراً ذكرت فيه ان حزب الكتائب أقام حلفاً مع منظّمة التحرير الفلسطينية. ولقد وجد بعض قادة الكتائب في ذلك الحلف وسيلة للمحافظة على مكاسبهم في النظام اللبناني في مواجهة المد الشيعي. فقام الكتائبيون ببيع جوازات سفر لبنانية لمقاتلين فلسطينيين أتوا من قبرص الى مرفأ جونيه ومن ثم تمّ ارسالهم الى بيروت الغربية لمقاتلة ميليشيا امل التي كانت تحاصر المخيمات الفلسطينية. اما عرفات فاعتبر ان الحلف مع الكتائب الوسيلة المتاحة له لاستعادة دوره في لبنان.
See The New York Times, 8 January 1987, pp.1 and 6.

98- C. Giannu, Besieged: A Doctor's story of life and Death in Beirut, (Toronto: Key Porter-Books, 1990).

99 -The Christian Science Monitor, 19-25 September 1988, p.1.

اللازمة لاجتماع جلسة الانتخاب، ورفض "تعيين" مخائيل الضاهر، ولام واشنطن على أنّها "أعطت لبنان إلى سوريا"[100].

وفي نهاية الأمر، وفي مساء 22 أيلول 1988، وقبل خمس دقائق فقط من انتهاء مدّة ولايته، قام الجميّل بتعيين الجنرال عون، رئيساً لمجلس وزراء مؤلّف من 6 قادة عسكريين من الجيش اللبناني، لكي يتمّ انتخاب رئيس للجمهوريّة[101]. وكما كان متوقّعاً، رفض المسلمون حكومة عون المؤقّتة، واستمروا بالاعتراف بالدكتور سليم الحص، الذي عيّنه الجميّل رئيساً لمجلس الوزراء، بعد اغتيال الرئيس رشيد كرامي، في أول حزيران 1987، كرئيسٍ شرعيّ لمجلس الوزراء، ريثما يتمّ انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة. وهكذا، انتهى الأمر بانقسام فعليّ للبنان إلى حكومتين متنافستين، عكستا الانقسام السياسيّ في البلاد.

والى جانب كونه رئيساً لمجلس الوزراء، بدأ الجنرال عون بالتصرّف كالقائد الشرعي الوحيد للبلاد. فأعلن، في 14 آذار 1989، "حرب التحرير" لطرد القوّات السوريّة من لبنان. فوجئت دمشق وانزعجت من حركة الجنرال عون، ولا سيّما، عندما بدأت تصله المساعدات العسكريّة من العراق. فما إن انتهت الحرب العراقيّة – الإيرانيّة، في أيلول 1988، حتّى توجّه صدام حسين إلى هدفه التالي لمعاقبة سوريا لمساندتها إيران، في الحرب ضدّ بغداد. فاختار لبنان مسرحاً للمواجهة، بإرساله الأسلحة إلى القوّات اللبنانيّة[102]. وما بين آذار وأيلول 1989، تعاملت سوريا بعنف مع الجنرال عون: قذيفة بقذيفة، بينما ضَرَب أسطولها الحصار على الموانئ المسيحيّة. وطوال مدّة الحرب القاسية، قُتِل مئات المدنيين، وتحوّلت بيروت إلى أرض مقفرة، كسطح القمر. وفي 30 أيلول

100- كريم بقرادوني، لعنة وطن، ص 17.

101- الدستور اللبناني، المواد 53، 74، 75، ص 41 و58.

102 -The New York Times, 17 August 1989, p.4.See also I.Rabinovich, “Syria and Lebanon”, Current History, (Vol.88, No,535, February 1989), p.77.

1989، دُعي مجلس النواب إلى الطائف في المملكة العربية السعوديّة، حيث تمّ الاتّفاق على صيغة سياسيّة جديدة للبنان (راجع الفصل الخامس)، لكنّ الجنرال عون رفض الاتّفاق الجديد، لأنّه فشل في تحديد جدول زمني لانسحاب القوّات السوريّة من لبنان[103].

في 4 تشرين الثاني 1989، أعلن الجنرال عون حلّ مجلس النّواب؛ ولكنّ النّواب تحدّوا القرار، في اليوم التالي، واجتمعوا في قاعدة القليعات العسكريّة، وفي ظل حماية سوريّة كاملة، قاموا بانتخاب رينيه معوّض رئيساً للجمهوريّة. الذي قام بأداء اليمين الدستوريّ فوراً، لوضع حدّ للفترة التي خلا فيها مقام رئاسة الجمهوريّة، لمدّة تزيد عن السنة، ودعا إلى تسوية وطنية "لا تستثني أحداً، حتّى أولئك الذين يستثنون أنفسهم"[104]. غير أنّه، في 22 تشرين الثاني، تمّ اغتياله في بيروت الغربيّة، بعد 17 يوماً فقط من انتخابه رئيساً للجمهوريّة. وقد شجب الجنرال عون هذه الجريمة، واصفاً إيّاها بـ "الجريمة الكريهة "، وفي 25 تشرين الثاني، عارض انتخاب الياس الهراوي رئيساً للجمهوريّة، لكونه انتخاباً غير دستوري. وسرعان ما قام الهراوي بتجاهل حكومة الجنرال عون "المتمرّدة"، وكلّف الدكتور سليم الحص تشكيل حكومة اتّحاد وطني، وتنفيذ اتّفاق الطائف[105]. وبمرور الأشهر القليلة التي تلت، تقلّصت سلطة الجنرال عون، خاصة بعد فشله في القضاء على القوّات اللبنانيّة بقيادة سمير جعجع – منافسه في بيروت الشرقيّة. ومن جهته، قام جعجع بتأييد اتّفاق الطائف، واعترف بحكم الرئيس الهراوي، وشجب "حرب التحرير" التي يقودها الجنرال عون، معتبراً إياها "مهمة انتحارية"[106].

103 -The Globe and Mail, 25 November 1989, p. A5.

104- The Globe and Mail, 6 November 1989, pp.1 and 2.

105 -The Globe and Mail, 25 November 1989, p.A5.

106 -D. Rondeau, Chronique Du Liban Rebelle: 1988-1990, (Paris: Grasset, 1991) (French).

وفي 13 تشرين الأول 1990، وبناءً على طلب من "حكومة الاتّحاد الوطنيّ" قامت سوريا بهجوم على قيادة عون المركزيّة، وأجبرته، بخديعة دبلوماسية، على اللجوء الى السفارة الفرنسيّة.

بعد رحيل الجنرال عون، وفي تقييم ذاتي، أعلن الرئيس الهراوي نهاية الحرب الأهليّة اللبنانيّة. وفي 20 أيار 1991، وقّع الأسد والهراوي "معاهدة الصداقة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا". وتعترف هذه المعاهدة بالمصالح الاقتصاديّة والسياسيّة والأمنيّة السوريّة في لبنان، مقابل اعتراف سوريا باستقلال لبنان. وبذلك، حقّقت هذه المعاهدة هدف سوريا في جعل لبنان دولة تحت وصايتها الفعليّة، واستطاع الأسد بذلك أن يحبط محاولة إسرائيل السيطرة على لبنان.

وقد بدت إنجازات الأسد واضحة تماماً للعرب جميعاً، بأن "لا شيء مُقدّر أو محتوم كالقضاء والقدر بالنسبة للنصر العسكري الإسرائيلي أو الهزيمة السورية"[107].

وعلاوة على ذلك، ارتكب شارون خطأ كبيراً، عندما ظنّ أنّ إلحاق الهزيمة العسكريّة بالجيش السوريّ في لبنان تلغي دور دمشق فيه. في حين رأى الرئيس الأسد لبنان وسوريا شعباً واحداً، ووطناً واحداً، وجغرافيا واحدة، وأنّ تأثير دمشق في بيروت لا بدّ من أن يَسْتمر[108].

ج– السياق الفلسطينيّ

كان من جملة أهداف الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، تحطيم الروح الوطنيّة في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة. واعتقد كلّ من شارون وبيغن أنّهما، إذا اقتلعا القوّات العسكريّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة من مراكزها السياسيّة في لبنان، تستطيع

107 -P. Seale, Asad, p.419.

108- المصدر نفسه، ص 417.

إسرائيل تنفيذ خططها في الأراضي المحتلّة، في إطار اتّفاق كامب ديفيد. وكانا يأملان أن تفتح هزيمة منظّمة التحرير الطريق، أمام ظهور قيادة فلسطينيّة بديلة، في يهوذا والسامرة، ترغب في إجراء المفاوضات مع تل أبيب، من أجل إدارة مدنيّة محدودة ومستقلّة. وكما يوحي الدليل السابق، فإنّ حملة إسرائيل العسكريّة ضدّ منظّمة التحرير لم تكن بلا أهدافٍ قصيرة الأمد.

ولأوّل وهلة، ظهر أنّ إسرائيل استطاعت أن تُبعد مدى مدفعيّة منظّمة التحرير عن مجال قدرتها، لضرب المستوطنات في الجليل، وكذلك استطاعت تدمير وجود المنظّمة، كدولة ضمن الدولة اللبنانيّة، وتقطع التواصل مع مواطنيها في الضفة الغربيّة. ويؤكد Sachar أنّ "إضعاف قوّات منظّمة التحرير الصاعق في لبنان، سيترك أبناء الضفّة الغربيّة وحدهم، وقد أغلقوا الأبواب على أنفسهم في المدن والقرى في صمت مخيف"[109].

إلاّ أنّ الإذعان الذي أبداه الفلسطينيون، في الأراضي المحتلّة، لم يدمْ طويلاً، وأنّ ترحيل منظّمة التحرير من بيروت لم يُضعف المقاومة المدنيّة، ولم يفضِ بالفلسطينيين إلى زيادة في الشكوى والتذمّر فقط، بل على العكس من ذلك، تبيّن أنّ الغزو الإسرائيليّ للبنان، الذي راهن على تصفية الروح القوميّة الفلسطينيّة، جعلهم في الحقيقة يخلصون إلى نتيجة، مفادها أنّهم وحدهم القادرون على تحقيق حريّتهم واستقلالهم. وكان أن أزفت نقطة الغليان هذه، في 8 كانون الأول 1987، عندما حطّمت دبّابة لجيش الإحتلال الإسرائيلي شاحنة صغيرة تُقل عمالاً من غزّة، عائدين من عملهم في إسرائيل، فقتلت أربعة منهم، وجرحت ثمانية. وقد رأى الفلسطينيون في الحادث انتقاماً لمقتل رجل أعمالٍ إسرائيليّ في غزة، قبل يومين من ذلك التاريخ؛ وسرعان ما قاموا بتنظيم مظاهرات صاخبة ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ. وعلى عكس ما كان يحدث سابقاً، فقد عكست المظاهرات هذه المرة غضباً وتحدّياً وتصميماً أشدّ من قبل. وقد واجه الجنود

109 -H. Sachar, A History of Israel: Vol.II, (New York: Oxford University Press, 1987), p.207.

الإسرائيليّون، الذين دُفع بهم لقمع الاحتجاج، وابلاً من الحجارة وقضبان الحديد من مئات الفتية والشباب. إنّ حالة الاضطرابات هذه، وبدلا من أن تهدأ بعد المظاهرة الأولى، تكرّرت بشكل يوميّ، وانتشرت في المدن الكبرى في الأراضي المحتلة كافة، حتّى عُرفت فيما بعد "بالثورة الفلسطينيّة" أو "الانتفاضة الفلسطينيّة." وكانت المرّة الأولى، كما أشار Seale، يقوم فيها السكّان في المناطق المحتلة، بعمل متماسك ومنسجم كشعب واحد"[110].

وتعني كلمة "انتفاضة" "التَرنُّح والارتعاش والنَّفْض والرَّفْض، لدرجة لم يَعُد معها ممكناً الوصول إلى اتّفاق مع شخص آخر، ومن ثم التَّفاهم معه"[111]. لقد كان هدف هذه الانتفاضة الشعبيّة هَزّ الاحتلال الإسرائيليّ، وقيام دولة فلسطينيّة في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة. وللوصول إلى هذه الغاية، اختار الفلسطينيّون استراتيجيّة العصيان المدنيّ الذي يشمل اضراباً عن العمل، وامتناعاً عن دفع الضرائب، ومقاطعة للبضائع الإسرائيليّة، ورشقاً للجنود الإسرائيليين بالحجارة[112]. ورداً على ذلك، استخدمت الحكومة الإسرائيليّة سياسة "القبضة الحديديّة" التي تقوم على ضرب المتظاهرين والتنكيل بهم، واستخدام الغاز المُسيل للدموع، وهدم المباني السكنيّة، وفرض منع التجوال، وإغلاق كلّ الجامعات الفلسطينيّة، ومكاتب اتّحاد العمّال، والحجز الإداريّ (أي الحجز دون الإعلان عن التُّهم وإجراء المحاكمات)، وطرد من يشتبه بهم أنّهم قادة الانتفاضة. وفي بداءة شهر كانون الأول 1990، تبيّن – بعد احصاء غير رسميّ – أنّ 182 فلسطينياً قد قتلوا، و 40,000 أُدخلوا المستشفى للمعالجة،

110 -D. McDowall, Palestine And Israel: The Uprising and Beyond, (Berkeley: University of California Press, 1989), p.2. See also D. Peretz, Intifada: The Palestinian Uprising, (Boulder: Westview Press, 1990), p.39.

111 -T. Friedman, From Beirut to Jerusalem, p.375.

112 -D. Peretz, Intifada, pp.52-58.

و59 تمّ طردهم. وفي الفترة الزمنيّة نفسها، قتل 55 جنديّاً ومدنيّاً إسرائيليّاً على أيدي الفلسطينيين، وحوالي 2000 جرجوا[113].

شكّلت الانتفاضة ضربة قاسية للمصالح الاقتصاديّة الإسرائيليّة. وكانت الروابط الاقتصاديّة، قبل العام 1987، بين الاحتلال والمحتلّ، ذات شأن وأهميّة. وكان ما يزيد عن 100,000 فلسطينيّ، من المناطق المحتلّة، يعملون في إسرائيل، وقد توقّفت أغلبيّتهم عن العمل، بعد بدء الانتفاضة. أمّا الأمر الأصعب، فكان موجّهاً نحو المصانع الإسرائيليّة التي كانت تعتمد على اليد العاملة الفلسطينيّة الرخيصة، والتي كانت، في الغالب، تعمل في مجالات النسيج والأحذية والزراعة والمطاعم وأعمال النظافة. فقد كانت البنية الصناعيّة مثلاً، تستخدم حوالى 50,000 فلسطينيّ، فقد سجّلت خسارة في هذا الباب، تقارب 30%، ما بين كانون الثاني ونيسان 1988، علاوة على خسارة إسرائيليّة في المبيعات، قدّرت بـ 800 مليون دولار سنويّاً، وهي ثمن البضائع، التي كانت تبيعها إلى السوق المُقيّدة (غير حُرّة) في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. كما انخفضت المبيعات الى 300 مليون دولار، في العام 1988، نتيجة المقاطعة والتدّني الشديد في دخل الفرد الفلسطينيّ. وسجّلت عائدات ضرائب الاستيراد، عن الربع الأول من العام 1988، تراجعاً ملحوظاً، إذ وصل الى 112 مليون دولار، أي ما يشكّل 33% انخفاضاً، في المدّة الزمنيّة نفسها، للعام 1987. واختصاراً للقول، تسبّبت الانتفاضة بخسارة ما قيمته نصف مليار دولار، في الدَخْل القوميّ الإسرائيليّ، في الثلاثة أشهر الأولى من العام 1988 وعند نهاية السنة نفسها، واجهت إسرائيل صعوبات في تطبيق خطّتها الإنمائيّة المقدّرة يومها بـ 3,7%، والتي انخفضت إلى النصف تقريباً[114].

113 -The Gazette, 10 May 1988, pp.A1 and A6.

114- المصدر السابق.

وفي واقع الأمر، ساعدت عوامل عدة في تهيئة المسرح للانتفاضة، وأهمّها الاحتلال بعينه. وكان هذا قد قام، لمدّة 20 سنة فائتة، بمنع كلّ النشاطات السياسيّة في الأراضي المحتلّة، وإخضاع الصحافة الفلسطينيّة للمراقبة العسكريّة الإسرائيليّة، ومصادرة الأراضي العربيّة، وفَرْض القيود على الراغبين بالهجرة[115].

وأمّا السبب الآخر والمهمّ في عُزلة الفلسطينيين، فهو التدهور التدريجيّ في المستوى المعيشيّ. فقد وصف أبا إيبان Abba Eban غزّة بأنّها "مكان صغير قذر مُحاط بالكآبة"، بينما شبّهها Mandell بسجن "شويتو Soweto الإسرائيليّ"[116]. ومن هنا، أصبحت المدن عبارة عن مخيّمات للاجئين، تحت الاحتلال العسكريّ، تخضع لسياسة التمييز العنصريّ، وعن مكان للعزل العرقيّ في الإقامة والتوظيف، والعمل والسياسة، والتربية والقانون. لقد سمحت إسرائيل للفلسطينيين بالعمل فقط كعمّال، يعيشون كأفراد، ويبقون فقراء كمجتمع، يلتزمون القواعد والقوانين الإسرائيليّة، ويشجبون الاحتلال في الوقت نفسه[117].

يُضاف إلى ذلك إنّ استمرار الاحتلال، مدة عشرين سنة، بَشّر بقدوم جيل جديد من الفلسطينيين في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة. ففي العام 1987، شكّل الأطفال الفلسطينيّون ما نسبته حوالى 60% من الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيليّ؛ وتشكلت شخصيّتهم في جوٍّ مختلفٍ تماماً عن الجوّ الذي تشكلت فيه شخصية آبائهم، الذين عُرض عليهم أن يصبحوا أردنيين، أو مصريين. ولمّا حصل الاحتلال الإسرائيليّ، لم يكن أمام الشباب الفلسطينيّ خيار آخر إلاّ أن يكونوا فلسطينيين.

115 -The Christian Science Monitor, 28 December – 4 January, 1988, p.5.

116 -The Globe and Mail, 28 May 1988, p.1. See also J. Mandell, “Gaza: Israel's Soweto”, Merip Reports, (October-December, 1985), p.7.

117 -J. Mandell, “Gaza: Israel's Soweto”, Merip Reports, p.7.

وفي كل الأحوال، فإنّ حرب 1967 أعادت الصراع العربيّ – الإسرائيليّ إلى جذوره. ومن هنا، يجب النظر إلى الانتفاضة، كمحاولة من الفلسطينيين للتأكيد على مطالبتهم الوطنيّة بالأرض. على ما يرى فريدمان Friedman، فإنّ الرسالة الأهمّ، التي كان يريد أبناء الضفة الغربيّة وقطاع غزّة ايصالها إلى الإسرائيليين، عن طريق الحَجَر، هي "إنّني أريد أن أقول لكم هنا، والآن: إنني لست جزءاً منكم، وليس لديّ النّية، أو الهدف، لأصبح جزءاً منكم"[118].

إنّ الأحداث الخارجيّة قد أثّرت في توقيت "الانتفاضة"، ومنها اجتماع قمّة الملوك والرؤساء العرب الذي عقد في عمّان، في تشرين الثاني 1987، والذي ركّز فيه الرؤساء العرب على الخطر المتزايد، من جرّاء تصعيد الصّراع الإيرانيّ – العراقيّ. وكانت المرّة الأولى، منذ العام 1948، التي تغيب فيها القضيّة الفلسطينيّة عن الأجندة العربيّة. وقد ظهر لهذا الموقف ارتياح ملحوظ في الصحافة الإسرائيليّة، ما جعل الفلسطينيين أكثر تحرّراً من وهم التزام الحكومات العربيّة قضيتهم – الأم. ومن هنا، جاءت الانتفاضة تعبيراً عن الغضب، ضدّ "مؤامرة الصَّمْت العربي". وكانت طريقة فلسطينيّة لإعلام العالم أنّ اللااستقرار، في المناطق المحتلّة، هو النتيجة المباشرة للمأزق الذي تعيشه عمليّة السلام في الشرق الأوسط، ولإقناع إسرائيل بأنّ بقاءها في المناطق المحتلّة سيكلّفها الكثير، وكذلك لفتت الانتفاضة المسؤولين العرب الى أنّ مظلمة الفلسطينين وشكواهم، لا يمكن تجاهلهما[119].

لقد كان ظهور المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة، في بيروت والجنوب اللبناني، عاملاً خارجيّاً آخر، شجّع الفلسطينييّن في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة، على الثورة ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ. فقد شاهد أطفال الاحتلال، بأمّ العين، كيف استطاع المقاومون، في لبنان، إرهاق الجيش الإسرائيليّ، حتّى تمكّنوا من طرده

118 -T. Friedman, From Beirut To Jerusalem, p.235.

119 -J. Singler, "The Palestinian Uprising", International Perspectives, (July August 1988), p.15.

لاحقاً عن أرض لبنان. ولدى استذكار الأحداث الماضية، والتأمّل فيها، ندرك أنّ فشل الإسرائيليين في السّيطرة على لبنان، قد كَشَف للفلسطينيين، في المناطق المحتلّة، أنّ جيش الإحتلال الإسرائيلي لم يعد الجيش الذي لا يُقهر.

والجدير ذكره أنّ ولادة الميليشيا المسلّحه الشيعيّة، لم تنبثق فقط من المفهوم الدينيّ للطائفة فقط، بل كانت ولادتها ردّة فعلٍ على الأحداث أيضاً. إنّ الحادث الأبرز والأوضح والأهمّ، الذي حوّل شيعة من الجنوب ضدّ الجيش الإسرائيليّ، كان الحادث الذي حصل، في 16 تشرين الأول عام 1983، إذ تجمّع أكثر من 50,000 شيعيّ في مدينة النبطيّة – المدينة التجاريّة في المنطقة – للاحتفال بيوم عاشوراء، استذكاراً لاستشهاد الإمام الحسين، حفيد رسول الله محمّد ﷺ، في العام 69 الهجريّ الموافق في العام 680 الميلاديّ.

وحصل أن حاولت قافلة عسكريّة إسرائيليّة شقّ الطريق بين الجماهير، وكان من نتيجتها مقتل ثلاثة أشخاص، وجرح عدد آخر.

وسرعان ما فسّر الشّيعة هذا الاقتحام الإسرائيليّ بأنّه تدنيس متعمّد ومدروس لهذا اليوم المقدّس عندهم، فبدأوا بالهجوم على الجنود الإسرائيليين بأيّ شيء، وكيفما اتّفق... مستخدمين أجسادهم "كقنابل بشرية" للهجوم على الإسرائيليين.

وهذا ما حدث أيضاً، في 4 تشرين الثاني 1983، عندما فجّر سائق شاحنة مركز القيادة العسكريّة الإسرائيلية في مدينة صور، وقتل 67 جندياً إسرائيليّاً. ثم تتالت الهجمات المماثلة، التي تمّ تقدير عددها، في العام 1984 بـ 900 عمليّة أو هجومٍ ضدّ الجنود الإسرائيليين، ما أجبر، بالتالي، الإسرائيليين على الانسحاب من لبنان[120].

120- للمزيد حول المقاومة اللبنانية في الجنوب، انظر كريم مروة، المقاومة: أفكار للنقاش عن الجذور والتجربة والآفاق، بيروت: دار الفارابي، 1985.

شهد الجنوب اللبنانيّ، ما بين العام 1982 والعام 1985، حرباً قاسية بين الشّيعة وجيش الإحتلال الإسرائيلي، قاتل خلالها الشّيعة المحتلّين بكلّ حماسة وغضب، وشجاعة وإيمان. وقد بدا واضحاً أن الاحتلال الإسرائيليّ أجبر الشّيعة على أن يتفوّقوا في طلبهم للموت. ووصف حسين الموسويّ، قائد حركة أمل الإسلاميّة هذه الظاهرة، بأنّها تعود إلى جذور دينيّة راسخة. وكما كان يدعونا نبيّنا محمد ﷺ "إنّ من واجب كلّ مسلم أن يواجه الشرّ بالشرّ وإلى امتشاق السّيف للدّفاع عن شرفنا"[121].

ولعلّ هذا يُفسِّر سبب ظهور الشيعة أنموذجاً من المقاومة لم يواجهه الإسرائيليّون من قبل؛ وذلك باختلاف الأنموذج الذي كان يمثّله الفدائيّون الفلسطينيّون. فاللبنانيون الشيعة لم يكونوا مستعدّين للقتال فقط، بل كانوا مستعدّين للموت في سبيل قضيّتهم.

ويرى إسحاق رابين Yitzhak Rabin أنه، "طوال 20 سنة من إرهاب منظّمة التحرير الفلسطينيّة، لم يحوّل إرهابيّ واحد، من منظّمة التحرير الفلسطينيّة، نفسه إلى قنبلة حيّة – أو أن يقود سيارة أو بيك آب (شاحنة صغيرة) محمّلة بنصف طنّ من المتفجّرات السريعة الاشتعال، إلى هدفٍ لتفجيره وتفجير نفسه أيضاً... وفي رأيي، إنّ لدى الشيعة إمكانات من أنواع الإرهاب كامنة في نفوسهم ليس لدينا الخبرة بالتعامل معها"[122]. ويخلص رابين إلى القول: " إذا كانت حصيلة الحرب في لبنان أنّنا أبدلنا إرهاب منظّمة التحرير في الجنوب اللبناني بالإرهاب الشيعيّ، فقد قمنا بالأمر الأكثر سوءاً في محاربتنا للإرهاب"[123].

وبكلّ صدق وأمانة، لم تكن المقاومة ضدّ الجيش الإسرائيليّ في الجنوب اللبنانيّ شيعية فقط؛ بل كانت وطنيّة أيضاً. وفي الواقع، إنّ مجموعة مكوّنات

121- R. Fisk, Pity the Nation, p.521.

122 -Time, 11 February, 1985, p.30.

123- المصدر نفسه، ص 30.

لبنانيّة متعدّدة شاركت في عمليّات "القنابل البشريّة"، ضدّ الجيش الإسرائيليّ، ومن أهمّ هذه المكوّنات، أو الأحزاب، ذلك الدور الذي أدّاه الحزبان: السوريّ القوميّ الاجتماعيّ، والشيوعيّ اللبناني. فقد كانت المقاومة، في الأساس، ردّات فعلٍ متزامنة مع الاحتلال، تقوم بها مبادرات فرديّة، بلا قيادة موحّدة، أو ذات بنية تنظيميّة، غير أنّها لم تستمرّ طويلاً على هذا المنوال، فقد نمت لتصبح حركة ديناميكيّة، عُرفت فيما بعد بِـ"المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة". كان هدف هذه المقاومة الرئيس إجبار الجيش الإسرائيليّ على الانسحاب التّام من لبنان، لأنّ من الصعوبة بمكان أن تجري مفاوضات لأيّ إصلاح دستوريّ مع الكتائب، وحليفتها إسرائيل ما تزال تحتلّ القسم الجنوبيّ من البلاد. ولهذه الغاية، بدأت المقاومة تستخدم التكتيكات الفدائيّة ضدّ الجنود الإسرائيليين، مثل الكمائن في "أضرب واهرب"، والقنابل المسماريّة، وزرع عبوات على جوانب الطريق، والقنص والعمليّات الاستشهاديّة.

ضاعفت الانتفاضة سياسة المناظرات المتزايدة، داخل إسرائيل، على مستقبل الأراضي المحتلّة، على الرغم من أن رئيس الوزراء، شامير Shamir، كان قد أقسم بأن تستمرّ إسرائيل بالسّيطرة على يهودا والسّامرة. وأبدى بيريس استعداده لأن يُسلّم بعض أجزاء الضفّة الغربيّة وغزّة، مقايضة للسلام. ففي مقابلة مع شبكة CBS، قال بيريس إنّه "مستعدّ أن يعقد محادثات سلام مع الفلسطينيين الذين ينبذون العنف بصدق، كوسيلة للحصول على أهدافهم"[124]. وفي المقابل، طرحت الانتفاضة التّساؤل التالي: هل الإنكار غير المحدود للحقوق المدنيّة والسياسيّة للفلسطينيين يخدم مصالح إسرائيل على المدى الطويل؟

بعد مضيّ سنتين على بدء الانتفاضة، أي في 7 كانون الثاني 1989، أجري مسح ميدانيّ، فأظهر أنّ 55% من السكّان اليهود يدعمون الانسحاب من

124 -The Globe and Mail, (19 December 1988), p.A9.

الأراضي المحتلّة، كحلٍ وحيد للصراع العربيّ – الإسرائيليّ[125]. قبل حرب الأيام الستّة، في العام 1967، كان هناك خطّ انقسام طبيعيّ بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولكن، بعد احتلال إسرائيل للضفّة الغربيّة وغزّة، تمّ حذف هذا الخطّ المصطنع، وأصبح الطرفان في "حرب بلا جبهة"، في مناطق لا يشكّل اليهود أكثريّة سكّانية فيها. ويعتقد كثير من اليهود، أنّ موطن اليهوديّ يكون حيث تتواجد أكثريّة من أبناء شعبه، وفي المكان الذي يستطيع أن يعيش حياة يهوديّة حرّة وديموقراطيّة، دون أن يشعر بأنّ أحداً ما قادر ان يقمعه. ولربما بسبب الانتفاضة، أصبح الإسرائيليّون يدركون أخيراً أنّ الوطن هو إسرائيل " ما قبل حرب حزيران 1967، بدون الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة"[126]. إنّ هذا الاعتقاد لخّصه آبا إيبان، عندما رأى أنّ إسرائيل يجب أن لا تخشى قيام دولة فلسطينيّة في الأراضي المحتلّة، لأنّ مثل هذا الكيان سيكون الأضعف في العالم[127].

وفوق ذلك كلّه، أجبرت الانتفاضة منظّمة التحرير على أن تُجري تعديلاً في هدفها الرئيس: "تصفية دولة إسرائيل". وبدأت عملية التغيير هذه، في 14 كانون الثاني 1988، عندما قامت مجموعة من الفلسطينيين البارزين، في المناطق المحتلّة، بتقديم "وثيقة الـ 14 بنداً،" نيابة عن المؤسّسات الوطنيّة والشخصيّات الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وغزّة. إنّ هذه الوثيقة، في الجوهر، تدمج أهداف الانتفاضة الأساسيّة، بدعوة إسرائيل إلى بدء المفاوضات مع منظّمة التحرير، وتفضي الى الاعتراف بالحقوق الوطنيّة للفلسطينيين، بما فيها حقّ تقرير المصير، وإقامة دولة مستقلّة. وفي المقابل، تتضمّن الوثيقة الاعتراف بحقّ إسرائيل بالوجود. وفي الحقيقية، كان هذا الموقف انعكاساً للواقعيّة

125- المصدر السابق، عدد كانون الثاني، 1989، ص 23.

126 -T. Friedman, "My Neighbor, My Enemy", The New York Times Magazine, 5 July 1987, pp.16 and 31.

127 -A. Eban, "What is Israel so worried about?", The Globe and Mail, (7 January 1988), p.D3.

الفلسطينيّة[128]. فمن الناحية العمليّة، كان الهدف من رشق الحجارة على الجنود الإسرائيليين، هو محاولة الفلسطينيين القول للإسرائيليين: "إنهم لا يقاتلونهم في الشوارع وخارج بيوتهم، ولكنّهم على استعداد للعيش معاً كجيران، إذا أخلوا المناطق المحتلّة، أو انسحبوا منها، وسمحوا للفلسطينيين بإقامة دولة لهم هناك"[129].

والأهمّ من كلّ ذلك أنّ الانتفاضة أعطت عرفات الفرصة لينتهز المبادرة الدبلوماسيّة. ففي 15 تشرين الثاني 1988، وافقت اللجنة المركزيّة لمنظّمة التحرير على حلّ بإقامة الدولتين، عبر الموافقة على قرار هيئة الأمم المتّحدة، الرقم 181، للعام 1947، الذي دعا إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين: يهوديّة وأخرى عربيّة،[130] وكان هذا تعبيراً عن التغيير الجوهريّ في استراتيجيّة منظّمة التحرير، بتحديد الدولة الموعودة تلك، بالأراضي التي احتلتّها إسرائيل، في العام 1967 فقط، وتنازلت عن سياسة الكفاح المسلّح، واختارت الدبلوماسيّة وسيلة وحيدة لإقامة دولة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. كما أبدت المنظّمة رغبة في التعايش مع إسرائيل. وكما يرى Mattar، "إنّه، لأوّل مرّة، طوال قرن من الزمن، لم يعدُ الكفاح المسلّح أولويّة على قطعة الأرض ذاتها[131]. وعلى كلّ حال، إن الاختراق الحقيقيّ جاء في 14 كانون الأول، عندما اعترف عرفات بوضوح بحقّ إسرائيل في الوجود بسلام وأمن، ووافق على قراريّ مجلس الأمن رقم 242 و 338، كأساسٍ للمفاوضات، ونَبْذ كلّ أشكال الإرهاب[132].

128 -Journal of Palestine Studies, (No.67, Spring 1988), pp.63-65.

129 -T. Friedman, From Beirut to Jerusalem, p.387.

130 -P. Mattar, "The Critical Moment for Peace", Foreign Policy, (No:76, Fall 1988), p.142.

131- المصدر نفسه، ص 142.

132- Time, 26 December 1988, p.10.

ونتيجة لذلك، أعلن وزير الخارجيّة الأميركيّة "أنّ أميركا جاهزة للحوار السياسيّ الجوهريّ، مع ممثّلين لمنظّمة التحرير"[133]. وبناء على ذلك، فإنّ إدارة الرئيس ريغن اعترفت، في الواقع، بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة لاعباً أساسياً في عمليّة السلام في الشرق الأوسط. وعليه، فإنّ حضور ممثّلين فلسطينيين من الأراضي المحتلّة، في مؤتمر السلام للشرق الأوسط، الذي عُقد في مدريد، في 30 تشرين الأول عام 1991، أكّد أنّ الحلّ النهائيّ للصراع العربيّ – الإسرائيليّ لا يمكن إنجازه، دون معالجة للمشكلة الوطنيّة الفلسطينيّة. وهذا لم يكن ما تريد إسرائيل تحقيقه، من وراء غزوها للبنان. فبدل تحطيم الروح الوطنيّة الفلسطينيّة، أعادت عمليّة سلامة الجليل تلك الروح الوطنيّة إلى الحياة.

خلاصة

لقد فشل الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، من الناحية السياسيّة. فلم تستطع إسرائيل أن تحوّل نصرها العسكريّ، ضدّ القوّات السوريّة والفلسطينيّة، إلى نصر سياسيّ. وأكّدت قيام الانتفاضة الإسرائيليّة، ضد الاجتياح، أنّ القضيّة الفلسطينيّة لا يمكن حلّها بالوسائل العسكريّة. ومن الممكن أن تنسحب هذه المقولة أيضاً على الترتيبات السياسيّة، داخل لبنان، وقد تحدّت كل التوقعات الإسرائيلية.

إنّ غزو إسرائيل للبنان، في العام 1982، كان، في الواقع، أمراً مضلّلاً وخطأً، لم تضعه إسرائيل جيّداً في حساباتها، عندما انخرطت في السياسة الداخليّة اللبنانيّة. وغالباً ما كانت الطوائف اللبنانيّة تتعاون، مع القوى الخارجيّة، لتقلب التوازن بعضها ضدّ بعض، ولتكشف حلفاء بعضها بعضاً. ولربّما تكون أكثر التطوّرات حيرة ومفاجأة في لبنان، ذلك الانسجام والتّوافق الذي عقده

133- جاء قرار جورج شولتز بفتح حوار مع منظّمة التحرير الفلسطينية لينهي قطيعة واشنطن تجاه المنظّمة، والتي بدأت عام 1975 في إثر وعد قدّمه هنري كيسنجر لتل أبيب بعدم تعاطي أميركا مع منظّمة التحرير، قبل اعتراف هذه الأخيرة بإسرائيل.

الكتائبيّون مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة العام 1987، علماً بأنّهم هم أنفسهم الذين انتظموا مع الجيش الإسرائيليّ العام 1982، لطرد المنظّمة من بيروت الغربيّة ومن لبنان كلّه.

ولكن هذه المرّة، ومهما يكن، فقد رأى الكتائبيّون أنّ الشّيعة، لا الفلسطينيين، هم الذين يشكّلون التهديد الأكبر لسيادتهم التاريخيّة، في بنية النظام السياسيّ اللبناني. والواقع، أنّه لم يكن أحد يفكّر في أن يحدث مثل هذا الانحراف السياسيّ؛ ولكنها الحياة في "المشكال السياسيّ" (Kaleidoscope) الذي يصفه وديع حدّاد بـ "سياسة الأبواب الدائريّة". والحقيقة، أن الاجتياح الإسرائيليّ كان موجّهاً، بمفهوم سياسيّ، ويتّصف بالمبالغة الحمقاء، أكثر من أيّ حرب خاضتها إسرائيل في السّابق؛ إذ إنّ هذا الغباء، كان واضحاً عند إسرائيل، عندما اعتقدت أنّ منظّمة التحرير كانت متورّطة في السياسة الداخليّة اللبنانيّة فقط، لأنّ بعض اللبنانيين، وخاصة أبناء الطائفة السّنية، يعتبرون المنظّمة "حصان طروادة" لتحدّي الهيمنة" المارونيّة على الجمهوريّة.

إنّ هذا الأمر لا يُوحي بأنّ اللبنانيين السنّة يسعَوْنَ إلى قيام دولة إسلاميّة عدوّة لإسرائيل. وعلى عكس ذلك، فانتقاداتهم للحكومة المركزيّة لم يكن موجهاً ضدّ شرعيّتها، بل كان مطلبهم توزيع السلطة فيما بين الطوائف اللبنانيّة. وأمّا بالنسبة للشيعة، فإنّ محاربتهم الجيش الإسرائيليّ، كانت ترتكز على الاعتقاد بأنّ النظام السياسيّ اللبنانيّ هو ملكٌ لأولئك الذي يحرّرون الأرض.

لقد ارتبط السبب الجوهريّ للاضطرابات اللبنانيّة، بالصراع الطائفيّ في الداخل اللبنانيّ، وإنّ أيّ حلّ للأزمة اللبنانيّة، يجب أن يخاطب المشكلة الأساسيّة لهويّة البلد وانقسامه الطائفيّ. وأما بالنسبة إلى إسرائيل، فإنّ "تحرير" لبنان من منظّمة التحرير، لم يكن علاجاً لحالة الفوضى في هذا البلد، في ظلّ غياب حكومة مركزيّة قويّة؛ الأمر الذي لا يمكن أن يتحقّق بمساعدة الكتائبيين، مع الإبقاء على وضعهم المهيمن، في ظلّ دولة غير عادلة.

ولدى استذكار الأحداث، والتأمل بنتائجها، فإنّ تنصيب بشير الجميّل رئيساً للجمهوريّة، كان إجراءً غير ناضج، وقبل أوانه، بل حصل قبل تحقيق التقارب الحاسم بين الطوائف اللبنانيّة المتعدّدة، وقبل التوافق على صيغة، لتوزيع السلطة فيما بينها. إنَّ فشل إسرائيل في تحقيق ذلك، ساعد على خلق جوّ من النفور من قبل أكثريّة اللبنانيين ضدّ الجيش الإسرائيليّ، ودفعهم الى اتّخاذ موقف أكثر راديكاليّة وتطرّفاً.

الفصل الرابع
الدّولة الممسوكة 1990- 2005

مقدّمة

بيَّن الفصل السابق بوضوح أنّ لبنان انْهمك في صراع قاسٍ ومستمرّ، بين العامين 1975 و1990. فالحرب أدّت إلى كثير من الخسائر الكبيرة في البشر والحجر، وإلى تدميرٍ ماديّ ضخم، وتراجعٍ في سلطة الدولة، حتّى انحصرت بجزء صغير من العاصمة بيروت، وإلى تقسيمٍ للأراضي اللبنانيّة بين القوّات الخارجيّة (سوريا وإسرائيل)، وبين أقطاب وزعماء محليين. غير أنّ الحرب استمرّت، ولم يكن يبدو في الأفق ما يشير إلى احتواء الأزمة. فمن ناحية، كانت الحرب طائفيّة، كما كانت عسكريّة وسياسيّة واجتماعيّة- اقتصاديّة، من نواحٍ أخرى. وكانت جميع المشاكل الداخليّة مرتبطة بالوضع العام في الشرق الأوسط.

من جهته، يقترح Arend Lijphart التسويات التوافقيّة، أو الانقسام، أو الدمج، حلولاً لإدارة الصراع في مجتمع تعدّدي؛[1] وكلّ هذه التدابير والإجراءات قد جرى تجربتها، خلال 15 سنة من الحرب، ولسوء الحظ، لم تنل أيّ واحدة منها الدعم الكافي لإنجاحها، من قبل جميع مكوّنات الشعب اللبناني. ومن المفيد القول: إنّ فشل تلك المبادرات برهنت أنّها مفيدة في فهم المسرح الداخلي

1- A. Lijphart, "The Northern Ireland Problem", British Journal of Political Science, (Vol:5, No.1, 1975), pp.88-106.

والإقليمي والدوليّ؛ الأمر الذي أدّى إلى توفير الأسس لقيام صيغة طائفيّة جديدة، عُرفت باسم"اتّفاق الطائف" الذي قدّم إصلاحات سياسيّة كبيرة في النظام السياسيّ اللبناني.

على ضوء ما تقدمّ، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول تضمّن مراجعة للمبادرات الداخليّة والخارجيّة التي طُرحت وفشلت في توفير حَلٍ شامل للمسألة اللبنانيّة، بين العامين 1975 و1989. كما أنّ هذا القسم يبحث في طبيعة الإصلاحات السياسيّة، كما جسّدها "اتفاق الطائف".

وأمّا القسم الثاني، فيجري تقييماً لتطبيق الاتّفاق المذكور، بين العامين 1990 و 2005. وسيظهر أنّه، نتيجة العقبات الداخليّة والخارجيّة الكثيرة، لم يحقّق اتّفاق الطائف التزاماته، بانتظار حدوث زلزال سياسيّ. فمن خلال استذكار الأحداث وتأمّلها، يطرح هذا الفصل، في القسم الثالث، سؤالاً عن إمكانية قدرة اتّفاق الطائف على ضمان حلٍّ نهائيّ محدّد، للصراع اللبنانيّ المستمرّ.

اتّفاق الطائف: مقدّمات ومبادئ

تمّ طرح العديد من المبادرات الداخليّة والخارجيّة، ما بين 1975 و1989، كانت كلّها تهدف إلى وضع حلٍّ للصراع؛ غير أنّها كلّها كانت غير مفيدة، وفشلت. وقد تمّ طرح هذه الاقتراحات، من قبل العديد من العناصر الداخليّة، بالإضافة إلى "وسطاء" من الخارج، أو وكلاء من بعض الدول، ومنها مصر وسوريا والمملكة العربيّة السعوديّة، والولايات المتّحدة، وفرنسا، والكرسيّ الرسولي. والمبادرة الأخيرة (اتّفاق الطائف) التي تمّ توقيعها في مدينة الطائف، في المملكة العربيّة السعوديّة، والتي واجهتْ زيادة ملحوظة من التوتّر والعداء في بيروت الشرقيّة، أعادت الاستقرار النسبيّ إلى أجزاء واسعة في لبنان.

أ- المبادرات الداخليّة

في 14 شباط 1976، أعلن الرئيس سليمان فرنجيّه سلّة من الإصلاحات، لتحديث الصيغة التوافقيّة لعام 1943. وقد اقترحت "الوثيقة الدستوريّة"، كما أطلق عليها، تمثيلاً متساوياً في البرلمان اللبنانيّ، بين المسيحيين والمسلمين، وألغت الطائفيّة في تعيينات الفئة الأولى، كما أكّدت اختيار رئيس مجلس الوزراء السّني، من قبل البرلمان، والمحافظة على التوزيع الطائفيّ للوظائف الرئيسيّة للدولة (رئاسة الجمهوريّة ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس النّواب)[2]. وعلى الرغم من أنّ الوثيقة دعت المسيحيين إلى التنازل عن بعض امتيازتهم، فهي لم تكن لتُرضي المسلمين، لأنّهم كانوا يتطلّعون إلى مشاركة سياسيّة متساوية في عمل الدولة. فرفضوا الإصلاحات التي اقترحها فرنجيّه، لأنها لم تتناول صلاحيّات رئاسة الجمهوريّة. وكما شكا أحد زعماء المسلمين لاحقاً، بالقول: "إن الوثيقة الدستوريّة لم توفَر حلاً جوهريّاً للأزمة اللبنانيّة، والإصلاحات التي تقترحها لا تتناسب مع التضحيات التي تمّ تقديمها" [3].

وفي سنة 1980، أصدر الرئيس الياس سركيس النقاط الـ 14 لتحقيق المصالحة الوطنية ومن بين الإجراءات، التي دعت إليها خطته، استعادة السيادة اللبنانيّة، والتعاون الوثيق مع سوريا، ودعم القضية الفلسطينيّة، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425 [4]. ولكن، وللمرّة الثانية، ولأسباب عدّة، خارجيّة خصوصاً، فشلت مبادرة الرئيس سركيس في تحريك الوضع نحو تسوية ما. وحقيقة الأمر، كما رآها حسّان كريِّم، أنّ وجود حركة المقاومة الفلسطينيّة في

2- جريدة النهار، بيروت، 15 شباط 1976، ص 8.

3 -D. Gilmour, Lebanon: The Fractured Country, p.133.

4- يدعو قرار مجلس الأمن الرقم 425 إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني، وإنشاء قواتٍ لحفظ السلام فيه عرفت فيما بعد بقوات الـ UNIFIL. انظر...
Canadian Institute for International Peace and Security, Working Paper 43, Peace for Lebanon: Obstacles, Challenges, Prospects , May 1992, pp.15-16.

لبنان، والدعم الذي تلقّته من قبل قطاعات واسعة من المجتمع، قد عقّد المسألة أكثر. والنظام السياسيّ غير المحصّن لم يستطع مقاومة ذلك الضغط، ما منع التسوية الداخليّة[5].

ما هي الإصلاحات التوافقيّة التي يريدها المسلمون؟ خلال مؤتمر الحوار الوطنيّ الذي عُقد في لوزان (سويسرا)، في آذار عام 1984، طالب القادة المسلمون بإنشاء مجلس شيوخ، تتمثل فيه الطوائف الكبرى بشكل متساوٍ؛ كما طالبوا أيضاً بإلغاء الطائفيّة من وظائف الخدمة المدنيّة، شرط تأمين حقوق الطوائف غير الممثلة، وتبنّي النظام اللاطائفيّ للانتخابات البرلمانية، واعتبار البلد كله دائرة انتخابية واحدة، ونقل بعض سلطات رئاسة الجمهوريّة إلى رئاسة مجلس الوزراء، واستمرار تطبيق القوانين الدينيّة في الأحوال الشخصيّة، كالزواج والطلاق والإرث[6]. لكن، سرعان ما رفض المسيحيّون هذه الصيغة، لأنها نقلت بعض صلاحيات رئاسة الجمهورية إلى رئاسة مجلس الوزراء، ولأن الأكثريّة العدديّة يجب أن تكون سياسيّة لا طائفيّة، ولأن حقوق كل الطوائف يمكن أن تُؤمن من خلال إعادة النظر في صيغة تركيبية تقاسم السلطة[7].

وأمّا صيغة الحلّ الثانيّة، حسب ما يراه Lijphart، في إدارة الصراع في مجتمع تعدّدي، فهي التقسيم أو، في هذه الحالة، إعادة التقسيم. ويقترح Lijphart أنّ حلاً كهذا، ربّما يحدث على حساب "المعاناة الإنسانيّة والخسارة المادية"[8]. والواقع أنّ الحرب في لبنان قد أنعشت شبح التقسيم، لأن المسيحيين والمسلمين لجأوا أكثر فأكثر إلى طلب الحماية في مناطق الوجود الأكثري لطوائفهم. والجدير بالذكر، على وجه الخصوص، أنّه، في العام 1976، تكلم

5 -H. Krayem, "The Lebanese Civil War and The Ta'if Agreement", www.aub.edu.lb, p.3.

6 -W. Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, pp.126-127.

7- Ibid., p.128.

8 -A. Lijphart, "The Northern Ireland Problem", British Journal of Political Science, p.106.

بعض المتطرّفين داخل "المجتمع المسيحيّ" بصراحة، عن إقامة دولة صغيرة للمسيحيين، في جبل لبنان، كحلٍ وحيد للتأكيد على بقاء المسيحيين كأقليّة في العالم الإسلاميّ[9]. وقد واجه هذا الاقتراح الرفض الواسع من أغلبيّة المسلمين والمسيحيين، على حَدٍ سواء، على أساس أنّ التقسيم سيخفّف من التوتر في لبنان، عن طريق إزالة لبنان من الخارطة، ولكنّه لا يخفف من التوتّر في المنطقة. ورأوا أن دولة مسيحيّة جبليّة صغيرة غير قابلة للحياة اقتصادياً، وأنّ التعايش المتبادل، بين المسيحيّة والإسلام في لبنان، يُعزّز دوره المميّز في صياغة التفاهم بين الديانيتن التوحيديتين[10].

أما الخيار الثالث، الذي يراه Lijphart لحل النزاع في مجتمع متعدّد، فهو الدمج، أي إعادة التوحيد(الاتحاد) على أساسٍ علمانيّ. غير أنّ هذه الفكرة قد صُرف النظر عنها، لأنّ العلمانيّة يمكن أن تبقى حَيّة في مجتمع متجانس، وليس في مجتمع متعدّد طائفياً، وإنّ قاعدة الديموقراطيّة العدديّة يمكن تطبيقها فقط، عندما تكون الأكثريّة سياسيّة لا طائفيّة، وأنّ الإسلام والعلمانيّة، في هذه الحالة، متعارضان بشكل تبادليّ[11]. وهذا لا يدلّ بالضرورة على أنّ المسلمين اللبنانيين يريدون قيام دولة إسلاميّة، علماً بأنّ موقفهم من مسألة لبنان العلمانيّ، يشكل القاعدة لرفضهم أيّ تغيير في النظام السياسيّ الحاليّ الذي لا يأخذ بعين الاعتبار مصلحتهم العدديّة. ومجمل القول: إنّ لبنان الطائفيّ غير مؤهّل للعلمانيّة.

9-E. Koury, The Crisis In The Lebanese System, p.62.

10- المصدر نفسه، ص. 63.

11- يجب الإشارة هنا إلى أن الداعين إلى إقامة الدولة الإسلامية يعتبرون ذلك تحقيقاً لإرادة إلهية، وأن القرآن الكريم هو مصدر التشريع الاساسي في تلك الدولة، وبأن الإسلام كدين لا يكتمل خارج إطار الدولة الإسلامية. راجع:

Kalim Siddiqui, "The Islamic settlemet: setting out to change the world, again", in Kalim Siddiqui, (ed.), Issues in the Islamic Movement: 1980-10981 (London: The Open House Press Limited, 1982), pp.1-7.

ب-المبادرات الخارجيّة

لم تنحصر عمليّة حلّ الصراع بالمبادرات اللبنانيّة التي سبق شرحها، في حين أخذت التطوّرات داخل لبنان، في المقابل، تجذب بل تتحدّى أولئك الذين حاولوا مَدّ يد "العون والمساعدة"؛ ونخصّ بالذكر الجهود المصريّة والسوريّة، وحتّى المخططات الإسرائيليّة، وقامت كلّ هذه الدول بدورها في السياسة اللبنانيّة الداخليّة. غير أنّ كلّ بلد حاول معالجة الصراع بطرق وأشكالٍ تخدم مصلحته أولاً، وضمن شروطه الخاصّة.

ولمّا بزغت روح القوميّة العربيّة، في أواسط الخمسينيّات، تدخّلت مصر كلاعب أساسيّ، على المشهد السياسيّ اللبنانيّ. فقد وُصِفَ دور السفير المصري في بيروت، فيما بين 1958 و1970، بأنّه كان يعمل كمفوّض سام عام، ويتدخّل في تفصيليّات العمليّة السياسيّة اللبنانيّة، ليبقى البلد منسجماً مع خطّ السياسة الناصريّة، حينذاك[12]. ظهر ذلك بوضوح في "اتّفاق القاهرة" الذي عُقد بين لبنان ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، في 3 تشرين الأول 1969. وعلى الرغم من أنّ الاتّفاق كان يهدف إلى إيجاد تسوية بين استقلال لبنان، والمصالح الفلسطينيّة، فقد كان، في الحقيقة، يشكّل إلغاءً لا يمكن تبريره لسيادة لبنان.

وفي الواقع، شرعن الاتّفاق الوجود الفلسطينيّ المسلّح، حينما سمح للمقاومة باستخدام الأراضي اللبنانيّة للأنشطة والأعمال الفدائيّة ضد إسرائيل. بل الأسوأ من ذلك، أنّ الاتفاق أجاز لمنظّمة التحرير أن تمارس سلطتها على مخيّمات اللاجيئين الفلسطينيين، خارج نطاق الشرعيّة اللبنانيّة. ولدى تذكّر الأحداث، نرى أنّ الاتفاقيّة لم تراع المصلحة اللبنانيّة إلاّ قليلاً. إنها "حقنت" منظّمة التحرير لتكون عنصراً أفقد لبنان الاستقرار في توازنه الهشّ، وساهم في تمحور اللبنانيين

---

12 -K. Salibi, Crossroads to Civil War: 1958-1976, p.18.

طائفيّاً[13]. وعلاوة على ذلك، عندما أخذت المنظّمة تتصرّف، كأنّ الطريق إلى فلسطين تمرّ عبر بيروت، أصبح المسيحيّون أكثر قناعة، بأنّ امتيازاتهم لا يمكن أن تبقى دونما إنهاء مفاعيل اتّفاق القاهرة، واستئصال الوجود المسلّح للمنظّمة. وتطلّب هذا الأمر، في النهاية، التحرّر من المبادرة المصريّة، واختيار التعاون مع إسرائيل، بديلاً عنها، وخاصة أثناء الاجتياح الإسرائيلي عام 1982[14].

في ظلّ غياب قوّات وطنية، أو قوّات عربيّة مسلّحة، أصبح الرئيس أمين الجميل أكثر قناعة بأنّ المفاوضات مع إسرائيل هي الطريقة الوحيدة المتاحة لتحرير البلد. وفي 17 ايار العام 1983، وقّع الجانب اللبنانيّ المفاوِض الاتّفاق الأوّل بين إسرائيل ولبنان، منذ عام 1948.

وجاء توقيع هذا الاتفاق بوساطة أميركية، وقد دعا إلى تطبيع العلاقات بين تل أبيب وبيروت، وانسحاب كامل للقوّات الإسرائيليّة من لبنان، وإلى إنشاء لجنة ارتباط مشتركة، لمراقبة الإجراءات الأمنيّة على طول الحدود الإسرائيليّة – اللبنانيّة. ولدى دراسة الاتّفاق، نرى أنّه وفّر اعترافاً عربيّاً مُضافاً لشرعيّة الوجود الإسرائيلي، وحقّق، بالتالي، فصل لبنان عن الصراع العربيّ- الإسرائيليّ. وهكذا، لاقى هذا الاتّفاق صدًّى مريحاً لدى إسرائيل، لأنه حقّق طلبها في تأمين سلامة المستوطنات الشماليّة. لكن، وعلى رغم التفاؤل الذي ساد لإنجاز هذا

13- أشار استطلاع للرأي أجرته جريدة النهار في عام 1969 أن 73% من المسلمين في مقابل 26% فقط من المسيحيين يؤيدون منظّمة التحرير الفلسطينيّة.

W. Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, p.42.

14-في أيار 1987 الغى مجلس النواب اتفاق القاهرة.

الاتّفاق، إلاّ أنّه سرعان ما تحطّم، حين رفضت إسرائيل الانسحاب، ما لم يتمّ بالتوازي مع الانسحاب السوريّ، الإجراء الذي تجاهلته دمشق لسنوات طويلة[15].

كان من الطبيعيّ أن يسرع السوريّون إلى شجب اتفاق 17 أيار، على أساس أنّه ينتهك حرمة السيادة اللبنانيّة، ويجعل البلد محميّة إسرائيليّة، ويكافىء إسرائيل على اجتياحها لبيروت. وجوهر القول هو أن الاتّفاق زاد من قناعة الرئيس حافظ الأسد بأنّ سوريا يجب أن تبقى في لبنان، لتحافظ على نفوذها، ولمنع إسرائيل من إقامة أيّ شكل من أشكال السيطرة أو السلطة فيه.

إلى ذلك، قامت سوريا بجمع حلفائها اللبنانيين تحت شعار ما سُميّ بـ "جبهة الإنقاذ الوطنيّ" التي شملت وليد جنبلاط (عن الدروز) ونبيه بريّ (عن الشيعة) ورشيد كرامي (عن السنة) وسليمان فرنجية (عن الموارنة). وكان الهدف الأساسي لهذا الحلف، العمل على إجبار الرئيس الجميّل على إلغاء الاتّفاق. وضع هذا المحور الرئيس الجميّل في موقف لا يُحسد عليه: فهو، من ناحية، لا يستطيع المصادقة على الاتفاق، ويتوقّع أن يبقى لبنان موحّداً، وهو، من ناحية أخرى، لا يستطيع رفضه، ويتوقّع بعدها الدعم الكامل من قبل القوات الإسرائيليّة واللبنانيّة.

ومع تزايد الهجوم السياسيّ على الحكومة، من قبل الميليشيات المدعومة من دمشق، اضطرّ الرئيس الجميل إلى اتّخاذ قراره الصعب، والتخلّي عن الاتفاق في 23 شباط عام 1984.

لم يقنع إلغاء الاتّفاق اللبنانيّ- الإسرائيليّ السوريين بسحب قوّاتهم من لبنان، بل على العكس، استمرّت سوريا بسياسة "تجميد الصراع" ومعارضة قيام أيّ قوّة محليّة، ذات قاعدة قويّة في لبنان، والمحافظة على هشاشة التوازن الداخليّ

15 -W. Haddad, Lebanon: The Politics of Revolving Doors, pp.92-93.

اللبناني، لتصبح دمشق، في النهاية، العنصر الذي لا غنى عنه في الشؤون اللبنانيّة.

ومن هنا، بدأت سوريا "باستيعاب" لبنان عن طريق القضم التدريجيّ. وقد ظهر ذلك جليّاً، في 28 كانون الأول 1985، عندما وقّع كلّ من إيلي حبيقة (عن القوّات اللبنانيّة) ووليد جنبلاط (عن الدروز) ونبيه بريّ (عن الشيعة) الاتّفاق الثلاثيّ في دمشق. هذا الاتّفاق، الذي وقّعه قادة الميلشيات، عبّر عن صفقة بين السيطرة السوريّة، والسلام الداخليّ اللبناني. قال الاتّفاق بـ"سَرينة لبنان" من النواحي العسكريّة والاقتصاديّة والتربويّة والشؤون الخارجيّة؛ إلاّ أنّه لم يتمّ التصديق عليه من قبل الرئيس الجميّل. وفي 15 كانون الثاني 1986، قام سمير جعجع بحملة عسكرية أطاحت بقوات حبيقة في المناطق المسيحية[16]. وتلا ذلك قتال متفرّق، وتفجير سيارات، وخطف وقصف للمناطق السكنيّة بشكل يوميّ من قبل القوات السورية.

ج- في الطريق إلى الطائف

إنّ البحث والتدقيق في المحاولات التي جرت لحلّ النزاع، ما بين 1975 و1989، يخضع لجملة من الملاحظات العامّة، حول فشل كلّ تلك المحاولات المختلفة:

(أ) إنّ الحقبة الدوليّة لم تكن واعدة، إذ كانت الحرب الباردة، ما بين 1975 و1989 في أوجها، وكانت الولايات المتّحدة والاتحاد السوفياتيّ في تنافس شديد للسيطرة على لبنان والشرق الأوسط.

(ب) على المستوى الإقليميّ، كان من الممكن ربط فشل كلّ خطط السلام في لبنان حصريّاً، بالنزاع العربيّ الداخليّ، والصراع العربيّ – الإسرائيليّ. فقد

16 -Jay Kent, “The Assad Factor”, The Middle East, (January 1986), p.48.

كانت تلك الخطط والمقترحات، ببساطة، ردّات فعل، أشبه بـ "نَبْرة الرُكبة" لامتدادات إقليميّة.

ويبدو هذا الأمر واضحاً، ولا سيّما في الفترة ما بين 1982 و1989. لقد مثّلت اتفاقية 17 أيار الخيار الإسرائيلي، بينما اعتبر "الاتفاق الثلاثي" علامة للخيار السوريّ. ومجمل القول، إنّه، خلال الحرب الأهليّة اللبنانيّة، لم يكن هناك محاولات جادّة لحلّ النزاعات؛ بل جولات من الصراع الدامي.

(ج) على المستوى الداخليّ، فشلت خطط السلام نتيجة للحقائق التالية:

(أ) مع استمرار الحرب، زاد عدد "اللاعبين" وتكاثر، ما جعل الاتّفاقات على المصالح المشتركة صعبة جداً.

(ب) في حين أخذ العنف الدراماتيكي يزداد، ازدادت الحاجة إلى إصلاح. وفي نفس السّياق، تعزّز الوعي الطائفيّ الذي أثّر سلباً على القدرة لتحقيق خططٍ حقيقية للسلام أو إنجازها.

(ج) كان "اللاعبون" المشغولون بتحقيق التسويات، عادة، يفضّلون التدابير الأمنيّة، أو الإصلاحات السياسيّة، وليس كلتيهما. وقد ساهم هذا الأمر في الفشل إلى عقد اتّفاقات، لأنّ كلا الأمرين مترابطان ومتكاملان تماماً[17].

وهكذا اعتبرت جميع التسويات السلمية التي قُدِّمت بين 1975 و1989، جزئية بعامة، ولم تكن شاملة، وهذا كان سبب فشلها. والأسوأ من ذلك، هو أنّ الفترة التي تلت الاجتياح الإسرائيليّ العام 1982، شهدت معارك داخليّة في جبال الشوف، العام 1983، وفي بيروت العام 1984، وفي شرق صيدا العام 1985، ما عزّز من حدّة الصراع الطائفي. ويصف حسّان كرّيم الموقف، على

17 -Canadian Institute for International Peace and Security, Working Paper 43, Peace for Lebanon, pp.19-21.

الشكل التالي: لقد وصل العزل الطائفيّ إلى أوجه، بعدما تمكّنت الميليشيات ذات القاعدة الطائفيّة، من حكم مناطق عدّة في مقاطعات مُغْلقة وشبه مُغْلقة. وقد نشرت الميليشيات، في المناطق المسيحيّة، شعارات لجمهوريّة مسيحيّة، مثل "الأمن المسيحيّ" و"الفدراليّة" و"التقسيم". أمّا في المناطق الإسلاميّة، فقد ظهرت حركات إسلاميّة راديكاليّة، رفعت شعارات نادت بالجمهوريّة الإسلاميّة[18].

بالإضافة إلى ذلك، حصلت تطوّرات خطيرة، أهمّها: الفراغ الدستوريّ في الرئاسة الاولى، ووصول الجنرال ميشال عون إلى السلطة. ومن هنا، تداعت الجامعة العربيّة إلى عقد اجتماع لمجلس النّواب اللبنانيّ في مدينة الطائف، في المملكة العربيّة السعوديّة، في 30 ايلول 1989. ومع انتهاء مدّة ولاية حكم الرئيس أمين الجميّل، في 22 أيلول 1988، كان المجلس النيابيّ قد فشل في انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة، وكان ذلك انعكاساً للصراع على السلطة، بين القوّات اللبنانيّة، بقيادة سمير جعجع، وحلفاء سوريا.

وقاد هذا التّمحور إلى بروز حكومتين: الأولى، تمّ تعيينها من قبل الرئيس الجميّل، بقيادة الجنرال عون، والثانية برئاسة سليم الحصّ، الذي خَلَفَ رئيس مجلس الوزراء رشيد كرامي، في إثر اغتياله، في الأول من حزيران عام 1987. وبدل أن يدعو الجنرال عون البرلمان إلى انتخاب رئيس للجمهوريّة، أقسم اليمين لاستعادة سيادة الدولة، واتّهم الميليشيات بأنّها المسؤولة الرئيسة عن تقسيم البلد. وبدعم من العراق– عدوّ سوريا– أطلق الجنرال عون "حرب التحرير" ضدّ الجيش السوريّ، في 14 آذار 1989. ولدى قراءة الأحداث، يومئذ، فلربّما يمكن اعتبار اتّفاق الطائف عقبة رادعة، قدّمتها المملكة العربيّة السعوديّة، بالتعاون مع سوريا، بهدف وقْف النفوذ العراقيّ في لبنان.

18 -H. Krayem, “The Civil War and The Ta'if Agreement”, p.4.

وكردّ فعل على التدمير والخراب، الذي جاء نتيجة لـ"حرب التحرير"، يذكر حسان كريّم أنّ عدم تحمل الشعّب عموماً استمرار الحرب الأهليّة، ساهم في دعم تسريع التسوية التي نمّت بسرعة[19]. ففي العام 1987، مثلاً، قام العديد من المؤسّسات الاجتماعيّة والثقافيّة والشعبيّة، بتنظيم مظاهرات ضخمة على طول الخطّ الأخضر، الذي يفصل بيروت إلى شرقيّة وغربية، للاحتجاج على قرار الميليشيات، ولدعم إعادة بناء دولة لبنان. وفي أواخر الثمانينيات، تولّدت قناعة لدى أغلبيّة اللبنانيين، أنّه "لا يمكن لأيّ جهة أو طرف من الأطراف المتحاربة أن تربح الحرب بشكل نهائيّ، وأنه لا بديل عن تسوية جديدة، تؤكد استمرار لبنان كياناً موحّداً، له نظام سياسيّ مركزيّ"[20]. وممّا تجدر الإشارة إليه، أنّ المعارك الطائفيّة الداخليّة قد أضعفت قوّة الميليشيات العسكريّة منفردة أو مجتمعة، وبالتالي لم تعد تستطيع رفض أيّ تسوية سياسيّة جديدة ممثّلةٍ باتّفاق الطائف رفضاً علميّاً.

وبينما كان بعض اللبنانيين يؤكّد أنّ هذه التطوّرات الداخليّة تتساوق مع التغيّرات، على المستوى الإقليميّ والدوليّ، رأى بعضهم الآخر أنّ أكثر الأحداث أهميّة غير مرتبط بلبنان؛ وكانوا يعتقدون أنه، إذا ما تمّت تسوية خلافات القوى الخارجيّة، عندئذٍ فقط، تسري الحياة في اتّفاق الطائف. فعلى المستوى الدوليّ، كانت الحرب الباردة قد انتهت، ولم يعُد باستطاعة الاتّحاد السوفياتيّ أن يُلبّي الطموح السوريّ في لبنان. وقد ظهر أنّ الرئيس حافظ الأسد كان ذكيّاً لفهم هذا التغير الاستراتيجيّ، والعمل وفقاً للظروف التي استجدّت، ومنها تقسيم الاتّحاد السوفياتيّ إلى عدّة دول، الأمر الذي عزّز النفوذ الأميركيّ في المنطقة، وجعل من واشنطن أكثر قوّة وفاعليّة في عمليّة السلام في الشرق الأوسط. ونتيجة لذلك، وافق الأسد على المبادرة الأميركيّة، وقرّر حضور مؤتمر مدريد للسلام

19- المصدر السابق، ص 6-7.
20- المصدر نفسه، ص 6.

في الشرق الأوسط، الذي عُقد في 30 تشرين الأول 1990. غير أنّ التطوّر الأهمّ تمثّل في اجتياح العراق لدولة الكويت في 2 آب 1990. وفّر هذا الاجتياح للرئيس الأسد، الفرصة لمناصرة أميركا العدوّة منذ زمن طويل. فقد دعم الأسد الحملة العسكريّة والجهود الدبلوماسيّة لتحرير الكويت، مقابل اعتراف الولايات المتّحدة بمصالح سوريا في لبنان[21]. وفي آخر الأمر، دعمت واشنطن مفاوضات الطائف، وساندت دور سوريا في إنجاح المفاوضات والمباحثات.

تحت وطأة هذه الظروف، أدّت المفاوضات إلى الموافقة على اتّفاق الطائف من قبل 62 نائباً لبنانيّاً، في 22 تشرين الأول 1989. وقد شكّلت "وثيقة الوفاق الوطنيّ" أو كما أصبحت تُعرف باسم "اتّفاق الطائف" ثمرة تسوية بين اللبنانيين والعرب والمجتمع الدوليّ. ففي 31 تشرين الأول 1989، مثلاً، أصدر مجلس الأمن بياناً "يساند فيه الاتفاق والسلطة اللبنانيّة التي انتخبت في أعقابه"[22]. وتمّ التصديق عليه، أخيراً، من قبل البرلمان اللبنانيّ، في 5 تشرين الثاني 1989، وبذلك، تمّ تكريس الإصلاحات الدستوريّة التي شملها الدستور اللبنانيّ، في 21 ايلول 1990، بعدما حظيت بتوقيع الرئيس الياس الهراوي. فكانت هذه أول خطوة قانونيّة نحو الالتزام باتّفاق الطائف؛ غير أنّ الخطوة الثانية كانت، ولسوء الحظّ عسكرية. ففي 13 تشرين الأول 1990، تقدّمت وحدات من الجيش السوريّ، وميليشيا القوّات اللبنانيّة، بقيادة سمير جعجع، نحو مواقع الجنرال عون، الذي التجأ أخيراً إلى السفارة الفرنسيّة في بيروت[23].

21- للمزيد من التفاصيل حول المفاوضات السورية – الاميركية بشأن لبنان، راجع:
J.A. Baker III, the Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace, 1989-1992, (New York: G. P. Putman's Sons, 1995), pp.443-469 and pp.487-513.
22- الجمهورية اللبنانية، وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، (وثيقة الطائف)، منشورات مجلس النواب، بيروت 1990، ص 56.
23- كميل منسّى، الياس الهراوي: عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة، بيروت: دار النهار للنشر، بيروت، 2002.

د – اتّفاق الطائف

يُرَكِّز اتّفاق الطائف، بوجه عام، على الأبعاد الداخليّة والخارجيّة للأزمة اللبنانيّة، ويلتزم بانتقال بعض سلطات الرئيس المارونيّ إلى مجلس الوزراء، واعتماد المناصفة بين ممثّلي المسلمين والمسيحيين، في مجلس النواب (البرلمان)، وإقرار "العلاقة المميّزة" بين سوريا ولبنان. ومجمل القول، أدخل الاتّفاق بعض التعديلات الجوهريّة على الدستور، لدرجة أنّ بعضهم استسهل استخدام عبارة "الجمهوريّة اللبنانيّة الثانية"[24].

يمكن تقسيم "اتّفاق الطائف" إلى ثلاثة محاور: التعديلات الداخليّة، الأمن والسيادة، والعلاقات الخارجيّة.

أوّلاً: بالنسبة للتعديلات الداخليّة، عدّت المبادئ السياسية لاتّفاق الطائف امتداداً للميثاق الوطنيّ في العام 1943، مع بعض الترتيبات الدستوريّة الجديدة. وشمل مفتاح الشروط الداخليّة التوازن، في عدد الممثّلين المسيحيين والمسلمين في مجلس النواب، والحدّ من سلطات رئيس الجمهوريّة، والعمل على إلغاء الطائفيّة السياسيّة بسرعة، لإنهاء التمييز الطائفيّ في مجلس الخدمة المدنيّة (باستثناء مراكز الفئة الأولى)، ومدّ الإنماء الاقتصادي المتوازن إلى المناطق، لتوفير نوعٍ من العدالة الاجتماعيّة. كما شمل الاتفاق تعديلات أخرى، كاعتماد المحافظة في الانتخابات التشريعيّة، واللامركزيّة الإداريّة، وإنشاء المجلس الدستوريّ، وتحقيق إلزاميّة التعليم، ودعم الجامعة اللبنانيّة، وتنظيم الإعلام. وكان الأمر الأهمّ أنّ الاتفاق أكّدَ بشكل لا لُبس فيه "أن لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك" بين كلّ الطوائف.

ثانياً: أما بالنسبة إلى أمن البلد وسيادته واستقلاله، فإنّ اتّفاق الطائف دعا إلى وضع حَدٍ للحرب الأهلية، وإلى حلّ كلّ الميليشيات ونزع سلاحها، وتعزيز

24- Canadian Institute for Internation Peace and Security, Working Paper 43, Peace for Lebanon, p.24.

قوّات الجيش، لبسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانيّة. وقال هذا الاتّفاق أيضاً، بانسحاب الجيش السوريّ إلى وادي البقاع، بحلول العام 1992، ليخضع وجوده، فيما بعد، إلى التفاوض من جديد.

ثالثاً: الدعوة إلى انسحاب القوّات الإسرائيليّة على المستوى الخارجيّ، دعا اتّفاق الطائف إلى انسحاب كامل للقوّات الإسرائيليّة، طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 425. كما دعا الاتفاق اللبنانيين إلى اتخاذ الإجراءات الضروريّة اللازمة (بما فيها المقاومة الوطنيّة) لتحرير كامل الأراضي اللبنانيّة من الاحتلال الإسرائيليّ.

وكما تقدَّم ذكره، فإنّ الاتّفاق يُقِّر بإقامة "علاقة مميّزة" بين سوريا ولبنان، بناءً على علاقات القرابة والتاريخ والمصالح الأخويّة المشتركة. ويعني هذا، من الناحية العمليّة، أنّ على سوريا ألاّ تتخذ قراراً يمكن أن يهدّد لبنان. وعليه، فإنّ لبنان لن يسمح بأن يكون ممرّاً أو مقراً لأيّ قوّة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. ويدعو الاتفاق كلاً من سوريا ولبنان، إلى توقيع اتّفاق تعاون ثنائيّ، في "شتى المجالات". وقد تمّ تحقيق هذا المبدأ، في 20 ايار 1991، عندما وقّع كل من الرئيس حافظ الأسد والرئيس الياس الهراوي معاهدة "الأخوّة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا".

إنّ المنظور الاجتماعيّ – السياسيّ يُعزّز فهمنا أيضاً، لاتّفاق الطائف.

أوّلاً: من منظور سياسيّ، حدّ الاتّفاق من السلطات التنفيذيّة لرئيس الجمهوريّة، ونقلها إلى مجلس الوزراء. ومهما يكن، فقد بقي الرئيس يحتفظ ببعض السلطات المشابهة لسلطات الحاكم العام في كندا. فرئيس الجمهوريّة الآن هو "رمز وحدة الوطن، يسهر على احترام الدستور، ويحافظ على استقلال لبنان ووحدة أراضيه وسلامتها، وفقاً لأحكام الدستور".

ومن ناحية ثانية، يتمتّع مجلس الوزراء بمعظم السلطات التنفيذيّة. لرئيس الجمهوريّة، مثلاً، الحق بأن يترأس جلسات مجلس الوزراء دون أن يصوّت.

ثانياً، إنّ رئيس الجمهوريّة هو القائد الأعلى للقوّات المسلّحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

ثالثاً، إنّ رئيس الجمهوريّة يُسمّي رئيس الحكومة المكلّف، بالتشاور مع رئيس مجلس النّواب، استناداً إلى استشارات نيابيّة مُلزِمة.

وأخيراً، يوقّع رئيس الجمهوريّة كلّ المراسيم التي تصدر عن مجلس الوزراء، والأمر كذلك، في ما يختص بتولّي المفاوضات بعقد المعاهدات الدوليّة وإبرامها، بالاتفاق مع رئيس الحكومة. فبعكس ما كان الأمر عليه سابقاً، أناط اتّفاق الطائف السلطة التنفيذيّة كاملة بمجلس الوزراء.

وعلى المستوى الاجتماعيّ - السياسيّ، يبدو أنّ اتفاق الطائف:

قد جَسّد طموحات المفكّرين اللبنانيين بدعوته إلى إلغاء الطائفيّة السياسيّة. كما وفّر اعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامّة والجيش الوطنيّ والقضاء. ثانياً، دعا إلى اعتماد اللامركزيّة الإداريّة الموسّعة، ومَنْح سلطات أوسع للإداريين في الدوائر المختلفة (كالمحافظ)، وعلى مستوى الوحدات الإداريّة الصغرى (القائمقام)، وذلك، تسهيلاً لخدمة المواطنين، وتلبية لحاجاتهم محليّاً. وأخيراً، فإنّ اتّفاق الطائف قدّم صيغة للاقتصاد المتوازن، ولتطوير المناطق اللبنانيّة وتنميتها اقتصادياً واجتماعيّاً، واعتبار هذا الإجراء ركناً من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

وبالمعنى العام، سمح اتّفاق الطائف بوضع حَدٍّ نهائيّ للحرب الأهليّة، وحلّ سلاح معظم الميليشيات المسلّحة ونزعه، وبسط سلطة الحكومة على مناطق واسعة في البلد، إضافة إلى أنّه توصّل إلى حلّ الخلافات على هوية البلد، وصولاً إلى التأكيد بأنّ لبنان "عربيّ الانتماء" مستقلّ وديموقراطيّ. وعليه، عُدّ اتفاق الطائف خطوة متقدّمة لحلّ الصراع في لبنان.

واستنباعاً، نستطيع القول، إنّه، إذا ما تمّ تنفيذ كلّ مواد هذا الاتّفاق وشروطه وبنوده، ولا سيّما تلك التي تتعلّق بالمسائل الثقافيّة والتربويّة، فمن الممكن حلّ عقدتي الخوف والظلم اللذين شكّلا هاجساً عند المسيحيين والمسلمين اللبنانيين. فإذا ما حدث ذلك، يكون اتّفاق الطائف قد فتح الطريق نحو الجمهوريّة اللبنانيّة الثانية، مُميّزاً بالتآلف الاجتماعيّ، والوعي المواطنيّ المُتنامي، والشعور الوطنيّ الموحَّد.

ومن المنظور الاقتصاديّ المجّرد، كان مجيء رجل الأعمال اللبنانيّ السعوديّ، رفيق الحريري، إلى السلطة، في العام 1992، إشارة إلى الدور المتعاظم الذي سوف تقوم به الرياض في لبنان. ويرى حسان كرّيم أنّه "لم يكن دور المبادرة العربيّة، في النزاع اللبنانيّ، ليتوقّف على تخفيف حدّة التوتّر الإقليميّ فقط، ولكن بعضهم عدّه محاولة من دول الخليج، وبخاصة المملكة العربية السعوديّة، لمواجهة النفوذ السوريّ في لبنان، عبر فرض نفوذها الخاصّ"[25]. إنّ ظاهرة الرئيس رفيق الحريري تعكس مثل هذا التطوّر. وفي الواقع، إنّ تحليل سياسة الحريري الاقتصاديّة ضروريّ، في سياق فهم العقبات والتحدّيات واحتمالات نجاح التوافقيّة، في دولة الطائف.

الدولة الممسوكة 1990- 2005

ما إن تمّ التوصّل إلى اتّفاق الطائف، حتّى انشغل كثيرون باحتمالات، أو بإمكانيّات نجاح تنفيذه. وقد رأوا أنّ القضية اللبنانيّة معقّدة جدّاً، بحيث لا يمكن لجولة من الإصلاحات التوافقيّة أن تأتي بحلّ لهذه القضيّة؛ وأن مجريات الأحداث تدلّ على أنّ الطائفيّة السياسيّة، والإقطاع السياسيّ، لا يمكن إلغاؤهما بليلة وضحاها، لأنّهما يُشكّلان الضغط الجوهريّ لاستمراريّة النظام السياسيّ في البلد.

25 -H. Krayem, “The Lebanese Civil War and The Ta'if Agreement”, p.7.

يمكننا اعتبار اتّفاق الطائف نسخة معدّلة، أو منقّحة عن الميثاق الوطنيّ للعام 1943، وبالتالي، تعكس مبادئه طبيعة المجتمع اللبنانيّ التعدديّة. فعلى سبيل المثال، وفّر الاتفاق تمثيلاً بالمناصفة بين الطائفتين المسيحيّة والإسلاميّة في مجلس النواب، وفي المراكز العليا (الفئة الأولى) للوظائف الوطنيّة، وفي المجلس الدستوريّ الذي دعا إلى إنشائه، وفي مجلس الشيوخ الذي يشتمل على تمثيل كلّ العائلات الروحيّة بسلطة محدّدة، وتنحصر صلاحيّاته في القضايا المصيريّة" (26). وهكذا، وبصرف النظر عن كفاءة المواطن، أو مؤهّلاته وشخصيّته، فإنّه، إن لم يكن من طائفة معيّنة، لا يمكنه الحصول على وظيفة معيّنة(27). ونتيجة لذلك، يكون المرء في وضع المُغرّر به، إن لم يرَ أنّ "اتّفاق الطائف لم يستأصل الطائفيّة السياسيّة من النظام؛ وكلّ ما جرى هو مراجعة لممارسة تطبيق النظام بشكل علنيّ ومعترفٍ به، لتحقيق صيغةٍ أفضل لتقاسم السلطة"(28).

وعلى الرغم من أنّ اتفاق الطائف تعهّد، بأنّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة هو هدفٌ وطنيّ، إلاّ أنّه لم يُحدّد سقفاً زمنياً لتحقيق ذلك الهدف. وفي الواقع، دعا اتفاق الطائف إلى إنشاء مجلس أعلى للإشراف على إلغاء الطائفيّة السياسيّة؛ إلاّ أنّ مثل هذا المجلس لم يرَ النور بعد. وهذا الأمر لا يدلّ على ضعف في الاتّفاق ذاته، بل على عدم جديّة أولئك المسؤولين عن تنفيذ بنوده. وهكذا، فإنّ الطائفيّة، كآلية تُمثّل جميع مكوّنات المجتمع في النظام، بقيت هي ذاتها، وإنّ إمكانات التخلّص منها تمّ تأجيلها، بل ترحيلها إلى مستقبل بعيد نوعاً ما. ما حصل بالفعل، هو أنّه تمّ نقل الصيغة القديمة للعام 1943، إلى وثيقة مكتوبة دستوريّاً، ليجري تطبيقها بشكل كامل حسب المادة /95/ من الدستور اللبنانيّ.

26- الجمهورية اللبنانية، وثيقة الوفاق الوطني، ص 7.

27- S. Al-Hoss, "Horizons of Prospective Changes in Lebanon", The Beirut Review, (No:3, Spring 1992), p.8.

28- المصدر نفسه، ص 11.

وجوهر القول: أنّه لا اختلافات جوهريّة بين الميثاق الوطني للعام 1943، واتّفاق الطائف. إلاّ أنّ اتّفاق الطائف قد شَقّ الطريق نحو مشاركة متساوية بين المكوّنات المسيحيّة والإسلاميّة، في مجلس الوزراء، ومجلس النوّاب، والوظائف العامّة. وإنّ الهدف من الإصلاحات المكتوبة يتجلّى في توزيع مركزيّ أوسع للحصص الطائفيّة، واعتماد أكبر على نظام المؤسّسات. وبالاختصار، فإنّ اتّفاق الطائف أعاد توليد الدولة الطائفيّة، وترك الباب مفتوحاً لتجديد الصراع، وزرع البذور لأزمات مستقبليّة، أكثر وأشدّ خطورة.

والحقيقة هي أنّ اتّفاق الطائف الذي خلق إشكاليّة قويّة، سرعان ما استُبدل بما صار يُعرف بعدئذٍ بآلية "الترويكا"، ممثّلة برئيس الجمهوريّة، ورئيس مجلس النوّاب، ورئيس مجلس الوزراء. فاتّفاق المسؤولين الثلاثة حلّ محلّ اتفاق الطائف، ليكون الحكم النهائيّ والأخير لنظام الحَكَم اللبنانيّ الذي استمّر تطبيقه كما في السابق. ومن الناحية العمليّة، فإنّ المباحثات والخصومات الصغيرة، بين الرؤساء الثلاثة، كأفراد، أصبحت تعني ضعفاً في أهميّة المؤسّسات الثلاث (أي: رئاسة الجمهوريّة، ورئاسة مجلس النوّاب، ورئاسة مجلس الوزراء). يتعارض هذا الأمر مع هدف اتّفاق الطائف الذي جاء ليستبدل دور قيادة طائفيّة بقيادة مؤسساتيّة. وعلاوة على ذلك، فقد فَسّر كلّ رئيس اتّفاق الطائف بشكل يُعزّز موقع طائفته. وأكثر الأمور وضوحاً في هذا السياق هو إصرار كلّ من الرئيسين الهراوي وإميل لحود، على الحضور، والإشراف، وإدارة جلسات مجلس الوزراء مباشرةً، ليؤكدا أنّهما ما زالا يمارسان حقّهما في الجانب التنفيذيّ للحكومة(29).

طرح هذا التطوّر جملة من الأسئلة الجديدة، حول وثوق الصلة وصلاحيّة اتّفاق الطائف في إدارة الحكم في لبنان. فلم تستطع الترويكا أن توفّر للبنان كلّ الأهداف المُبتغاة من الاستقرار الذي تريده في بيئة إقليميّة متغيّرة. وفي أحسن

29- H. Krayem, "The Lebanese Civil War and The Ta'if Agreement", p.11.

الأحوال، مثّلت الترويكا تحالفاً طائفيّاً جديداً، أغرق البلاد في الماضي في حرب أهليّة. إضافة إلى ذلك، إنّ الجهود لبناء سلام، في زمن ما بعد الصراع المسلّح، يجب أن لا تخضع لخصوصيّات (بنية أو مزاج) القيادات. والأكثر أهميّة أنّ "الترويكا" هي صورة واضحة للنظام الطائفيّ الذي تمّ تعزيزه في اتّفاق الطائف، وهي صورة أعاقت أيّ فرصة لبناء ديموقراطيّة حقيقيّة في لبنان.

وعلى عكس ما يعتقد الكثيرون، فإنّ اتّفاق الطائف قد فشل في الإجابة على السؤال عن هويّة لبنان. وفي أحسن الأحوال، يعدّ اتّفاق الطائف أكثر من وثيقة تسوية غامضة، إلى درجة تسمح للطوائف برؤى مختلفة، أن تقف على منصّة واحدة. وعلى سبيل المثال، فإنّ الاتّفاق يحاول أن يدمج ثلاث إيديولوجيّات (منظومة مفاهيم في موضوع الحياة أو الثقافة البشريّة) متناقضة: القوميّة اللبنانيّة، والقوميّة السوريّة، والقوميّة العربيّة. من الناحية التاريخيّة، أوصلت هذه الإيدولوجيّات الدولة إلى طريق تصادميّ، وهي، بالتالي، مسؤولة عن توفير التراث المرّ المشترك بين اللبنانيين. ففي نفس الوقت، يلتزم هذا الاتفاق بأنّ لبنان "وطن نهائيّ لجميع أبنائه"، وهو "عربيّ الهويّة والانتماء"، وتربطه علاقات مميّزة بالشقيقة سوريا. والأسوأ من هذا، إنّ هذه الإيديولوجيّات تمثّل النظام الطائفيّ الذي يختبئ وراءها. ولدى استذكار الأحداث والتفكير فيها، يصعب على اللبنانيين الذين ينتمون إلى هذه الإيديولوجيّات، الانصهار في بوتقة وطنيّة واحدة.

إضافة إلى ذلك، فشل اتفاق الطائف في التطرّق إلى معظم المسائل المرتبطة بالإصلاح السياسيّ، وتجاهل قضايا أخرى مهمّة، مثل التطوّر، والنموّ، والرعاية الصحيّة، وإعادة توزيع الثروة عن طريق الإصلاح الضرائبيّ، والبيئة، وتعزيز النظام الديموقراطيّ. وعلاوة على ذلك، لم يَجْر أيّ تقدّم بالنسبة إلى تنفيذ بنود اتّفاق الطائف.

1. لم يتمّ إنشاء المجلس الأعلى للإشراف على إلغاء الطائفيّة السياسيّة.

2. لم يتمّ السعي إلى تحقيق اللامركزيّة الإداريّة، للتأكيد على المشاركة المحليّة لتنمية المناطق اللبنانيّة كافة.

3. تمّ تجاهل إنشاء مجلس الشيوخ "الذي يشتمل على تمثيل كلّ العائلات الروحيّة، وتنحصر صلاحيّاته في القضايا المصيريّة".

4. عدم اتخاذ أيّ إجراء، أو أيّ تدبير، لتعزيز استقلال القضاء. وفي الواقع، ما زالت السلطة القضائيّة تحت سيطرة السلطة التنفيذيّة وتوجيهاتها السياسيّة.

5. قانون الانتخابات النيابيّة، كما جاء في وثيقة اتّفاق الطائف: تجري الانتخابات النيابيّة، وفقاً لقانون انتخاب جديد، على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين، وتؤمّن صحّة التمثيل السياسيّ لفئات الشعب وأجياله، وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداريّ، في إطار وحدة الأرض، والشعب، والمؤسّسات. غير أنّ السلطة الإجرائيّة لم تحترم هذا القانون، في مظهرين:

(أ) زيادة عدد مقاعد النوّاب من 108 إلى 128.

(ب) قسّمت البلد في الانتخابات النيابيّة، التي جرت في الأعوام 1992 و1996 و2000، إلى نوعين من الدوائر الانتخابيّة: المحافظة والقضاء. وقد تبيّن أنّ معظم النواب المسيحيين يتمّ انتخابهم بأصوات المسلمين. ومن هنا، كانت مقاطعة المسيحيين لهذه الانتخابات وامتناعهم عن المشاركة في الإدلاء بأصواتهم، ومطالبتهم بأن تجري الانتخابات النيابيّة، بعد انسحاب كلّ القوّات الأجنبيّة من لبنان. وقد ظهر لهم أنّ قانون الانتخابات كان، يومئذٍ، مخالفاً لما نادى به اتّفاق الطائف، وأنّه، في الواقع، همّش المسيحيين من الناحية السياسيّة.

6. على الرغم من أنّ المادة /49/، من الدستور اللبنانيّ، تُحدّد فترة ولاية رئيس الجمهوريّة بستّ سنوات، فقد عدّل البرلمان هذا القانون الدستوريّ، العام

1995 والعام 2004، ومدّد ولاية الرئيسين: الهراوي ولحّود على التوالي، مدّة 3 سنوات جديدة، لكلّ منهما.

7. لم يتمّ إعادة المهجّرين أثناء الحرب الأهليّة إلى قراهم وبيوتهم، التي هجّروا منها في منطقة الشوف، على الرغم من المبالغ الطائلة التي أنفقتها الحكومة على وزارة المهجّرين.

8. وأخيراً، كانت هزيمة القوّات الموالية لرئيس الوزراء الجنرال عون مُفيدة في شقّ الطريق إلى معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان، والتي جرى التوقيع عليها في دمشق، في 20 أيار العام 1991، من قِبل الرئيسين: السوريّ واللبناني.

فمن المنظور السياسيّ المجرّد، هدفت المعاهدة إلى تأمين إطار، يهدف إلى بناء العلاقات اللبنانيّة– السوريّة، على قواعد التعاون والتنسيق بين البلدين، حسبما جاء في اتّفاق الطائف. وفي كلّ الأحوال، فقد شرّعت هذه المعاهدة، من المنظور السياسيّ، السيطرة السوريّة على الشؤون الخارجيّة والقضايا الداخليّة اللبنانيّة.

ويلاحظ بسهولة، أنّ توقيت هذه المعاهدة وتوقيعها قد أظهرا ذكاء الرئيس حافظ الأسد في تأمين المساندة الأميركيّة لسوريا، كجائزة لها على تعاونها أثناء وبعد عمليّة "عاصفة الصحراء"، لتحرير الكويت من الاحتلال العراقيّ.

تنقسم هذه المعاهدة إلى ستة أبواب، يمكن تلخيصها، كما يلي:

المادة الأولى: تعمل الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما في جميع المجالات، وخاصّة السياسيّة، والاقتصاديّة، والأمنيّة، والثقافيّة، والعلميّة.

المادة الثانية: يشمل التعاون والتنسيق بين البلدين المجالات الاقتصاديّة، والزراعيّة، والصناعيّة، والتجاريّة، والنّقل، والمواصلات، والجمارك، وإقامة المشاريع المشتركة، وتنسيق خطط التنمية.

المادة الثالثة: تؤكّد الترابط الأمنيّ بين البلدين، وعدم جعل لبنان مصدر تهديدٍ لأمن سوريا، ولا سوريا مصدر تهديد لأمن لبنان، في أيّ حال من الأحوال، وذلك حسب ما جاء في اتّفاق الطائف.

المادة الرابعة: تدعو المعاهدة الدولتين إلى إعادة تمركز القوّات السوريّة في منطقة البقاع، إلاّ أنّ المعاهدة لم تلحظ أيّ جدول زمنيّ لانسحاب القوّات السوريّة من لبنان.

المادة الخامسة: تُوضح المعاهدة السياسة الخارجيّة العربيّة والدوليّة لكلّ من لبنان وسوريا، وهي سياسة تقوم على ثلاثة مبادىء: الانتماء العربيّ لكلّ منهما، والمصير المشترك والمصالح المشتركة القائمة بينهما، ومساندة كلّ منهما للآخر في القضايا التي تتعلّق بأمنه ومصالحه الوطنيّة.

المادة السادسة: وأخيراً، تدعو المعاهدة إلى تشكيل الأجهزة التالية: المجلس الأعلى، وهيئة المتابعة والتنسيق، ولجنة الشؤون الخارجيّة، ولجنة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ولجنة شؤون الدفاع والأمن، والأمانة العامّة[30].

وعلى الرغم من أنّ القيادة السوريّة، وحسب وجهة نظرها، ترى أنّ "الروابط الأخويّة" متطابقة تماماً والروابط الاستراتيجيّة، فإنّ المعاهدة الشاملة أعطت دلالة إنذار، لما يمكن أن يتوقّعه اللبنانيّون، في ظل السلام السوريّ. ففي المعنى العام، إنّه لمن سخرية القدر، أنّ حُكماً غير ديموقراطيّ، كالحكم

30- للمزيد من التفاصيل عن معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق، راجع: محمد حسن خليفة، العلاقات اللبنانيّة السورية بين الاقتصاد والسياسة، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2011.

السوريّ، قد مُنح مهمّة العمل لبناء الديموقراطيّة في لبنان. فقد تدخلّت المخابرات السوريّة، بكل وضوح، في العمليّة الانتخابيّة للبرلمان اللبنانيّ؛ حتّى إنّها "ساعدت" في صنعِ قانون الانتخاب، ورسم الدوائر الانتخابيّة، إذ أصبح الأمر ممكناً أن يفوز حلفاء سوريا في الانتخابات، بل والأسوأ من ذلك، إذا ما قام بعض الحلفاء بسوء استخدام السلطة، فسوريا لا تحرّك ساكناً لمنعهم.

لم يحدّد اتّفاق الطائف جدولاً زمنيّاً لانسحاب القوّات السوريّة من لبنان. وفي ظل النظام الطائفيّ، كما هو الحال في لبنان، أصبح "وجود" القوّات السورية قضيّة تثير الخلاف والشّقاق. وبينما ينعت بعض اللبنانيين الوجود السوريّ بـ"دائم وشرعيّ"، يراه آخرون "قوّة احتلال"، ويهدّد الوجود الفعليّ لبلدهم. وعلى سبيل المثال، فإنّ أعضاء الترويكا الثلاثة قد قيّموا السيطرة السوريّة بطرقٍ مختلفة. فرئيس مجلس النوّاب، نبيه برّي، مثلاً، كان الحليف الأساسيّ الذي لا غنى عنه بالنسبة إلى دمشق؛ والرئيس الهراوي، وهو سياسيّ قديم و"ثعلبٌ سياسيّ"، استخدم السوريين لمساعدته في معاركه المحدودة والضيّقة؛ وأخيراً، هناك رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، الذي كان "براغماتيّاً" ووسطيّاً، يريد "أن يعمل ما هو ضروريّ لتوفير الهدوء السياسيّ والدبلوماسيّ، حتّى لا تَنْقلِب عمليّة إعادة بناء لبنان، والنمو الاقتصاديّ رأساً على عقب"[31].

وكان السوريّون أذكياء، لدرجة أنّهم كانوا يدعمون الطوائف بعضها ضدّ بعضها الآخر. هذا، وقد مضت فترة طويلةً، كان لبنان خلالها مُقسّماً طائفيّاً ومركّب البِنْية، ومن هنا، استطاع السوريّون أن يسيطروا على لبنان. وعلاوة على ذلك، فإنّه لم يتم الالتزام أو تنفيذ كلّ بنود اتّفاق الطائف، ما سمح للسوريين أن لا يستجيبوا للبند الخاص بانسحابهم من لبنان. ولدى تأمّل الأحداث حينها، فإنّ المعاهدة اللبنانيّة– السوريّة لم تكن خارج هذا السياق، لأنّها دعت كلا

31 -N. Blanford, killing MR Lebanon, (London: I.B. Taurus, 2006), p.58.

البلدين للتنسيق والتعاون في سياستهما العربيّة والأجنبيّة "إلى أقصى حدود الممكن".

ونتيجة لذلك، رأت إسرائيل أنّ المعاهدة تشكّل تهديداً لها، واستخدمتها ذريعة لاستمرار احتلالها لجنوب لبنان، وكان السوريّون، في المقابل، مقتنعين بعدم انسحابهم من لبنان، ما دام هناك أجزاء من ذلك البلد تحتلّها القوّات الإسرائيليّة. وهكذا فَشِل اتّفاق الطائف في إبعاد لبنان والنأي به عن مجريات الأحداث الإقليميّة التي من غير الممكن التنبؤ بمدى خطورتها. وواقع الأمر، كان التوتّر العسكريّ، والغارات الإسرائيليّة في العام 1993 والعام 1996، سببين أساسيين لبقاء لبنان يدور في حلقة مُفرَغة.

في الحقيقة، إنّه، منذ أن قامت إسرائيل بالغزو الأوّل للبنان، في آذار 1978، بدأت بتسليح جيش لبنان الجنوبيّ، وبدعمه ماليّاً وتوجيهه في جهوده للسيطرة على مناطق كبيرة من جنوب لبنان. وكان التبرير، أو التفسير الإسرائيليّ الأساسيّ لهذه السياسة، مرتبطاً باستمرار بتلك الهجمات الدمويّة التي كان الفلسطينيّون يقومون بها، عبر الحدود على شمال إسرائيل، علي يد مجموعات فلسطينيّة منظّمة. ومهما يكن، ففي العام 1985، وبعد ثلاث سنوات على انسحاب الجيش الإسرائيليّ من بيروت، بقي في عمق الأراضي اللبنانيّة، على مسافة 12 كلم، و75 كلم بموازاة الحزام الأمنيّ. وتجدر الإشارة إلى أنّ منطقة التأثير، أو النفوذ، تجاوزت واقعيّاً هذه المنطقة، إلى مكان وجود جيش لبنان الجنوبيّ في المدن، كجزّين، وشرقاً إلى المنطقة الواسعة، جنوب مدينة صيدا.

في أوائل التسعينيّات، بزغ فجر حزب الله، كوحدة قياديّة في المقاومة اللبنانيّة، ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ. وكان هذا الحزب يقوم بتنفيذ العديد من العمليّات داخل "الحزام الأمنيّ" ضدّ الجيش الإسرائيليّ، وجيش لبنان الجنوبيّ، على حدٍ سواء. بعد ذلك، وفي 25 تموز 1993، ردّ الجيش الإسرائيليّ على

هجوم قام به حزب الله، أدّى إلى مقتل عدد من الجنود الإسرائيليين، بالقصف الجويّ المركّز، لمدّة أسبوع كامل، ضدّ أهداف في لبنان. وأطلق على تلك العمليّة في إسرائيل تسمية "عمليّة تصفية الحساب"، وفي لبنان "حرب الأيّام السبعة". وقد وضعت الحكومة الإسرائيليّة هدفين لهذه العملية: 1- ضرب مباشر لقواعد حزب الله وبنيته التحتيّة، ليصعب، بالتالي، على الحزب أن يستخدم الجنوب اللبنانيّ قاعدة لضرب إسرائيل. 2- تهجير المواطنين، ليصبحوا لاجئين في الداخل، على أمل أن يضغطوا على الحكومة اللبنانيّة، للتدخّل ضدّ الحزب.

بعد سبعة أيّام من الهجوم البريّ، والقصف الجويّ والبحريّ الإسرائيليّ الذي أدّى إلى خرابٍ ودمارٍ في منطقة واسعة في الجنوب، لم تستطع إسرائيل أن توقف إطلاق الصواريخ من قبل حزب الله، كما تنبّأت به. وفي المجمل، تمّ تدمير 80 قرية بالكامل، وحوالى ستة آلاف منزلٍ أصيبت أو دُمرت، وأكثر من 140 مواطناً مدنيّاً قُتلوا، وحوالي 300,000 لاجىء، معظمهم من الشّيعة تدفّقوا باتّجاه بيروت، كإعادة لتهجيرٍ سابق كبير، حصل بعد الاجتياحين الإسرائيليين في العام 1978 والعام 1982. أمّا في إسرائيل، فقد قُتل اثنان من المدنيين، وأُصيب 24 بجراح[32].

أخيراً، تمّ التوصّل إلى وقفٍ لإطلاق النار، في 31 تموز 1993، استند على "تفاهم غير مكتوب"، وافقت بموجبه إسرائيل على وقف الهجوم على الأهداف المدنيّة في لبنان، فيما تعهّد حزب الله بوقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل. غير أنّ الحرب، بين الفريقين، استمرّت، ولكن ضمن حدود "قواعد اللعبة". وحسب السيّد حسن نصر الله:"ولّدت صواريخ الكاتيوشا صيغة جديدة، ارتكزت على نزوح قسريّ متبادل، وعلى خراب مُتبادل، ورُعب

32 -N. Noe, (ed.), Voice of Hezbollah: the Statements of Sayyed Hassan Nasrallah, (London: Verso, 2007), p.200.

متساوٍ"[33]. وهكذا، وعلى الرغم من النقاش والجدل الحاد نسبيّاً، حول وقف إطلاق النار، فإنّ "التفاهم غير المكتوب" هيّأ المسرح لما سيأتي لاحقاً في العام 1996، حين أصبح وقف إطلاق النار "تفاهماً مكتوباً"، وقّع عليه كلّ من لبنان وسوريا وإسرائيل والولايات المتّحدة.

في العام 1996 إذاً، زادت حِدّة العمليّات التي قام بها حزب الله ضدّ الجيش الإسرائيليّ وجيش لبنان الجنوبيّ داخل "الحزام الأمنيّ" وحَوْله. فقرّرت إسرائيل القيام بعمليّة عسكريّة، أطلقت عليها اسم "عناقيد الغضب" في 11 نيسان 1996، بهدف إنهاء "رُعب حزب الله". وبحسب Magnus Ranstorp، قد سجل شهر نيسان 1996، الذّرْوة في عدد الهجمات التي قام بها حزب الله ضدّ الجيش الإسرائيلي، منذ العام 1985. فعلى سبيل المثال، قام حزب الله بـ 99 عمليّة فقط، في العام 1991، ضدّ الجيش الإسرائيليّ، وفي نيسان 1996، قام الحزب بِ 750 عمليّة، منها 489 عمليّة استخدم خلالها صواريخ الكاتيوشا[34]. وكان نتيجة العمليّة العسكريّة أن تعرّض الجانب اللبنانيّ إلى خسارة جسيمة باستشهاد 165 مدنيّاً، وجرح 401؛ كما تمّ حصول تدمير واسع في البِنْية التحتيّة، بما فيها الطرق السريعة (الأوتوسترادات والجسور) ومحطّات الكهرباء. وأمّا في الجانب الإسرائيلي، فقد تعرّضت إسرائيل إلى خسائر في الأرواح، من بينها جرح 62 جنديّاً، وخسارة مادية كبيرة، قُدِّرت بـ20 مليون دولار في الممتلكات المدنيّة[35].

وعَلَّل رئيس الوزراء الإسرائيلي بيريس حملة "عناقيد الغضب" بأنّها أنجع وسيلة لمحو حزب الله من لبنان. وهذه المرّة، كان بيريس مدعوماً من الولايات المتّحدة التي قادت مؤتمر شرم الشيخ، ضدّ الإرهاب، الذي عُقد في 13 آذار

33- المصدر السابق، ص،101.

34 -M. Ranstorp, “The Strategy and Tactics of Hizballah's Current Lebanization Process”, Mediterranean Politics 3, No:1, 1998, pp.103-134.

35 -N. Noe, (ed.), Voice of Hezbollah, p.144.

1996، أي قبل شهر تماماً من القيام بعمليّة "عناقيد الغضب". وقد تعهّدت إدارة الرئيس كلنتون Clinton، يومئذٍ، بدفع 100 مليون دولار لإسرائيل مقابل جهودها لمحاربة الإرهاب. وكان بيريس يأمل من وراء العمليّة دعم وضعه غير المستقرّ، والمشكوك فيه باطّراد، في الانتخابات الإسرائيليّة التي ستجري في أواخر شهر أيار. وفي آخر الأمر، أعلن بيريس، أنّ هدفه أيضاً الضغط على الحكومة اللبنانيّة، لتكبح نشاطات حزب الله في الجنوب اللبناني.

ومهما يكن، فقد عدّلت ديناميكيّة الوضع على أرض المعركة من أهداف بيريس.

أوّلاً: إنّ القصف الجوّي لملجأ، قرب القوّات الدوليّة في بلدة قانا، في 18 نيسان، وقد أدّى إلى مقتل مائة وستة قرويين لبنانيين، كان ضربة قويّة من الناحية الأخلاقيّة، للحملة العسكريّة الإسرائيليّة. وبدلاً من طلب نزع سلاح حزب الله، شرْعنت واشنطن اتّفاقاً مكتوباً، لإنهاء الهجمات على إسرائيل، وعلى المدنيين اللبنانيين، على حدّ سواء. وأخيراً، وبتشجيع من وزير خارجيّة فرنسا، Harvé de Charette، دعا "تفاهم نيسان" الطرفين: حزب الله وإسرائيل، لتقديم ضمانات تنصّ على أنّه، "وتحت أيّ ظروف، لا يجوز أن يكون المدنيون هدفاً لأي هجوم، وأن المناطق السكنيّة والمؤسّسات الصناعيّة والكهربائيّة يجب أن لا تكون هدفاً للهجوم البريّ"[36]. وفي هذا المعنى، فقد شرعن التفاهم حرب حزب الله في لبنان ضدّ الجيش الإسرائيلي. وأما في إسرائيل، فقد انتقد بنيامين ناتنياهو، قائد حزب الليكود المُعارض، التفاهم، على أساس أنّ عمليّة "عناقيد الغضب" قد فشلت بشكل لا يقبل الجدل، في صدّ هجمات حزب الله ضدّ الجيش

36- المصدر السابق، ص 145.

الإسرائيلي في منطقة "الحزام الأمني". وكان نتيجة ذلك، خسارة بيريس الانتخابات البرلمانيّة التي ظنّ خطأً أنّه سيفوز بها، بفضل "عناقيد الغضب"[37].

أما حزب الله، فقد مثّل "التفاهم" نصراً حاسماً له، بعد ستّة عشر يوماً من المعارك.

أوّلاً، وعلى المستوى الدوليّ، سبق وعرّفت إدارة كلنتون حزب الله بأنّه "عدّو لعمليّة السلام في الشرق الأوسط"، وذلك، بقرار تنفيذيّ، صدر عام 1995، ولكنّها اعترفت، بعد ذلك، بحقّ الحزب ضمنيّاً بالقيام بهجمات داخل لبنان، دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف المُسبقة للحاجات الملحّة لعمليّة السلام[38]. في لبنان، لم يَعُد مستغرباً أن تنظر إلى حزب الله كحامٍ للشعب اللبناني، ومدافع عن استقلال لبنان وسيادته، ووحدة أراضيه. كما أصبح واضحاً جدّاً، أنّ عملية "عناقيد الغضب" لم تستطع التغلب عسكرياً على حزب الله عن طريق الهجمات الجويّة، أو تقليديّاً، عن طريق الهجوم البرّي، دون أن تتكبّد تل ابيب خسائر جسيمة بين المدنيين. ويؤكد Nicholas Noe أنّه، مهما كانت الهجمات الإسرائيليّة قاسية ومستمرّة، فإنّ حزب الله لن يعاني نقصاً في كميّة الصواريخ. وبكلامٍ آخر، إنّ استمرار حملة جيش الإحتلال الإسرائيلي سوف يُعزّز استمرار هجمات صواريخ حزب الله، على أهداف داخل إسرائيل، ومن المحتمل استمرارها بشكل فعّال، لما بعد الانتخابات الإسرائيليّة، في أواخر شهر أيار 1996 [39].

وبالفعل، استمرّت هجمات حزب الله، حتّى اضطرّ الجيش الإسرائيلي، أخيراً، إلى الانسحاب من جانب واحد من معظم الأراضي اللبنانيّة، في 25 ايار

37- للمزيد عن "تفاهم نيسان" راجع:
D. Ross, The Missing Peace: The Inside Story of The Fight for Middle East Peace, (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004), pp.246-255.
38 -N. Noe, (ed.), Voice of Hezbollah, p.146.
39- المصدر نفسه، ص 145.

2000. وتجدر الإشارة إلى أنّ حزب الله لم يكن بوسعه أن يُسَجِّل الانتصار منفرداً، دون غطاء سياسيّ وفّرته له السلطة السياسيّة. وهنا، نشير إلى الدور الذي قام به رئيس الوزراء، رفيق الحريري، في إضفاء الشرعيّة التي يحتاج إليها الحزب، لاستمرار مقاومته وجهوده لتحرير البلد من الاحتلال الإسرائيلي. لقد استخدم الرئيس الحريري علاقاته السياسيّة، ونفوذه الماليّ في الخارج، لتعبيد الطريق للتعايش بين المقاومة والدولة. وهكذا، شهدت فترة اتّفاق الطائف بزوغ ظاهرتين تستحقان البحث والدراسة العميقة، لفهم الأزمة اللبنانيّة المتنامية والمستمرّة: ظاهرة المقاومة، وظاهرة الحريري.

أ- ظاهرة المقاومة

إن قصّة حزب الله، في لبنان قصّة جديرة بالدراسة، لأنّ هذا الحزب أتقن كلاً من تكتيكات الصراع المسلّح، وفنّ المناورة السياسيّة. وبداءة، فإنّ لفظة "حزب الله" مقتّبسة من القرآن الكريم، كما جاء في سورة المائدة:

﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾ ﴾[40].

لم يكن نُشوء حزب الله في لبنان فقط نتيجة الاجتياح الإسرائيليّ، عام 1982، أو الدوْر الذي أدّته كلّ من إيران وسوريا في هذا الخصوص، لكنّه أيضاً كان مرتبطاً بالظروف الاقتصاديّة والتعبئة السياسيّة للطائفة الشيعيّة. فقبل انفجار الحرب الأهليّة، في العام 1975، كان الوضع الاقتصادي والحرمان السياسيّ العاملين الرئيسين اللذين دفعا بالشيعة إلى العمل السياسي.

40- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 55 والآية 56.

ومهما يكن، فقد استمرّ الوضع على حاله، حتّى مجيء السيد موسى الصدر، الذي أيقظ للشّيعة قضيّتهم (راجع الفصل الثالث). إلاّ أنّ السيد موسى الصدر لم يكن موجوداً بين الشيعة، عندما وُلد حزب الله، في خضم الاجتياح الإسرائيلي في العام 1982، لكنّه كان بالتأكيد رجل الدين الذي ألهم حزب الله للقيام بنشاط عسكريّ، ضدّ الاحتلال الإسرائيلي. وقد توقّع السيد الإمام الحاجة إلى المقاومة ضدّ تل أبيب وأجندتها، خلال الاجتياح الإسرائيلي الأوّل للبنان، في العام 1978 (تلك العملية التي أُطلق عليها عمليّة الليطاني). واليوم، وبعد أكثر من خمسٍ وثلاثين عاماً على اختفائه خلال زيارته إلى ليبيا، في آب 1978، ما زال الشيعة يذكرونه "بالإمام المُغَيَّب" الذي سيعود يوماً ما، ويقودهم نحو الخلاص.

ويمكن اعتبار الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، في العام 1982 (والمعروف بعمليّة سلامة الجليل) عنصراً مهمّاً وجوهريّاً آخر، أثّر بشكل عمليّ في التعبئة السياسيّة والراديكاليّة، لدى الطائفة الشيعيّة. وتشير Amal Saad Chorayeb إلى: "أنّ التدمير، الذي أحدثه الاجتياح الإسرائيليّ في العام 1982، وبالتالي وحشية احتلال الجنوب وملازمته للتدخّل الغربي في لبنان، أنتج العديد من المجموعات المُقاوِمة من الطائفة الشيعية التي اندمجت لتكوّن حزب الله"[41]. إلاّ أنّ السؤال يبقى: كيف أثّر الاجتياح في إنتاج هذه الراديكاليّة العالية المستوى، بين أبناء الطائفة الشيعية؛ وتداعياً كيف وعت المقاومة الإسلامية نفسها كردّة فعل بديهية؟

بعيداً عن الأمر الشرعيّ لمقاومة الظلم، قام الاجتياح الإسرائيليّ بتدمير سبع قرى جنوبيّة بنسبة 80%، وقتل 19,000 شخص، وإصابة حوالى 32,000 بجروح. وأُجبر الآلاف من الأشخاص على اللجوء إلى ضاحية بيروت الجنوبيّة التي صارت فيما بعد خزّاناً للمجموعات الشيعيّة المسلّحة. إضافةً إلى ذلك،

41 -Amal Saad – Ghorayeb, Hezbu'llah: Politics, Religion, (London: Pluto Press, 2002), p.10.

انتهك الإسرائيليّون قدسيّة احتفال يوم عاشوراء في مدينة النبطيّة، وتمّ سجن حوالى 10,000 لبنانيّ وفلسطينيّ في سجن أنصار، في ظروف سيّئة قاسية، وانتهاك فاضح للمواثيق الدوليّة التي تقرّ بحقّ أسرى الحرب المدنيين، وفرض منع التجوال وإغلاق مناطق كاملة، وقَطْع الماء والكهرباء عن القرويين الذين يتعاطفون مع المقاومة(42).

ومختصر القول، إنّ الاجتياح الإسرائيليّ سرعان ما ساعد على نموّ المقاومة وتوسّع مجالها، الأمر الذي أثّر أشدّ التأثير على الشيعة. وكما يرى السيد حسن نصر الله: "لو أن العدوّ لم يقدم على تلك الخطوة (أي الاجتياح)، لا أدري ما إذا كان سيوُلِد شيء يُدعى حزب الله"(43).

وما يمكن ترجيحه هو أنّ بزوغ حزب الله ارتبط أيضاً بالأزمة الإقليميّة الضاغطة، في منطقة الشرق الأوسط، منذ قيام إسرائيل، عام 1948. وفي هذا السياق يتقاسم كلا البلدين: سوريا وإيران الرصيد في بروز حزب الله، كحركة مقاومة في وجه التهديد الصهيونيّ للبنان. وكانت كلّ من دمشق وطهران قد وقّعتا اتفاقيّة عسكريّة، يُسمح بموجبها دخول حرس الثورة الإيراني إلى وادي البقاع، مقابل تزويد سوريا بالبترول الإيراني(44).

وفي محاولة منها لتصدير الثورة الإسلاميّة، سعت إيران إلى كسر الحدود الجغرافيّة الضيّقة للحرب مع العراق، في محاولة للوصول إلى مجالات أوسع، داخل العالم العربيّ. ولهذه الغاية، وفّر موقع سوريا الجغرافيّ لإيران الممرّ لتحقيق أهدافها السياسيّة الخارجيّة. وهكذا، فإن اتفاقيّة عسكريّة مع سوريا، ودمج

42- المصدر نفسه، ص 11- 13.
43- المصدر السابق، ص 11.
44 -M. Ranstorp, Hezbu'llah in Lebanon: The Politics of the Western Hostage Crisis, (New York: St. Martin Press, 1997), p.34.

النضال (الجهاد) معها ضدّ إسرائيل، من قبل اللبنانيين الشّيعة، مهّدت الطريق لإيران، كي تحقّق أهدافها الاستراتيجيّة(45).

وعلى كل حال، فإنّ إيران دخلت المسرح السياسيّ اللبنانيّ، بعد موافقة الرئيس حافظ الأسد، الذي أدرك أن حزب الله، كحزب شيعيّ، سيحافظ على المصالح السوريّة في لبنان. ولدى قراء الأحداث، نجد أنّ تحالف الأسد مع حزب الله كان أيضاً، مترابطاً بالصراع ضدّ تل أبيب، التي ما تزال تحتلّ مرتفعات الجولان. وكما يرى Judith Palmer Harik: إنّ صنّاع القرار في سوريا استغلّوا وجودهم العسكريّ في لبنان، لنقل رسائلهم إلى كلٍّ من إسرائيل والولايات المتّحدة(46).

وعلى الرغم من أنّ دور حرّاس الثورة الإيرانيّة كان عسكرياً فقط، إلاّ أنّهم اهتموا أيضاً بالتعاليم الحزبيّة الدينيّة التي نادى بها الإمام الخميني. وكما جاء على لسان هادي رزا عسكريّ، قائد حرس الثورة في لبنان، "فإنّ حرس الثورة ليس ميليشيا؛ ولكن مُهمتنا هي تدريب الشعب لمحاربة إسرائيل"(47). ومنذ أن تمركز حرس الثورة في منطقة البقاع، وليس في الجنوب، أكّد بعضهم أنّ مهمّتهم مُوجّهة نحو إقامة نظام في لبنان يشبه نظام الحكم في إيران.

ولهذه الغاية، بدأ حرس الثورة عمليّة التجنيد، ونشر التعاليم الدينيّة بين المواطنين الشيعة في بعلبك، وذلك، من خلال ترجمة رسالة الثورة الإيرانيّة، من اللغة الفارسيّة إلى اللغة العربيّة(48). وبداءة، بدأ حرس الثورة بتشجيع رجال الدّين، خرّيجي مدينة النجف، على أن يتخلّوا عن حزب الدّعوة في لبنان، الذي يتخّذ من العراق قاعدة له، ويقوموا بنشاطات سريّة، وينضموا إلى المتسرّبين من

45 -J.P. Harik, Hezbollah: The Changing Face of Terrorism, (London: I.b. Taurus, 2005), p.39.
46- المصدر نفسه، ص 39.
47 -M. Ranstorp, Hezbu'llah In Lebanon, p.34.
48- المصدر نفسه، ص 35.

حركة أمل، لكي ينشروا رسالة أكثر راديكاليّة لجمهور شيعيّ أوسع. ومهما يكن، فقد رفض نبيه برّي إقامة جمهوريّة إسلاميّة في لبنان، الأمر الذي عارضه بشدّة، في ذلك الحين، السيّد حسين الموسوي، نائب رئيس حركة أمل، والمتحدّث الرسميّ باسمها[49]. وبما أنّ برّي ملتزم بالسيادة الوطنيّة ووحدة الأراضي اللبنانية، فقد انضم إلى لجنة الإنقاذ الوطنيّ – لجنة سداسيّة من القادة، شكّلها الرئيس إلياس سركيس، في 21 حزيران 1982 – لتعالج موضوع الاجتياح الإسرائيليّ، وحصار بيروت. وقد وصف الموسوي تلك اللجنة بأنّها جزء من "خطة ذات أوركسترا أميركيّة، وبأنها غير إسلاميّة"[50].

ونتيجة لذلك، انفصل الموسوي وبعضٌ من قادة حركة أمل، مثل السيّد حسن نصرالله، وصبحي الطفيلي، ومحمد يزبك، وحسين خليل، ونعيم قاسم، ومحمد رعد، وإبراهيم الأمين السيد، عن حركة أمل، وأسّسوا أمل الإسلاميّة، التي انضمّ إليها الكثير من المجموعات الإسلاميّة، مثل جمعيّة علماء جبل عامل، وحزب الدّعوة اللبنانيّ، وجمعيّة الطلاب المسلمين، في إطار مؤسّساتي واحد. وهكذا، تختم Ghorayeb، قائلة: "إن التيار الإسلاميّ الذي نشأ في بداءة السبعينيات تغير بشكل صارخ إلى حركة مقاومة غير منظّمة، تحوّلت تدريجاً إلى حزب سياسي منظّم[51].

في 16 شباط 1985 أصدر حزب الله رسالته المفتوحة، بعد أسابيع فقط من الانسحاب الإسرائيلي الأوّل والكبير من لبنان. وتعتبر هذه الرسالة وثيقة رسميّة، تتضمّن إيديولوجيّة حزب الله وأهدافه السياسيّة. في هذا الإعلان، حسب تحليل الشيخ نعيم قاسم، يكون حزب الله قد بدأ مرحلة جديدة في تاريخه، نقلته من العمل المقاوم السرّي، بدون تواصل، مع الإعلام والجهات السياسيّة المختلفة،

49- المصدر السابق، ص 31.

50-A. Saad-Ghorayeb, Hezbu'llah: Politics, Religion, p.15.

51- المصدر نفسه، ص 15.

إلى العمل السياسيّ المعلن الذي يواكب ويتابع المقاومة كأولويّة[52].... وهذا لا يعني أنّ الحزب تخلّى، بأيّ شكل من الأشكال، عن مسيرته الجهاديّة ضد الاحتلال ويضيف الشيخ قاسم، مفسّراً:"إذ لا يمكن لأيّ عمل جهاديّ أن يكون معزولاً عن عمل سياسيّ يواكبه، ويتكامل معه، ويراكم ثماره، باتجاه تحقيق الأهداف"[53].

وتؤكّد الرسالة، في الجوهر، دور الإسلام في قضيّة حزب الله، وولاء الحزب لتعاليم الإمام الخميني، وتسليمه بنظرية الحاكم الدينيّ، أو ولاية الفقيه. ويعني هذا التعبير حرفيّاً شورى القاضي العادل. ويتضمّن المبدأ القائل بأنّ السلطة المطلقة، في معالجة القضايا الدينيّة والسياسيّة، تُناط بالقائد الأسمى منزلة في غياب الإمام الثاني عشر. إنّ سلطة وليّ الفقيه، كما يؤكّد نزار حمزه، "لا تعرف حدوداً، وإنّ حكمته مستمدّة من الله ومن سلالة الرسول"[54]. وفي هذا السياق، فإنّ حزب الله كان يعمل نظريّاً على إقامة جمهوريّة إسلاميّة في لبنان، أو دولة تحكم حسب الشريعة الإسلاميّة. ففي رسالته المفتوحة، لا يخفي حزب الله التزامه بإقامة حكم إسلاميّ، يمنح العدالة والكرامة للجميع، على قاعدة الاختيار الحرّ... لا على قاعدة الفرض بالقوّة، كما يخيّل إلى بعضهم[55]. وفي الحقيقة، فإنّ حزب الله لم يُنكر التزامه بحكم الإسلام، كأفضل نظام حكم يجلب العدالة للجميع في المجتمع. ومهما يكن، فهنالك العديد من العناصر التي أفرزت تغييراً في نظرة الحزب السياسيّة:

52- نعيم قاسم، حزب الله: المنهج، التجربة، المستقبل؛ بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 143.

53- المصدر نفسه، ص 143.

54 - A.N. Hamzeh, "Lebanon's Hezbollah: From Islamic Revolution to Parliamentary Accomodation", Third World Quarterly, (Vol:14, No:2, 1993), p.329.

55- نعيم قاسم، حزب الله، ص 38 – 39

A.R. Norton, Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon, (Austin: University of Texas Press, 1987), p.173.

1– التزم حزب الله بمبادئ الإسلام الأساسيّة: "لا إكراه في الدين"، ومع ذلك، ونظراً إلى أن مجتمعاً إسلامياً يجب أن يسبق دولة إسلاميّة، وبما أنّ لبنان بلد فريد بتركيبته التعدديّة، يؤكّد الشيخ قاسم: إنّ دولة إسلاميّة لا تقوم على مبدأ "التبنّي، أي أن تتبنّى مجموعة واحدة، أو طائفة واحدة من المجتمع، ثم يعمل هذا الفريق على فرضها، أو فرض آرائه فيها على الفئات الأخرى"[56]. وتحت الشّعار نفسه، فإنّ الرسالة المفتوحة تُعلن: "ومن هنا، فإنّنا ندعو إلى اعتماد النظام الإسلاميّ على قاعدة الاختيار الحرّ والمباشر من قبل الناس، لا على قاعدة الفرض بالقوّة، كما يخيّل للبعض"[57]. وفي هذا السياق، فإنّ الدعوة إلى إقامة دولة إسلاميّة، وعدم فرض ذلك بالقوّة على الشعب، يؤكّد الاختلافات ما بين المثاليّة المطلقة، والبراغماتيّة السياسيّة. وكما ترى Ghorayeb: "إنّ مثاليّة إقامة دولة إسلاميّة في لبنان سيبقى عنصراً راسخاً دائماً في تركيبة حزب الله العقلانيّة وفكره السياسي، وليس ميزة من ميزات برنامجه السياسي"[58].

2. لقد أقنعت الحرب الأهليّة في لبنان (1975–1990) اللبنانيين، بمن فيهم حزب الله، بأنّه ليس باستطاعة طائفة ما، أو مذهب ما، أن يفرض أجندته السياسية على باقي طوائف البلد، ومن ثمّ يتوقّع النجاح. وحسب كلام Ghorayeb: "إنّ التأكيد على هذه النتيجة الحتميّة التي أثبتتها الحرب الأهليّة، برهنت أنّه لا تستطيع مجموعة طائفيّة معيّنة أن تنجح في تنصيب رؤيتها الدينيّة السياسيّة الخاصّة بها بواسطة وسائل ثوريّة أو وسائل عُنف. ولذا فإنّ

56- نعيم قاسم، حزب الله، ص 38.
57- المصدر نفسه، ص 39.
A.R. Norton, Amal and The Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon, p.175.
58 -A. Saad-Ghorayeb, Hezbu'llah: Polistics, Religion, p.36.

حزب الله لن يفرض على الشعب اللبنانيّ أن يختار بين الدولة الإسلاميّة أو الفوضى" [59].

3. يرى حزب الله أنّ تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيليّ أولويّة تسبق كلّ الأولويّات الأخرى كأسلمة لبنان والسيطرة على نظام الحكم في البلد. وقد كرّر الحزب، طوال السنوات الماضية، إعلانه أنّه لا يسعى إلى السلطة في لبنان، وأن السبب الحقيقيّ من مشاركته في المشهد السياسيّ اللبنانيّ، هو خدمة الهدف الأساسيّ، وهو مقاومة إسرائيل. وكما ترى Ghorayeb: "حاول حزب الله أن يُظهر باستمرار أنّ إحرازه للقوّة السياسيّة، هو أمر ثانويّ بالنسبة إلى هدف تحرير الجزء المحتل"[60]. وبكلّ أمانة، فإن حزب الله، عندما يخاطب جمهور الشيعة في لبنان، يُظهر المقاومة ضدّ إسرائيل "في سياقها الدينيّ... وبأنّ الجهاد هو واجب دينيّ مقدّس يسمو فوق باقي الأهداف الأخرى. وفي السياق عينه، يُظهر حزب الله الإسرائيليين بأنّهم كفّار، وهراطقة، يجب طردهم من الأرض الإسلاميّة"[61]. ولكن، عندما يخاطب السيد نصر الله الجماهير اللبنانيّة، على مستوى أوسع، فإنّه "يُظهر أنّ الجهاد، في مفهومه الوطني، هو واجب وطنيّ لتحرير أرض الوطن، وطرد الإسرائيليين من لبنان"[62]. ولدى النظر إلى الأحداث، نرى أنّ حزب الله قد رحّب بمشاركة كلّ الطوائف اللبنانيّة في المقاومة الوطنيّة كحلٍ وحيد لإنقاذ المضطَّهَد من المضطَّهِد. لقد أكدّ الحزب مرّة بعد مرّة، أنّ إقامة دولة إسلاميّة في لبنان ليست على أجندته الدنيويّة، وأنّه من غير المعقول أبداً أن يستبدل مقاومته بهدف لا يمكن في النهاية تحقيقه.

ويوافق كثير من المراقبين على أنّ السبب الرئيسيّ، وراء نجاح حزب الله، يعود إلى النهج الذي تتبعه المقاومة في صياغة أهدافها، وتحديد أولويّاتها،

59- المصدر السابق، ص 49– 50.
60- المصدر نفسه، ص 112.
61 -J.P. Harik, Hezbollah: The Changing Face of Terrorism, p.71.
62- المصدر نفسه، ص 71.

والتمسّك بقراراتها، مهما كانت النتائج. إنّ ديناميكيّة وبراغماتيّة الحزب سمحت له بأن يُصبح قوّة سياسيّة شرعيّة، بينما أسلوب خدماته الاجتماعيّة لتحسين ظروف الحياة اليوميّة للمحرومين من الشيعة، قد زادت من شعبيّته. ففي العام 1989، وافق الحزب على اتّفاق الطائف، وبدأ العمل ضمن النظام، بتركيز جهوده على صندوق الاقتراع، وعلى ما يُسمّى "بالجهاد السياسيّ". وهكذا، في العام 1992، وفي أول انتخابات برلمانيّة، بعد الحرب الأهليّة، فاز الحزب بثمانية مقاعد برلمانيّة، إضافة إلى أربعة مقاعد يشغلها أشخاص ليسوا في الحزب، ولكنّهم مخلصون وأوفياء له. وحسب ما يراه نزار حمزه، فإنّ هناك عدة عناصر ساعدت على انتصار حزب الله في الانتخابات التشريعيّة، منها:

1. التحضيرات الواسعة التي قامت بها قيادة حزب الله قبل موعد الانتخابات النيابيّة بشهرين، والتحليل الواقعيّ للإفادة من البدائل المختلفة بين الترشيح المستقلّ، والدخول في تحالفات مع آخرين.

2. الخدمات الاجتماعيّة التي استمرّ الحزب في توفيرها، عن طريق شبكة لجانه التي كان لها التأثير على الأصوات الانتخابيّة، من خلال المؤسّسات، كجهاد للبناء، ومنظّمة الرعاية الصحيّة الإسلاميّة، واللجنة الزراعيّة التي قدّم الحزب من خلالها المساعدات الخيريّة إلى الفقراء، وإلى القاعدة الجماهيريّة العامّة.

3. توزيع العدد الكبير من أعضاء الحزب والمُناصرين له على ثلاثة مناطق جغرافيّة هي: البقاع، والضاحية (ضاحية بيروت الجنوبية) والجنوب. وقد اتّسم هؤلاء الأعضاء بتنظيمهم الجيّد، ونشاطهم، ومستواهم الثقافيّ والعلميّ، وشكّلوا جزءاً عضويّاً من ماكينة الحزب الانتخابيّة. وَحَسَب ما يقول حمزة: إنّ هذه الماكينة عملت ليّلاً ونهاراً، وبالتواصل مع الناس، ونقلهم إلى مراكز الاقتراع،

خصوصاً أولئك الذين يعيشون بعيداً، ولربّما دفعوا للمقترعين أُجرة النَّقل، وتكلفة الإقامة المؤقّتة أيضاً[63].

4. أصدر مجلس شورى الحزب فتوى دينيّة، تمّ توزيعها على كل أعضاء الحزب والمناصرين له، تطلب منهم جميعاً التقيّد بالتصويت لمرشّحي الحزب. وأمّا الفتوى، فكانت تُشير بوضوح إلى "أنّ كلّ إنسان سوف يُسأل عن صوته يوم القيامة، وأنّ أيّ مُناصر لمصلحة الإسلام العُليا، عليه أن يدعم القائمة بقوّة، ويُدلي بصوته في صندوق الاقتراع. وبذلك، فإنّه محرّم انتخاب أيّ شخص آخر ليس له اسم في اللائحة"[64]. وغنيّ عن القول: إنّه تمّ تنفيذ هذه الفتوى عن طريق خطباء المساجد، الذين ألقوا خطابات حماسيّة لتعبئة الشعب، لانتخاب "مرشحي الإسلام" أو "مرشّحي المقاومة الإسلاميّة"[65].

وبدخول حزب الله إلى الندوة البرلمانيّة اللبنانيّة، يخلص حمزة الى القول: "قلائل من المنظّمات أو الأحزاب السياسيّة اللبنانيّة أجادوا فنّ المناورة السياسيّة كما أجادها حزب الله"[66]. والحقيقة أنّه مع مرور السنين، أثبت الحزب نجاحه في شَرْعَنة كلا الأمرين: مقاومته ضدّ إسرائيل، ونشاطه السياسي.

وفي واقع الأمر، فإنّ منطق المقاومة لا ينسجم دائماً مع منطق الدولة. وقد بدا ذلك واضحاً في البدء، عندما ظهر اختلاف بين حزب الله ورئيس الوزراء رفيق الحريري؛ ولكن، مع الزمن، أصبح الفريقان يتقبلان شرعيّة كلّ منهما. فمن ناحية، من الممكن أن يتخلّى حزب الله عن الإيديولوجيّة الراديكاليّة، ويصبح

63 - A.N. Hamzeh, "Lebanon's Hezbollah: From Islamic Revolution to Parliamentary Accomodation", Third World Quarterly, p.333.

64- المصدر نفسه، ص 333.

65- المصدر نفسه، ص 333.

66- المصدر نفسه، ص 321.

جزءاً من "المعارضة"، في مقابل اعتراف الحكومة بنضال حزب الله المسلّح "كمقاومة وطنية"[67].

لكن، يبقى السؤال النظريّ: هل من الممكن استيعاب حزب الله عبر التوافقيّة اللبنانيّة، حتّى تصبح فكرة "اللّبننة" أكثر فأكثر وضوحاً ؟ تلك الفكرة، التي شغلت فكر رئيس الوزراء، رفيق الحريري.

ب- ظاهرة الرئيس رفيق الحريري

"إنّ ظاهرة الرئيس رفيق الحريري غير مسبوقة في تاريخ لبنان"، هذا ما كتبه سمير عطا الله في صحيفة "الشرق الأوسط" التي تصدر في لندن[68]. في الواقع، ولمدّة ثلاثة عقود تقريباً، من العام 1978 إلى يوم اغتياله في 14 شباط عام 2005، قام الحريري بدورٍ حيويّ في تشكيل الحياة السياسيّة والاجتماعيّة في لبنان.

تولّى رئاسة مجلس الوزراء لفترات متتالية، من تشرين الثاني 1992، وحتّى تشرين الثاني 1998، وأبعد عن رئاسة الوزراء لمدّة سنتين، من العام 1998 إلى العام 2000، ليعود بعدئذٍ إلى السراي، في إثر نصر ساحق في الانتخابات النيابيّة، صيف العام 2000.

مع تولّي الحريري رئاسة مجلس الوزراء، في العام 1992، بدأ لبنان يلملم جراح الحرب الأهليّة. وعلى الرغم من أولئك الذين سخروا من تفاؤله بالمستقبل، فإنّهم لا يستطيعون إنكار أنّه قام بإصلاحات مهمّة في التربية، والإعمار،

67 -J.P. Harik, Hezbollah: The Changing Face of Terrorism, pp.47-48.
68 -N. Blanford, Killing MR. Lebanon, p.46.

والسياسة الوسطيّة، وإعادة الحياة المعيشيّة إلى شبه طبيعيّة في نهاية القرن العشرين[69].

طبعاً، إنّ ثروة الحريري كانت هي مصدر قوّته السياسيّة، غير أنّها ليست بالضرورة المصدر الوحيد الذي جعل منه ظاهرة فريدة في الحياة السياسيّة اللبنانيّة؛ لأن الحريري كان يتميّز بشخصيّة قويّة جدّاً. كان صريحاً، واضحاً، دقيقاً، براغماتيّاً، طموحاً، دمثاً، ودوداً، لطيفاً، ذكياً، وتوافقيّاً. وأبعد من ذلك كلّه، كان الحريري صاحب طاقة لا تملّ ولا تكّل. وقد وصف النائب محمد رعد الذي يرأس "كتلة الوفاء للمقاومة" البرلمانيّة، الحريري بأنّه "رجل دولة من الدرجة الأولى... وإنّنا لم نُصادف في السابق رجلاً يعمل 18 ساعة يوميّاً. كان يُراجع كلّ الملفّات، بما فيها من تفصيلات، وكثيراً ما كان يُطلق الأفكار والرؤى. كان عقله يشتغل باستمرار ؛ وأحياناً، عندما تتحدّث لأحد الأشخاص، ينتابك الشعور بأنّ ذلك الشخص غير مُصغٍ إليك؛ غير أن الحال مع الحريري تختلف، فهو مصغٍ إليك كل الوقت"[70].

إضافة إلى ذلك، فإنّ ما يميّز الحريري عن غيره من اللبنانيين أصحاب الثروات، كما يرى مروان حماده، هو "أنّه لم ينسَ أصوله المتواضعة، عندما كان يتحدث عادة بشيء من الحنين أو التّوق إلى الماضي، إلى أيام كان يحمل صناديق التفاح أو الليمون لقاء خمس ليرات لبنانيّة في اليوم"[71]. والحقيقة أنّ الحريري كان إنساناً متواضعاً، ريفيّ الجذور والمنشأ. وُلد الحريري في أوّل تشرين الثاني 1944، عندما كان أبوه فلاّحاً يعمل بنشاط في بساتين البرتقال، ليكسب قوت عائلته. كانت حياه غير مستقرة، وتخضع لتقلّبات كثيرة. أبدى الحريري تفّوقه في مدرسة الملك فيصل الأولى، في مدينة صيدا، ولمّا أصبح في

69 -M. Iskandar, Rafiq Hariri and The Fate of Lebanon, (London: SAQI, 2006), p.17.
70 -N. Blanford, Killing MR. Lebanon, p.47.
71- المصدر نفسه، ص 30.

العشرين من عمره، التحق بجامعة بيروت العربيّة، حيث درس المحاسبة، لكنّه، كغيره من اللبنانيين الكُثر، ترك دراسته وبدأ يعمل لأوّل مرّة في وظيفة مُصحّحٍ صحفيّ، في مجلة الصيّاد، ومن ثمّ سافر إلى المملكة العربيّة السعوديّة، في العام 1964.

في مدينة جَدَّة، عمل الحريري أستاذاً لمادّة الرياضيّات، ومن ثمّ عمل مدقّق حسابات في شركة هندسيّة، قبل أن يؤسّس شركته الخاصّة للمقاولات CICONEST، في أواخر العام 1969. أخيراً، ونتيجة للطفرة النفطيّة في أوائل السبعينيّات، جمع الحريري ثروة من جرّاء التزاماته مع الحكومة، والتزاماته الخاصّة لبناء المكاتب، والمستشفيات، والفنادق، وقصور الإقامة الملكيّة. ويعود الفضل في ذلك، إلى ناصر الرشيد، أحد كبار رجال الأعمال، وصاحب شركة إنشاءات في السعوديّة، الذي كان على علاقة حميمة بالعائلة المالكة التي انضمّ إليها الحريري، في أواخر السبعينيّات. وفي العام 1976، طلب الملك خالد بناء فندق المسرَّة في مدينة الطائف، وأخبرت الإرادة الملكيّة ناصر الرشيد أنّها ستقوم بافتتاح الفندق، بعد 9 شهور فقط، لعقد القمّة الإسلاميّة. من جهته، ناقش الرشيد الأمر مع الحريري، الذي رحّب بذلك التحدّي. استقدم الحريري شركة إنشاءات فرنسيّة وقعّت عقد المشروع بـ 100 مليون دولار. وفي نهاية الأمر، استطاع الحريري إنجاز المشروع قبل انتهاء مدّة العقد بأسبوع واحد. ونتيجة لذلك، تمّ منح الحريري الجنسيّة السعوديّة، وأصبح من كبار الأغنياء في العالم. بعدئذٍ، بدأ الحريري العمل كمبعوث شخصيّ للملك السعوديّ فهد إلى لبنان[72].

ومهما يكن، فإنّ مقاربة الحريري للحياة العامّة، في لبنان، لم تكن فقط من الناحية السياسيّة، بل من الناحية الإنسانيّة، من خلال تقديمه المساعدات للمحتاجين ونظراً إلى أنه تربّى في بيئة فقيرة صعبة، فقد تفهّم أهميّة التعليم. ففي العام 1979، أسّس الحريري المعهد الإسلاميّ للتراث والدراسات العليا،

72- المصدر نفسه، ص 18- 21.

والذي أصبح اسمه فيما بعد "مؤسّسة الحريري". وفي العام 1983، أصبحت هذه المؤسّسة أكبر المؤسّسات الخيريّة، توفّر المنح الدراسيّة الجامعيّة لـ 35,000 طالب للدراسة في الولايات المتحدة، وكندا، وفرنسا، في العقدين الأخيرين من القرن العشرين[73]. وفي العام نفسه (1979)، أطلق الحريري مشروع كفرفالوس، بكلفة 100 مليون دولار، وهو مركز يشتمل على مراكز للتعليم والتدريب المهنيّ، ومستشفى، وجامعة، ومدرسة ثانويّة. أُطلق على المركز اسم كفرفالوس، نسبة إلى قرية قريبة موجودة على التلال شرقيّ صيدا. وقد تمّ اختيار الموقع، بناء لخطة مدروسة، فكفرفالوس تقع بين صيدا السُّنية، والجنوب الشيعيّ، ومنطقة جزين المسيحيّة شرقاً، وجبال الشوف الدرزيّة شمالاً. ويخلُص Blandford إلى القول: "إنّ كفرفالوس نقطة التقاء للطوائف اللبنانيّة حيث يستطيع الطلاب من أنحاء البلاد الدراسة والتواصل بعضهم مع بعض في بيئة ليست طائفيّة"[74].

ومرّةً أخرى، فإنّ مشروع كفرفالوس، أو مؤسّسة الحريري، يوفّر "وعداً لإمكانيّات تعليميّة أفضل لسكّان بعض المناطق اللبنانيّة التي ما زالت تعاني الحرمان..."[75].

وعلى الرغم من أنّ الجيش الإسرائيليّ قام بتدمير مشروع كفرفالوس، خلال اجتياح العام 1982، فقد أصبح الحريري أكثر تصميماً عمّا قبل، لإعادة إعمار بيروت، وإعمار البلد، ووضع لبنان على طريق الاستقرار والسلام.

على المستوى السياسيّ، كان انشغال الحريري، في الحرب الأهليّة اللبنانيّة، ذا طبيعة وطنيّة وإنسانيّة.

73 -M. Iskandar, Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon, p.52.
74 -N. Blanford, killing MR. Lebanon, p.21.
75 -M. Iskandar, Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon, p.46.

أولاً: استخدم الحريري اتصالاته بالقادة المسيحيين والمسلمين، لإطلاق سراح المخطوفين من قبل الميليشيات المتنازعة[76].

ثانياً، وأثناء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان في العام 1982، اشترى الحريري 700 طنّ من المواد الغذائيّة والبطانيّات، وسيَّر باخرة لنَقْلها من ليماسول في قبرص، إلى مرفأ صيدا، تحت علم الأمم المتحدة[77]. وبعد أن تمّ انسحاب الجيش الإسرائيليّ من مدينة بيروت، في صيف العام 1982، أمّن الحريري مساعدة من الملك فهد، لجرف الركام من المدينة[78].

ثالثاً، في العام 1985، وفَّر الحريري مبلغ 500 مليون دولار من المال السعوديّ، لضخها في البنك المركزيّ اللبنانيّ، بعد انهيار قيمة الليرة اللبنانيّة بنسبة 16% في يوم واحد مقابل الدولار الاميركي[79]. وكان الحريري، ولعدّة سنوات متتالية، قد تبرّع بمبلغ 500,000 مليون دولار، على قاعدة شهريّة، لمساعدة الجيش اللبنانيّ، ولتأمين رواتب أفراده، كإجراء عمليّ، لمنعهم من ترك الجيش والالتحاق بالميليشيات الطائفيّة. حتّى إنّه اشترى المدارس ليبقيها مفتوحة أمام الطلاب، ودفع رواتب أساتذة الجامعة، وأقساط الطلبة في الجامعة الأميركيّة في بيروت، وكلية بيروت الجامعيّة – التي أصبحت فيما بعد تُعرف بالجامعة اللبنانيّة– الأميركيّة[80].

رابعاً: ولإنهاء الحرب الأهليّة، ساهم الحريري في إلغاء اتّفاق 17 أيار، ورتّب المؤتمر الوطنيّ الثاني للتسوية في لوزان، في آذار 1984، وهو مؤتمر باءَ بالفشل. وعلى الرغم من ذلك، سرعان ما أثْبت الحريري نفسه عنصراً أساسيّاً لا غنى عنه، للتوسط في زمن الحرب، في إشارة إلى أنّه قاد مفاوضات بعيدة عن

76-N. Blanford, Killing MR. Lebanon, p.32.

77- المصدر نفسه، ص 23.

78- M. Iskandar, Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon, p.46.

79- N. Blanford, Killing MR. Lebanon, p.32.

80- المصدر نفسه، ص 32– 33.

الأضواء بين قادة الميليشيات الأقوى الذين وقّعوا الاتّفاق الثلاثي في كانون الأول 1985 [81]. وأخيراً، وبفضل مساعدة الحريري، استطاع 62 نائباً لبنانياً أن يلتقوا في المملكة العربيّة السعوديّة، ويتوصلوا إلى إقرار وثيقة الوفاق الوطنيّ، التي تعرف عادة بـ "اتفاق الطائف".

ومما لا شك فيه، أنه في بداءة التسعينيات، كانت عيون الحريري مركّزة على رئاسة الوزراء. وفي 5 أيار 1992، شهد لبنان مظاهرات غير مسبوقة، ضدّ التضخّم الاقتصادي، والتوقّعات المحمومة، والسلبيّة ضدّ الليرة اللبنانيّة، وضعف الخدمات المدنيّة الحكوميّة. وما إن بدأت المظاهرات تأخذ بعداً عنفيّاً، حتّى استقال رئيس الوزراء عمر كرامي، متّهماً المعارضة (أي الحريري) في إثارة سخط الجماهير وسرعان ما تمّ تشكيل حكومة مؤقتة، برئاسة رشيد الصلح لتحقيق هدف واحد، هو الإشراف على انتخابات برلمانيّة، تجرى لأوّل مرة منذ العام 1972. وبانتهاء الانتخابات، شكّل الحريري حكومته الأولى، في تشرين الثاني 1992. ويعتقد كثيرون أنّ مجيء الحريري، على رأس السلطة التنفيذيّة، كان نتيجة لتفاهمات دوليّة وإقليميّة ووطنيّة. وبداءة، بعد الاجتياح العراقيّ لدولة الكويت، في 2 آب 1990، طلبت الإدارة الأميركيّة مشاركة سوريا في التحالف الدوليّ لتحرير الكويت، مقابل اعتراف أميركا بدور الأسد في لبنان. والأبعد من ذلك، فإنّ انتهاء الحرب الباردة أقنع نظام الحكم في سوريا بضرورة التأقلم مع الحقائق المستجدّة على الساحة الدوليّة، والتكيّف مع مصالح الآخرين في لبنان، وخاصّة السعودية منها، أمّا على الصعيد الداخلي، فإنّ القاعدة الاجتماعيّة لنظام الحكم القديم، كانت ضعيفة، وقد جرى استبدالها بسهولة، بقطاع جديد من البرجوازيين، بقيادة الحريري. وكان هذا القطاع من البرجوازيين مثقفاً بشكل جيّد، ومدعوماً من الميليشيات الراهنة، ومن بعض القوى التقليديّة الجديدة.

81- المصدر السابق، ص 29.

هذه المجموعة من العوامل ساعدت على ظهور الحريري، كنموذج جديد من الساسة في النظام السياسيّ اللبناني. وهكذا، جاء الحريري عصريّاً، وفي نفس الوقت تقليديّاً، سنّياً، وليس أصوليّاً، متديّناً وليس مُتعصّباً، ولبنانياً وسعوديّاً، وثريّاً ومتواضعاً. وقد وصف مروان حمادة الحريري بأنّه قائد "تحرّكه المشاعر الدينيّة، قوميّ عربيّ، وأنّه اعتبر أنّ جزءاً من ثروته هو دَيْن للشعب عليه"[82].

يعود سرّ نجاح الحريري إلى فاعلية فريق من الشباب المتعلّم والمخلص، من علماء السياسة، والاقتصاد، والصحفيين الموهوبين، والمهندسين، والمحامين، والسياسيين، وخليط من النخبة الطوائفيّة، الذين قدّموا له النصائح، ورسموا له السياسات. أدرك الحريري الدور الذي يؤديه الإعلام، فأصدر ما بين العام 1992 والعام 1998 "صحيفة المستقبل"، واشترى المحطّة الإذاعيّة "راديو الشرق"، التي تبثّ من باريس، وأطلق محطّة "المستقبل التلفزيونيّة"، وامتلك 36% من أسهم صحيفة "النهار"، وسعى لبناء صداقة مع كل من طلال سلمان، صاحب جريدة السفير، و Robert Fisk[83]. وعلى كلّ حال، لم يكن الحريري مُحصّناً ضدّ النقد: فلم يكن صبوراً في بداءة عمله السياسي. وصفه ميخائيل الضاهر، وزير التربية في حكومة الحريري الأولى، بأنّه: "بلدوزر، مدمن على العمل، ولا ينام، غير أنّه لم يكن على دراية بطبيعة نظام الحكم في البداءة، ظناً منه أن عمل الحكومة يشبه عمل الشركة الخاصة، فعندما نضغط على الزِّر تشتغل الآلة. ولم يكن الحريري يعرف أنّه لا بُدّ من تسوية وحلول وسطيّة حتّى تسير عجلة الحكم"[84]. واستذكر سعد الدين الحريري، ذات يوم، أنّ والده شكى من صعوبات العمل السياسيّ في لبنان؛ لكن بهيج طبّارة الذي

82- المصدر السابق، ص 3.

83 -M. Iskandar, Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon, pp.54-55.

84 -N. Blanford, Killing MR. Lebanon, p.49.

كان يومئذٍ وزيراً للعدل، أخبره، قائلاً: "أنت قائد البلد ولا يجوز أن تكون مُحبطاً، أو أن تظهر أمام الناس أنك مُنْزعج أو مضطرب"[85].

إنّ فلسفة الحريري السياسيّة لا يمكن حصرها في وثيقة واحدة فقط، ولكن يمكننا استخلاصها من طريقة ممارسته للعمل السياسيّ، وفي قدرته التغلّب على العقبات، ومواجهة التحدّيات، وتحقيق الأهداف.

ويقدّم لنا مروان اسكندر، في كتابه " Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon" (رفيق الحريري وقَدَر لبنان) وجهة نظره حول قدرة الحريري على مقاربة القضايا في العمق، وشخصيته الفذة، وطريقة تعاطيه الأمور السياسيّة. لقد آمن الحريري بالمبادىء التالية:

1. لا يمكن أن يتحقّق التطوّر والنموّ، إلاّ في بيئة منظّمة وهادئة.

2. يعتمد النجاح في تحقيق أهداف إعادة الإعمار على توفّر الأفراد الموهوبين، ومعرفة اختيار الأولويّات، ووجود رؤية.

3. تنضوي مهمّة إنقاذ لبنان على التخلّص من الطموحات المتناقضة، عند القادة اللبنانيين، وجعل المأزق اللبنانيّ من اهتمامات القوى العظمى.

4. ينبغي العمل على تطوير التجارة وعقود الاستثمار مع الأنظمة الاقتصادية الإقليميّة والمراكز الاقتصاديّة العالميّة وتنميتها.

5. يتمحور دافع الحريري، لترسيخ صورة لبنان في إدراك المجتمع الدوليّ وإعجابه حول الإمكانات الاقتصاديّة والماليّة، التي تعتمد على التقاليد اللبنانيّة، من تجارةٍ حرّة، وبورصة، وخدمات ماليّة وسياحة[86].

85- المصدر نفسه، ص 50.

86 -M. Iskandar, Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon, pp.48, 50, 56, 76, 136 and 139.

أمّا على صعيد نظام الحكم اللبنانيّ الداخليّ، فقد امتلك الحريري حساسيّة شديدة من خشية المسيحيين أن يُستوعبوا، أو يذوبوا في مجتمع يُسيطر عليه المسلمون. ولذا، فقد كان الحريري مُناصراً قويّاً للنموذج الطائفيّ اللبناني. وفي مقابلة مع Nicholas Blanford في العام 1996، صرّح الحريري، قائلاً: نظراً إلى طبيعة المجتمع اللبنانيّ، فإنّ الطائفيّة ستبقى موجودة في المستقبل المنظور، "وإنّني لست بوارد إلغاء الطائفيّة حتّى تصبح مطلباً عند المسيحيين أنفسهم. ولا أعني بنسبة 50% منهم فقط، ولكن أعني 75% أو 80% منهم. وأعتقد أنّه من الأفضل أن تبقى الأمور سائرة كما هي عليه الآن"[87].

وفي 24 تموز عام 1999، نشرت الصحف اللبنانيّة مقالاً سياسيّاً واقتصاديّاً متكاملاً، بقلم الحريري، عالج فيه خروج لبنان من فترة الحرب الأهليّة، ودخوله حقبة التسوية الوطنيّة. وبعد ذلك، تمّ نشْر المقال في كتاب تحت عنوان:"الحكم والمسؤوليّة: الخروج من الحرب، والدخول في المستقبل" من قبل الشركة العربيّة المتّحدة للصحافة، في العام 1999.

في هذا الكتاب، دوّن الحريري خطّته لنقْل لبنان من حالة الحرب والصراع الأهليّ، إلى حالة السلام والوحدة والتسوية والإعمار والوفاق الوطني. وقد فصّل ذلك في سياق أهدافه الاقتصاديّة والسياسيّة، على النحو الآتي:

1. تجديد الثقة بالنظام الديموقراطيّ في لبنان.
2. إعادة بناء الدولة ومؤسّساتها المدنيّة والعسكريّة.
3. تحقيق التوازن السياسيّ الداخلي الدقيق.
4. التصدّي لمشكلة المهجّرين.
5. إرساء قواعد السلم الأهلي.
6. إطلاق عجلة النموّ الاقتصادي.

87 -N. Blanford, Killing MR. Lebanon, p.45.

7. الصمود في وجه العدوان الإسرائيلي المستمرّ.
8. تعزيز العلاقة المميّزة بسوريا.
9. تثبيت دوْر لبنان في محيطه العربي[88].

ويبدو بوضوح تام، أنّ الحريري اعتقد أنّ استقلال لبنان يمكن أن يتحقّق، من خلال تقوية اقتصاده. من هنا، وخلال وجود الحريري في السلطة، تميز لبنان بقيام خطّةٍ إعماريّة ضخمة، طالت بنيته التحتيّة بشكل واسع، كخطوة لا بدّ منها، كي يستعيد دوره الرياديّ في الاقتصاد العربي. وهكذا، بادرت الحكومة بوضع خطّة عشريّة لإعادة الإعمار والبناء، عَرفت باسم "أفق 2000" التي أدّت إلى تقدّم ملحوظ في ميدان الكهرباء للإنتاج والتوزيع في البلد، وشبكة التلفون، بما فيها الخدمات الخليويّة، وبناء الطرق والأوتوسترادات (الخط السريع)، والمدارس، وحَرَم جديد للجامعة اللبنانيّة، ومطار حديث جدّاً بقيمة 486 مليون دولار. إضافة إلى ذلك، لجأت الحكومة إلى شبه خصْخَصَة عدّة مشاريع، على قاعدة BOT، في عمليّة إعادة الإعمار.

والمثال الساطع لتعزيز دور القطاع الخاص في لبنان، في عمليّة إعادة الإعمار، هو إنشاء الشركة اللبنانيّة للتطوّر وإعادة الإعمار، المعروفة بالاسم الفرنسي سوليدير Solidère. التزمت الشركة تعهّدات إعادة الإعمار، وإعادة التأهيل للممتلكات المدمّرة الخاصّة والعامّة، في وسط مدينة بيروت القديمة. واستطاعت، بمدّة 6 سنوات، تحويل 135 هكتاراً من الخراب المهجور، الذي يفصل بين جانبيّ مدينة بيروت، إلى مركز حديث ماليّ وتجاري. وكان قد وُضع حجر الأساس، لإعادة إعمار الوسط التجاريّ، في حتفالٍ كبير في 21 أيلول 1994 – ذلك اليوم الذي سجّل الخطوة الأولى على طريق إعادة البلد إلى وضعه الطبيعيّ. إنّ إعادة إعمار بيروت، كان بالنسبة إلى الحريري الحلْم الذي

88- رفيق الحريري، الحكم والمسؤولية: الخروج من الحرب والدخول في المستقبل، بروت: الشركة العربيّة المتحدة للصحافة، 1999، ص 9.

راوده لمدّة تزيد على عقدين من الزمن. وفي إشارة مباشرة إلى شركة سوليدير، رأى الحريري أنّ عملها "يرمز إلى تصميم اللبنانيين على إعادة إعمار عاصمتهم، واستعادتها لدورها الحيويّ الرائد، في منطقة تشهد تحوّلات كبيرة وعميقة، على كلّ المستويات"[89].

من جهته، انهمك القطاع الخاصّ في إعادة إعمار الفنادق، والمصانع، والمصارف، والمؤسّسات الطبيّة، ومشاريع البيوت السكنيّة... الخ، وكان هذا نتيجة لسياسة الحكومة الماليّة، التي اشتملت على:

(أ) خفض العجز الماليّ.

(ب) وضع نظام ضريبيّ جديد، يخفّض قيمة الضريبة على الفائدة والدخل، الأمر الذي شجّع الاستثمار الخاصّ، وعزّز عائدات الأموال، وسهّل العبء الضريبيّ على أصحاب الدخل المحدود.

(ج) تحسين سعر صرف الليرة اللبنانيّة بنسبة جيّدة، ما ساهم في استقرار قيمتها، واستعيدت الثقة بالبلد الذي اعتمد كثيراً على الدولار الاميركي[90].

(د) وصول المفاوضات الناجحة التي أجرتها الحكومة، إلى اتّفاقات تجارية مع جامعة الدول العربيّة، والاتّحاد الأوروبي، وسوريا، ومصر، وذلك لتشجيع الاستثمار وحمايته، وتجنّب الازدواجيّة الضريبيّة، وتوسيع السوق المحليّة اللبنانيّة، وتسهيل اتفاقيّة الشراكة المتوسطيّة – الأوروبيّة الوشيكة ذات الفوائد الكبيرة[91]. وخلاصة القول: أنّ إستراتيجية الحريري المتعلّقة بإعادة الثقة بالاقتصاد اللبنانيّ، والانفتاح على الخارج للإفادة، قدر الإمكان، من التحوّلات

89- المصدر السابق، ص 44.
90- المصدر السابق، ص 44.
91- المصدر نفسه، ص 45.

الاقتصاديّة العالية، مع محاولة استيعاب أيّ أكلاف إنتقاليّة تنجم عن هذه التحوّلات"[92].

كان أحد أهداف الحريري توسيع مجال الاستقلال اللبنانيّ، وإعادة التأكيد على دور لبنان في المجتمع الدوليّ. فمن الناحية العمليّة، كان دور الحريري بارزاً في إقناع إدارة كلينتون، برفع الحصار المفروض على الأميركيّين الراغبين بالسفر إلى لبنان. وقد شجّع قرار واشنطن العديد من الدول الأخرى على إعادة فتح سفاراتها في بيروت. ففي العام 1997، وبعد الطلب المتكرّر الذي أبداه الحريري، وبمساعدة البطريرك المارونيّ مار نصر الله بطرس صفير، وممثّل الكرسيّ الرسوليّ في لبنان كاردينال بابلو بُوينتي Cardinal Pablo Pointe، قام البابا يوحنا بولس الثاني Pope Johne Paul II بزيارة إلى لبنان في 15 أيار عام 1997. وفي كلام للحريري، حول هذا الحدث، قال:" إنّ زيارة الحبر الأعظم تهدف إلى إقامة علاقات حميمة بين المسيحيين والمسلمين في لبنان، وفي الشرق الأوسط"[93]. وفي خطاب حيّ على الهواء، انسجمت كلمة قداسة البابا مع هدف الحريري في عمله، لجمع شمل الشعب اللبنانيّ، ليسيروا معاً بعزم وتصميم وإرادة وجرأة، نحو السلام، وأن ينزعوا إلى حياة تتّصف بالاحترام المتبادل، لما فيه كرامة الأفراد وحرّيتهم وازدهارهم... وهذا ما عناه قداسته بقوله: "أيّها الروح الإلهي، لتوحّد قدرتك جميع أبناء هذه الأرض، كي يسيروا معاً بشجاعة وحزم، في سبيل السلام والعيش المشترك، في الاحترام المتبادل لكرامة الأشخاص وحريّتهم، ولازدهار كلّ فرد، ولخير هذا البلد بأجمعه"[94].

والأبعد من ذلك، سجّل العام 2002 انتظاراً طويلاً لاختراقات إيجابيّة مفاجئة للحريري وللبنان.

92- المصدر السابق، ص 46.
93 -M. Iskandar, Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon, p.171.
94- من كلمة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني خلال زيارته للبنان في 11 ايار 1997.

أولاً: في آذار، استضاف لبنان بنجاح "مؤتمر القمّة العربي" حيث تبنَّت الدول العربيّة خطّة المبادرة العربيّة للسلام في الشرق الأوسط، مقدّمةً من جلالة الملك عبدالله- ملك العربيّة السعوديّة، وكان لهذه المبادرة صدىً واسع في العالم، كما خرج لبنان من المؤتمر باعترافٍ واسع به، كمجتمع يدعو إلى السلام والتطوّر.

ثانياً: في تشرين الأول، عُقد مؤتمر الدول الفرنكوفونيّة في بيروت، وعبَّر البيان الختامي للمؤتمر عن مساندته لوحدة لبنان واستقلاله[95]. وأخيراً، أقنع الحريري الرئيس الفرنسيّ شيراك Chirac باستضافة مؤتمر المانحين في باريس، بالنيابة عن لبنان – استكمالاً لمؤتمر مشابه عقد في شباط عام 2001. عُقد مؤتمر باريس 2 في تشرين الثاني، وقد حصل لبنان على مساعدة ماليّة تقدّر بـ 4.3 مليار دولار أميركي، مقابل وعود لبنانيّة بإجراء إصلاحات إداريّة واقتصادية تشمل "خصخصة" بعض مرافق الدولة، وتخفيض النفقات العامّة. وبينما عدّ عقد هذا المؤتمر "إنجازاً باهراً" من قبل الإعلام اللبناني، وصفه Blanford بأنّه أحد "الانقلابات الكبيرة" التي قام بها الحريري، خلال تولّيه رئاسة مجلس الوزراء[96].

وعلى كل حال، فإنّ أروع اللحظات في حياة الحريري العامّة، كانت في نيسان 1996، عندما بدأت إسرائيل عمليّتها العسكريّة "عناقيد الغضب" ضدّ لبنان. وعلى الرغم من أنّ الهجوم الإسرائيلي وجّه ضربة قاصمة لعملية إعادة الإعمار، خرج الحريري من الأزمة اللبنانيّة كلاعب أساسي بين القادة الدوليين والعرب. لحظ بول سالم، أنّه ما إن بدأ الطيران الجويّ الإسرائيليّ والمدفعيّة بقصف المدن والقرى في الجنوب اللبناني، حتّى بدأ الحريري جولته الدبلوماسيّة المكُوكيّة بزيارة عشرات العواصم في العالم، مستخدماً علاقاته الشخصيّة

95- المصدر نفسه، ص 116.

96 -N. Blanford, Killing MR. Lebanon, p.87.

والرسميّة للوصول إلى نهاية سريعة للصراع[97]. رأى بول سالم أنّ الحريري استطاع أن يوفّر الجوّ الملائم للمبادرة الفرنسيّة، كما نجح في إبقاء الحكومة اللبنانيّة في وسط الأحداث، على المستويات الداخليّة، والإقليميّة، والدوليّة.

أولاً: خاض الرئيسان: الحريري وبرّي مفاوضات صعبة مع القيادة السوريّة، ووزير خارجية الولايات المتحدة الأميركيّة Warren Christopher. ثانياً: على مستوى الأمم المتّحدة، تجاهل لبنان الفيتو الأميركيّ في مجلس الأمن، وتوجّه مباشرة إلى الجمعيّة العامّة، التي سرعان ما أصدرت قراراً تدعو فيه كلّ الأطراف المعْنية إلى إنهاء النزاع فوراً، وإجراء تقدير للخسائر اللبنانيّة. ومهما يكن، فإنّ أكثر الأمور أهميّة، كان في بروز ذلك الشعور الوطنيّ النادر الذي أظهره اللبنانيّون، خلال الأزمة، وما بعدها؛ إضافة إلى جهود المنظّمات غير الحكوميّة، والحركات الثقافيّة والشبابيّة، على المستوى المدنيّ المحليّ، التي قدّمت المساعدات الإنسانيّة لـ 400,000 شخص، كانوا قد تركوا بيوتهم وقراهم في الجنوب.

وعلى المستوى السياسيّ العام، تجلّت الوحدة الوطنيّة في الاجتماع الذي عقده القادة اللبنانيّون، الذين يمثّلون كلّ توجّهات الطيف السياسي اللبنانيّ، في فندق ألكسندر في الأشرفيّة، وأصدروا بياناً، أدانوا العدوان الإسرائيلي.

إنّ عقد الاجتماع، في فندق ألكسندر، كان رمزيّاً بدرجة عالية، لأنّه عُقد في المكان نفسه، الذي اتّخذه أريبل شارون مقرّاً لقيادته العسكريّة، أثناء الاجتياح الاسرائيليّ للبنان، صيف العام 1982[98].

97- P. Salem, "In the Wake of Grapes of Wrath: Meeting the Challenge", in R. Hollis and N. Shehadi, (eds.), Lebanon On Hold: Implications for Middle East Peace, (London: The Royal Institute of International Affairs, 1996), p.75.

98- المصدر نفسه، ص 76.

انتهت الأزمة في 26 نيسان 1996 بإعلان "تفاهم نيسان" في بيروت، من قبل الحريري و de Charette، وفي القدس، من قبل بيريس و Christopher على التوالي. وقد جَسَّد هذا التفاهم أوّل اعترافٍ بمستوى دولة لبنان، منذ العام 1975. وكما يقول بول سالم: "لقد وَضَعَ الاتّفاق حكومة لبنان بشكل مُتكافىء مع الحكومتين السورية والإسرائيلية في المنطقة، وكشف أنّ فرنسا حامية، أو نَصيرة للبنان، كما هي الولايات المتّحدة، وهما الدولتان اللتان تكفلان حسن تطبيق الاتفاق"[99]. هذا يعني، بالتالي، أنّ لبنان ما بعد نيسان 1996، لم يعُد، كما هو مسلَّم به، خاضعاً للوصاية السوريّة. ولدى تأمّل الأحداث، نرى أنّ جهود الحريري، في مواجهة الاعتداءات الإسرائيليّة، أصبحت واضحة لكلّ إنسان، على أنّ دولة لبنان لم يعُد من السهل تهميشها. وعليه، يخلُص إسكندر إلى القول:"إنّ وميض المساندة السوريّة في المحنة انكشف على أنّه خيال ووهم"[100].

شكّل "تفاهم نيسان" أيضاً، اعترافاً ضمنياً بدور حزب الله وقدرته على التقيّد بالاتّفاق الدوليّ. وقد عزّز هذا الإنجاز العلاقات، ما بين حزب الله والحريري، إلى نوع من التفاهم المؤقّت. قبل ذلك، كان التناقض واضحاً جدّاً، ما بين المقاومة وإعادة الإعمار. أمّا حزب الله، فإنّه لم يكن يعرف شيئاً عن الحريري. يقول محمد رعد: "كان يبدو لنا أنّ الحريري على علاقة واسعة بالغرب، وهذا ما جعلنا نحذر منه، ولم نكن نعرف شيئاً عن طفولته، وعن خلفياته، وعن تاريخه السياسي. لقد كان ظهوره على المسرح اللبناني مفاجئاً"[101]. من جهته، تجنّب الحريري، في المقابل، بناء أي علاقة بحزب الله، معتبراً إيّاه منظّمة تثير المشاكل، وأنّه من صُنْع ايران"[102]. وبعد ذلك، أجبرت فذلكة إدارة شؤون الدولة

99- المصدر السابق، ص 76.
100 -M. Iskandar, Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon, p.79.
101 -N. Blanford, Killing MR. Lebanon, p.65.
102- المصدر نفسه، ص،65.

رئيس الوزراء المُعيّن حديثاً، على الالتقاء مع السيّد حسن نصر الله. وبعد عدّة لقاءات بين الزعيمين، اقتنع الحريري، كقوميّ عربي، أنّ إعادة الإعمار لا يمكن أن تتقدّم إلى الإمام بشكل جيّد، ما لم يتمّ تحرير الجنوب. بدوره، أبلغ السيّد نصر الله الحريري، قائلاً: "إنّك أنت المقاومة التي تستطيع أن ترفع المعاناة عن كاهل الناس في الوطن، وإنّ حزبنا هو المقاومة التي ستُزيل الاحتلال عن كاهل شعبنا على الحدود، وإذا ما كنا متآلفين ومتوافقين، فمقاومتنا ستصبح مقاومتك، وإنّ البلد سيسير في الطريق الصحيح؛ وإذا ما اختلفنا، فإنّك ستخسر كلا الأمرين: مقاومتُك ومقاومتي"[103].

وهكذا، استمرّت العلاقات صعبة بين حزب الله والحريري. وبينما كان الحريري يربط برنامجه الاقتصادي الشامل بنجاح عمليّة السلام في الشرق الأوسط، ألزم حزب الله نفسه بتحرير الجنوب، إضافة إلى ذلك، فإنّ كتلة حزب الله البرلمانيّة انتقدت، في كثير من الأحيان، خطّة الحريري لإعادة الإعمار، لتركيزها على البقعة المحدودة في وسط بيروت، وحمّلته مسؤوليّة الفساد المستشري في التسعينيّات[104]. لكنّ الحريري، أثناء عمليّة "عناقيد الغضب" التي شنتها إسرائيل على لبنان، رفض المبادرة الأميركيّة لإنهاء مقاومة حزب الله، في مقابل وقف الاعتداءات الإسرائيليّة. وبدلاً من ذلك، تبنّى الحريري عرضاً فرنسيّاً معتدلاً، بديلاً عن المبادرة الأميركيّة، ينصّ على وَضْع قواعد إجرائيّة للاشتباك، برعاية لجنة دوليّة. كان يبدو أنّ مصلحة لبنان تقضي بأن يخرج الطرفان، حزب الله والحريري، منتصرين في الأزمة، حتّى يتعبّد طريق التعايش بين المقاومة وإعادة الإعمار.

وعلى الرغم من إنجازات الحريري الكبيرة، فإنه لم يكن محصّناً ضدّ الانتقاد:

103- المصدر السابق، ص 66.
104- المصدر نفسه، ص 67.

أولاً: اتهامه بالفساد، وباستخدام أمواله الطائلة لشراء ذِمَم السياسيين والإعلاميين اللبنانيين: الأسلوب السعوديّ ذاته في معالجة القضايا الشائكة. وبحسب فارس بويز، الذي كان وزيراً للخارجيّة، أثناء تولّي الحريري رئاسة مجلس الوزراء، لمدّة 6 سنوات متتالية، يعتبر الحريري "سياسيّاً غير متمرّس، ولا فكرة له عن القوانين وآليّة الحكم، وهو يحاول أن يحكم كما لو كان حاكماً في المملكة العربيّة السعوديّة، حيث إنّ الإرادة الملكيّة هي أوامر"[105].

ثانياً: توصّل الحريري، في عام 1994، لأن يكون أكبر المساهمين في شركة سوليدير، بنسبة 65% من حصّة الشركة، ما يظهر تضارباً في المصالح. كما اتُّهمت شركة سوليدير، من قبل أكثريّة العائلات البيروتيّة السّنية، التي خسرت ممتلكاتها، أنّ الشركة حدّدت قيمة الممتلكات بقيمة أقلّ من قيمتها الحقيقيّة، وتمّ بالتالي تدمير معالم ذات قيمة تاريخيّة[106].

ثالثاً: اتّهام الحريري بإعطاء الأولوية لإنشاء البنية التحتيّة، أكثر من التركيزعلى تطوير الخدمات الاجتماعيّة. والحقيقة، أنّ تكاليف إعادة الإعمار وَضَعت البلد في مواجهة بلايين الدولات كدين عام، بينما ذهب 40% من ميزانيّة الدولة لخدمة هذا الدين[107].

رابعاً: إنّ سياسة تحديد سعر الفائدة، لحماية سعر صرف الليرة، كان استْنزافاً ضخماً لخزينة الدولة، وإنّ مستوى المعيشة انخفض باطّراد عند أغلبية اللبنانيين، إذ اتسّعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء. وفي العام 1995، قدّرت الإحصاءات أنّ ما نسبته حوالى 28% من اللبنانيين، أو مليون لبناني، يعيشون تحت خطّ الفقر المطبق[108].

105- المصدر السابق، ص 49.
106- المصدر نفسه، ص 44.
107- المصدر نفسه، ص 48.
108- المصدر نفسه، ص 48.

خامساً: انخفاض النموّ الاقتصاديّ، خلافاً لتوقّعات الحريري المباشرة، من 8% في العام 1994، إلى أقلّ من 2% في العام 1998، علماً بأنّ حوالى 200,000 لبناني، معظمهم من خريّجي الجامعات والعمّال المهرة، تركوا البلد للبحث عن فرص عمل أفضل في بلدان أخرى[109]. ويعتقد مروان إسكندر أنّ الخوف الحقيقيّ على مستقبل البلد نابع من أمرين:

(أ) تسارع الديْن العام، إذ إنّه ارتفع من أقلّ من 2 مليار دولار، في نهاية العام 1992، إلى 17 مليار دولار، مع بداءة صيف العام 1998. أمّا العجز في الميزانيّة العامّة، فقد سجّل 59% في العام 1997، بينما تدنّت معدّلات النموّ من 13%، في العام 1993 إلى 3% في العام 1998.

(ب) ازدياد هجرة الشباب المتعلّم الذين فقدوا الأمل بإمكانيّة إيجاد فرص عمل في وطنهم[110].

سادساً: توجيه اللّوم الواسع إلى الحريري، لتشجيعه مناخاً مُفرطاً من الفساد، والحميميّة، في اختياره موظّفين سابقين لديه، في مراكز حسّاسة في الحكومة والخدمة المدنيّة، وما جلبه ذلك من منافع خاصّة وشخصيّة[111].

سابعاً: تكرّر الادّعاءات على الحريري باستخدام ثروته الطائلة لرشوة السياسيين والرسميين، للمصادقة على مشاريعه. وعلى سبيل المثال، لمّا عُلِم أنّ المال، الذي خصص لوزارة المهجّرين، قد تمّ استخدامه من قبل وليد جنبلاط لصالح مناصريه، أجاب الحريري بأنّه اشترى صمت جنبلاط، ليستطيع متابعة مشاريع إعادة الإعمار[112].

أخيراً، إنّ زعامة الحريري قد تمّ انتقادها بموضوعيّة، حين وافق على تمديد ولاية الرئيس الهراوي لفترة 3 سنوات إضافيّة، مُناقضاً بذلك المادّة /49/ من

109- المصدر السابق، ص 48.
110- M. Iskandar, Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon, p.91.
111- المصدر نفسه، ص 90.
112- N. Blanford, Killing MR. Lebanon, p.62.

الدستور اللبنانيّ، التي تحدّد ولاية رئيس الجمهوريّة بستّ سنوات فقط. ويخلُص مروان إسكندر إلى القول: إنّ مثل هذا التمديد للولاية الرئاسيّة "لا يمكن شطبه أو حذفه في المستقبل"[113].

وباختصار، مُورِس الفساد أثناء وجود الحريري في سدّة الحكم على نطاق واسع، وعلى كلّ المستويات، إلى درجة أنّه أصبح أمراً واقعاً في الحياة اليوميّة، ما دفع بعض الشخصيّات الماليّة والتنمويّة الدولية إلى وصف لبنان بـ "سفينة تغرق"، مؤكّدين الحاجة الملحّة إلى إجراء إصلاحات إداريّة وماليّة"[114].

إلاّ أنّ هذه الإصلاحات لا يمكن إنجازها في فراغ. فمع نهاية القرن العشرين، أصبح لا بديل للبنان عن الحريريّة، إلاّ الفوضى على المستويات الاقتصاديّة والسياسيّة والأمنيّة. غير أنّ الحريري كان مدركاً العقبات في وجه تحسين المشهد السياسيّ اللبناني.

ولمرّةٍ أخيرةٍ، نقول: إنّ الحريري كان متفائلاً بمستقبل البلد، واعتقد بصدق أن لبنان يستحق أن يكون حرًّا ومستقلاً؛ وعدّ اغتياله، في 14 شباط 2005، لحظة حرجة من تاريخ لبنان، لأنّ استشهاده سجّل نهاية لعصر الطائف.

خلاصة

خسر لبنان، باستشهاد الحريري، قائداً كبيراً وسياسيّاً من الدرجة الأولى. أدرك المحلّلون السياسيّون أنّ حادثة 14 شباط 2005 كانت أسوأ ضربة، ليس فقط على استقرار لبنان، بل على الصيغة اللبنانيّة برمّتها وعلى آليّتها التوافقيّة أيضاً.

كيف يمكن أن يرتبط مصير بلد ما بمصير رجل فرد؟

إنّ اتّفاق الطائف وَضَعَ حدًا للحرب الأهليّة؛ لكنّه فشل في بناء دولةٍ قادرة ومبنيّة على أسس الديموقراطيّة والعدالة؛ دولةٍ تهتم بشؤون المواطنين، وليس بحقوق المجموعات التعدّدية فيه.

113- M. Iskandar, Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon, pp.90-91.

114- المصدر نفسه، ص 91.

لقد بدأ الانحراف الكبير، عندما شَخْصَنَتْ "آليّة الترويكا" المؤسّسات السياسيّة، من ناحية القرارات التي كان يجب أن تعزّز المواطنة، بدلاً من حمايتها المصالح الطائفيّة. وعلاوة على ذلك، فإنّ اللبنانيين لم يعرفوا كيف يمكنهم الإفادة من عهد السلام النسبيّ الذي وفّره لهم "اتّفاق الطائف" ما بين العامين 1990 و2005؛ لأنّ قادة الطوائف استمروا في ممارسة السياسة بالنهج التقليديّ السابق نفسه، دون أن يأخذوا بعين الاعتبار أنّ الدولة الحديثة، دولة المؤسّسات، لا يمكنها أن تتطوّر وتزدهر في ظل نظام سياسيّ تتناحر فيه الطوائف على السلطة.

وختاماً، وكما أشرنا في الجزء الثاني من هذا الكتاب، فانّ الوقت قد حان ليصغي الناس إلى أصوات النخبة المثقّفة المتحرّرة من نير الطوائف، والباحثة عن حلّ صراعات بلدهم المعقّدة.

الفصل الخامس
الزلزال وارتداداته

مقدّمة

يمكن القول إنّ اغتيال رئيس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري، في 14 شباط 2005 زلزال سياسي بارتدادات دوليّة وإقليميّة ووطنيّة، فلم يحدث في التاريخ الحديث أن اعتبر المجتمع الدوليّ جريمة سياسيّة على أنّها "عملٌ إرهابيّ بربري"، ولم يكتفِ بشجبها فقط، كما درجت العادة، بل أظهر تصميماً غير تقليدي على حلّ الخيوط، أو الألغاز المحيطة بمرتكبيّ هذا العمل، والكشف عن القتلة الحقيقيين، وإحضارهم أمام العدالة. وقد أكّد مروان إسكندر أنّ "الجوّ الدولي قد تغيّر تغيّراً جوهرياً في مواجهة الأعمال الإرهابيّة، بعد 11 أيلول 2001. فإذا قدّر للأعمال الإرهابيّة، بتشعباتها السياسيّة، أن تستمرّ دونما عقابٍ، أو جزاء، فإنّ العالم المتحضّر يصبح على نطاق واسع، أسير الإرهابيين"[1].

إنّ ردّة الفعل الدوليّة على اغتيال الحريري أصبحت أكثر توتّراً وحدّة، عندما وقفت سوريا بعيدة وغير آبهة بالاتّهامات المتزايدة ضدّها.

فعلى المستوى الوطنيّ، تداعى أكثر من مليون لبنانيّ لمظاهرة نادرة، تعبّر عن شعور وحدويّ في الشوارع، مطالبين بوضع نهاية للاحتلال السوريّ لبلدهم.

1 -M. Iskandar, Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon, p.210.

وما إنْ تمّ الانسحاب السوريّ، في 26 نيسان 2005، حتّى بدأت مرحلة جديدة في الأزمة اللبنانيّة المستمرّة. وغنيّ عن القول، إنّ اغتيال الحريري قد أدخل لبنان في وضعيّة تصادميّة من الاحتكاكات بين الطوائف اللبنانيّة، وبين أنصارها الإقليميين والدوليين. ووفقاً لذلك، يقدّم هذا الفصل تحليلاً شاملاً للأزمة المستجدّة والمعقّدة، بكل أبعادها الدوليّة والإقليميّة والوطنيّة.

المشهد الدوليّ

في أعقاب هجوم القاعدة الإرهابيّ على "مركز التجارة العالمي" في نيويورك، في 11 أيلول 2001، خضعت استراتيجيّة الرئيس جورج بوش الابن لتغيّرات جذريّة وعميقة، لقد حملت هذه الهجمات ألماً غير مسبوقٍ، في تاريخ الولايات المتّحدة الأميركيّة، إلى حدّ جعل الرئيس بوش يردّد "نحن في حرب"[2]. وعلى الإثر، وفي مسار ذلك اليوم، صرَّح الرئيس بوش، قائلاً: "إنّنا لن نفرّق بين الإرهابيين الذين ارتكبوا هذه الأفعال، وأولئك الذين آووهم"[3]. فمن الناحية التاريخيّة، وعلى إثْر قصف ميناء بيرل هاربر، في 7 كانون الأول 1941، صرّح الرئيس فرانكلين روزفلت Roosevelt، قائلاً: "إنّ اللحظة التي كانت لترهبنا قد أزفت"[4]. وكان الرئيس روزفلت يُشير بذلك إلى أنّ المسافات وحدها لم تعد تحمي الأميركيين من الهجمات، على أيدي الدول المعادية. وفي وضع مشابه، فإنّ 11 أيلول جعل الأمر واضحاً أمام الرئيس بوش، في أنّ الإجراءات الرادعة ضدّ الدول لم تعد توفّر حماية كافية من الهجمات، على أيدي مجموعات إرهابيّة تستطيع أن تنزل دماراً رهيباً على الأرض الأميركية. كان متوقّعاً من الرئيس بوش، كما كان حال الرئيس روزفلت، بل كان مجبراً، على

2 -The 9/11 Commission Report, (New York: W.W. Norton and Company), p.326.

3- المصدر نفسه، ص 326.

4 -D. Frum, the Right Man: the Surprise Presidency of George W. Bush, (New York: Random House, 2003), pp.113-114.

رسم استراتيجيّة جديدة، لاستعادة الأمن الذي جَعل العالم سريعاً في وضع أكثر خطورةً.

ولتحقيق المطلوب، أصدر مجلس الأمن قراراً رقم 1373 يدعو بموجبه الدول إلى:

(1) زجر الأعمال الإرهابيّة، وممارسة الضغط على الذين يُموّلونها.

(2) القيام، دونما إبطاء، بتجميد الأموال والأصول الماليّة، أو الموارد الاقتصاديّة، للأشخاص الذين ارتكبوا، أو الذين يحاولون ارتكاب أعمالٍ إرهابيّة، أو يشاركون، أو يسهّلون القيام بها.

(3) تبادل المعلومات، طبقاً للقانون الدوليّ والقانون المحلّي، والتعاون الإداريّ والقانوني، لمنع القيام بأعمال إرهابيّة[5]. وغنيّ عن القول، إنّ هذا القرار قد وفّر للبيت الأبيض التبريرات الشرعيّة، التي كان يحتاج إليها لتنفيذ سياسته ضدّ الإرهاب الدوليّ، بالطريقة التي يراها مناسبة.

أمّا في الشأن الداخلي، فقد تبنَّت إدارة بوش استراتيجيّة، تضمنت حقّ الولايات المتّحدة باللجوء إلى حروب وقائيّة أحاديّة الجانب، عُرفت بِـ "مبدأ بوش"، الذي هدف إلى محاربة الإرهاب الدوليّ، من خلال القيام بضربة استباقيّة، ضدّ الدول المؤيّدة للإرهاب. وقد فَصّل John L.Gaddis الاستراتيجيّة الوقائيّة، كما جاءت في أدبيّات الحرب الباردة بأنّها تعني الاستيلاء على شيء، أو احتلاله، قبل الآخرين، وتشمل هذه الاستراتيجيّة، تفصيلاً، الحيثيّات التالية: "أن تنتظر التهديدات الإرهابيّة لتصبح واضحة وجاهزة، وتترك الأمّة عرضةً لهجوم مفاجئ، فإنّ الولايات المتحدة، بدلاً من ذلك، ستلاحق الدول التي تأوي، أو ربّما قد تأوي المجموعات الإرهابيّة؛ عليها أوّلاً، أن تحتوي تلك الحكومات، أو تمنعها، بالوسيلة المألوفة التي كانت تتبّعها خلال الحرب الباردة. ولكن، إذا

5- Security Council Resolution 1373, 28 September 2001.

فشلت تلك الطرق، أو تلك الوسائل، فعلى واشنطن أن تحتفظ بحقّها في محاربة الخطر الداهم، بحرب وقائيّة، أو استباقيّة"[6]. وفي سياق "مبدأ بوش" هذا، يصبح الفرق القديم، بين التهديد باستعمال القوّة، والحرب الاستباقيّة، ضبابيّاً جدّاً، أو غير واضح. ويرى Gaddis "أنّ 11 أيلول كشف عن أنّ مجموعة من التهديدات؛ يصعب معرفة مصدرها ويصعب كشفها، ولكنّها ستكون مدمّرة، إذا ما نُفّذت، لدرجة تصبح الولايات المتّحدة معها أمام خيارات قليلة، لذلك، عليها استخدام الوسائل الوقائيّة لمنع حدوثها"[7].

إضافة إلى ذلك، فإنّ مبدأ بوش أيَّدَ تعزيز الديموقراطيّة، كوسيلة أخرى لتحقيق المصالح الوطنيّة. ففي العام 2000، حين كانت كوندوليزا رايس Condolezza Rice تعمل مستشارة للسياسة الخارجيّة، للرئيس جورج بوش الابن، رأت "أنّ حماية أميركا لمصالحها الوطنيّة ستخلق الظروف التي تعزّز حريّة التجارة والسلام"[8]. في الحقيقة، وحتّى قبل وقوع أحداث 11 أيلول، حثّت رايس الإدارة الثانية للجمهوريين "على التعامل بحزمٍ ضدّ دول الشّر، والقوى العدائيّة الأخرى، الآخذة بالتزايد، والمتخذة أشكالاً عدة، مثل مساندتها للمجموعات الإرهابيّة، وتطويرها أسلحة للدمار الشامل[9]. وصنّفت رايس العراق وإيران وكوريا الشمالية، بأنّها دول مارقة تُركت على قارعة الطريق، بينما يواصل التاريخ سيره وتقدّمه نحو تعزيز السوق الحرّة والديموقراطيّة[10].

ومهما يكن، وبعد مضيّ ثماني سنوات، اعترفت رايس هذه المرّة، بأنّ التشجيع على التطوّر نحو الديموقراطيّة، والحرب ضد الإرهاب والمتطرّفين في

6 -John L. Gaddis, “Grand Strategy in the Second Term”, Foreign Affairs, (January-February 2005), p.4.

7- المصدر نفسه، ص 5.

8- Condolezza Rice, “Promoting the National Interest”, Foreign Affairs, (January-February, 2000), p.47.

9- المصدر نفسه، ص 47.

10- المصدر نفسه، ص 61.

الشرق الأوسط، أدّى إلى بعض الخيارات الصعبة، لأنّ أصدقاء أميركا ليسوا ديمقراطيين، ولكنّها دافعت عن "مبدأ بوش"، على أساس أنّ هؤلاء اللاديمقراطيين غير قادرين على اقتلاع جذور الإرهاب بمفردهم، ولكنها لم تنكر عليهم المساعدة الأمنية التي يحتاجون إليها، للدفاع عن أنفسهم في مواجهة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، على أميركا "واجب الاستمرار في مناصرة الإصلاحات، ومساندة أصدقائنا، وتشجيعهم على التغيير نحو الديموقراطيّة، والاستمرار في التعاون مع تلك الحكومات غير الديموقراطيّة في الشؤون الأمنيّة."[11] وعلى أيّ حال، فإنّ هذا الوضع لا ينطبق، بأيّ شكل من الأشكال، على أفغانستان، ولا على العراق. ففي 2 تشرين الأول 2001، صدّق الرئيس بوش على عملية "التحرير المستديمة" ضدّ كابول. وبعد مضي شهرين على بدء المعارك، سقطت حكومة طالبان، وتفرقت قوى تنظيم القاعدة. وبعد أقلّ من عامين، وتحديداً في 19 آذار 2003، شنّ بوش حملة عسكريّة، بعنوان: "الصدمة والترويع" ضدّ العراق. وبحلول يوم 9 نيسان 2003، استطاعت القوّات الأميركيّة السيطرة على قلب العاصمة العراقيّة، بغداد، منهية بذلك حكم الرئيس صدّام حسين[12].

أما بالنسبة إلى لبنان، فقد دعمت الإدارة الأميركيّة استقلال لبنان وتحريره من القوّات الأجنبية القائمة على أرضه، ولا سيما القوّات السوريّة. وفي 3 آذار 2003، صرّح وزير الخارجيّة الأميركيّة، كولن باول Colin Powell أنّ هدف الولايات المتّحدة، هو "أن يُترك لبنان ليُحكم من قِبَل بنيه، دون وجودٍ للجيش

11 -Condolezza Rice, “Rethinking the National Interest”, Foreign Affairs, (July-August, 2008), p.16.

12- لمزيد من المعلومات حول الحملة العسكرية في العراق وسقوط نظام صدام حسين، راجع:
D.M. Malone, The International Struggle Over Iraq, (Oxford: Oxford University Press, 2006).

السوريّ على أرضه"[13]. وأبعد من ذلك، قرّرت الإدارة الأميركيّة أن تدخل المصالح اللبنانيّة جزءاً أساسيّاً من عمليّة السلام في الشرق الأوسط، تماماً كما جاء في مبادرة "خارطة الطريق". ومن جهته، استمرّ الكونغرس الاميركي قُدُماً في جهوده لصياغة سياسة أميركيّة اتجاه لبنان.

وعليه، تمّ عقد عدة لقاءات مع قيادات لبنانيّة، والاستماع إلى وجهات نظر بعض الطوائف اللبنانيّة. ومن أشهر هذه اللقاءات، اللقاء الذي عقد العام 2003، عندما دُعي الجنرال ميشال عون كشاهد أساسي. وكانت نتيجة تلك اللقاءات، إقرار قانون "محاسبة سورية، واستعادة السيادة اللبنانية" تحت بند القانون العام رقم 108–175 الصادر، في 12 كانون الأول 2003. وكان الهدف من هذا القانون، إجبار دمشق على وقْف مساندتها للإرهاب، وإنهاء احتلالها للبنان، ووقْف تطوير أسلحتها للدمار الشامل، وتحميلها مسؤوليّة حالة اللاستقرار في المنطقة. ونتيجة لذلك، وقّع الرئيس بوش الأمر التنفيذي الذي يفرض على دمشق حظراً يشمل:

(أ) حظر تصدير أيّ مادّة إلى سوريا، تدخل في قائمة "ذخائر الولايات المتّحدة"، وحرمان دمشق من الحصول على التخصّص في التصدير والتجارة، وإلغاء اسمها من أيّ قائمة تجاريّة.

(ب) حظر تصدير أيّ مُنتج إلى سوريا، ما عدا الطعام والدواء.

(ج) منع الدبلوماسيين السوريين، في واشنطن، وممثّلي سوريا في هيئة الأمم المتّحدة في نيويورك، من السفر لمسافة تزيد على 25 ميلاً، ضمن نطاق المدينة[14].

13- The Syria Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act of 2003. Public law 108-175, 108th Congress, 12 December 2003.

14- المصدر نفسه.

وعلى الرغم من أنّ هذه الإجراءات كانت ضعيفة التأثير على الاقتصاد السوريّ، إلاّ أنّه من المؤكد أنّ لهذا القرار، حتّى اليوم، أثره في تأسيس ساحة للمواجهات السوريّة – الأميركيّة حول لبنان، تمثلت، لاحقاً، بقرار مجلس الأمن الدوليّ، رقم 1559، الذي رعته كلّ من باريس وواشنطن، في 2 أيلول 2000. ومن أهمّ مندرجات القرار، نذكر:

أ. الاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامة أراضيه، ووحدته، واستقلاله السياسي.

ب. انسحاب جميع القوّات الأجنبيّة الباقية من لبنان.

ج. حلّ أسلحة الميليشيات اللبنانيّة وغير اللبنانية كافة ونزعها.

د. إجراء عمليّة انتخابيّة حرّة وعادلة، في نطاق الانتخابات الرئاسيّة اللبنانيّة القادمة، طبقاً للقواعد الدستوريّة اللبنانيّة، من دون تدخّل، أو تأثير خارجيّ.

ولدى قراءة الأحداث، يتبيّن أنّ أهداف القرار ثلاثيّة الجوانب: إنهاء الاحتلال السوريّ للبنان، ونزع سلاح حزب الله، ومنع تمديد ولاية الرئيس لحّود. لكنّ البرلمان اللبنانيّ، الخاضع للنفوذ السوريّ، صوّت في خلال 24 ساعة من إصدار القرار 1559، على تعديل الدستور، وأجاز تمديد ولاية الرئيس لحّود، لمدّة ثلاث سنوات. أمّا بالنسبة إلى الرئيس بوش، فإنّ انسحاب القوّات السوريّة من لبنان، كان على رأس أولويّات عمله. وعليه، لاحظ فؤاد عجمي: أنّه "يبقى من قبيل الغرابة والمفارقة التاريخيّة، أنّه، قبل خمسة عشر عاماً، توصّل جورج بوش الأب، والرئيس حافظ الأسد، إلى اتّفاق يتضمن تصفية استقلال لبنان، وجاء أبناؤهما، الآن، ليضعا نهاية لذلك الاتّفاق"[15].

وفي الوقت نفسه، الذي كادت فيه الحرب الأميركيّة على الإرهاب الدوليّ، تصل أخيراً إلى "إنقاذ لبنان"، جاء اغتيال الحريري أيضاً، ليُدخل لبنان في أتون

15- F. Ajami, "The Autumn of the Autocrats", Foreign Affairs, (May-June 2005), p.27.

الصراع الدوليّ. وتعليقاً على حادثة 14 شباط 2005، التي هزّت لبنان والمنطقة بشكل عام، أخذت مجلّة Executive Intelligence Review قراءها إلى الوراء، لمراجعة الورقة السياسيّة الصادرة في العام 1996، تحت عنوان: "الضربة النظيفة: الاستراتيجيّة الجديدة نحو عالم آمن"، والتي تمّ تحضيرها بإشراف الذين أصبحوا، آنذاك، القوّة الفاعلة للمحافظين الجدد، أمثال Dick Cheney، نائب الرئيس الأميركي، و Richard Perle و Dough Feith و David and Meyrav Wumser وآخرين. وتلخِّص هذه الورقة السيناريو الذي يجعل حدود إسرائيل الشماليّة آمنة ومحرّرة من أيّ خطر في المستقبل القريب. ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجيّ، تدعو الورقة بوضوح إلى تشجيع إسرائيل على مواجهة حزب الله وسوريا وإيران، الوكلاء الأساسيين للإرهاب في لبنان. وتشمل الخطة ما يلي:

(أ) القيام بعمل غير مسبوق، يُبيّن فيه أنّ أراضي سوريا ليست آمنة ومحصّنة ضدّ هجمات تنطلق من لبنان، تقوم بها قوّات مدعومة إسرائيليّاً.

(ب) ضرب أهداف عسكريّة سوريّة في لبنان.

(ج) وإذا أظهر البند الأخير عدم كفايته، يتمّ، بعد ذلك، ضرب أهدافٍ مُنتقاة، داخل الأراضي السورية[16]. ومن المأمول أن تكون نتيجة "الضربة النظيفة" خلق شرق أوسط جديد، تسيطر فيه إسرائيل على المنطقة التي ستكون عبارة عن عددٍ من الدول "البلقانيّة" الجديدة، التي تحكمها "دُمًى". والمطلوب، بعدئذٍ، القيام بعمليّة واسعة تحيط بإسرائيل، تزامناً مع عمل إرهابي يتبعه تحرّك

16- M. Mirak-Weissbach, "Lebanon's Hariri Killed to Make a Clean Break", Executive Intelligence Review, 25 February 2005.

قوى جماهيرية ضخمة على الأرض اللبنانيّة، ضدّ الاحتلال السوريّ، وهكذا، يختم المقال، كان اغتيال الحريري[17].

إنّ سيناريو "الضربة النظيفة"، يوفّر تحليلاً أحاديّ الجانب، للأسباب الكامنة وراء اغتيال الحريري فقط، مع الإشارة إلى أنّ مرتكبي الجريمة ما زالوا مجهولين، وغير معروفين. والجدير بالذكر، على كلّ حال، أنّ الحريري، كقوميّ عربيّ، لم يكن معارضاً صريحاً لسوريا، وكان دائماً يعارض بشدّة العرض الإسرائيليّ لتوقيع معاهدة سلام أحاديّة الجانب مع لبنان. والآن، باغتياله، وصل التوتّر الداخلي والإقليميّ إلى قمّة الخطر. على المستوى الوطنيّ، أعاد اغتيال الحريري فتح باب كلّ الانقسامات والأحقاد، التي أفرزتها الحرب الأهليّة اللبنانيّة، منذ العام 1975، حتى العام 1990. وعلى المستوى الخارجيّ، تبقى مأساة البلد الذي أراده الحريري أن يزدهر، مطوّقةً ومحاصرةً بالضغوطات الإقليميّة والدوليّة.

إنّ عدم استطاعة الإدارة الأميركيّة احتواء المقاومة العراقيّة، وفشلها في جعل العراق أنموذجاً للديموقراطيّة، دفع بإدارة بوش إلى استغلال اغتيال الحريري لمعاقبة سوريا، بحجّة عدم تعاونها الكافي لمنع تسلّل الإرهابيين، عبر الحدود السورية– العراقية، وكذلك لأنّ سوريا تساند وتدعم حركة حماس في غزّة، وحزب الله في لبنان. وهكذا، جاءت ردة الفعل الاميركية عند اغتيال الحريري بزيادة ضغوطها على دمشق. بالنسبة إلى لبنان، فلقد فنّد Richard Sutterfield، السفير الأميركيّ السابق في لبنان، ومساعد وكيل وزارة الخارجيّة لشؤون الشرق الأوسط، تلك السياسة التي ارتكزت على أربع قواعد أساسيّة:

(أ) انسحاب القوّات ومراكز المخابرات السوريّة من لبنان، قبل نهاية شهر نيسان 2005.

17- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(ب) البدء في مفاوضات، بإشراف هيئة الأمم المتّحدة، للكشف عن مرتكبيّ جريمة اغتيال الحريري، وجلبهم إلى العدالة.

(ج) إجراء انتخابات برلمانيّة، قبل نهاية أيار 2005.

(د) وأخيراً، إقامة علاقات دبلوماسيّة، بين بيروت ودمشق[18].

وقد تمّ تنفيذ كلّ هذه الشروط بالكامل، وبحسب المواقيت الأميركيّة.

أوّلاً: بحلول 26 نيسان 2005، انسحب آخر جنديّ سوري من لبنان، منهياً بذلك 29 سنة من "الاحتلال الأخويّ".

ثانياً: في 18 شباط 2005، قرّر الأمين العام للأمم المتّحدة، كوفي أنان، Kofi Annan، بناءً على توصية من مجلس الأمن، إرسال بعثة "تقصّي الحقائق" إلى بيروت، لجمع معلومات عن ظروف وأسباب ونتائج اغتيال الحريري. وكانت هذه البعثة برئاسة Peter Fitzgerald، نائب المفوّض العام للبوليس الإيرلنديّ، الذي وصل إلى لبنان مع اثنين من المحقّقين الجنائيين، ومستشارين قانونيين وسياسيين وخبراء آخرين في المتفجّرات البلاستيكيّة والـ DNA، لجمع عيّنات من مسرح الجريمة وتحليلها.

وفي 25 آذار 2005، قدّمت البعثة تقريرها، الذي أشارت فيه إلى غياب الالتزام الجدّي من الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة، بفتح تحقيق فعليّ في الجريمة، وان التحقيق، الذي جرى حتّى الآن، لا يتطابق مع المعايير المتعارف عليها دوليّاً. وتوصّلت البعثة إلى أنّ التحقيق اللبنانيّ يفتقر إلى المصداقيّة لدى اللبنانيين، بما يجعل نتائجه غير مقبولة. وبعد جمع الأدلّة المتوافرة، توصّلت البعثة إلى أنّ أجهزة الأمن اللبنانيّة، وأجهزة الاستخبارات السوريّة، تتحمّلان المسؤوليّة الأساسيّة في وجود الثغرات الأمنيّة، وعدم قدرتها على فرض الأمن، وتطبيق

18 -M. Iskandar, Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon, pp.143-144.

القانون والنظام[19]. وأدّى كلّ هذا التقصير الأمنيّ المشترك، على مدى سنوات، إلى نشر ثقافة الترهيب وعدم المحاسبة. وللتوصّل إلى معرفة الحقيقة في تلك الجريمة المروّعة. وعليه، اقترحت البعثة تكليف لجنة تحقيق دوليّة مستقلّة، تتوفّر فيها الخبرات اللازمة لإجراء التحقيقات والأبحاث، وكلّ الأعمال الأخرى ذات الصلة. على أنّ هذا الأمر لا يمكن القيام به، ما لم يتمّ إبعاد القيادات الأمنيّة اللبنانيّة عن مراكزها[20].

كما تمّ أيضاً تنفيذ الشرطين الأميركيين الآخرين.

أولاً: جرت الانتخابات البرلمانيّة اللبنانيّة، دون إبطاء، ما بين أيار وحزيران عام 2005، تحت إشراف حكومة حياديّة، برئاسة نجيب ميقاتي، وهو شخصيّة سياسيّة وسطيّة من مدينة طرابلس. والوسطيّة، كما يفهمها الرئيس ميقاتي، ليست منهجيّة اعتذاريّة ولا تبريريّة، بل هي منهجيّة إصلاحيّة... وأهميّة الفكر الوسطي تكمن في إيمانه بالتعدّدية، وفي سعيه الدائم لتحقيق الوفاق والتعايش، وقبول الآخر واحترامه، ورفضه للعنف، وانفتاحه على الحوار مع جميع اللبنانيين، دونما استثناء.

وكما كان متوقّعاً، شكّلت قوى 14 آذار، والمؤلّفة من تحالف ضمّ أحزاب لبنانيّة متعددة، ما يعرف باسم "انتفاضة الاستقلال"، في وجه الاحتلال السوري. نظّمت هذه القوى مظاهرة ضخمة في ساحة الشهداء، في 14 آذار 2005، وفازت بأغلبيّة المقاعد النيابيّة (72 من أصل 128) في البرلمان، ممّا أوجد ارتياحاً لدى العديد من اللبنانيين. وقد جرت الانتخابات تحت إشراف دوليّ، ما نعتها بأنّها جرت في أجواء من الحُرّية والنزاهة. وأخيراً، تمّت إقامة علاقات دبلوماسيّة رسميّة، بين لبنان وسوريا، للمرة الأولى، في تاريخ البلدين، في 15

19 -P. Fitzgerald, Report of the Fact-Finding Mission to Lebanon 25 February – 24 March 2005.

20- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

تشرين الأول 2008. وفي نظر بعض اللبنانيين، شكّل تبادل السفراء اعترافاً سوريّاً طال انتظاره بسيادة لبنان واستقلاله[21]. ومهما يكن، فإنّه من باب الغرابة بمكان، أنّ واشنطن لم تُعر هذا الحدث الاهتمام الكافي حتّى اليوم. ففي ذلك الوقت، كانت إدارة بوش والأميركيين، بشكل عام، منهمكين بانتخاباتهم الرئاسيّة، ما أخضع إدارة الرئيس بوش لانتقادات واسعة بشأن سياستها الخارجيّة.

وبالعودة إلى جريمة 14 شباط 2005، نجد أنّ أيّ اغتيال سياسيّ لم يؤدّ لمثل ذلك الغضب الكبير، والعاطفة الوجدانيّة، في أروقة مجلس الأمن، منذ تأسيس هيئة الأمم المتّحدة العام 1945، حتّى اليوم. لقد صدرت أربعة قرارات عن مجلس الأمن، مرتبطة ارتباطاً مباشراً بجريمة اغتيال الحريري. وكان القرار الأول، في 7 نيسان 2005، إذ صوّت مجلس الأمن على القرار 1595، الذي دعا إلى إنشاء لجنة تحقيق دوليّة مستقلّة "لمساعدة السلطات اللبنانيّة في تحقيقاتها في شتّى نواحي هذا العمل الإرهابي، بما في ذلك المساعدة على تحديد هويّة مرتكبيه ومنظّميه والمتواطئين معهم". وقد منح القرار الصلاحيّة للجنة، بأن تلقى تعاوناً تاماً من جانب السلطات اللبنانيّة، وأن تكون لها سلطة جمع أيّ معلومات إضافيّة ودلائل وقرائن، وأن تتمتّع بحريّة التنقّل في جميع الأراضي اللبنانيّة، وأن توفّر لها كلّ التسهيلات الضروريّة للقيام بعملها.

الأمر الثاني، لما بدأت سوريا بإعطاء إشارات من التردّد والممانعة للتعاون مع اللجنة، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1636، بتاريخ 31 تشرين الأوّل 2005، الذي دعا دمشق إلى التعاون مع اللجنة بشكل تام وغير مشروط. الأمر الثالث، في 15 كانون أول 2005، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1644، الذي أعاد التأكيد على أنّ اغتيال الحريري هو عمل إرهابي، وتشكّل مفاعيله بالتالي تهديداً للأمن والسلام الدوليين. وطالب القرار أيضاً السلطات السورية بـ "أن تستجيب دونما لُبْس أو غموض، وبسرعة، في المجالات التي يلتمس رئيس

21- جريدة السفير، عدد تشرين الأول 2008، ص.1.

اللجنة التعاون فيها". كما أذن المجلس للجنة بأن تقوم بتقديم المساعدة التقنيّة للسلطات اللبنانيّة، في تحقيقاتها في الهجمات الإرهابيّة التي ارتكبت في لبنان، منذ الأوّل من تشرين الأول 2004، أي، منذ محاولة اغتيال مروان حمادة – النائب المقرّب من الحريري.

الأمر الرابع والأخير، في 30 أيار 2007، تبنّى مجلس الأمن القرار رقم 1757 الذي أجاز إنشاء محكمة دوليّة خاصّة، لمحاكمة المشتبه بهم والمتورّطين في جريمة اغتيال الحريري. كما منح القرار الحكومة اللبنانيّة مهلةً، حتى 10 حزيران 2007، لإعلام هيئة الأمم خطيّاً، على أنّ الشروط القانونيّة قد تمّ جمعها وتوثيقها لتصبح نافذة المفعول.

وهكذا، أعطت الحكومة اللبنانيّة الكتل النيابية مهلة 10 أيام، للتوصّل إلى اتفاق فيما بينها، على قيام المحكمة، قبل أن تدخل حيز التنفيذ. وطبقاً للقرار المذكور، أن يكون قضاة المحكمة " أشخاصاً على خلق رفيع، وأن تتوفر فيهم صفات التجرّد والنزاهة، وأن يتمتّعوا بالخبرة القانونيّة الواسعة، ويتعيّن أن يتمتّعوا بالاستقلاليّة في أدائهم لوظائفهم، ولا يجوز لهم أن يقبلوا أو يلتمسوا – توجيهات – من أيّ حكومة، أو من أي مصدر آخر". ومهما يكن، فعندما فَشَل أو فُشِّل البرلمان اللبناني في عقد جلسة، ليناقش فيها نظام المحكمة الدوليّة، أرسل رئيس الوزراء، فؤاد السنيورة، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتّحدة، بان كي مون Ban Ki-moon، يطلب فيها وضع المسألة أمام مجلس الأمن، من أجل اتّخاذ قرار "مُلزم" لإنشاء المحكمة الخاصّة.

وفي اليوم التالي، صادق الأمين العام على طلب السنيورة، وهكذا، وُلدت المحكمة الخاصّة بلبنان. وفي نظر المؤيّدين، جاء إنشاء المحكمة ردّاً على أولئك الذين يرتكبون أعمالاً بشعة وشائنة، وتعزيزاً للحريّة، وسماحاً للشعب بأن يعيش بلا خوفٍ من مثْل هذه الأعمال. ومن ناحية ثانية، أثارت المعارضة اللبنانيّة وسوريا خشيتهما وقلقهما من أن تستخدم هذه المحكمة كوسيلة للقضاء

عليهما سياسيّاً. ولدى قراءة مجريات الأحداث، فإنّ اغتيال الحريري فتح فصلاً جديداً في الأزمة اللبنانيّة المستمرّة. وكانت الأمور على هذه الحال، عندما وصل ديتليف ميليس Detlev Mehlis إلى لبنان، في 25 حزيران 2005، لاستكشاف كلّ الشواهد والأدلّة المحيطة باغتيال الحريري، طبقاً لقرار مجلس الأمن، رقم 1595.

وصل المدّعي العام الألمانيّ ميليس، على رأس فريق مؤلّف من 120 شخصاً، لإجراء مقابلات مع الشهود، وجمع بيانات إضافيّة، وإجراء فحص شامل لمسرح الجريمة. وأثناء ذلك، وبناءً على توصية ميليس، تمّ اعتقال كلّ رؤساء الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة (رأت المحكمة الخاصة بلبنان فيما بعد، هذا الإجراء اعتقالاً تعسّفياً) نظراً "إلى إهمالهم وعملهم المدروس والمتعمّد في التلاعب بمسرح الجريمة، وخاصّة فيما يتعلق بإزالة ركام موكب سيّارات الحريري، بعد أقل من 24 ساعة من وقوع حادثة الاغتيال، وبياناتهم غير الصحيحة، أو الكاذبة، التي هدفت إلى تضليل مجريات التحقيق". ومن ناحية أخرى، لم يتمّ توقيف ضبّاط المخابرات السوريّة، إلاّ أنّ ميليس كان قادراً، رغم التباطؤ الذي أظهرته الحكومة السوريّة على إجراء مقابلات مع المسؤولين السوريين، عن القضايا الأمنيّة في لبنان. وقد تمّت المقابلات في فيينا (النمسا)، وذلك، لتخفيف الضغوط على حرية الذين تجري مقابلاتهم، هناك. وقد أبدى ميليس عدم ارتياحه للأسلوب السوريّ في تعاطيه مع اللجنة، الأمر الذي مهّد الطريق لقرار مجلس الأمن رقم 1636، الذي دعا دمشق إلى التعاون جدّياً مع ميليس وبشروطه.

إضافة إلى ذلك، رحّب رئيس اللجنة، بمساعدة 17 دولة أخرى، أبدت ارتياحها للعمل الأساسيّ والجوهريّ، الذي يقوم به فريق اللجنة. مثال على ذلك، قيام غطّاسين من لبنان وبريطانيا وسويسرا وفرنسا، بانتشال قطع من سيّارة الشحن ميتسوبيشي Mitsubishi، التي كانت محمّلة بحوالي 1000 كلغ من مادة TNT، ذات القوّة التفجيريّة العالية، والتي تمّ تفجيرها فوق سطح الأرض.

والجدير ذكره أنّ تقرير ميليس الذي قدّمه إلى الأمين العام للأمم المتّحدة، في 19 تشرين الأول 2005، لم يحدّد هويّة مرتكبيّ الجريمة، ولكنّ الفقرتين 7 و8، من تقرير "الخلاصة التنفيذيّة" وفّرتا أساساً للشكوك الأوّليّة لدى ميليس، على النحو الآتي:

أ. تمّت عمليّة التفجير، من قبل مجموعة تتّصف بتنظيم دقيق وقدرات تقنيّة كبيرة.

ب. هناك قرائن متقاربة تشير إلى تورّط أمنيّ لبنانيّ وسوريّ في العمل الإرهابي. والواقع أنّ اللجنة تؤكّد أنّه من الصعب بمكان التصوّر أنّ قرار اغتيال الرئيس الحريري قد اتُّخذ، دون موافقة مسؤولين أمنيين سوريين رفيعي المستوى[22].

وبحلول 12 كانون الأول 2005، وعند تقديم ميليس تقرير اللجنة الثاني، عاد وأكّد عزمه على ترك وظيفته في الأمم المتّحدة، ليحلّ محلّه المدعي العام البلجيكيّ، سيرج برامرتز Serge Brammertz، الذي شارك في تحقيقات دوليّة متعدّدة، خاصّة بجرائم الحرب في الكونغو، والسودان، وأوغندا. وفي تقريره، الذي صدر في 14 آذار عام 2006، تحدّث برامرتز عن أشخاص غير محدّدين "لهم مصلحة"، يقفون وراء عملية اغتيال الحريري. وقد أوضح برامرتز، في تقريره المفصَّل، الحالة التي بلغها التحقيق، والتقدّم الذي أحرز، فيما يتصل بتوحيد الهيكل التنظيميّ للجنة التحقيق، والموارد المتاحة لها، في ضوء ولايتها الموسّعة والممدّدة. وأمّا بالنسبة إلى التعاون السوريّ مع اللجنة، فقد تمّ التوصل مع دمشق إلى صيغةٍ للتفاهم، حول الوسائل العملانيّة في مجالات تشمل الوصول إلى الأفراد، والمواقع، والشهود، وإجراء المقابلات مع المشتبه بهم،

22 -Detlev Mehlis, Report of the UNIIIC established Pursuant to Security Council Resolution 1595 (2005), Beirut: 19 October 2005, paragraphs 7 and 8.

والإطار القانونيّ القابل للتطبيق، والاتّصالات مع الحكومة. غير أنّ اللجنة أقرّت بأنّها لم تتوصّل بعد إلى نظريّة متكاملة واحدة، عن كيفيّة تنفيذ العمليّة، وخاصّة في النقاط الحرجة لآليّة عمل الهجوم. والسبب في ذلك موجود في الفقرة 33 من التقرير، حيث جاء فيها، "لقد أصبح واضحاً أنّ الأساليب والطرائق المستخدمة في عملية إرهابيّة من هذا القبيل تُعدّ أكثر تعقيداً في مرحلتي التحضير والتخطيط لها، بينما هي أبسط بكثير عند التنفيذ"[23].

عندما استقال برامرتز، في أول كانون الثاني 2008، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة دانيال بيلمار Daniel Bellemare، وكيل النائب العام الكنديّ، رئيساً جديداً للجنة في لبنان. وفي تقريره الأوّل، الذي صدر في 28 آذار 2008، أكّد بيلمار أنّ "الشبكة المجرمة"، التي نفذّت اغتيال الحريري، كانت مرتبطة ببعض القضايا الأخرى المشمولة بمهمّة اللجنة. ولكن، وللمرّة الثانية، لم يحدّد التقرير شخصاً ما متورّطاً بالشبكة. أمّا بالنسبة إلى سوريا، فقد أقرّ التقرير بأنّ دمشق "أبدت تعاوناً مقبولاً، بشكل عام". أخيراً، تعهّد بيلمار، بأنّ اللجنة ستستمرّ في البحث عن طبيعة "شبكة الحريري"، وتتابع فحوصات أخرى للحامض النوويّ DNA، لتتمكّن من تحديد شخصيّة الانتحاريّ المُفجّر، الذي يُعتقد أنّه أركن سيّارة الشّحن المتفجّرة[24].

هكذا، وبخلاف ميليس، الذي أشار إلى أنّ الحكومة السوريّة قد تكون متورّطة في اغتيال الحريري، أبدى كل من بيلمار وبرامرتز حذراً شديداً، في طريقة تناولهما للموضوع. واعتبر برامرتز أنّ مقاربته للموضوع بحذر، هي جزء مهمّ

23 -Serge Brammertz, Third Report of the UNIIIC, 15 March 2006, paragraph 33.
24 -The Daily Star, 29 March 2008, p.4, paragraphs 25, 50 and 62.

لاستراتيجيّته في التحقيق الشامل، وهي، بالتالي، عمليّة تحقيق قياسيّة حسب القانون[25]. أمّا من ناحية بيلمار، فقد اتّبع المنهجيّة نفسها، ورأى أنّ اللجنة لا يمكن أن تعتمد على الإشاعات، أو الافتراضات، وأنّ الخلاصة يجب أن تكون مدعومة بدليل صادق ومسلَّم به، أمام المحكمة[26].

وفي 2 كانون الأول 2008، جاء تقرير بيلمار الثاني، والحادي عشر الذي تقدّمه اللجنة، وتمَّ توزيعه على أعضاء مجلس الأمن للأمم المتّحدة، وفيه يوضح بيلمار أنّه توصل إلى معلومات جديدة، ربّما تسمح للجنة بأن تضيف أشخاصاً آخرين إلى "شبكة الحريري". وعلاوة على ذلك، فإنّ اغتيال عشرين شخصاً آخرين، أو محاولات الاغتيال الأخرى، التي سرعان ما جرى التحقيق بشأنها من قبل الأمم المتّحدة، يمكن ربطها بجريمة اغتيال الحريري. ويضيف التقرير أنّ الدليل الجديد دَعَم فكرة الربط بين الجرائم. وعلى كلّ حال، فإنّ بيلمار يخلُص إلى القول إنّه، "نظراً إلى حساسيّة مساحة التحقيق هذه، لا يمكن إضافة أيّ تفاصيل أخرى"[27].

وكما كان متوقّعاً، فإنّ تقرير بيلمار الأخير، لم يؤثّر سلباً، أو إيجاباً على العلاقات الدبلوماسيّة الجديدة بين لبنان وسوريا، ولم يعق عمليّة التحقيق، أمّا على المستوى الداخليّ اللبناني، فقد تغيّرت الأوضاع كثيراً، منذ اغتيال الحريري، وتمثّل ذلك بالاتّفاق الذي توصّل إليه الأفرقاء اللبنانيّون في الدوحة – قطر، في 21 أيار 2008. وفي هذا الاتّفاق، برهنت سوريا أنّها عنصر إيجابيّ لاستقرار الأوضاع في لبنان والعراق، في حينه، بقيت الولايات المتّحدة مشغولة في حربها ضدّ "الإرهاب الدوليّ". وبذلك، تكون سوريا قد حرّرت نفسها من الضغوطات الدوليّة، بما في ذلك الاتّهامات الغربيّة، لتورّطها في اغتيال الحريري وفي جرائم أخرى مماثلة.

25 -Serge Brammertz, Third Report of the UNIIIC, paragraph 116.
26 -The Daily Star, 29 March, p.4 paragraph 62.
27 -The Daily Star, 3 December 2008, p.4.

وفي الواقع، وَفَّر اغتيال الحريري، لإدارة بوش الابن، فرصة ذهبيّة لاستخدام لبنان بديلاً عن النصر المفقود، أو المحيَّر في العراق. وهكذا، وبعد انسحاب القوّات السوريّة من لبنان، وجهّت واشنطن اهتمامها إلى كيفيّة تطبيق البند الثالث من قرار مجلس الأمن، رقم 1559، الذي دعا إلى حلّ سلاح الميليشيات اللبنانيّة وغير اللبنانيّة ونزعه، شاملاً بذلك حزب الله، الأمر الذي تبيّن، فيما بعد، بأنّ تحقيقه عمل شاقّ. وقد تجسّد في مسألة نزع السلاح هذه ثلاثة عناصر مُتشابكة، يتعلّق أوّلها بحزب الله، وبامتلاكه صواريخ بعيدة المدى، تستطيع أن تضرب تل أبيب، ومراكز سكنيّة إسرائيليّة أخرى. وأمّا العنصر الثاني اللافت، فيتعلّق بإنهاء حريّة عمل حزب الله، كقوة مستقلّة في كل الجنوب اللبناني؛ والهدف من هذا، هو الحدّ من انتشار حزب الله في قواعد ومخيّمات تدريب محدّدة وقريبة من الحدود اللبنانيّة– الإسرائيليّة. وأمّا العنصر الثالث والأخير، فيتطلّب انتشاراً لمراقبين دوليين في لبنان، للتحقّق من الالتزام، حتّى ولو تطلّب ذلك وجود حشد من المراقبين في مطار بيروت، وفي مواقع حدوديّة أخرى، لمنع وصول السلاح إلى حزب الله[28].

على المقْلَب الآخر، فإنّ إدارة بوش الابن لا تستطيع تكرار الخطأ نفسه، الذي حدث في بيروت، يوم تمَّ تفجير شاحنة في معسكر للمارينز، العام 1983، والذي قُتل فيه 242 جندياً من المارينز دفعة واحدة. والواقع، أنَّ ذلك الهجوم، على مواقع المارينز، لم يُلقِّن واشنطن درساً في توفير حماية كافية لقوّاتها وتعداد الخسارة فقط، ولكنّه أيضاً، كما ورد على لسان سكرتير الأسطول، يومها: "كان سبباً كبيراً لحصول 11 أيلول في نيويورك"[29]. ولدى تأمّل الأحداث الماضية وقراءتها، فقد افترض بعضهم أنّ القوّات الأميركيّة والفرنسيّة كانت على أهبة الاستعداد، بعد اغتيال الحريري، للنزول على الشاطئ اللبنانيّ، لمنع أيّ سيناريو

28 -R. Satlof, “Assessing the Bush Administration’s Policy of Constructive Instability”, Policy Watch # 974, 15 May 2005.
29 -S. Dodd and P. Smolowitz, “1983 Beirut Bombing: Reagan New Era of Terror”, Charlotte Observer, 21 October 2003.

مشابه لتجربة 1983 المخزية والمُذلّة. وخوفاً من أن يقوم الرئيس بوش الابن، ربّما، بتوسيع سياسة "الفوضى الخلاّقة" من بغداد إلى بيروت، تمّ عقد لقاء لـ 14 قائداً لبنانيّاً، ممثّلين لكلّ التوجهات السياسيّة في 2 آذار 2006، لمناقشة كيفيّة التعاطي مع خطوة بوش الابن التالية. وبعد ذلك بأسبوعين، قرّر القادة تأجيل نقاشاتهم حول سلاح المقاومة". ولكنّهم اتّفقوا على "الهويّة اللبنانية" لمزارع شبعا؛ غير أنّهم اختلفوا حول ماهيّة الجهة المخوّلة شنّ الحرب، لتحريرها من الاحتلال الإسرائيلي. هذا يعني، كما جاء على لسان رئيس مجلس النوّاب نبيه بري، "أنّ المقاومة ستبقى تحتفظ بسلاحها حتّى يتمّ تحرير كلّ شبر من الأراضي اللبنانية"[30].

لعلّ إحدى مصائب الحرب، ضدّ حكم صدّام حسين، أنّها أخلّت بالتوازن الذي كان قائماً، بين سُنّة العراق وشيعته. ولمّا فقد سُنّة العراق الكثير من امتيازاتهم، ألقت إدارة بوش الابن بكامل ثقلها، لمساندة الحكومة اللبنانيّة الموالية للغرب، بقيادة رئيس مجلس الوزراء، فؤاد السنيورة. وبهذا المنحى أيضاً، طلبت الولايات المتّحدة تعاون كلّ من المملكة العربيّة السعوديّة، ومصر، والأردن، للقيام بعمليّات سرّية، لإضعاف قوّة حزب الله وحليفيه – سوريا وإيران. وغنيٌّ عن القول، إنّ هذه السياسة لم تأتِ بشيء يذكر؛ بل بمزيدٍ من الفوضى للبنان.

أولاً: إنّ التَّوتر السُّني – الشيعيّ قد ازداد بسرعة، لأنّ اللبنانيين قد انقسموا بين المعسكرين.

ثانياً: إنّ المجتمع السُّني، وفي ردّة فعل غريزيّة على الأحداث التي تحصل في العراق ولبنان، شاهد التفجيرات التي تقوم بها مجموعات متطرّفة، تناصر الرؤيا الجهاديّة للإسلام، الأمر الذي جعل السُّنة يتعاطفون مع سياسة بوش الابن في لبنان، ويُعادون سياسته في العراق. وفي السياق نفسه، يمكننا الحديث عن مجتمعين شيعيين في لبنان والعراق، لكلّ منهما حساباته الخاصّة.

30-جريدة السفير، عدد 15 آذار 2006، ص.1.

وأخيراً، ولمّا عجز القادة اللبنانيّون عن التوصّل إلى اتّفاق، بخصوص وضع استراتيجيّة وطنيّة للدفاع، يتمّ من خلالها استيعاب الجناح العسكريّ لحزب الله في الجيش اللبناني، أوكلت واشنطن لإسرائيل القيام بشنّ حرب على "الإرهاب" في لبنان؛ فانفجرت الحرب، في 12 تموز 2006، واستمرّت حتّى صدور قرار مجلس الأمن، الرقم 1701، الذي دعا إلى "وقف الأعمال العدوانيّة".

دخل هذا الاتّفاق حيّز التنفيذ، صباح 14 آب 2006. وهذه الحرب، التي تمّ التحضير لها بعناية ضدّ لبنان، جاءت ردّة فعل على هجوم قام به مقاتلو حزب الله، عبر الحدود، وقتلهم 8 جنود إسرائيليين، وأسر اثنين آخرين. أطلق حزب الله على هذا الهجوم "عمليّة الوعد الصادق"، بعد أن توعَّد قائده، السيد حسن نصر الله علناً وأمام الجماهير، بالقبض على جنود إسرائيليين، ليستبدلهم بأربعة لبنانيين محتجزين في إسرائيل. وقد صرّح السيد حسن نصرالله في يوم العمليّة بالذات، معلناً أنّه: "لا سبيل لعودة الأسيرين الإسرائيليين إلاّ بالتفاوض غير المباشر وبالتبادل"[31]. ومن ناحيتها، رأت إسرائيل عمليّة حزب الله "نقطة تحول"، ووعدت بردٍ موجع جدّاً وبعيد الأثر"[32]. وعليه، بدأت إسرائيل بشنّ حملة عسكريّة، مستخدمة جميع الإمكانات المتوافرة لديها، من أجل تدمير البنية التحتيّة المسلّحة لحزب الله، ولتدفع بالحزب بعيداً عن "الخط الأزرق". ومن ناحيته، صرّح الرئيس بوش الابن، بأنّ هذا النزاع يأتي في سياق "الحرب على الإرهاب". وافق بوش الابن على طلب إسرائيل تزويدها بالمزيد من شحن السفن المحمّلة بالقنابل الموجَّهة البالغة الدّقة، وتأخير وقف إطلاق النار، لإعطاء تل أبيب مدّة زمنيّة إضافيّة، لإنجاز نوع من النصر البيروسي (وهو انتصار يُنتزع

31- إصدار جريدة السفير، يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان 2006، بيروت: مركز المعلومات العربي، 2006، ص 50.

32- المصدر نفسه، ص 52.

بثمن باهظ جدّاً) بينما تتضاعف ضريبة البشر والاقتصاد للحرب[33]. لكنّ الجهود الأميركيّة، لتمديد فترة الحرب، انتهت أخيراً، وخاصة، عندما تبيّن بوضوح، أنّه لا يمكن كسر شوكة حزب الله بسهولة.

واستخلص بول سالم أنّ "إسرائيل فشلت في أن تهزم حزب الله بضربة لا يستطيع بعدها النهوض، ولا هي استطاعت أن توقف هجمات الصواريخ والقذائف، في حين، خارت قدرة الهجوم البريّ الإسرائيليّ عن التقدّم، وأقتنع الكثيرون أنّ أسطورة الجيش الذي لا يقهر انتهت إلى غير رجعة"[34].

وفي 26 أيلول 2006، تجمّع حوالى ثمانيمئة ألف من مناصري حزب الله ومحازبيه في بيروت، للاحتفال بانتصار "الوعد الإلهيّ".

سجّل النصر، الذي حقّقه حزب الله "فرملة" لاندفاع السياسة الخارجيّة الأميركيّة في لبنان، وفي الشرق الأوسط، بشكل عام. وتبيّن أنّ أحد الأهداف غير المُعلنة للحرب، كان تغيير ميزان القوى في لبنان، لصالح قوى الرابع عشر من آذار. ولكنّ النهاية، التي آلت إليها الحرب، دفعت بحزب الله، وبأحزاب المعارضة، وأعني حركة أمل والتّيار الوطني الحرّ، إلى زيادة الضغط على حكومة السنيورة.

أولاً، في 11 تشرين الثاني 2006، انسحب خمسة من وزراء الشيعة، وكذلك الوزير يعقوب الصرّاف (المسيحيّ الأورثوذكسيّ وأحد المناصرين الأقوياء والمساندين للمقاومة) من الحكومة، بعد انهيار المحادثات على خلفيّة تمنّع قوى 14 آذار عن إعطاء المعارضة سلطة أقوى، في عمليّة صياغة القرارات الحكوميّة.

33 -P. Salem, “The Future of Lebanon”, Foreign Affairs, (November-December 2006), p.17.

34- المصدر نفسه، ص 13.

ثانياً: في أول كانون الأول عام 2006، نظّمت المعارضة مسيرة ضخمة، تبعها حملة اعتصام خارج مقرّ السنيورة الحكوميّ، في وسط بيروت، لإسقاط الحكومة.

ثالثاً: في 7 أيار 2008، انفجرت الأزمة بشكل عنيف، عندما هاجم مقاتلو حزب الله مراكز ميليشيات تيّار المستقبل في بيروت الغربيّة وجبال الشوف، وجرّدوها من السلاح. ونتيجة لذلك، عُقد في الدوحة ما بين 16 و 21 أيار 2008، مؤتمر "الحوار الوطنيّ اللبناني" بحضور مختلف القادة اللبنانيين، الذين توصّلوا إلى اتّفاق يُلبّي مطالب المعارضة كلّها[35]. وعلاوة على ذلك، وفي 16 آب 2008، وبعد مفاوضات طويلة، وغير مباشرة، ومكثّفة، بين حزب الله والحكومة الإسرائيليّة، وبمواكبة من مكتب النوايا الحسنة، التابع للأمين العام للأمم المتّحدة، توصّلت المفاوضات إلى صفقة تبادل الجنديين الإسرائيليين، وما بقي من رفات اللبنانيين والفلسطينيين (199 شهيداً) الذين قتلوا، منذ العام 1978، إضافة إلى إطلاق سراح أربعة من مجاهدي حزب الله، وعميد الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، سمير القنطار، الذي قضى 29 عاماً في السجون الإسرائيليّة. وقد دلّ مثل هذا الإنجاز، على أن السيّد نصرالله قد حققّ "وعده الصادق" لعمليّة 12 تموز 2006 [36].

بعد ثماني سنوات من الملاحقة والمتابعة لسياسة خارجيّة "مهلكة"، حصدت إدارة بوش الابن، في الشرق الأوسط، نهاية مفاجئة. وصفت وزيرة الخارجيّة رايس حرب إسرائيل ضدّ لبنان، في العام 2006، بـ"أنها آلام مخاض لولادة شرق

35- حرب تموز 2006، والأزمة الداخلية اللبنانيّة تم مناقشتهما في القسمين الثاني والثالث من هذا الفصل.

36- جريدة السفير، 17 تموز 2008، ص1 و15.

أوسط جديد"[37]. ولكنّ ما حدث كان عكس ذلك تماماً. فالشرق الأوسط "الجديد" سبَّب أذًى أكبر لمصالح أميركا في هذه المنطقة. إنَّ الغباء كان مرتبطاً بتعريف الرئيس بوش الابن لمصالح أميركا في الشرق الأوسط، ليس من خلال قدرتها على العمل مع الآخرين، في المجتمع الدولي، بل بقدرتها على تحقيق سيطرتها على الآخرين. والواقع إنّ فشل بوش الابن في "دمقرطة" العراق، وفي تحطيم تنظيم القاعدة، وفي جعل بلد صغير كلبنان حجر الزاوية لسياسته المتّسمة بالمبالغة، تدلّ كلّها على اعتماد واشنطن المُفرط على القوّة العسكريّة. فمحاربة "الإرهاب"، في العراق، دونما معرفة السبب الخفيّ له، فتح الباب على مصراعيه أمام "الإرهابين"، لأن يجدوا لأنفسهم ملاذاً جديداً، يستطيعون من خلاله تطوير بعض التقنيات وتصديرها إلى الدول العربيّة الأخرى.

والأبعد من ذلك، أنّ الرئيس بوش الابن، لم يكن قادراً أن يفهم الفرق ما بين العقل والعضلات، إلاّ بعد الخسائر العظيمة التي منيت بها أميركا وإسرائيل، في العراق، ولبنان، على التوالي. بالنسبة إلى لبنان، فإنَّ تدخّل أميركا في السياسة الداخليّة اللبنانيّة، لم يوفّر الفائدة المنتظرة للمصالح الأميركيّة في ذلك البلد. ومن جهة أخرى، برهن حزب الله، في "حرب تموز"، مرّة أخرى، أنّه مقبول على الأقلّ من نصف اللبنانيين، كمقاومة شرعيّة، وصاحب هدف واحد ووحيد، وهو محاربة الاحتلال الإسرائيلي.

وبدون أدنى شكّ، كان خطأً فادحاً، من جانب الإدارة الاميركية، أن تعتقد أنّ مساندة "لفظيّة" لحكومة السنيورة، تتيح لها أن تحكم المجتمع الشيعيّ، الذي يشْعر بأنّه محاصر من قبل إسرائيل والولايات المتّحدة، ومن بعض الدول العربيّة. والأخطر من ذلك أنّ محاولة واشنطن وتل أبيب نقل التوازن لصالح الطائفة السُّنية، كان مخاطرة كادت تعيد البلاد إلى أجواء الحرب الأهليّة، التي سادت بين العامين 1975 و1990.

37- إصدار جريدة السفير، يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان 2006، ص 86.

وأخيراً، إنّ إدارة بوش الابن، لم تكن مُهيَّأة لتطبيق شروط أحاديّة الجانب ولشنّ حرب استباقيّة؛ وإنما نشر حالة فوضى خلاّقة في لبنان. البلد الذي لا يمثّل حالة معزولةً، بل خاضعةً للتأثيرات السوريّة والإيرانيّة المتنامية.

المشهد الإقليميّ

لا يمكن فهم تجدّد الأزمة اللبنانيّة، في 14 شباط 2005، بمعزلٍ عن السياق الإقليميّ. فقد انقسمت دول المنطقة بوضوح حول سياسة الرئيس بوش الابن، المتمثلة "بالفوضى الخلاّقة" التي تعني إعادة تقسيم المنطقة إلى دويلات طائفيّة صغيرة، لتبرير وجود إسرائيل وطناً خاصاً باليهود. وما إن تمّ احتلال العراق، في آذار 2003، حتّى أدارت واشنطن ظهرها لإيران وسوريا، وصنّفتهما عضوين في "محور الشرّ"، ودولتين تساندان الإرهاب الدوليّ. وبحسب وجهة نظر بوش الابن، يجب إكراه طهران ودمشق على تغيير سلوكهما، تعزيزاً للسيطرة الأميركيّة على الشرق الأوسط الكبير. وقد أدركت واشنطن، في الواقع، أنّ مسار "الهلال" الإيرانيّ، الذي يشمل شيعة العراق، وإيران، والحكومة السوريّة، وحزب الله، وحماس، يقف عقبة كأداء أمام سيطرتها الإقليميّة، وأنّها مضطرة للقيام بعمل ما، ضدّ هذا التحالف في الحلقة الأضعف، التي تظهر بوضوح أنّها لبنان، حيث يمكن ضرب ثلاثة أهداف، دفعة واحدة: سيطرة سوريا على لبنان، وحزب الله، وإيران الجاهدة لامتلاك الطاقة النووية. وللوصول إلى هذه النتيجة، شجّعت واشنطن مجلس الأمن على إصدار القرار 1559، الذي طالبَ بانسحاب القوّات السوريّة من لبنان، ونزع سلاح حزب الله، وسلاح المنظّمات الفلسطينيّة، داخل المخيّمات الموجودة في لبنان.

وبحسب Schiff، المراسل الحربيّ الأوّل لجريدة هاأرتس Haaretz، رأت المؤسّسة العسكريّة الإسرائيليّة، أنّ حزب الله هو "الوحدة الفدائيّة المتقدّمة للحرس الثوريّ الإيراني"(38). وتعزّز هذا المفهوم، بعد وصول شارون إلى رئاسة الوزراء، في العام 2000. غير أنّ شارون، الذي كان ما زال يحارب الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية، فضّل الاحجام عن القيام بحملة عسكريّة واسعة في لبنان، وإن يكن قد تابع يراقب استمرار حزب الله في تكديس الصواريخ، وإنشاء مخازن مستودعاته المحصّنة تحت الأرض(39). وعلى سبيل المثال، ففي كانون الأول 2003، أصبح الجيش الإسرائيليّ على علمٍ بأنّ الطائرات الإيرانيّة، التي كانت تحطّ في سوريا، ظاهريّاً لنقل المساعدات لضحايا الزلزال الأخير في إيران، كانت، في الحقيقة، تنقل صواريخ إلى حزب الله. وللمرّة الثانية، أجلّ شارون خطّته لضرب حزب الله، لأنّ العالم سيفسّر مثل هذه العمليّة بأنّها عملية غير ضروريّة لحرب وقائيّة، ولأنّ تل أبيب لا تستطيع مواجهة العزل الدبلوماسيّ الذي سينتج عنها(40). وتجدر الإشارة، هنا، إلى أنّه طوال ثمانية أشهر، قبل حرب تموز، كان حزب الله يحاول خطف جنود إسرائيليين، وقد طلبت تل أبيب من واشنطن مراراً، أن تحذّر سوريا من النتائج التي ستكون قاتلة ومميتة، إذا ما استمرّ حزب الله في استفزازاته(41).

لماذا إذاً غيّرت تل أبيب رأيها، في تموز 2006؟ يرى Schiff أنّ قرار إسرائيل الذهاب إلى الحرب، كان قراراً متعلّقاً بالسياسات الداخليّة الإسرائيليّة فقط. ويفسّر Schiff ذلك بأنّ الحكومة الإسرائيلية الجديدة، في ذلك الوقت، كانت بقيادة ثلاثة قادة سياسيين: رئيس الوزراء إيهودا اولمرت Ehud Olmert،

38 -Z. Schiff, "Israel's War With Iran", Foreign Affairs, (November-December 2006), p.23.

39- المصدر نفسه، ص. 24.

40- المصدر نفسه، ص 24.

41- المصدر نفسه، ص 25.

ووزير الدفاع عمير بيريتسAmir Peretz، ووزيرة الخارجيّة تسيبي ليفني Tzipi livni، وهي صاحبة خبرة عسكريّة ضعيفة، إلى جانب قادة مبتدئين يستجيبون للاستفزازات بعنف"(42).

أمّا بالنسبة إلى سوريا، وقبل اغتيال الحريري بفترة طويلة، كانت الحكومة السوريّة تحت مجهر الضغوطات الدوليّة والإقليميّة.

من جهته، أعاد الرئيس بوش الابن توصيف دمشق بأنّها "دولة ترعى الإرهاب" في العراق ولبنان وفلسطين، واتّهم الرئيس بشّار الأسد بأنّه يسمح بتسرُّب الإرهابين من حدوده إلى لبنان، وبأنّه يقدّم الدعم السياسيّ لحماس والمنظّمات الفلسطينيّة المتطرّفة، للعمل خارج دمشق. وزيادة على ذلك، وبعد جريمة 14 شباط 2005، أخذت واشنطن، وبعض الدول العربيّة، وتحديداً المملكة العربيّة السعوديّة ومصر، باتّهام سوريا باستمرار مساندتها لحزب الله، لإضعاف "حكومة لبنان الديموقراطيّة"، ولاستعادة نفوذها في البلد.

في الواقع، إنّ اغتيال الحريري سجّل أيضاً نهاية المحور السوريّ – المصريّ – السعوديّ. وبينما كانت القاهرة والرياض تدعمان الالتزام الكامل بقرار مجلس الأمن، الرقم 1559، رسّخ الرئيس بشار الأسد تحالفه مع إيران. ونتيجة لذلك، أصبح الشرق الأوسط يظهر كمنطقة تعاني من غياب نظام إقليميّ خاصّ بها(43).

لقد كان المتنافسون الإقليميّون منقسمين إلى معسكرين: الأول بقيادة إيران، والآخر بقيادة السعوديّة. فمن ناحيةٍ، تقود إيران تحالفاً يشمل سوريا وحزب الله وحماس، ويسعى لشرق أوسط خالٍ من النفوذ والسيطرة الأميركيّة، ومن ناحية ثانية، كانت السعوديّة تقود تحالفاً يشمل مصر والأردن، ويسعى إلى إقامة

42- المصدر السابق، ص 25.

43- See P. Salem, "The Middle East: Evolution of a Broken Regional Order", Carnegie Papers, (Beirut: Carnegie Middle East Center, No:9, June 2008).

علاقات صداقة مع الولايات المتّحدة، وسلام مع إسرائيل، على قاعدة "الأرض مقابل السلام"[44]. وغنيّ عن القول، إنّ التنافس بين التحالفين، لم ينتج شيئاً غير الفوضى. ويخلُص بول سالم إلى القول: "إن الأحداث في السنوات القليلة الماضية كسرت النظام القديم في الشرق الأوسط المستقر، ولم تستبدله بنظام جديد"[45].

في كانون الثاني 2006، عانت واشنطن وحلفاؤها الإقليميين هزيمة قاسية، عندما نجحت حركة حماس في الانتخابات البرلمانيّة في الضفة الغربيّة وقطاع غزة. وتعاملت إدارة بوش الابن مع الحدث بردّة فعل سريعة، متبنّية موقف إسرائيل بالكامل، ودعت إلى حشد طاقات حلفائها في الغرب ومن العرب، لمعاقبة الحكومة الفلسطينيّة الجديدة، وذلك بقطع مساعداتهم الماديّة عنها. أمّا من جهتها، فقد ابتهجت ايران متحدّية منافسيها العرب في دعم الحكومة الفلسطينيّة المنتخبة. وأكّد كلّ من Achar و Warschawskiأنّه "في هذه المرحلة بالذات، تدخّلت إسرائيل "التي ظهرت حسب ما تراه واشنطن كالمُخلِّص الواعد لما أَخَذ يبدو من نواحٍ أخرى شيئاً فشيئاً على أنّه **أمبراطور** جبار"[46].

وبدأ الخوف والخشية من أنّ احتمال سيطرة "الهلال الشيعيّ" قد يكون وشيكاً؛ الهلال الذي يشمل إيران وسوريا وحماس في قطاع غزّة. وهنا، برز الرهان مجدّداً على إسرائيل، كي تبرهن عن "إخلاصها" لمخطّطات واشنطن الاقليميّة، بينما هي تدافع عن مصالحها الخاصّة. وخلُص Achar و Warschawski إلى القول: إنّ أهداف واشنطن وتل أبيب الإقليميّة متطابقة. فالحرب التي شنّتها إسرائيل على الفلسطينيين، وضدّ لبنان، وطموحاتها بالنسبة إلى إيران وسوريا، تعدّ مختبراً لاستراتيجيّة الحرب العالميّة، للمحافظين الجدد، وكما تعتبر أكثر

44- المصدر السابق، ص 20.

45- المصدر نفسه، ص 21.

46 -G. Achcar and M. Warschawski, The 33-Day War: Israel's War on Hezbollah in Lebanon and its Aftermath, (London: Saqi, 2007), p.115.

الجبهات تقدّماً. ومن السهل هنا أن نرى ان لبنان أصبح ساحة لصراع مدمّر لا مصلحة له فيه[47].

كانت "عمليّة نقطة التحوّل" حرباً إسرائيليّة، تشنّها إسرائيل، نيابة عن عرّابها الولايات المتّحدة، بهدف إحداث تغيير جوهريّ في سلوكيّات الحكومتين: السورية والإيرانيّة. وكان هدف تلك الحرب وقف التدخّلات السوريّة في العراق ولبنان، وإجبار إيران على التعاون مع المنظّمة الدوليّة للطاقة الذريّة (IAEA)، في ما يخصّ برنامجها النووي. لقد توسّلت أفضل طريقة لتنفيذ سياسة الاحتواء المزدوج ضدّ سوريا وإيران، بقيام إسرائيل باستخدام أنظمة السلاح المتطوّرة، لتدمير حركة حماس وحزب الله – المجموعتين المسلّحتين من قِبل دمشق وطهران. فالهجومان اللذان شنّتهما إسرائيل، الأوّل على قطاع غزّة، في حزيران 2006، والثاني على لبنان، في تموز 2006، كانا يهدفان إلى إلحاق ضربة جسيمة وقاسية بأعدائها المباشرين (حماس وحزب الله)، وحثّ حلفاء واشنطن، من العرب، لتسوية حساباتهم مع سوريا وإيران.

وهكذا، فإن حرب تمّوز، تكون قد حصلت في هذا السياق الإقليميّ[48]. وما قيام حزب الله بأسر جنديين إسرائيليين، في 12 تموز عام 2006، سوى ذريعة إسرائيليّة للقيام بتنفيذ خطّتها الحربيّة المخطّط لها سلفاً ضدّ لبنان. فقبل سنة على الأقلّ، من حرب تموز، قام ضبّاط إسرائيليّون من ذوي الرتب العالية في الجيش الإسرائيليّ، بزيارة واشنطن، لعرض تكتيكاتهم في إدارة العمليّة العسكريّة، وقام بعض هؤلاء الضبّاط بتقديم شرحٍ تفصيليّ لضبّاط أميركيين من البنتاغون Pentagon، وبعض الدبلوماسيين من وزارة الخارجيّة، ليكونوا على اطّلاع مسبق، قبل أن ينالوا الموافقة الأميركيّة.

47- المصدر السابق، ص 75.

48- S. El-Khadem, The War of Surprises and Deceptions, (Beirut: The Arab Institute for East and West Studies, 2007), p.9.

وفي صيف 2006، رأت تل أبيب وواشنطن أنّ الفرصة سانحة لتغيير قواعد اللعبة في الشرق الأوسط، وبحسب Charles Krautbammer "إنّ خسارة وهزيمة حزب الله ستكون ضربة قاصمة لإيران على الصعيدين النفسي والإستراتيجي"[49]. أمّا الأهداف الإسرائيليّة غير المعلنة للحرب، فقد شملت:

(1) الثأر من انسحابها المُذلّ من لبنان، في أيار 2000، وبالتالي، الردّ على استفزازات حزب الله.

(2) استعادة هيبتها واحترامها وقدرتها الرادعة في المنطقة.

(3) تدمير الاقتصاد اللبنانيّ، وتخريب الموسم السياحيّ، علماً بأنّ جميع الفنادق كانت قد حُجزت لصيف 2006؛ وأخيراً، لإظهار كفاءة كلٍّ من رئيس الوزراء أولمرت، ووزير الدفاع بيرتس، اللذين لا يملكان أيّ تجربة عسكريّة. فكلا القائدين كانا حديثي العهد في تولّي المراكز العامّة في بداءة 2006، ولا يتمتّعان بثقة كافية من الإسرائيليين، للاحتفاظ بردّة فعلٍ مدروسة، إذا قام حزب الله بمهاجمة إسرائيل[50].

ومن المنظور العسكريّ البحت، فإنّ الهدف المُعلن، من قِبل إسرائيل، "لعمليّة نقطة التحوّل،" كان تدمير حزب الله ودحره بعيداً عن الحدود، حتى لا تبقى له القدرة على إطلاق الصواريخ على القرى والبلدات الإسرائيليّة. ولهذه الغاية،

49 -G. Achcar and M. Warschawski, The 33-Day War: Israel's War, On Hezbollah in Lebanon and its Aftermath, p.107.

50- H. Nakhleh, The 2006 Israeli War On Lebanon: Analysis and Strategic Implications, (Carlisle Barracks: U.S. Army War College, 2007), p.6.

دعت الحكومة الإسرائيليّة "إلى قتال شديد" ضدّ حزب الله تتضمّن ضربات لبنيته التّحتية، ومراكز قيادته، وقدراته العملانيّة[51].

ومن أهداف إسرائيل المُعلنة الأخرى تأمين إطلاق سراح جنودها المخطوفين وإجبار الحكومة اللبنانيّة على تحّمل مسؤوليتها في الجنوب بمشاركة قوات اليونيفل (UNIFIL)، وإعادة تموضع الجيش الإسرائيلي في حزام ضيّق من الأرض اللبنانيّة بموازاة الحدود الشمالية لمنع حزب الله من إعادة بناء قواعده هناك"[52].

في أيار 2000، اتّخذ إيهودا باراك، الذي كان يومها رئيساً لوزراء إسرائيل، قراراً أحاديّ الجانب، بالانسحاب من معظم أراضي الجنوب اللبنانيّ، التي كان يحتلها الجيش الإسرائيلي لـ 22 سنة مضت. وحذّر باراك من أنّ أيّ خرق عسكريّ للخط الأزرق في الجنوب، من قبل حزب الله، يعدّ "حادثاً خطيراً" ضدّ إسرائيل وسكّانها في الشمال، وبالتالي، ستكون ردّة فعل إسرائيل العسكريّة "فوريّة وضخمة وغير مسبوقة، وسوف لا تقتصر على مواقع حزب الله في الجنوب؛ بل ستطال البنية التحتيّة في لبنان، ومن ضمنها محطّات توليد الطاقة، ومراكز شبكات الاتصالات"[53].

وفي 12 تموز 2006، قالت إسرائيل إنّه تمّ خرق هذه القواعد، عندما قام حزب الله بِ "عمليّة الوعد الصادق" وكان هدف هذه العمليّة إجراء تبادل للجنديين الإسرائيليين المخطوفين بالمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيليّة. في البداءة، حَرَم حزب الله إسرائيل من عنصر المفاجأة، الذي كانت قد خطّطت له قبل 6 أشهر مضت، إلاّ أنّ قيادة حزب الله لم تكن تتوقّع أنّ ردّة الفعل الإسرائيليّ، على عمليّة الأسر، ستكون بهذا الحجم، خصوصاً في ظلّ الموسم السياحيّ.

51 -Z. Schiff, "Israel's War with Iran", Foreign Affairs, pp.26-27.

52- المصدر نفسه، ص 27.

53 -S. El-Khadem, The War of Surprises and Deceptions, p.9.

وبتاريخ الحروب، لم يسبق أن شنت أيّ دولة حرباً على دولة أخرى، بسبب أسر جنود ومقتل آخرين. وفي مقابلة طويلة مع تلفزيون "الجديد"، أوضح السيّد نصر الله، قائلاً:"الآن إذا سألتموني لو كنت أعلم بأن عمليّة الخطف هذه ستؤدّي إلى حرب بهذا الحجم بنسبة واحد بالمئة، فقطعاً لما فعلنا لأسباب إنسانيّة وأخلاقيّة وعسكريّة واجتماعيّة وأمنيّة وسياسيّة"[54]. ولدى قراءة الأحداث الماضية، فإنّ "استفزاز" حزب الله، في 12 تموز 2006، أفقد الصهاينة عنصر المفاجأة، وفرض على أصحاب القرار، في تل أبيب، توقيتاً غير التوقيت الذي تمّ التفاهم بشأنه، بين إسرائيل وأميركا.

صحيح أنَّ حزب الله لم يُحقّق تكافؤاً عسكريّاً مع إسرائيل، إلاّ أنّ نضاله الدائب، ضدّ الكيان الصهيونيّ، يجب عدّه جزءاً أساسيّاً في سياق الدفاع عن مصالح لبنان الوطنيّة العريضة.

فانسحاب إسرائيل المذلّ، وغير الكامل، من الجنوب اللبناني، في أيار 2000، ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه، أمام حزب الله، للاحتفاظ بقوّاته العسكريّة. وفي كانون الثاني 2004، تحدّث السيّد نصر الله عن "أربعة جراحات دامية" تستمرّ في توليد المساندة والدعم الشعبيّ، لاستخدام حزبه الجهاد المسلّح ضدّ إسرائيل. وهذه الجراحات، هي:

1. تسليم خرائط الألغام الأرضيّة، التي زرعتها إسرائيل في الجنوب اللبنانيّ، خلال فترة الاحتلال.
2. إطلاق سراح جميع السجناء اللبنانيين.
3. وضع حدّ لنهاية طلعات سلاح الجو الإسرائيليّ في سماء لبنان.
4. وأخيراً، التخلّي عن منطقة مزارع شبعا[55].

54- اصدار جريدة السفير، يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان 2006، ص 266.

55 -N. Noe, “Getting Hezbollah To Behave”, The New York Times, 21 July 2007.

وهكذا، فإنّ فشل إسرائيل في مناقشة هذه القضايا ومعالجتها، وفّر لحزب الله التبريرات التي يحتاج إليها للمقاومة، لتبقى ضروريّة، وبالتالي، مثمرة.

وعلى الرغم من أنّ السيّد نصر الله قد أخطأ في تقدير ردّة فعل إسرائيل، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّ "عمليّة الوعد الصادق" لم تكن مدروسة بدقّة، ومعدّة بشكل جيّد، ولا سيّما أنّ تلك العمليّة جاءت مشابهة لعمليّة سابقة، قامت بها حركة حماس، في 25 حزيران 2006، إذ تمّ اختطاف جنديّ إسرائيلي. وقدّمت حركة حماس لإسرائيل عرضاً لصفقة تبادل، بين الجنديّ الإسرائيليّ وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين. وتلا ذلك، في 28 حزيران عام 2006، قيام إسرائيل بشنّ هجوم على قطاع غزّة، مطلقة على الهجوم اسم "مطر الصيف". ورأى حزب الله اغتنام الفرصة، لتنفيذ عمليّة مشابهة، لأنّ تل أبيب لا تستطيع المواجهة على جبهتين، في وقت واحد. بعد ذلك، ربط السيّد نصر الله الحادثتين علانية بتصريح قال فيه: إنّه يستطيع إجراء مفاوضات مشتركة حول الجنود الأسرى جميعهم.

إنّ أرجحيّة تحالف حماس – حزب الله، يومذاك، دفعت إسرائيل إلى القيام بعمل ما. فمن جهته، دعا نائب رئيس الوزراء الإسرائيليّ، شاوول موفاز Shaul Mofaz صراحة، إلى كسر هذا الحلف، بين المجموعتين، دونما تأخير[56]. وفي آخر الأمر، قرّرت حكومة أولمرت شنّ هجوم واسع النطاق، مستخدمة قوّاتها الجويّة، والبريّة، والبحريّة، على المعاقل المشتبه بها لحزب الله. وكان هدف حزب الله الرئيس، هو المحافظة على البقاء، أي الاحتفاظ بقوّته وقدرته العسكريّة. فلم يعتمد على استراتيجيّة الدفاع الثابت عن مساحة واسعة من الأرض؛ ولكنّه بقي يعمل على زيادة عدد الإصابات في صفوف الجنود الصهاينة، ما قد يزيد الضغوط على تل أبيب لوقف الحرب، وتحقيق مثل هذا الهدف يُعدّ نصراً لحزب الله. وفي مقابلة مع السيّد حسن نصرالله على تلفزيون

56- Z. Schiff, “Israel’s War with Iran”, pp.25-26.

الجزيرة، في 20 تموز 2006، صرّح، قائلاً: "إن النّصر، الذي نتحدث عنه، هو عندما تبقى المقاومة حيّة، وعندما لا تتكسر إرادتها، يكون النصر، وعندما لا تنهزم عسكريّاً، يكون النصر."[57]

استرعت هذه الحرب اهتمامات على مستوى العالم، مخافة أن تؤدّي زيادة التوتّر، وتوسيع رُقعة الأزمة، إلى صراع إقليميّ واسع. ومن بين دول الشرق الأوسط، صرّحت إيران وسوريا واليمن عن مساندتها ودعمها لحزب الله، وللمقاومة الوطنيّة اللبنانيّة، بينما رأت مصر، والأردن، والمملكة العربيّة السعوديّة، أنّ عمليّة الوعد الصادق "مغامرة غير محسوبة، وعمل تصعيديّ غير مسؤول"[58]. ولا حاجة للقول، إنّ وجهة النظر هذه، قد شجّعت إسرائيل على الاستمرار في حملتها الوحشيّة ضدّ لبنان.

في الأسبوع الأوّل من الحرب، انتشرت إشاعات تفيد بأنّ رئيس الوزراء أولمرت، تلقّى اتّصالاً هاتفيّاً من رئيس عربيّ، يحثّه على الاستمرار بحملته العسكريّة القاسية، حتّى يتمّ إزالة حزب الله من الخارطة. ومن جهةٍ ثانية، جرى العديد من المظاهرات والمسيرات الضخمة والاحتجاجات الشديدة، في طهران وفي عواصم عربيّة وأجنبيّة، مؤيّدة وداعمة لحزب الله وللبنان.

أما بالنسبة إلى الخسائر البشريّة والماديّة، فقد كانت الحرب مُكلفة ومدمّرة.

أوّلاً: إن الخراب والتدمير اللذين أصابا لبنان كانا عظيمين وفوق ما يتصوره العقل. وقدّر عدد القتلى من المدنيين عمداً بـ 1200، نتيجة للمجازر الإسرائيليّة، و4000 شخص من الجرحى أو المصابين، وحوالى مليون شخص من المهجّرين. من الناحية الاقتصاديّة، كانت التكلفة ضخمة ومرتفعة جدّاً، إذ تمّ تدمير حوالى 130,000 وحدة سكنيّة، وآلاف المحالّ التجاريّة الصغيرة،

57- مقابلة تلفزيونية مع السيد حسن نصرالله نُشرت في جريدة السفير، 21 تموز 2006، ص10 و15.

58 -S. El-Khadem, The War of Surprises and Deceptions, p.14.

ومئات الطرق، وحوالى 300 مصنع، وعشرات المدارس والمستشفيات، وأماكن العبادة، و80 جسراً، وشبكة الكهرباء. كما قدّرت الخسائر الماديّة بحوالى 7 مليارات دولار، أي، ما يقرب 30% من الدخل الوطنيّ، علاوة على التلوّث الكبير في البيئة، وتدمير للآثار القديمة، بسبب العدوان الإسرائيلي. إنّ تدمير محطّة الجيّه للطاقة الكهربائيّة –، التي تقع على بعد 30 كلم جنوب بيروت – كوّن أكبر بقعة زيت شهدها البحر المتوسط، حيث بلغ عرضها 10 كلم، من الزيت الزّلق، الذي يسبّب نفق السمك، وخاصة سمك التونا الأزرق، وهدّد موطن السلحفاة الخضراء البحريّة النادرة، وزاد من احتمالات مرض السرطان بين الناس.

وقدّرت الحكومة اللبنانيّة، يومئذٍ، الوقت الذي سيستغرقه تنظيف البحر والبرّ بعشر سنوات، بينما قدّر يعقوب الصّراف – وزير البيئة، يومئذ – أنّ التنظيف المبدئيّ يكلّف ما يزيد عن 100 مليون دولار. إضافة إلى ذلك، أدّى القصف الإسرائيليّ إلى خراب مدمّر للمواقع الأثريّة العالميّة في صور، وبيبلوس، وبعلبك.

وأخيراً، والأكثر خطراً، إنّ القوّات الجويّة الإسرائيليّة أَسْقطت ملايين القنابل العنقوديّة الصغيرة، غير المتفجّرة، في الجنوب اللبنانيّ، في آخر يومٍ من الحرب، لتمنع، أو تؤخّر، عودة المهجرين إلى قراهم. ويعتقد سمير الخادم (Samir El Khadem) أنّ هذه القنابل العنقوديّة المحرَّمة، حسب القانون الدوليّ، تشكّل تهديداً مستمرّاً لحياة المواطنين، لسببين:

(أ) إنّ نتائجها واسعة التأثير.

(ب)إنها تترك وراءها دائماً قنابل صغيرة غير منفجرة، تُسمّى (UXO)، تعمل مثل الألغام الأرضيّة[59]. ومجمل القول، يصف بول سالم حرب تموز بأنها

59- المصدر السابق، ص 82.

"أكثر الحروب العربيّة – الإسرائيليّة كلفة في تاريخ لبنان، وحتّى إنّها أكثر تدميراً من الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، العام 1982" [60].

وكان التدمير، الذي أصاب لبنان من قِبل إسرائيل، أكبر بكثير من التدمير الذي أُصيبت به إسرائيل، من قبل حزب الله؛ غير أنّ إسرائيل فشلت في أن تُرجع لبنان 20 سنة إلى الوراء، كما تمنّى الجنرال دان حالوتس Dan Halutz، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي. وبالمقابل، دفعت تلّ أبيب أيضاً ضريبة عالية، فقد أصابت قذائف حزب الله الكثير من المدن الإسرائيليّة والمستوطنات، في المنطقة الشماليّة، ومراكز قيادة الجيش، والطرق والجسور ومحطّات القطارات ومحطات الطاقة الكهربائية. وحسب المصادر الإسرائيليّة، قتلت القذائف 43 إسرائيلياً، وجرحت أكثر من 4000 شخص، وأجبرت نصف مليون شخص على طلب الاختباء في الملاجئ، أو في مكان بعيد من البلاد (لأوّل مرّة في تاريخ الحروب مع العرب). ومن المنظور الاقتصاديّ، كلّفت الحرب إسرائيل حوالى 3,5 مليار دولار، ومن المنظور العسكريّ، خسر الجيش الإسرائيليّ 120 جندياً، فيما أصيب أو جرح، حوالى 700 جنديّ. ومهما يكن، فإنّ حوالى 300 من مجاهدي حزب الله، ومن جنود الجيش اللبنانيّ استشهدوا، أثناء المعارك، وقد تمّ تكريمهم من قبل قيادة الجيش، في 27 تشرين الأول 2006. وفي تلك المناسبة، خاطَب العماد ميشال سليمان، قائد الجيش، يومئذٍ، ضبّاطه بلهجة المنتصر، قائلاً: "إنّ البلد يعيش بدم شهدائه، الذي يبقى دَيْناً على أكتافنا، ولا يمكن التخلّي عن ذلك بسهولة، وسنبقى نحافظ عليه، من خلال وحدة الجيش والوطن، ومن خلال مقاومتنا لكلّ المؤامرات والتطرّف والصراعات"[61].

ومهما يكن، فالحرب نادراً ما يجري تقييمها على أساس الخسائر البشريّة والماديّة، وإنّما على أساس مقارنة الأهداف السياسيّة المنشودة للدولة المحاربة، أو المحاربين، بالنتائج الواقعيّة على الأرض. ومن هنا، فإنّ الحملة العسكريّة

60 -P. Salem, "The Future of Lebanon", Foreign Affairs, p.18.
61 -S. El-Khadem, The War of Surprises and Deceptions, p.77.

الإسرائيليّة على لبنان، في تموز 2006، برهنت أنّها فاشلة وغير مثمرة. ففي 2 آب 2006، وقبل ما يقارب أسبوعين من صمت المدافع، وجلاء غبار المعركة عن مشهد الخراب والدمار، وصَف Ze'ev Sternhell عمليّة التغيير في المشرق بأنّها من " أكثر حروب إسرائيل الفاشلة"[62].

ورأى Sternhell أنّ القادة العسكريين، الذين قرّروا دخول الحرب، فوجئوا بنتائجها المدمّرة، وفي كل ناحية من النواحي، وبخاصة في ما هو ذو طبيعة سياسيّة ونفسيّة وأخلاقيّة[63]. ومجمل القول: إنّ عدوان إسرائيل الوحشيّ على لبنان، قد فشل في تحقيق أهدافه المعلنة.

أمّا في ساحة المعركة، فقد استطاع حزب الله أن يهزم الجيش الإسرائيليّ في عقر داره.

أوّلاً: لقد استمرّ الحزب في إطلاق الصواريخ، حتّى آخر دقيقة من الحرب، ما تسبّب بخسائر جسيمة في المدن والقرى الإسرائيليّة.

ثانياً: أحسن مقاتلو الحزب استخدام إطلاق أكثر أنواع الصواريخ تطوّراً، بشكل جيّد، وهي مضادة للدروع والدبّابات، وخاصة Mitice M الروسيّة الصنع، و Milan الفرنسية الصنع وSagger وTow والآر بي جي المضادّة لدبابة الميركافا Merkava، وقذائف "الوعد" المضادّة للطائرات المروحيّة 2000 Ya'sur، وقذائف أرض – أرض C802 ضدّ الفرقاطة حانيت Hanit Saar5. والأكثر أهميّة، فإنّ مقاتلي حزب الله استطاعوا مواجهة النخبة الإسرائيليّة للقوّات الخاصة: Nahal, Golani and Paratooper Brigades وجهاً لوجه، وهزموها في مواجهات عنيفة.

62 -Z. Sternhell, "The Most Unsuccessful War", Haaretz, 2 August 2006.
63- المصدر نفسه.

وفي الواقع، يمكن عدّ حرب تموز أوّل معركة عربيّة – إسرائيليّة لم تجلب لإسرائيل شيئاً، بل "أفقدتها الفرصة الحرجة" – ونحن، هنا، نستعير المصطلحات الفنيّة، التي تبنّتها لجنة فينوكراد Wino grad، التي كُلفّت بالتحقيق في أسباب فشل الحرب الإسرائيليّة الثانية في لبنان[64].

بعد إجراء التحقيقات لحرب الـ 33 يوماً من المعارك، توصّلت لجنة فينوغراد إلى القول: إنّ إسرائيل قامت بشنّ حرب طويلة الأمد، وانتهت بلا "نصر واضح". ما أثار المفاجأة عند اللجنة، أنّ "منظّمة شبه مسلّحة ببضعة آلافٍ من الرجال، استطاعت لعدّة أسابيع مواجهة أقوى جيش في الشرق الأوسط يتميّز بتفوّق جوّي كامل وميزات من العديد والتكنولوجيا. استمرّت نيران الصواريخ الموجّهة على السكّان المدنيين الإسرائيليين لآخر يوم من الحرب، ولم يستطع الجيش الإسرائيليّ أن يقوم بردعها"[65]. والحقيقة أنّ اللجنة كشفت النقاب عن "أمور مزعجة"، وراء فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها من الحرب التي شنتها على لبنان. فوجدت عدّة "أخطاء وعيوب خطيرة" على المستويين السياسيّ والعسكري، وفي عمليّة اتّخاذ القرارات والجهوزيّة، وفي الدفاع عن السكان المدنيين.

بداءة، إنّ مشكلة الصراع على السلطة بين أولمرت الذي كان يفضّل القيام بضربة قويّة وغير متوقّعة على حزب الله، وبيرتس الذي أيّد القيام بعمليّة بريّة واسعة، سببّت تردّداً وحيرة على مستوى التنسيق السياسيّ والعسكريّ، الذي استدرج بدوره الجيش الإسرائيليّ، للدخول في عمليّة بريّة فقط، بعدما حال البرنامج الزمنيّ السياسيّ والدبلوماسيّ، دون إجراء العملية بشكل كامل وفعّال. وفي نهاية المطاف، تحرّك الفكر الاستراتيجيّ الإسرائيليّ، باتّجاه معاكس لنظريّة Clausewitz، التي تدعو إلى ربط الوسيلة الحربيّة بالهدف السياسي. وهكذا،

64- جريدة السفير، 31 كانون الثاني 2008.

65- المصدر نفسه.

فبدلاً من الاعتماد على النجاح العسكريّ، لتحقيق الربح السياسيّ، سعت إسرائيل إلى اتفاق سياسيّ (قرار مجلس الأمن الرقم 1701) الذي سمح لها بوقف الحرب التي لم تربحها. قامت إسرائيل مرّتين، خلال الحرب، بمراجعةٍ أهدافها الأوليّة. ولما تبيّن لها أنّه من المستحيل أن يُطْلِق جيش الإحتلال الإسرائيلي سراح الجنديين الأسيرين، أعلنت عن هدف جديد للحرب: تدمير حزب الله. ولمّا فشل الجيش في تحقيق ذلك، تمّ تقليص الهدف إلى حدّ منع استمرار الصواريخ في قصف المدن والقرى الإسرائيليّة، غير أنّ المفاجأة، على كلّ حال، كانت في استمرار حزب الله في قصف المستوطنات الإسرائيليّة، حتّى آخر يوم من الحرب.

وهكذا، عندما فشلت إسرائيل في تحقيق أيّ من الأهداف المذكورة أعلاه، قرّرت أن تشنّ "هجوماً مفتوحاً" لا تقيّده أيّة قوانين، لتبيّن للعالم أنّها ما زالت القوّة العسكريّة المرعبة. ولكن، في غضون أيّام على بدء المعارك، تبيّن أنّ بنك الأهداف المحدّدة لجيش الدفاع، أصبح فارغاً، فأخذ الجيش، عندئذٍ، يختار الأهداف عشوائيّاً، ما زاد في عدد الإصابات بين المدنيين. وفي المحصّلة، إنّ القرار بإنزال دمار أكبر بحزب الله وبلبنان، منع ببساطة تحقيق الأهداف السياسيّة للحرب. وإذا كان هذا صحيحاً، لم يكن هناك ضرورة للقيام بالحرب مطلقاً. وكما أوصى Clausewitz " لا تُشّن حرب أو على الأقل لا ضرورة لأن تشنّ، إذا تصرّف الناس بحكمة، قبل الإجابة على السؤال التالي: ماذا يجب أن نُحقّق عن طريق الحرب وبالحرب؟"[66]

لم تُقدّر مخابرات الجيش الإسرائيليّ بدقّة قوّة حزب الله العسكريّة، ولا أدركت المسرح الكامل للعمليّات. وعلى الرغم من أنّ Achar وWarschawski كانا يمدحان، بصورة غير مباشرة، مرونة حزب الله وسرعة تأقلم قوّاته، فإنّهما يصفان أداء المخابرات الإسرائيليّة بأنّه شيء ينقصه البريق والحيويّة:

66 -K. Von Clausewitz, On War, (Washington: Combat Forces Press, 1953), p.569.

إنّ مفتاح هذه الحرب هو "المفاجأة". غير أنّ الحكومة الإسرائيلية أُخذت على حين غرّة بقُدرة حزب الله على القتال من الخلف، وعلى نظام دفاعه الفعّال على الحدود. وقد فوجئت الحكومة أيضاً، بكميّة القذائف والصواريخ القادرة على إصابة شمال إسرائيل، وعلى الأسلحة المضادة للدبابات التي استطاعت تحطيم أسطورة دبّابة ميركافا (IV) التي لا يمكن تدميرها. وفوق ذلك كله، فوجئت الحكومة بالمستوى العالي لفعالية مقاتلي حزب الله وحركتهم. ومجمل القول: إنّ الحكومة فوجئت بكلّ شيء يفصل بين النصر الواضح والفشل المُحتمل(67).

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا أصيب الجيش الإسرائيلي بالفشل، على الرغم من أنّه قد احتلّ الجنوب اللبنانيّ، مدة تزيد عن 22 سنة؟

أوّلاً: إن ضبّاط أركان الجيش الإسرائيليّ، كما رئيس الأركان حالوتس، كانوا مشغولين بتقلّبات سوق البورصة، أكثر من انشغالهم بجهوزيّة فرقهم العسكريّة.

ثانياً: إنّ الاعتماد الكبير، لجيش الإحتلال الإسرائيلي، على تفوّق سلاح الجو في تدمير قوّة حزب الله، أثبت فشله. فلم يكن سلاح الجوّ على دراية بنظام الدفاعات القويّة، الذي أنشأته المقاومة الإسلاميّة، ونتيجة لمثل هذا الخطأ الكلاسيكي، تأخر الجيش طويلاً جدّاً في تعبئة الاحتياط. ولمّا دعت القيادة إلى ذلك، أخيراً، في 9 آب، كان مجلس الأمن في الطريق إلى إصدار قرار وقف إطلاق النار. حتّى إنّه، عندما بدأت المعركة البريّة، كان مقاتلو حزب الله على استعداد وتصميم مطلق للاستشهاد في سبيل القضيّة.

ثالثاً: شنّت إسرائيل الحرب، بالنيابة عن راعيها الولايات المتّحدة، بينما كان حزب الله يدافع عن لبنان. ولمّا كان الخطأ يولّد "خطأ"، لم تكن الحرب التي شنّتها إسرائيل ضدّ مجموعة "إرهابية"، أمراً يمكن استئصاله بسهولة، ولكّنها

67- G. Achcar and M. Warschawski, The 33-Day War: Israel's War, On Hizbolleh and its aftermath, pp.86-87.

كانت حرباً ضدّ دولة بكاملها – لبنان الذي توحّد شعبه ضدّ أولئك الذين يسعَوْن إلى تدميره. وهكذا، وعلى العكس، فبدل أن ينتفض الشعب اللبنانيّ ضدّ حزب الله، لوقف المجزرة، انقلب جام غضبه على إسرائيل والولايات المتّحدة، لإطالتهم مدّة المأساة، ودعموا المقاومة البطولية، التي حوّلت السيد نصر الله إلى أكثر القادة شعبيّة في التاريخ العربيّ، منذ صلاح الدين الأيوبي.

إنّ فشل تل أبيب في حلّ الأزمة عسكريّاً جعلها تلهث وراء قارب النجاة، لأنّه لم يكن هناك أفضل من ذلك القارب، أي قرار مجلس الأمن، الرقم 1701 (68). وقد حُرِّر القرار، بتاريخ 11 آب 2006، ودعا إلى وقف الأعمال القتاليّة، ونشر الجيش اللبنانيّ، وقوّات اليونيفل UNIFIL في المنطقة جنوب نهر الليطاني، وفرض حظر شحن السلاح لجميع الجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة، وطالب بتحقيق أمرين: عودة الجنديين الإسرائيليين المأسورين لدى حزب الله، وانسحاب القوّات الإسرائيلية المسلّحة من الأراضي اللبنانيّة. وأخيراً، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل باتّجاه حلّ النزاع حول مزارع شبعا، ومعالجة قضيّة الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيليّة(69).

ومن المسلَّم به أنّ القرار 1701 وفّر لإسرائيل ما فشلت بتحقيقه عسكريّاً. فقد أحدث القرار "منطقة عازلة" بين حدود إسرائيل الشماليّة، ونهر الليطاني، وصار من المحتمل أنّ يمنع انتشار اليونيوفل UNIFIL الكثيف، وألوية الجيش اللبناني، حزب الله من إعادة بناء تحصيناته، وجمع المعلومات بسهولة، ونشر مقاتيله، وإطلاق الصواريخ، كردٍ على استفزازات إسرائيل الجويّة والبحرية والبرية. إلاّ أنّ الأمر ليس كذلك، ولا هو بهذه السهولة، لأسباب كثيرة، منها: أوّلاً: إنّ مقاتلي حزب الله ليسوا أعضاءً في جيش أجنبيّ، ولكنهم جزء من سكّان جنوب لبنان، وعندما تعيد إسرائيل الكرّة، وتعتدي عليهم مرّة ثانية، يردّ الحزب: (وإن

68- المصدر السابق، ص 127.

69- قرار مجلس الأمن 1701، 11 آب 2006.

عُدتم عُدْنا) (في سورة الإسراء). فكلّ ما يجب أن يفعلوه، هو أن يلسبوا بزّاتهم النظاميّة، ويحملوا سلاحهم الفرديّ كالـ آر.بي.جي. R.P.Gs والصواريخ المحمولة على الكتف.

ثانياً: يجب اعتبار نشر الجيش اللبناني، جنوب نهر الليطانيّ، نصراً لاستعادة السلطة اللبنانيّة، هناك. فليس الهدف من الجيش، على أرض الجنوب، حماية المستوطنات الإسرائيليّة الشماليّة؛ بل حماية الجنوب من الهجمات الإسرائيليّة. وفي 2 تشرين الأول 2006، وبعد استكمال الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب، خاطب العماد ميشال سليمان قوّات الجيش، قائلاً: "إنّني أدعوكم إلى مواجهة العدوان الإسرائيلي."[70]

ثالثاً: لا يمكن اعتبار "المنطقة العازلة"، بين نهر الليطاني والخط الأزرق، انتصاراً جزئيّاً لإسرائيل، بل ترابطاً جديداً مُعقّداً، بين الواقعين العسكريّ والسياسيّ. إنّ تجريد منطقة الجنوب من السلاح يبقى أمراً غير واقعيّ، لأنّه يتطلب احتلال المنطقة بالكامل من قبل إسرائيل، أو من قبل القوّات الدوليّة، وما في ذلك من زيادة مخاطر المواجهة مع مقاتلي حزب الله[71]. وهذا يعني على الأقلّ، أن تبدأ إسرائيل بالتحضير لحرب ثانية.

وفي هذا السياق، يجب اعتبار القرار 1701 في أحسن الحالات، "قراراً تحويليّاً يوفّر أساساً ذا معنًى للتقدّم إلى الأمام، وإطاراً لخلق حقائق سياسيّة وأمنيّة جديدة، في لبنان والمنطقة."[72] لكنّ الحرب، بحد ذاتها، قد خلقت بعض الحقائق الاستراتيجيّة في لبنان والشرق الأوسط. وعليه، فإنّنا نجد حرب تموز امتداداً للسياسات الإقليميّة بوسائل أخرى، إذ حصدت إيران وسوريا بعض المنافع من انتصار حزب الله.

70- جريدة السفير، 3 تشرين أول 2006، ص 1.

71- Z. Schiff, “Israel's War With Iran”, Foreign affairs, p.28.

72- P. Salem, “The Future of Lebanon”, Foreign Affairs, p.14.

أوّلاً: تستطيع إيران شلّ، أو تعطيل، المعارضة الغربيّة لبرنامجها النوويّ، مستخدمة حزب الله (في لبنان)، وحماس (في فلسطين)، وتأثيرها في العراق، لتهدّد المصالح الغربيّة في الشرق الأوسط.

ثانياً: إنّ دمشق، التي شاركت لوجستياً في صُنع "النصر الإلهيّ" قد سرّها، عندما رأت أنّ إسرائيل، كقوة ردع، في الطريق إلى التراجع. وفي خطاب للرئيس السوريّ بشّار الأسد، في 15 آب 2006، أعلن فيه استمرار المقاومة العربيّة ضدّ إسرائيل، وتوجّه إلى الإسرائيليين بالقول: "إنّ سلاحكم وطائراتكم الحربيّة وصواريخكم، وحتّى قنبلتكم النوويّة، سوف لن تحميكم في المستقبل"[73]. وما طالب به الأسد ذو شقّين: لا يمكن تجاهل مصالح سوريا في عمليّة السلام، ولا يمكن المساس بالدور السوريّ في لبنان.

وقد التقط R.Haass هذه التحدّيات، التي أفرزتها حرب تمّوز، مُظهراً أنّه: "بعد أقلّ من 20 سنة على انتهاء الحرب الباردة، فإنّ عصر أميركا في الشرق الأوسط، وهو العصر الرابع في تاريخ المنطقة، قد انتهى... وأنّ عصر الشرق الأوسط القادم، لم يَعد عصر اللاعبين من الخارج، ذوي التأثير المتواضع نسبيّاً، وأنّ القوى المحليّة سيكون لها الدور الأساسيّ، أو اليد الطولى، لأنّهم يحرزون تقدّماً نحو السلطة، وهم، بالتالي، راديكاليّون ملتزمون بتغيير الوضع الراهن"[74]. وقد أصبح لبنان، بالتالي، المكان الأمثل لتصبح هذه التغييرات والتحدّيات حقائق ملموسة.

73- جريدة النهار، 16 آب 2006، ص 1 و10.

74 -R. Haass, “The New Middle East”, Foreign Affairs, (November-December, 2006), p.2 .

لم يُعرِّض اغتيال الحريري لبنان للتدخل الإقليميّ والمناورات الدوليّة فقط، بل أعاد تقسيم الشعب اللبناني إلى طوائف ومذاهب أيضاً. رفضت عائلة الحريري عرضاً قدّمته الحكومة، يومئذٍ، لإقامة جنازة رسميّة له، وأعلنت أنّ الحريري سيدفن في ساحة الشهداء، وسط بيروت، وسيجري له وداع شعبيّ، وأنّ العائلة لا ترحّب بوجود رسميين لبنانيين. وحقيقة الأمر، أنّ وليد جنبلاط، قائد المعارضة، حينها، نصح كبار موظفي الدولة بعدم حضور الجنازة، لتجنّب غضب الجماهير.

اجتمعت المعارضة، ممثّلة بجنبلاط (ممثلاً الدروز)، وتيّار المستقبل الحريري (عن السنة) وبعض العناصر المسيحيّة، في بيت الحريري، وأصدرت بياناً أدانت فيه بشدّة عمليّة الاغتيال، ووصفت الجريمة بأنّها عمل غير مسبوق، منذ نهاية الحرب الأهليّة. وأقسم الجميع اليمين، على أن "يحبطوا الخطّة الشيطانية" للقتلة. فعليّاً، حَمَّلت المعارضة السلطات اللبنانيّة والسوريّة مسؤوليّة هذه الجريمة، والجرائم الأخرى المماثلة، وطالبت بتحقيقٍ دوليّ في جريمة الاغتيال، كما طالبت باستقالة الحكومة، وبانسحاب القوّات السوريّة، قبل إجراء الانتخابات اللبنانيّة، ودَعَت، أخيراً، إلى إضراب وطنيّ عام، لمدّة ثلاثة أيّام[75].

وكان يوم تشييع الحريري يوماً وطنياً مُوحّداً للمودّعين، الذين جاؤوا من شرق بيروت وغربها، وأطلقوا الهتاف نفسه: "سوريا بَرّا، سوريا بَرّا" (إلى خارج لبنان). وقد وصف سمير قصير، الصحفيّ في جريدة النهار، والناقد اللاذع لدور سوريا في لبنان، المشهد على النحو التالي: "إن بيروت هي قلب العروبة النابض

75 -N. Blanford, Killing Mr. Lebanon, p.142.

للقوميّة العربيّة الجديدة... هذه القوميّة التي ترتكز على حريّة الإرادة للمواطنين. وهذا هو الشيء الذي تخشاه الحكومة السوريّة الظالمة أكثر من أي شيء آخر، إذا تأخرت نهاية سيطرتها على بيروت ولبنان"[76].

وعقب التشييع، قامت مظاهرات معادية لسوريا، واستمرّت عفويّةً، واكتسبت فيما بعد، زخماً هَزّ المؤسّسات السياسيّة اللبنانيّة، ما دفع بالرئيس نبيه برّي إلى الاستجابة لطلب المعارضة، ودعا إلى عقد جلسة برلمانيّة لمناقشة ظروف اغتيال الحريري. وفي ذلك اليوم، 28 شباط عام 2005، قام بعض نوّاب المعارضة بشجب موقف الحكومة اللبنانيّة، وباتّهام النظام الأمنيّ اللبنانيّ – السوريّ بالتخطيط لقتل الحريري. ومن ثم، اعتلت بهيّة الحريري المنصّة باكية، وقالت: "إنّ كلّ اللبنانيين يريدون معرفة عدوّهم وعدوّ لبنان، الذي قتل الشهيد، رفيق الحريري... أولئك الذين اتّخذوا القرار وخطّطوا ونفذوا العمل، وأولئك الذين تجاهلوا وأعاقوا كشف الحقيقة"[77].

كان الموقف ضاغطاً على رئيس مجلس الوزراء، عمر كرامي، وأكبر مّما يقدر على تحمّله شخصياً. وبدون إجراء مشاورات، أو إعلام أيّ شخص آخر بقراره، وقف كرامي، مُتْقلاً، وأعلن استقالة حكومته "حتّى لا تكون الحكومة عقبة أمام مصلحة البلد، فإنّني أُعلن عن استقالة الحكومة: التي كان لي شرف رئاستها"[78]. من ناحيتها، اعتبرت المعارضة أنّ استقالة حكومة كرامي الخطوة الأولى باتّجاه الكشف عن الحقيقة الكاملة، عَمّن قرّر وخطّط ونفّذ اغتيال الحريري[79].

76- المصدر نفسه، ص 147.

77- جريدة السفير، 1 آذار 2005، ص 3.

78- المصدر نفسه.

79- المصدر نفسه.

من ثم، أصدرت المعارضة قائمة جديدة من المطالب شملت: المطالبة بالانسحاب الفوريّ للقوّات السوريّة، واستقالة كبار ضبّاط الأجهزة الأمنية في البلد. وسرعان ما نالت "انتفاضة الاستقلال" اهتماماً دوليّاً.

ومن جهتها، وصفت إدارة بوش الابن "الانتفاضة" على القوّات السوريّة بِ "ثورة الأرز"، وأجرت مقاربة بينها وبين "الثورة البرتقاليّة" في أوكرانيا، و"ثورة الورود" في جورجيا. وكما سبق، فقد كان من السذاجة بمكان، أن يُقيّم الرئيس بوش الابن، الأحداث في لبنان، كقيمة مضافة لتعزيز الديموقراطيّة في العالم العربي. وإنه أيضاً من الحماقة أن يفكّر بعض اللبنانيين والأجانب، على حَدّ سواء، في أنّ الديموقراطية في لبنان تستطيع أن تنموَ وتزدهرَ، في ظل نظام سياسيّ طائفي. والواقع، أنّه، لا يوجد تشابه واحد في العلاقة بين انسحاب القوّات السوريّة من لبنان، وعمليّة "الدمقرطة" في ذلك البلد.

بعد قرار الرئيس بشار الأسد بسحب القوّات السوريّة، بنهاية شهر نيسان 2005، ظهر أنّ لبنان ينزلق إلى توتّر طائفيّ جديد، تمثّل في مظاهرتين ضخمتين متعارضتين، في آذار 2005. فعلى الوجه الأوّل لِلْعملة، كانت مظاهرة 8 آذار، التي استجمعت، وللمرّة الثانية، معظم القوى الشيعيّة (حركة أمل وحزب الله) وأحزاب تنتمي إلى مكوّنات طائفيّة أخرى. وعلى الوجه الآخر للصورة، كانت مظاهرة 14 آذار، التي تشكّلت بتحالف أكثرية القوى من مكوّنات المجتمع اللبناني، وشملت مسيحيين (التيار الوطنيّ الحرّ، والقوّات اللبنانيّة)، وسنّة (تيار المستقبل)، ودروز (الحزب التقدّمي الاشتراكي).

ولتوضيح الصورة أكثر، نظّم حزب الله مظاهرة ضخمة، في وسط بيروت، يوم 8 آذار 2005، للتعبير عن الامتنان لسوريا والشكر لدورها وجهودها وتضحياتها، من أجل استقرار لبنان، وحماية السِّلم الأهلي. وفي خطاب بليغ، وبصوت قويّ، قدم السيد نصرالله الشكر والثناء والتقدير لسوريا، قائلاً: "إنّ سوريا حاضرة في نفوسنا، وفي قلوبنا، وفي عقولنا، في الماضي والحاضر والمستقبل،

ولا يستطيع أحد أن يطرد سوريا من لبنان، أو من العقل اللبناني، أو القلب اللبناني، أو المستقبل اللبناني". وخلُص السيد نصر الله في كلمته إلى القول، مخاطباً الكتلة المناوئة لسوريا، في داخل لبنان وخارجه، وبوضوح: "سيبقى لبنان بلد العروبة، وبلد الوطنيّة، وبلد المقاومة. ولبنان هو الأمة بحدّ ذاته"[80]. ولدى استذكار الأحداث، نظّم التحالف المناوئ لسوريا مظاهرة ضخمة ثانية، في 14 آذار 2005، في ساحة الشهداء، نادت بالوحدة، والاستقلال، والحقيقة، ثائرةً ضدّ الظلم الكبير الذي تعرّض له رئيس الوزراء الأسبق.

لكنّ لبنان "الجديد"، الذي كان الكثير من جيل الشباب يطمح إليه، جاء يشبه القديم. فقبل الانتخابات البرلمانيّة للعام (2005)، كان البلد قد انقسم إلى خطوط طائفيّة بشكل غير مسبوق. ومرّة جديدة، استخدم قادة الطوائف مفاهيمهم المثاليّة، لخدمة مصالحهم السياسيّة الضيّقة. ومن الغرابة، أو السخرية بمكان، أنّ سعد الحريري وجنبلاط، قائدي معسكر 14 آذار المعادي لسوريا، أجريا اتّفاقاً انتخابياً مَعَ حزب الله وحركة أمل، وهما القوّتان الأساسيتان في فريق 8 آذار المؤيّد لسوريا. وانتهت الانتخابات بـ 72 مقعداً انتخابيّاً لصالح تحالف 14 آذار، و56 نائباً لصالح قوى 8 آذار. غير أنّ ذلك دلّ على أنّ تحالف 14 آذار ما زال بحاجة إلى 14 مقعداً، لتأمين أكثريّة الثلثين في مجلس النوّاب، لبدء العملية الدستوريّة القاسية، لعزل الرئيس لحّود عن سدّة رئاسة الجمهوريّة، وانتخاب رئيس آخر.

وكان واضحاً أنّ الطائفيّة، هي القاعدة التي تميّزت بها الانتخابات، في طول البلاد وعرضها. والحقيقة، أنّ التحالف، بين السّنة والشيعة والدروز، ترك خيبة أمل وامتعاضاً وقلقاً عند المسيحيين، بسبب وضعهم الهامشيّ، الذي سيستمر تحت مظلّة الاتفاق الرباعيّ، بين حزب الله وحركة أمل وتيّار المستقبل والحزب التقدّمي الاشتراكي.

80- المصدر السابق، 9 آذار 2005.

وخشي المسيحيّون أن تصبح رئاسة الجمهوريّة، وهي الامتياز الوحيد الباقي لهم، تحت رحمة الدروز والسنة؛ فصوّت المسيحيّون، في جبل لبنان، بشكل كامل تقريباً، لصالح مرشّحي التيّار الوطنيّ الحرّ، الذي يتزعّمه الجنرال عون، الذي كان قد عاد إلى لبنان من منفاه في فرنسا، في 7 أيار 2005، أي قبل أسبوع فقط من بدء الحملة الانتخابية. وأظهرت نتيجة تلك الانتخابات، أنّ الجنرال عون هو القائد الأقوى تأثيراً عند المسيحيين، منذ نهاية الحرب الأهليّة، عام 1990.

وقد أغضب الجنرال عون قوى تحالف 14 آذار عندما أشار إلى أنّ استشهاد الحريري قد سرَّع انسحاب القوّات السورية فقط، بينما كان نضاله السياسيّ في منفاه (باريس وواشنطن) هو الفعل الرئيسيّ المؤثّر، الذي منح لبنان حريّته. وقد دلّ هذا الكلام على أنّ الجنرال عون بدأ يرسم طريقه السياسيّ الخاصّ، مستقلاً عن مجموعة 14 آذار.

والجدير ذكره أنَّ الوجه الداخليّ للأزمة اللبنانيّة لم يبدأ، في 14 آذار 2005. ففي أيلول 2000، وبعيد الانسحاب الإسرائيليّ من الجنوب اللبناني، أصدر مجلس المطارنة الموارنة بياناً، طالبوا فيه دمشق بسحب قوّاتها من لبنان "لأنّ الوضع لم يعد محتملاً في ظل السيطرة السوريّة المفروضة على المؤسّسات كلها"[81].

وكانت المفاجأة في موقف جنبلاط الذي طالب بوقف "التدخّل السوريّ غير المبرّر في الشؤون اللبنانية"[82]. فكان جنبلاط بذلك، أوّل قائد غير مسيحيّ ينتقد الوجود السوريّ علناً.

81 -N. Blanford, Killing Mr. Lebanon, p.81.

82- المصدر نفسه، 11 صفحة نفسها.

كان نظام المخابرات السوريّ المسيطر على لبنان، عبارة عن نموذج مافيوي للابتزاز، يُعامل لبنان "كبقرة حلوب"، أو كحوضٍ تجمع فيه الأموال النقديّة، كي تُنهب ساعة يُراد لها أن تنهب[83].

وقد غنم ضبّاط المخابرات السوريّة كثيراً، من جرّاء سيطرتهم المباشرة، وتدخّلهم في العمليّات اللاشرعيّة. وشملت هذه العمليات:

(1) تسهيل تهريب المخدرات.

(2) تجنّب دفع الضرائب الجمركيّة.

(3) التلاعب بتجارة الترانزيت.

(4) طلب عمولة على ضريبة المبيعات للوقود العالي الجودة.

(5) فرض خوّة على التعاقدات الإنشائيّة، وإنشاء طُرق ومدارس ومرافق الطاقة، على أن يتمّ الدفع عن طريق بنك المدينة. وأمّا بالنسبة إلى كازينو لبنان، فقد كان ضبّاط المخابرات السوريّة يقتطعون الأموال من الصندوق المخصّص لأموال الحكومة[84].

وعلى الجانب الآخر، كان رئيسا المخابرات السوريّة، غازي كنعان وخليفته رستم غزالي، يستخدمان الإطراء والمداهنة والتهديد والتلاعب بالسياسيين المشاكسين، واختراع الخصومات ضدّ بعضهم، تأميناً للمصالح السوريّة وحفظها، ليبقى، بالتالي، لا بديل عن الاحتلال. وكانت مراكز ضبّاط المخابرات ومكاتبهم أمكنةً يتمّ فيها استدعاء أيّ لبنانيّ (نوّاباً كانوا أو وزراء أو محافظين أو ضبّاط أمن)، ومكاناً ينشدون فيه العطف والودّ أو "النصيحة"، من "الرجال الأكثر قوّة وسلطاناً في لبنان". ويلخص Blanford طريقة استفادة ضبّاط المخابرات السوريّة، كما يلي:

83- المصدر السابق، ص 62.

84 -M. Iskandar, Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon, pp. 155-156.

بصرف النظر عن إثراء النّخبة السوريّة، فإنّ طريقة الابتزاز ساعدت سوريا في أحكام سيطرتها على لبنان، من خلال شراء ولاء المتعاملين المحليين وإخلاصهم. وكان يتمّ ذلك بالسماح للمتعاملين منهم (أي: المخبرين) بالدخول المباشر في مشاريع تجاريّة مُكسبة، أو بتعيينهم نوّاباً في البرلمان، أو وزراءَ في الحكومة، ليستفيدوا من نفوذ مراكزهم فائدة شخصيّة. كثيراً ما كانت التعيينات الإداريّة تتأخر لأشهر، بسبب التشاحن بين السياسيين، وغالباً ما تنتهي بتدخّل سوريّ مباشر. أخيراً، إنّ ملايين الدولارات، من القروض والمنح الدولية، كانت تذهب ودائع في البنوك، بسبب نفوذ السياسيين، الذين يقفون بوجه تنفيذ تلك المشاريع، إذا لم يستفيدوا منها، هم وشبكات مناصريهم[85].

في صيف العام 2004، أصبح الوضع في لبنان دقيقاً وحرجاً للغاية، عندما رعتْ باريس وواشنطن قرار مجلس الأمن الرقم 1559. هذا القرار، إضافة إلى أمور داخليّة أخرى، يُعلن تأييده لعمليّة انتخابيّة حرّة ونزيهة، في الانتخابات الرئاسيّة المقبلة، وأن تجري تلك الانتخابات، وفقاً لقواعد الدستور اللبنانيّ المرعية الإجراء، دون تدخّل، أو نفوذ أجنبي. من ناحيتها، سعت دمشق إلى تمديد ولاية الرئيس لحّود، لاستمرار سيطرتها على لبنان، واتّهمت الحريري بأنّه وراء صدور القرار.

وقد ذهب بعض المسؤولين السوريين بعيداً، إلى حَدّ اتهام بعض مساعدي الحريري، بالمشاركة في صياغة مسوّدة القرار. غير أنّ الحريري سانَد أخيراً، تمديد ولاية الرئيس لحّود، لمدّة ثلاث سنوات، بينما صوّت 29 نائباً ضدّ قرار التمديد. ولدى قراءة مجريات الأحداث، يومئذٍ، يبدو أنّ سوريا ساندت الرئيس لحّود، لعدم ثقتها بالحريري، ممّا دفع بالأخير إلى تقديم استقالته، يوم 4 تشرين أول 2004.

---

85 -N. Blanford, Killing Mr. Lebanon, p.64.

وبالفعل، فإنّ الجدل، حول تمديد فترة رئاسة لحّود، كان جزءاً من الخلاف حول الوجود السوري في لبنان. وجاءت استقالة الحريري، لتكون سبباً مهمّاً في تطوّر الأحداث إلى حدّ بعيد، كما أنّها وسعّت أيضاً تحالف المعارضة، خارج الحدود الطائفيّة. وإنّه، على ضوء الصراع على السلطة، بين الأحزاب اللبنانيّة، حصلت حادثة اغتيال الحريري وحوادث دمويّة أخرى. إلاّ أنّه يبدو باكراً، أن نقفز إلى خلاصة، وتوجه أصابع الاتّهام إلى جهات معيّنة، تقف وراء جميع الجرائم السياسيّة التي وقعت في لبنان، منذ أول تشرين الأوّل 2004، دون وجود تحقيق نزيه، ومحاكمة عادلة، تستند إلى دلائل مقنعة.

وإنّه لأمر مؤسف حقّاً، أن يصبح دم الضحايا البريئة زيت وقود لاستمرار الأزمة اللبنانيّة. إنّ هذه الأزمة، كباقي الأزمات العاصفة في التاريخ اللبناني، حصدت حياة مدنيين، ووزراء، ونواب، وصحفيين، وبعض الضباط في الجيش اللبناني، من أمثال: باسل فليحان، سمير قصير، جورج حاوي، جبران تويني، بيار الجميل، وليد عيدو، أنطوان غانم، العميد فرنسوا الحاج، الرائد وسام عيد، والعميد وسام الحسن. وهناك تخوّف من أن تستمرّ هذه الجرائم لترخي بظلالها السوداء على الأزمة اللبنانيّة في الحاضر والمستقبل.

وفي ظل عمليّات القتل المستمرّة، شكّل فؤاد السنيورة حكومته المتوازنة، في 19 تموز 2005، التي نالت ثقة مجلس النواب بسهولة، والتي شدّدت في بيانها الوزاري على الأهداف التالية:

1- الكشف عن قتلة الرئيس الحريري، وعن كل الجرائم التي تلتها، ومعاقبة مرتكبيها.

2- تطبيق بنود اتّفاق الطائف، في ما يختص بتوصيف العلاقات بين رئيس الجمهوريّة ورئيس مجلس الوزراء.

3- خفض العجز في الميزانيّة والدين العام.

4- المحافظة على حقّ المقاومة اللبنانيّة بتحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي[86].

ومع ذلك، وبدون أدنى شكّ، تميّزت الحكومة بعدم قدرتها على تطبيق بنود قرار مجلس الأمن، الرقم 1559. ورفض الرئيس لحود الاستقالة، وواصلت سوريا الضغط، من خلال إغلاق الحدود وعرقلة حركة التبادل التجاريّ والترانزيت من لبنان، واتّهمت السنيورة وسعد الدين الحريري، بأنّهما "ليسا إلاّ وكيلين عن القوى الكبرى".

ومن جهته، رفض حزب الله القرار الرقم 1559، لأنّه يستتبع تخلّيه عن المحور: لبنان وسوريا وإيران المقاوم لإسرائيل. ولاحقاً، تفاقمت الأزمة، عندما أقدم رئيس الوزراء، ووزراء تحالف قوى 14 آذار، وخلافاً للمادة 65 من الدستور، على الموافقة على إنشاء محكمة خاصّة للبنان، ذات طابع دوليّ، لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن جريمة اغتيال الحريري. وكان من الطبيعيّ أن يرفض ذلك وزراء يمثّلون حزب الله، وحركة أمل، والرئيس لحّود الذين امتنعوا عن المشاركة في عمليّة اتّخاذ القرار، ما خلق أزمة داخل مجلس الوزراء، حول ماهيّة الجهة المخوّلة إجراء مفاوضات مع الأمم المتّحدة، بشأن الاتّفاق على إنشاء محكمة خاصّة للبنان، ذات طابع دوليّ، علماً بأنّ المادة 52 من الدستور، تنيط برئيس الجمهوريّة الصلاحيّة، كسلطة وحيدة، لإبرام الاتفاقات الدوليّة. وبالتالي، استقال الوزراء المعترضون على كيفيّة تعاطي قوى 14 آذار، مع موضوع تمرير اتّفاق المحكمة، في 11 تشرين الثاني 2006، ما أفسح المجال أمام الرئيس السنيورة، لإرسال موافقة الحكومة اللبنانيّة "المبتورة" على اتّفاقية إنشاء المحكمة.

لكنّ استقالة جميع وزراء الشّيعة، أسقط شرعيّة حكومة السنيورة كلّياً، لأنّ طائفة كبيرة لم تعد ممثّلة في مجلس الوزراء، ما يتناقض مع ما جاء في مقدّمة

86- جريدة السفير، 26 تموز 2005 ص.4-5.

الدستور، (الفقرة ي) التي تنص بوضوح على أنّ "لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك". بالإضافة إلى أن الوزراء المستقيلين، يرون أنّ إنشاء محكمة دوليّة، هي قضية وطنيّة أساسيّة، تتطلّب موافقة ثلثي أعضاء الحكومة المحدّدين في مرسوم تشكيلها[87]. وقد صرّحت قوى المعارضة مراراً وتكراراً، بأنّها تدعم، في الجوهر، إنشاء المحكمة الدوليّة؛ غير أنّها تريد التأكّد ممّا إذا كان النظام الأساسيّ للمحكمة، ينسجم مع القانون اللبناني.

ومهما يكن، فقد كان خطأ فادحاً، من قبل قوى 14 آذار، الممثلة في الحكومة أن لا تضمّ ممثلين عن الجنرال عون، علماً بأنّ كتلة عون البرلمانيّة، كتلة التغيير والإصلاح، تتألّف من 21 نائباً، أي إنّها أكبر كتلة برلمانيّة مسيحيّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الجنرال عون، هو القائد الوحيد، الذي أصدر برنامجاً انتخابيّاً شاملاً، يتألّف من 43 صفحة، يلخّص فيه رؤيته الإصلاحيّة في الأمور السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والإداريّة، تمهيداً لبناء الجمهوريّة الثالثة.

ومجمل القول، إنّ الجنرال عون هدف، من وراء برنامجه، إلى تجديد الحياة السياسيّة في لبنان، على أساس المعرفة، والأخلاق، والتقدّم، والحريّة للمواطن اللبناني، هذا المواطن الذي يعدّه العماد عون "قيمة بحدّ ذاتها"، وليس عضواً في طائفة معيّنة أو في مذهب. وعندما اتّهمه بعض قوى 14 آذار، بأنّه غيّر جلده، وباع حلفاءه في المعارضة ضدّ السوريين، ردّ قائلاً: "إنّ السوريين يحترمونه، لأنّه خصم شريف". ويفسّر الجنرال عون كلامه بالقول: إنّه، "منذ عام 1988، وهو يردّد أن على السوريين الانسحاب من لبنان، وعندها فقط، نصبح أصدقاء مخلصين. ويضيف: "ما قلته، في العام 1988، قلته في العام 2005"[88].

87- انظر المادة 65 من الدستور اللبناني.

88 -N. Blanford, Killing Mr. Lebanon, p.171.

وفي 6 شباط 2006، فاجأ الجنرال عون، والسيّد نصرالله العالم، بتوقيعهما "مذكّرة تفاهم مشتركة". وبالتأكيد، وسّعت المذكّرة قاعدة الدعم لحزب الله في الدوائر المسيحيّة. أما بالنسبة إلى الجنرال عون، الذي شعر بأنّه قد حُشر في زاوية ضيّقة، من قبل حلفائه في 14 آذار، فقد جاءت المذكرة خطوةٍ ضرورية نحو التعايش مع "شركائنا في البلد".

قدّمت المذكرة حلاً لبنانياً لمشكلة سلاح حزب الله، خارج سياق القرار 1559، بإعلانها أنّ السلاح، هو "وسيلة شريفة ومقدّسة تمارسها أيّ جماعة تحتلّ أرضها تماماً، كما هي أساليب المقاومة السياسيّة". وجوهر الموضوع، هو أنّ المذكرة وفّرت إطاراً لحماية لبنان من الأخطار الإسرائيليّة، عن طريق الحوار الوطنيّ الذي يُفضي إلى صياغة استراتيجيّة الدفاع الوطنيّ، يتوافق عليها اللبنانيّون الذين يقدّرون أعباءها، والإفادة من نتائجها. وغنّي عن القول، إنّ وثيقة التفاهم المشترك، بين التيّار الوطنيّ الحرّ وحزب الله، ساعدت الحزب في مواجهة الضغط الدوليّ، الذي طالب بنزع سلاح الحزب، وقيّدت حركة فريق 14 آذار، من خلال تحالفه مع الجنرال عون، وغيَّرت من طبيعة التحالفات، على المسرح السياسيّ اللبناني.

في بداءة عام 2006، كان لبنان يواجه مأزقاً سياسيّاً. وكانت حكومة السنيورة تفتقد إلى أيّ مبادرة بالنسبة إلى القرار 1559. وبناء على ذلك، التقى 14 زعيماً سياسيّاً إلى طاولة الحوار الوطنيّ، في آذار 2006، لمحاولة الوصول إلى اتّفاق على خارطة طريق، لمعالجة سلاح حزب الله. إنّ اجتماع الزعماء الأربعة عشر، بعضهم ليسوا نوّاباً في البرلمان، أو حتى وزراء في الحكومة، يعني أنّ المؤسسات الدستوريّة اللبنانيّة، ليست مجهّزة بشكل كافٍ لوضع حدّ للأزمة اللبنانيّة. لكن القادة أكدوا بالإجماع، في نهاية اجتماعهم، على الهويّة اللبنانيّة لمزارع شبعا، ودعموا إنشاء المحكمة الخاصّة بلبنان، ذات الطابع الدوليّ، وجلب مرتكبي جريمة اغتيال الحريري إلى العدالة؛ كما طالبوا الحكومة بإيجاد حلّ للقضايا المتعلّقة بالسلاح الفلسطينيّ، خارج المخيّمات، في فترة ستة أشهر،

وإقامة علاقات دبلوماسيّة مع سوريا، تستند إلى الثقة والاحترام المتبادلين. غير أنّ القادة فشلوا في التوصّل إلى تفاهم لمعالجة مصير رئاسة لحّود و"سلاح المقاومة". ونتيجة لذلك، قرّرت إسرائيل تنفيذ القرار 1559 بكلّ مندرجاته، عن طريق العنف.

تميّزت العلاقات، بين الأحزاب والأفرقاء اللبنانيين، أثناء حرب تمّوز 2006 وبعدها، بالشكوك والخوف المتبادل. وأصدرت حكومة السنيورة، التي تتألف غالبيّة أعضائها من فريق 14 آذار، بياناً، في اليوم الأول من الحرب، تعلن فيه "أنّها ليست على علم وهي لا تتحمّل أيّ مسؤوليّة، ولا تتبنّى ما جرى ويجري من أحداث على الحدود الدولية"[89].

وبغسيل أيدي الحكومة من أي مسؤوليّة للدفاع عن لبنان ضدّ العدوان الإسرائيلي، تكون الحكومة بذلك قد أكدّت على شكوك المعارضة، من الهدف الحقيقيّ للحرب الإسرائيليّة، وهو تحويل التوازن العام للقوى في لبنان، لصالح فريق 14 آذار. ولقد مَنَّتْ إسرائيل نفسها بأنّ أي ضغط عسكريّ، على حزب الله، سوف يسهّل الأمر على حُكومة السنيورة، لنزع سلاح الحزب بالكامل.

لكنّ حزب الله لم يُدمّر، وبالتالي، فإنّ فريق 8 آذار لم يستسلم. وعلى العكس تماماً، فإنّ الجنرال عون، وحزب الله، وحركة أمل، وأحزاب أخرى، اجتمعوا معاً، وأطلقوا حملة تغيير سياسيّة حسب الأجندة، التالية:

1- توسيع حكومة السنيورة، بإضافة وزراء من تكتّل العماد عون.

2- صياغة مُسوّدة، ونشر قانون انتخابي جديد وعادل.

3- تنظيم انتخابات برلمانية مبكرة.

4- تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة.

89- اصدار جريدة السفير، يوميات الحرب الاسرائلية في لبنان" 2006، ص 50- 51.

5- إجراء انتخاب رئيس جديد للجمهورية من قبل البرلمان الجديد[90].

ورفض فريق 14 آذار تلك المطالب بشكل صريح، الأمر الذي أسهم في خلق جوّ من التوتر الشديد في البلد، توتّر زاد من حالة الشكّ والريبة حول مستقبل لبنان. والأسوأ أنّ الاحتقان السياسيّ أدّى إلى اشتباكات مسلّحة، ومظاهرات صاخبة، وإقامة "مخيم اعتصام" احتجاجي خارج مقرّ رئاسة مجلس الوزراء، في وسط بيروت، في حملة احتجاجية مفتوحة لإسقاط الحكومة. ولكنّ الحدث الأكثر خطورة تمثل بما حصل بين 19 أيار و 2 أيلول العام 2007، إذ نشب قتال عنيف حول مخيّم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين، بين الجيش اللبناني ومجموعة عرفّت نفسها بـ "فتح الإسلام" – وهي فرقة منشقة عن القاعدة – التي اختارت الإسلام "الطريق الذي يقود إلى النصر". وفي نهاية الأمر، قدّم الجيش اللبناني 186 شهيداً من جنوده وضبّاطه، وحقّق السيطرة الكاملة على المخيم. ولسوف يمضي وقت طويل، قبل أن تكشف أسرار تلك الحرب وأهدافها الحقيقيّة.

في 23 تشرين الثاني 2007، زادت الأزمة اللبنانيّة تعقيداً وتوتّراً، عندما ترك الرئيس لحّود القصر الجمهوري، مُنهياً بذلك فترة التمديد، دون أن يتمكن مجلس النواب من اختيار خليفة له. وفي آخر الأمر، قرّر مجلس الوزراء أن يتولّى القيام بالسلطة التنفيذية، في غياب رئيس للجمهوريّة. استدعى هذا الفراغ الدستوري كلاًّ من فرنسا وجامعة الدول العربيّة، لإيجاد طرقٍ لحلّ الأزمة.

أولاً، عُقد لقاء بين الأفرقاء اللبنانيين في 14 و15 تموز 2007، في منتجع La Celle Saint Cloud غرب باريس، لمحاولة إيجاد حلّ ينسجم والأزمة

90- طالبت قوى المعارضة بأن تتمثل في الحكومة بثلث عدد الوزراء زائداً واحداً، لمنع قوى الموالاة (14 آذار) من اتخاذ قرارات جوهرية وأساسية تحتاج عادة إلى ثلثي أعضاء مجلس الوزراء حتى تقرّ دستورياً.

السياسيّة، التي كان قد انقضى عليها ثمانية أشهر، لكن، انتهت المفاوضات بدون جدوى.

ثانياً، في أوّل نيسان 2008، أطلق الأمين العام لجامعة الدول العربيّة، عمرو موسى تقريره المنتظر لحلّ الأزمة، دعا فيه إلى انتخاب قائد الجيش اللبناني العماد ميشال سليمان، رئيساً للجمهوريّة، وتشكيل حكومة وحدة وطنيّة، تمثل بشكل مُرضٍ الأكثريّة الحاكمة، وأقطاب المعارضة، ووضع مسوّدة لقانون الانتخابات البرلمانية[91].

أصرّت المعارضة على أن يكون لها ثلث المقاعد في الحكومة العتيدة، لتضمن حقّ الفيتو في القرارات المصيريّة، الأمر الذي استقبلته الجامعة العربيّة بحذر. وفي المقْلب الآخر، دعمت حكومة السنيورة خطّة الجامعة إلى أقصى حَدّ، وارتفعت تساؤلات حول توزيع المقاعد في الحكومة، "وروح" القانون الانتخابي للعام 1960، وأولويّة مندرجات المبادرة. وهكذا بدت أمور الشكّ والريبة تتزايد، عندما بدأت المعارضة تبحث عن ضمانات بأن "لا يكون هناك رابح أو خاسرٌ، "إذا تم تبنيّ الخطة. ونتيجة لذلك، استمرّت الأزمة.

ويرجع جزء من إطالة عمر الأزمة إلى التوتّر السياسيّ، الذي سبق وتلى مؤتمر القمّة العربيّة، الذي انعقد في دمشق، ما بين 29 و30 آذار 2008، عندما قرر رئيس مجلس الوزراء، فؤاد السنيورة، مقاطعة المؤتمر "ليبين رفض الشعب اللبنانيّ الفراغ الرئاسيّ.

"وفي خطاب متلفز لافت، اتّهم السنيورة سوريا بأنّها "تؤدي دوراً كبيراً في تعقيد الأزمة اللبنانيّة، ومنعت، عبر تدخلّها في الشؤون اللبنانيّة، انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة"[92].

91- جريدة السفير، 2 نيسان 2008، ص 1.

92- المصدر السابق، 29 آذار 2008، ص 1.

وفجأةً، في 7 أيار 2008، انفجرت الأزمة السياسيّة اللبنانيّة بعنف، بعد قرار السنيورة في مجلس الوزراء، إقصاء رئيس جهاز أمن المطار، اللواء وفيق شقير من مركزه – وشقير قريب من حزب الله– والبدء في التحقيق بشبكة الاتصالات التابعة لحزب الله. وقد دفع هذا الإجراء بحزب الله وحلفائه إلى الشارع، لنزع سلاح فريق 14 آذار، ومن ثم تسليم الوضع إلى الجيش اللبناني، لإعادة النظام والأمن إلى البلد. ونتيجة لهذه الأحداث، قُتل حوالى 100 شخص على الأقل، وجُرح 164 آخرون. وسرعان ما ردّ السنيورة على ذلك بأنّ "سلاح حزب الله لم يَعُد شرعيّاً، لأنه ارتدّ ضدّ اللبنانيين"[93]. وكان أن ادّعت المعارضة من جانبها، أنّ "الإجراءات غير المسؤولة" التي اتّخذتها حكومة السنيورة، بحقّ المقاومة، هي التي ألهبت الغضب الشعبيّ ضدّها.

كانت أهداف حزب الله العاجلة إجبار الحكومة على إلغاء قراراتها الخِلافيّة والمثيرة للجدل، وتشكيل حكومة وحدة وطنيّة، وتوسيع سلطة حزب الله والمعارضة، بشكل أوسع. وقرّر الجيش أن يبقى على الحياد، وأن لا يقحم نفسه في أتون الصراع الطائفيّ. ولكن، في 10 أيار 2008، أعلن الجيش تجميد القرارَيْن اللذيْن أصدرتهما الحكومة بحقّ حزب الله، كما طلب من كلّ الميليشيات إخلاء الشوارع. وقال الجيش إنّه اتّخذ هذه الإجراءات، بناءً على طلب من الحكومة. لكنّ الوضع بقي شديد التوتّر، مع وصول لجنة وزاريّة من جامعة الدول العربيّة إلى بيروت، لإجراء مشاورات، وإيجاد مخارج للأزمة.

وأخيراً، جاءت دعوة الأمير القطريّ، الشيخ أحمد بن خليفة آل ثاني لـ 14 قائداً لبنانياً، إلى إجراء محادثات في الدوحة، وإنهاء 18 شهراً من العداء والضغينة، التي انفجرت في قتال طائفيّ مُفرط، هدّد وحدة البلد. وفي 21 أيار

93- المصدر السابق، 10 أيار 2008، ص 1.

2008، ونتيجة لمشاورات مكثفة وحادة، تمّ التوصل إلى اتّفاق (اتفاق الدوحة) تضمّن المبادئ التالية:

1. انتخاب قائد الجيش، ميشال سليمان، رئيساً للجمهوريّة.

2. تشكيل حكومة وحدة وطنيّة تتألف من 30 وزيراً، موزّعة على الشكل التالي: 16 وزيراً للأكثريّة، و 11 وزيراً للمعارضة، و 3 وزراء لرئيس الجمهوريّة. وتعهّد الأطراف جميعاً، بأنّه من غير المسموح الاستقالة من الحكومة أو إعاقة عملها.

3. اعتماد القضاء، طبقاً لقانون 1960، دائرة انتخابية.

4. يلتزم جميع الأطراف بالامتناع عن استخدام السلاح، أو العنف، بهدف تحقيق مكاسب سياسيّة.

5. إطلاق الحوار حول تعزيز سلطة الدولة على الأراضي اللبنانيّة كافة، وحول علاقاتها بمختلف التنظيمات على الساحة اللبنانيّة، بما يضمن أمن الدولة والمواطنين[94].

وقد تمّ تنفيذ بعض مبادئ اتّفاق الدوحة، فوراً:

أولاً: بدأ مؤيّدو المعارضة على الفور إزالة الخيم من مكان الاعتصام في وسط بيروت، وهو اعتصام استمرّ مدة 18 شهراً.

ثانياً: في 25 أيار 2008، وبعد ستة أشهر من الفراغ الدستوري، انتخب البرلمان العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهوريّة اللبنانيّة بـ 118 صوتاً من أصل 127.

ثالثاً: في 11 تموز 2008، تمّ تأليف حكومة وحدة وطنية، برئاسة فؤاد السنيورة.

94- المصدر السابق، 22 أيار 2008، ص 1 – 2.

خلاصة

من السذاجة بمكان، أن يتصوّر المرء، أن "اتفاق الدوحة" جاء بحلّ شامل للأزمة اللبنانيّة المستمرّة، فالنخبة السياسيّة اللبنانيّة تعتقد أنّ اتّفاق الدوحة لم يأتِ بأكثر من إجراءات مؤقّتة لمحاولة إنهاء الأزمة، التي فجّرها اغتيال الرئيس الحريري؛ فالأزمة اللبنانيّة هي طائفيّة من جهة، وعسكريّة سياسيّة اجتماعيّة – اقتصاديّة، من جهة أخرى. وتبيّن أنّ كلّ هذه المشاكل الداخليّة مرتبطة بالوضع العام في الشرق الأوسط. وعلى كلّ حال، تبقى الآمال المعقودة على بناء دولة، أمراً غير ميئوس منه، بل هو عبارة عن عمليّة تستوجب متابعتها داخل المؤسسات الدستوريّة وخارجها. ولعلّ التمحيص والتدقيق، في أفكار النخبة اللبنانيّة، (راجع القسم الثاني) يُمكّن المرء من بلورة الأُسس، لقيام دولة حديثة في لبنان.

القسم الثاني

هويّة المثقّف السياسيّة

(دراسة ميدانيّة لاستطلاع آراء

أساتذة الجامعة اللبنانيّة)

مقدّمة

حتى نستطيع أن نفهم ونُحلّل احتمالات وتوقّعات الاتجاهات السياسيّة في لبنان، قمنا بإجراء دراسة ميدانيّة، لاستطلاع آراء أساتذة الجامعة اللبنانيّة، في الفترة ما بين تموز وتشرين الأول 2010، وقد تمّ اختيار الجامعة اللبنانيّة- التي تأسّست عام 1951 - لأنّها أكبر جامعة في لبنان، يعمل فيها حوالى خمسة آلاف أستاذ جامعي، وتضمّ حوالى أربعة وسبعين ألف طالب يتلقّون العلم، في ست عشرة كليّة، وثلاثة معاهد عليا للدكتوراه، ولكلّ كلية خمسة فروع على الأقلّ في المدن الكبرى في لبنان.

وعلى الرغم من أنّ الجامعة اللبنانيّة هي مؤسّسة رسميّة، إلاّ أنّها تحتفظ باستقلاليّتها الماديّة والأكاديميّة، إضافة الى أنّ الجامعة لا تنتمي إلى أيّ جهة أو تيّار، ولا تسيطر عليها أيّ جهة دينيّة، ويعكس أساتذتها، بالتالي، المجتمع بحدّ ذاته، بالنسبة للاختلافات الطائفيّة.

ومهما يكن، فإنّه من المسلّم به، أنَّ هؤلاء الأساتذة يمثّلون جزءاً من النخبة الثقافيّة التي تهتم وتحرص على مستقبل بلدها. وإنّ هذا المسح، الذي أجريناه، يأخذ عيّنة بسيطة، بصورة عشوائيّة، إلاّ أنّنا واجهنا صعوبة، خاصة لدى توزيع استمارة البحث على كلّ الأساتذة في جميع الكليات، ومن ثمّ، في جمعها بعد تعبئتها.

والأسوأ من ذلك، أنّ بعض هؤلاء الأساتذة رفضوا التعامل بإيجابية مع هذه الاستمارات، على أساس اعتقاد خاطئ أنّ الأسماء لن تبقى سرّية، وبالتالي، فإنّهم يخشون الأمن والسلامة، غير أنّنا استطعنا أن نجمع، في النهاية، أكثر من مائتي استمارة.

خصائص الاستمارة:

تتقسم هذه الاستمارة إلى ثمانية أقسام، تشمل:

1- الوضع الشخصيّ (الذاتيّة).

2- الأنشطة الفكريّة.

3- الانتماء الثقافيّ والدينيّ والسياسيّ.

4- الجرائد والأقنية التلفزيونيّة المُفضَّلة واستخدام الإنترنيت.

5- الولاء الدينيّ والممارسات الدينيّة.

6- الهويّة السياسيّة.

7- وجهات النظر في النظام السياسيّ.

8- المواقف بالنسبة إلى بعض القضايا الإقليميّة والسياسات الخارجية للقوى الإقليميّة والدول العظمى تجاه لبنان.

9- أثر الانتماء الدينيّ.

1. الوضع الشخصي (الذاتيـة)

1. الجنس: لقد بلغ عدد الأساتذة، الذين اشتركوا في هذه العَّينة، (مائة وأربعة وستين أو 81,2 من الذكور و 38 أو 18,8% من الإناث).

الجدول رقم 1

		تكرار	في المئة %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	ذكر	164	81.2	81.2	81.2
	انثى	38	18.8	18.8	100.0
	المجموع	202	100.0	100.0	

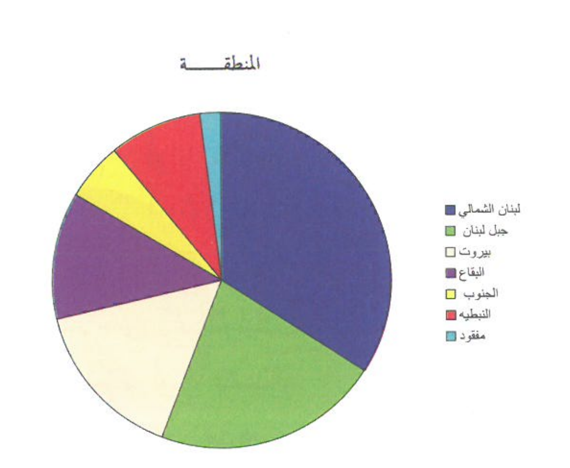
2- الفئة العمرية:

يُشير الجدول رقم 2 إلى أنّه، كلّما كان الأساتذة متقدّمين في السِّن، كان عدد مشاركتهم أكبر، في حين أنّه، إذا كان الأساتذة صغار السن، كانت مشاركتهم أقلّ. وعلى سبيل المثال، فإنّ الأساتذة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 55 و64 (57 أستاذاً) يمثلون 32,9% من العيِّنة، بينما أولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 46 و54 (55 استاذاً) يمثلون 31,8 من العيِّنة، وأمّا أولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 37 و45 (43 أستاذاً)، فيمثّلون 24,9% من العّينة، وأما أولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 24 و36 (18 أستاذاً) فيمثلون 10,4% من العيِّنة. والجدير بالذكر أنّ 29 أستاذاً لم يجيبوا على السؤال، ويمثلون 14,4% من العيِّنة. ويشير الجدول رقم 2 الى أنّ عدد الأساتذة من صغار السِّن، والذين يعتبرون العمود الفقري لأيّ مؤسّسة، هم في تناقص مستمر.

الجدول رقم 2

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	36-24	18	8.9	10.4	10.4
	45-37	43	21.3	24.9	35.3
	54-46	55	27.2	31.8	67.1
	64-55	57	28.2	32.9	100.0
	المجموع	173	85.6	100.0	
مفقود		29	14.4		
المجموع		202	100.0		

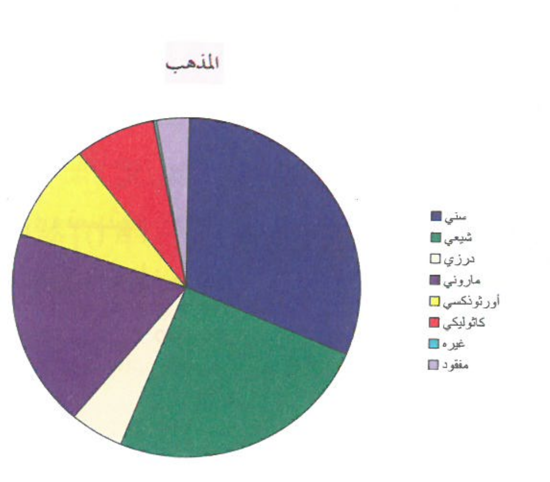
3- العنوان الدائم (المنطقة): تشير العيِّنة إلى أن العدد الأكبر من الأساتذة يقيمون في شمال لبنان، أي 69 منهم، ونسبتهم 34,8%، بينما يقيم 44 منهم ونسبتهم 22,2% في جبل لبنان، و31 منهم ونسبتهم 15,7% في بيروت، و25 منهم ونسبتهم 12,6% في وادي البقاع، و 11 منهم ونسبتهم 5,6% في جنوب لبنان، و18 ونسبتهم 9,1% في النبَّطية. وتجدر الإشارة إلى أنّ أربعة منهم لم يجيبوا على السؤال، وعلى كل حال، فإنّ السؤال عن الإقامة يدلّ على الاختلاف النسبيّ بين الأساتذة.



الجدول رقم 3

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	لبنان الشمالي	69	34.2	34.8	34.8
	جبل لبنان	44	21.8	22.2	57.1
	بيروت	31	15.3	15.7	72.7
	البقاع	25	12.4	12.6	85.4
	الجنوب	11	5.4	5.6	90.9
	النبطيه	18	8.9	9.1	100.0
	المجموع	198	98.0	100.0	
مفقود		4	2.0		
المجموع		202	100.0		

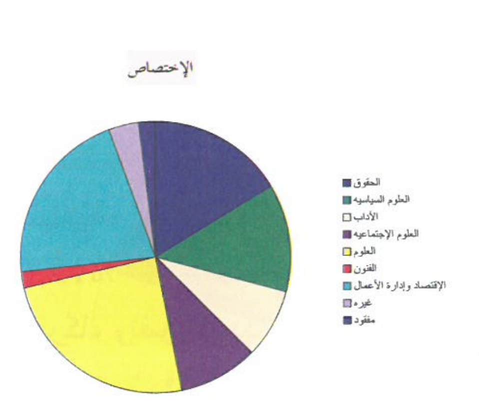
4- **المذهب الدينيّ:** لم يُجب على هذا السؤال ستة أساتذة، وتوزّع الباقون، وعددهم مئة وستة وتسعون، على الشكل التالي، ثلاثة وستون منهم، أو بنسبة 32,1% هم من الطائفة السّنية، و50 منهم أو بنسبة 25,5% هم من الطائفة الشيعيَّة، و10 منهم أو بنسبة 5,1% من الطائفة الدرزية، و38 منهم أو 19,4% منهم من الموارنة و19 منهم أو بنسبة 9,7% هم أورثوذكس، و15 منهم أو بنسبة 7,7% هم من الكاثوليك وواحد منهم أو بنسبة 0,5% هم من مذهب آخر. وتدلّ العيِّنة على الاختلاف الاجتماعي في مجتمع الجامعة.



الجدول رقم 4

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	سني	63	31.2	32.1	32.1
	شيعي	50	24.8	25.5	57.7
	درزي	10	5.0	5.1	62.8
	ماروني	38	18.8	19.4	82.1
	أورثونكسي	19	9.4	9.7	91.8
	كاثوليكي	15	7.4	7.7	99.5
	غيره	1	.5	.5	100.0
	المجموع	196	97.0	100.0	
مفقود		6	3.0		
المجموع		202	100.0		

5- **الاختصاص:** باستثناء أربعة من الأساتذة، لم يُفصحوا عن تخصّصهم الأكاديمي، توزّع الباقون على النحو التالي: 49 أستاذاً أو بنسبة 24,7% منهم مُتخصِّصون في العلوم، و43 أو بنسبة 21,7% منهم مُتخصِّصون في الاقتصاد وإدارة الأعمال، و33 أو بنسبة 16,7% منهم متخصّصون في القانون، و26 أو بنسبة 13,1% منهم متخصّصون في العلوم السياسيّة، و19 أو بنسبة 9,6% منهم مُتخصِّصون في علم الاجتماع، و17 أو بنسبة 8,6 % منهم مُتخصِّصون



في الآداب و4 أو بنسبة 2% منهم مُتخصِّصون في الفنون الجميلة. وتدلّ هذه النِّسب على أنّ المشتركين، في هذه العيِّنة، موزّعون أيضاً حسب تخصّصاتهم.

الجدول رقم 5

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	الحقوق	33	16.3	16.7	16.7
	العلوم السياسيه	26	12.9	13.1	29.8
	الآداب	17	8.4	8.6	38.4
	العلوم الإجتماعيه	19	9.4	9.6	48.0
	العلوم	49	24.3	24.7	72.7
	الفنون	4	2.0	2.0	74.7
	الإقتصاد وإدارة الأعمال	43	21.3	21.7	96.5
	غيره	7	3.5	3.5	100.0
	المجموع	198	98.0	100.0	
مفقود		4	2.0		
المجموع		202	100.0		

6- مصدر الشهادة العُليا

تدلّ العيِّنة على أنّ العدد الأكبر من الأساتذة مائة أو بنسبة 50,5% منهم خريجو الجامعات الأوروبيّة، وستة وأربعين، أو بنسبة 23,2% من الأساتذة خريجو الجامعة اللبنانيّة، وعشرين أو بنسبة 15,1% من جامعات شمال أميركا، ونفس العدد والنسبة من جامعات شرقيّ أوروبا، و1 أو بنسبة 0,5% من أوستراليا، و3 أو بنسبة 1,5% من جامعات أخرى، وأربعة منهم وبنسبة 2% من الأساتذة لم تُعيّن اسم الجامعة.

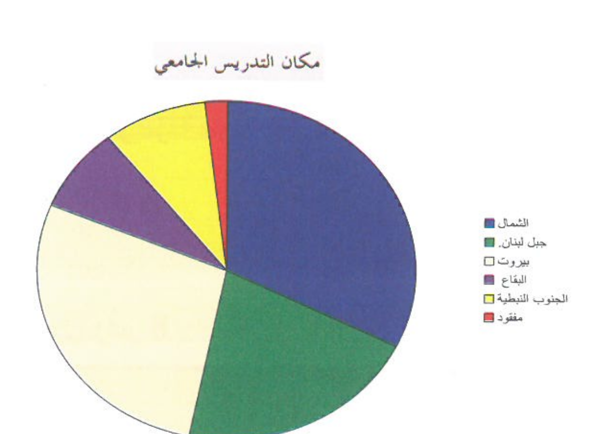
مصدر الشهادة العليا

الجدول رقم 6

		تكرار	في المئة %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	لبنان – الجامعة اللبنانية	46	22.8	23.2	23.2
	لبنان – جامعة خاصة	14	6.9	7.1	30.3
	أوروبا الغربية	100	49.5	50.5	80.8
	أوروبا الشرقية	14	6.9	7.1	87.9
	أميركا الشمالية	20	9.9	10.1	98.0
	أستراليا	1	.5	.5	98.5
	غيره	3	1.5	1.5	100.0
	المجموع	198	98.0	100.0	
مفقود		4	2.0		
المجموع		202	100.0		

7- مكان التدريس الجامعيّ

لا شك في أنّ هناك ارتباطاً مباشراً بين العناوين الثابتة للأساتذة ومراكز عملهم. وتشير العيِّنة، هنا، إلى أنّ 65 مشتركاً، أو بنسبة 28,8% في بيروت، واثنين وأربعين منهم أو بنسبة 21,2% في جبل لبنان، وثمانية عشر منهم أو بنسبة 9,1% في جنوب لبنان والنبطية، وستة عشر منهم أو بنسبة 8,1 في وادي البقاع، وأربعة منهم لم يحدّدوا مراكز أعمالهم.



الجدول رقم 7

		تكرار	في المئة %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	الشمال	65	32.2	32.8	32.8
	جبل لبنان.	42	20.8	21.2	54.0
	بيروت	57	28.2	28.8	82.8
	البقاع	16	7.9	8.1	90.9
	الجنوب النبطية	18	8.9	9.1	100.0
	المجموع	198	98.0	100.0	
مفقود		4	2.0		
المجموع		202	100.0		

8- عدد سنوات التدريس الجامعيّ

من أصل 189 أستاذاً، هناك 75 منهم، أو بنسبة 39,7% ما زالوا يمارسون التدريس، ما بين 11 إلى20 سنة، و50 أو بنسبة 26,5% ما زالوا يمارسون التدريس أكثر من 20 سنة، و45 أو بنسبة 23,8% منهم يمارسون التدريس ما بين 6 الى10 سنوات، و19 أو بنسبة 15,1% ما بين سنة إلى5 سنوات.

ويدلّ هذا الجدول على أنّ العدد الأكبر من الأساتذة، هم على أبواب سِنّ التقاعد من الوظيفة، ولذا فقد أصبحت الحاجة ملحَّة كثيراً إلى التعاقد مع أساتذة من الشباب.

الجدول رقم 8

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	5-1	19	9.4	10.1	10.1
	10-6	45	22.3	23.8	33.9
	20-11	75	37.1	39.7	73.5
	21+	50	24.8	26.5	100.0
	المجموع	189	93.6	100.0	
مفقود		13	6.4		
المجموع		202	100.0		

9- الوضع العائليّ

تشير هذه العينة إلى أنّ غالبيّة المشتركين، وعددهم 167، أو بنسبة 82,7%، متزوجون، و24 أو بنسبة 11,9% عازبون، و15 أو بنسبة 5% مُطلّقون وواحد أو بنسبة 0,5% أرملّ.

الجدول رقم 9

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أعزب	24	11.9	11.9	11.9
	متزوج	167	82.7	82.7	94.6
	مطلق	10	5.0	5.0	99.5
	أرمل	1	.5	.5	100.0
	المجموع	202	100.0	100.0	

10- عدد الأولاد

تبيّن من الاستمارة أنّ 38 من الأساتذة لم يُجيبوا عن السؤال، وأن 85 من الأساتذة أو بنسبة 51,8 لديهم ما بين 3و 4 أطفال، و61 منهم أو بنسبة 37,2 لديهم ما بين طفل أو اثنين، و16 منهم أو بنسبة 9,8% لديهم على الأقل خمسة أطفال، و2 منهم أو بنسبة 1,2% ليس لديهم أطفال أبداً.

الجدول رقم 10

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	0	2	1.0	1.2	1.2
	1-2	61	30.2	37.2	38.4
	3-4	85	42.1	51.8	90.2
	5+	16	7.9	9.8	100.0
	المجموع	164	81.2	100.0	
مفقود		38	18.8		
المجموع		202	100.0		

11- المستوى التعليميّ للزوج/ الزوجة

يدل هذا الجدول على أنّ الغالبيّة من الأساتذة، وعددهم 132 منهم، أو بنسبة 76,3% متزوّجون من شريك حائز على شهادة عالية من التعليم (أي درجة جامعيّة)، بينما 41 منهم، أو بنسبة 23,7 % متزوّجون من شريك حائز على درجة متدنيّة من التعليم. والباقون من الأساتذة، وعددهم 29 لم يُجيبوا على السؤال.

الجدول رقم11

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	ابتدائي – متوسط ثانوي - مهني	41	20.3	23.7	23.7
	جامعي	132	65.3	76.3	100.0
	المجموع	173	85.6	100.0	
مفقود		29	14.4		
المجموع		202	100.0		

12- عمل الزوج/ الزوجة

في ما يتعلّق بالجدول السابق، فإنّ العيّنة هنا تدل على أنّ 45 من شركاء الأساتذة (زوجاتهم أو أزواجهن) أو بنسبة 26,3% بدون عمل، بينما 69 منهم، أو بنسبة 40.4 % يعملون في القطاع العام، وأن 28 منهم، أو بنسبة 16,4% يعملون في القطاع الخاص؛ و21 منهم، أو بنسبة 12,3% لديهم عملهم الخاص بهم، و6 منهم أو بنسبة 3,5% في قطاع العمل، و2 منهم أو بنسبة 1,2% غير معروف، بينما 31 من الأساتذة لم يُحدّدوا نوع العمل.

الجدول رقم 12

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	قطاع عام	69	34.2	40.4	40.4
	قطاع خاص	28	13.9	16.4	56.7
	التجاره والمقاولات	6	3.0	3.5	60.2
	طب – هندسه- صيدله- محاماه -	21	10.4	12.3	72.5
	بدون عمل	45	22.3	26.3	98.8
	غيره	2	1.0	1.2	100.0
	المجموع	171	84.7	100.0	
مفقود		31	15.3		
المجموع		202	100.0		

13- مذهب الزوج/ الزوجة

يُشير الجدولان رقم 13و14 إلى أنه لا وجود لأيّ اختلاف بين المشتركين بالعيّنة وشركائهم (الزوج أو الزوجة) بالنسبة إلى المذهب والمنطقة. ولهذا، فإنّه من المهمّ دراسة الجدولين 13 و14 كمقاربة للجدولين 3 و4 على التوالي.

الجدول رقم 13

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	سني	61	30.2	35.7	35.7
	شيعي	41	20.3	24.0	59.6
	درزي	10	5.0	5.8	65.5
	ماروني	23	11.4	13.5	78.9
	أورثوذكسي	25	12.4	14.6	93.6
	كاثوليكي	7	3.5	4.1	97.7
	غيره	4	2.0	2.3	100.0
	المجموع	171	84.7	100.0	
مفقود		31	15.3		
المجموع		202	100.0		

الجدول رقم 14

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	لبنان الشمالي	52	25.7	30.6	30.6
	جبل لبنان	34	16.8	20.0	50.6
	بيروت	28	13.9	16.5	67.1
	البقاع	26	12.9	15.3	82.4
	الجنوب	8	4.0	4.7	87.1
	النبطيه	12	5.9	7.1	94.1
	بلد عربي	4	2.0	2.4	96.5
	بلد أجنبي	6	3.0	3.5	100.0
	المجموع	170	84.2	100.0	
مفقود		32	15.8		
المجموع		202	100.0		

الاستنتاج

تكشف العيّنة التي تختصّ بالوضع الشخصيّ للأساتذة الذين اشتركوا في المسح الميدانيّ، عن اختلاف في ما يتعلّق بالنسبة إلى الجنس، والعمر، والمنطقة، والانقسام المذهبيّ، والتخصّص الأكاديميّ، ومصدر الشهادة العليا، ومركز عملهم، وسنوات العمل، والوضع العائليّ، وعدد الأطفال لديهم.

إنّ هذا الأمر ذو دلالة كبيرة، نظراً إلى تعدديّة المجتمع اللبنانيّ، وأثر ذلك في مستقبل لبنان، إذ لا يمكن التنبؤ بها بمفردها، لدى دراسة الديناميّة السياسيّة والاجتماعيّة، ضمن مجموعة معيّنة واحدة، أو ضمن منطقة واحدة من البلد. وأمّا في ما يتعلّق بالمستوى العلميّ، والعمل، والمذهب الدينيّ، ومنطقة الزوج الزوجة، فإنّ الجداول لم تكشف عن مستويات اختلافٍ بين المشتركين في الاستبيان وشركائهم.

2. الأنشطة الفكريّة

1- عدد الكتب المنشورة

تُشير العيّنة إلى أنّه، من أصل 202 استمارة، فإنّ 151، أو بنسبة 50% من المشاركين، لم يُصدروا كتاباً واحداً، و48 منهم أو بنسبة 23,8% قد أصدروا كتاباً واحداً أو كتابين، و33 منهم أو بنسبة 6,3% قد أصدروا ما بين 3 كتب الى 5 كتب، و20 منهم أو بنسبة 9,9 % قد أصدروا أكثر من 6 كتب. وممّا يُؤسف له، أنّ الجدول أدناه يكشف أنّ مراكز الأبحاث في الجامعة اللبنانيّة تفتقر إلى المراجع الضروريّة التي يتوجب تجديدها.

الجدول رقم 15

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	0	101	50.0	50.0	50.0
	1-2	48	23.8	23.8	73.8
	3-5	33	16.3	16.3	90.1
	6+	20	9.9	9.9	100.0
	المجموع	202	100.0	100.0	

2- مواضيع الكتب المنشورة

إن العيّنة هنا محدودة بـ 113 أستاذاً من أصل 202، الذين أجابوا على السؤال الذي يتعلّق بالموضوع رقم1، أو أولويّات نشر الكتب عند الأساتذة. وممّا تجدر الإشارة إليه أنّه يندر أن يؤلّف الأستاذ كتاباً، خارج مجال تخصّصه. وهكذا، فإنّ الجدول أدناه، ينبغي أن يُدرس مقارنة أو متساوقاً مع الجدول رقم5، الذي يجسّد فيه الأستاذ عدة تخصّصات.

الجدول رقم 16

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	قانونيه	26	12.9	23.0	23.0
	إجتماعيه	10	5.0	8.8	31.9
	سياسيه	19	9.4	16.8	48.7
	أدبيه	5	2.5	4.4	53.1
	فكريه	3	1.5	2.7	55.8
	علميه	29	14.4	25.7	81.4
	فنيه	1	.5	.9	82.3
	إقتصاديه	17	8.4	15.0	97.3
	غير ذلك	3	1.5	2.7	100.0
	المجموع	113	55.9	100.0	
مفقود		89	44.1		
المجموع		202	100.0		

3- عدد الأبحاث المنشورة

وأمّا بالنسبة إلى عدد الأبحاث المنشورة أو المقالات، فقد أجاب على السؤال 185 من أصل 202، وأن 43 منهم أو بنسبة 23% لم ينشروا أو يكتبوا مقالاً واحداً؛ بينما 68 منهم أو بنسبة 36,8% قد نشروا أكثر من 6 مقالات، و48 منهم أو بنسبة 25,9% قد نشروا ما بين 3 الى 5 مقالات، و26 منهم أو بنسبة 14,1% قد نشروا من مقالٍ واحد الى مقالين.

الجدول رقم 17

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	0	43	21.3	23.2	23.2
	1-2	26	12.9	14.1	37.3
	3-5	48	23.8	25.9	63.2
	6+	68	33.7	36.8	100.0
	المجموع	185	91.6	100.0	
مفقود		17	8.4		
المجموع		202	100.0		

4- مواضيع الأبحاث المنشورة

لا تشير العيِّنة، هنا، إلى جديد، في ما يتعلّق بموضوع نَشْر الكتب وإصدارها. إنّ الجدول أدناه يشبه إحصاءات الجدول رقم 5 والجدول رقم 6، وإنّه من أصل 153 مشتركاً فقط، هناك 43 أستاذاً أو بنسبة 34,6% قد نشروا مقالات علميّة، و24 منهم أو بنسبة 15,7% قد نشروا مقالات قانونيّة وسياسيّة على التوالي، و22 منهم أو بنسبة 14,4 % قد نشروا مقالات اقتصاديّة، الخ.

الجدول رقم 18

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	قانونيه	24	11.9	15.7	15.7
	إجتماعيه	13	6.4	8.5	24.2
	دينيه	1	.5	.7	24.8
	سياسيه	24	11.9	15.7	40.5
	أدبيه	5	2.5	3.3	43.8
	فكريه	6	3.0	3.9	47.7
	علميه	53	26.2	34.6	82.4
	فنيه	2	1.0	1.3	83.7
	إقتصاديه	22	10.9	14.4	98.0
	غير ذلك	3	1.5	2.0	100.0
	المجموع	153	75.7	100.0	
مفقود		49	24.3		
المجموع		202	100.0		

الاستنتاج:

وهكذا، فإنّ النشاطات الفكريّة للمشتركين تشير الى أنّ العدد الأكبر للأساتذة مهتّم في نشر الكتب وإصدارها، وكذلك المقالات العلميّة، وثم يأتي الاهتمام بالكتب القانونيّة والسياسيّة والاقتصاديّة. أخيراً، وبشكل مختصر، فإنّ المعدّل الوسطيّ بالنسبة إلى العمر هو 48,5731، ولسنوات الخبرة هو 15,0695، ولعدد الأطفال هو 2,92، والكتب الصادرة هو 2,07، ولعدد المنشورات أو المقالات هو 7,04.

الجدول رقم 19

		العمر	عدد سنوات التدريس الجامعي	عدد الأولاد	عدد الكتب المنشوره	عدد الأبحاث المنشوره	عدد ساعات استخدام الأنترنت أسبوعيا
صحيح		171	187	162	187	183	151
مفقود		29	13	38	13	17	49
وسط		48.5731	15.0695	2.92	2.07	7.04	10.60
المتوسط		50.0000	15.0000	3.00	1.00	4.00	10.00
انحراف معياري		9.19841	7.64540	1.285	3.317	11.859	7.500
تباين		84.611	58.452	1.652	11.001	140.630	56.256
مدى		40.00	35.00	8	22	75	44
أدنى		24.00	1.00	0	0	0	1
أعلى		64.00	36.00	8	22	75	45
منوي	10	35.2000	5.0000	1.00	.00	.00	3.00
	20	40.0000	7.0000	2.00	.00	.00	5.00
	25	41.0000	9.0000	2.00	.00	1.00	5.00
	30	43.6000	10.0000	2.00	.00	2.00	5.00
	40	47.0000	13.0000	3.00	.00	3.00	7.00
	50	50.0000	15.0000	3.00	1.00	4.00	10.00
	60	52.0000	17.0000	3.00	2.00	4.00	10.00
	70	55.0000	20.0000	4.00	2.00	6.00	14.00
	75	57.0000	21.0000	4.00	3.00	7.00	15.00
	80	58.0000	22.0000	4.00	3.00	9.20	15.00
	90	60.0000	25.0000	4.00	6.00	15.60	20.00

3. الانتماء الثقافيّ والدينيّ والسياسيّ

1- هل أنت منتسب إلى جمعيّة ثقافيّة؟

من أصل 200 أستاذ جامعيّ اشتركوا في الاستمارة، أجاب على السؤال 105، أو بنسبة 52,6% بأنّهم أعضاء في مؤسّسات ثقافيّة، بينما 95 منهم أو بنسبة 47,5%، أجابوا بأنّهم لا ينتمون إلى أيّ مؤسّسة ثقافيّة. وعلى الرغم من أنّنا نودّ أن نرى انتماءً أكبر في عدد الأساتذة منخرطين في نشاطات ثقافيّة، إلاّ أنّ النّسب مُشجّعة، نظراً إلى أنّ 43% أو بنسبة 41,7% أنهم أعضاء في المجالس العليا للمؤسّسات؛ وأن 59 منهم أو بنسبة 57,3 هم مجرّد أعضاء في المؤسّسات.

الجدول رقم 20

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	نعم	105	52.0	52.5	52.5
	لا	95	47.0	47.5	100.0
	المجموع	200	99.0	100.0	
مفقود		2	1.0		
المجموع		202	100.0		

الجدول رقم 21

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	عضو عادي	59	29.2	57.3	57.3
	مسؤول في الهيئه العليا	43	21.3	41.7	99.0
	غير ذلك	1	.5	1.0	100.0
	المجموع	103	51.0	100.0	
مفقود		99	49.0		
المجموع		202	100.0		

2- هل أنت مُنتسب إلى جمعيّة دينيّة؟

تبيَّن لنا أنّ العضويّة في الجمعيّات الدينيّة غير شائعة بين أساتذة الجامعة، فمن بين المشتركين في الاستمارة، هناك ستة عشر فقط، أو بنسبة 8.1% أوضحوا أنّهم أعضاء في جمعيّات دينيّة، بينما مائة وواحد وثمانون، أو بنسبة 91,9% أجابوا بالنّفي؛ وأربعة من الأساتذة لم يجيبوا على السؤال وتعكس هذه النِّسب بوضوح في السؤال الذي يَتْبع مباشرة حول وَضْع الأستاذ في الجمعيّات الدينيّة. وقد انقسم الأساتذة (16 استاذاً) بالتساوي، بين كونهم مجرّد أعضاء، وأعضاء في المجالس العليا للجمعيّات.

الجدول رقم 22

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	نعم	16	7.9	8.1	8.1
	لا	182	90.1	91.9	100.0
	المجموع	198	98.0	100.0	
مفقود		4	2.0		
المجموع		202	100.0		

الجدول رقم 23

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	عضو عادي	8	4.0	50.0	50.0
	مسؤول في الهيئه العليا	8	4.0	50.0	100.0
	المجموع	16	7.9	100.0	
مفقود		186	92.1		
المجموع		202	100.0		

3- هل أنت منتسب إلى حركة، أو إلى حزب سياسيّ؟

إنّ النِّسب، هنا، ذات دلالة كبيرة في البحث والدراسة، وتدلّ العيِّنة على أنّ أربعين أستاذاً أو بنسبة 20,2% منهم هم أعضاء في أحزاب سياسيّة، من بينهم 16 أستاذاً أو بنسبة 40% منهم أعضاء في المجالس العليا، و24 أو بنسبة 60% هم أعضاء عاديّون. وتعكس هذه النِّسب مساندة المشتركين لإيدولوجيّات معيّنة. والجدول رقم 26 يُبيّن أن 36 أستاذاً أو بنسبة 18,7% يدعمون بقوّة خطًّا سياسيّاً مُعيَّناً و104 من الأساتذة أو بنسبة 53,9% يدعمون باعتدال، و53 أو بنسبة 27,5% لا يدعمون أيّ إيدولوجيّة، مهما كانت.

الجدول رقم 24

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	نعم	40	19.8	20.2	20.2
	لا	158	78.2	79.8	100.0
	المجموع	198	98.0	100.0	
مفقود		4	2.0		
المجموع		202	100.0		

الجدول رقم 25

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	عضو عادي	24	11.9	60.0	60.0
	مسؤول في الهيئه العليا	16	7.9	40.0	100.0
	المجموع	40	19.8	100.0	
مفقود		162	80.2		
المجموع		202	100.0		

الجدول رقم 26

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد بشده	36	17.8	18.7	18.7
	أؤيد بإعتدال	104	51.5	53.9	72.5
	لا أؤيد	53	26.2	27.5	100.0
	المجموع	193	95.5	100.0	
مفقود		9	4.5		
المجموع		202	100.0		

الاستنتاج

إنّها لنسبة مستقرّة تماماً، أن تلحظ، أنّ أربعين أستاذاً، أو بنسبة 20,2% هم أعضاء في أحزاب سياسيّة، مع الأخذ بالاعتبار، أنّه لا يوجد ترابط عضويّ بين أن تكون ناشطاً سياسيّاً، أو عضواً في حزب سياسيّ معين. إنّ الخطّ الفاصل، وخاصّة أيّام الأزمات، عدم الانتماء إلى الأحزاب بين الأساتذة، يُصبح ضبابيّاً، ولكنّه يبدو أكثر وضوحاً في دراستنا وسؤالنا ماذا يُفضّل الأساتذة في ما يتعلّق بالجرائد التي يقرأونها، والأقنية التلفزيونيّة التي يُشاهدونها، ومعدّل ساعات استخدامهم للإنترنيت.

4- الجرائد والأقنية التلفزيونيّة المفضّلة، واستخدام الإنترنيت

أ- أفضليّة الجرائد اليوميّة:

تشير العيّنة إلى أنّ نصف عدد المشتركين تقريباً، أي سبعة وتسعين أستاذاً أو بنسبة 48,3% يقرأون الجرائد اليوميّة، وخمسة وأربعين أستاذاً منهم أو بنسبة 22,4% صرّحوا بأنّهم عادة يقرأون الجرائد اليوميّة، وإن هذه النسبة العالية متوقّعة لدى أساتذة الجامعة، الذين يرغبون مواكبة التطوّرات السياسيّة في البلد.

الجدول رقم 27

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أبدا	4	2.0	2.0	2.0
	نادرا	16	7.9	8.0	10.0
	أحيانا	39	19.3	19.4	29.4
	غالبا	45	22.3	22.4	51.7
	دائما	97	48.0	48.3	100.0
	المجموع	201	99.5	100.0	
مفقود		1	.5		
المجموع		202	100.0		

وأمّا بالنسبة إلى الجرائد التي على رأس أولويّات أساتذة الجامعة، فإن العيّنة أشارت الى أن 113 منهم أو بنسبة 57,7% صرّحوا بأنّهم يقرأون جريدة "النهار"، وتأتي جريدة "السفير" في المرتبة الثانية، وأن 38 منهم أو بنسبة 19,4%، ثُمّ جريدة الأخبار17 استاذاً أو بنسبة 8,7%، ثُمّ "الديار" و"البلد" نفس النسبة أي 10 أساتذة أو بنسبة 5,1%، ومن ثم تأتي جريدة "المستقبل" إذ ثلاثة فقط أو بنسبة 1,5% يقرأونها.

الجدول رقم 28

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	النهار	113	55.9	57.7	57.7
	السفير	38	18.8	19.4	77.0
	الديار	10	5.0	5.1	82.1
	البلد	10	5.0	5.1	87.2
	المستقبل	3	1.5	1.5	88.8
	الأخبار	17	8.4	8.7	97.4
	الحياة	2	1.0	1.0	98.5
	غير ذلك	3	1.5	1.5	100.0
	المجموع	196	97.0	100.0	
مفقود		6	3.0		
المجموع		202	100.0		

ب- المحطّات التلفزيونيّة المفضّلة:

تشير العيّنة الى أنّ محطّة LBC (القناة اللبنانيّة للإرسال) تأتي في رأس الاختيارات للمحطّات لدى المشتركين، إذ إنّ 98 أستاذاً أو بنسبة 49,5%. وتليها محطّة "المنار" إذ إنّ 29 منهم أو بنسبة أو14,6%، ثم قناة NTV (محطة الجديد) بعدد 24 استاذاً أو بنسبة12,1%، ثمّ قناة الجزيرة (التي تبث من دولة قطر) بعدد 19 أستاذاً أو بنسبة 9,6%، ومن ثمّ "المستقبل" بعدد 9 أساتذة أو بنسبة 4,5%.

الجدول رقم 29

		تكرار	في المنه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	LBC	98	48.5	49.5	49.5
	المستقبل	9	4.5	4.5	54.0
	المنار	29	14.4	14.6	68.7
	الجديد	24	11.9	12.1	80.8
	الجزيره	19	9.4	9.6	90.4
	العربيه	5	2.5	2.5	92.9
	يورونيوز	9	4.5	4.5	97.5
	CNN	2	1.0	1.0	98.5
	Nbn	3	1.5	1.5	100.0
	المجموع	198	98.0	100.0	
مفقود		4	2.0		
المجموع		202	100.0		

ج- استخدام الإنترنيت:

تشير العيّنة إلى أنّ غالبيّة المشتركين وأنّ 154 منهم أو بنسبة 79,4% يستخدمون الإنترنيت؛ بينما 40 منهم أو بنسبة 19,8% لا يستخدمونه أبداً؛ وأنّ 8 منهم لم يحدّدوا أنّهم يستخدمونه أو لا. وأمّا بالنسبة إلى عدد الساعات التي يقضونها، مستخدمين الإنترنيت، فأشارت العيّنة إلى أنّ 49 منهم أو بنسبة 32% يقضون ما بين 8 إلى 14 ساعة أسبوعياً؛ وأنّ 46 منهم أو بنسبة 30,1% يقضون أكثر من 15 ساعة أسبوعياً؛ وأنّ 36 منهم أو بنسبة 23,5% يقضون ما بين 5 إلى 7 ساعات أسبوعياً، وأنّ 22 منهم أو بنسبة 14,4% يقضون ما بين ساعة واحدة إلى4 ساعات أسبوعياً. وأخيراً وفي ما يتعلق بهدفهم الأوّل، من استخدام الإنترنيت، أشارت العيّنة إلى أنّ 105 منهم أو بنسبة 60% صرّحوا بأنّهم يستخدمونه بهدف المراسلة (E-Mail)؛ وأنّ 44% أو بنسبة 25,1% يستخدمونه في أبحاثهم؛ وأنّ 24 منهم أو بنسبة 13,7% يستخدمونه لقراءة الجرائد اليوميّة.

الجدول رقم 30

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	نعم	154	76.2	79.4	79.4
	لا	40	19.8	20.6	100.0
	المجموع	194	96.0	100.0	
مفقود		8	4.0		
المجموع		202	100.0		

الجدول رقم 31

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	*1-4*	22	10.9	14.4	14.4
	5-7	36	17.8	23.5	37.9
	8-14	49	24.3	32.0	69.9
	15+	46	22.8	30.1	100.0
	المجموع	153	75.7	100.0	
مفقود		49	24.3		
المجموع		202	100.0		

الجدول رقم 32

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	بريد الكتروني	105	52.0	60.0	60.0
	قراءة الصحف	24	11.9	13.7	73.7
	أبحاث	44	21.8	25.1	98.9
	دردشه	2	1.0	1.1	100.0
	المجموع	175	86.6	100.0	
مفقود		27	13.4		
المجموع		202	100.0		

4- الاستنتاج

تشير الجداول من رقم 18 الى رقم 21 إلى أنّ معظم المشتركين يُفضّلون قراءة جريدة "النهار" ومشاهدة قناة LBC للإرسال، ويقضون ما بين 10 الى 60 ساعة أسبوعياً في استخدامهم للإنترنيتْ.

وتشير هذه النِّسب إلى أنّ معظم المشتركين مهتمّون وناشطون سياسيّاً- الأمر الذي سيصبح أكثر وضوحاً لدينا، في البحث عند دراسة هويّة المشتركين الدينيّة وولائهم السياسيّ.

5- الولاء الدينيّ والممارسات الدينيّة

1- إذا أخذنا الجداول بعين الاعتبار، فإنّنا نجد أنّ 100 من المشتركين أو بنسبة 51,3% يؤدّون الصلاة العاديّة، و103 أو بنسبة 54,2% يؤدّون الصيام، و70 منهم أو بنسبة 48,8% يقومون منهم بأداء الزكاة – الصّدقات و50 منهم فقط أو بنسبة 18,1 يقرأون الكتب المقدّسة و35 منهم فقط أو بنسبة 20,3% يقرأون الكتب اللاهوتيّة، و42 منهم أو بنسبة 21,2% يعتبرون أنفسهم أنّهم ملتزمون دينيّاً بشكل قويّ، بينما 80 منهم أو بنسبة 40,4% يجدون أن التزامهم الدينيّ معتدل، أو وسطيّ **الجدول رقم 33**

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أبداً	45	22.3	23.1	23.1
	نادراً	16	7.9	8.2	31.3
	أحياناً	34	16.8	17.4	48.7
	غالباً	20	9.9	10.3	59
	دائماً	80	39.6	41	100
المجموع		195	96.5	100	
مفقود		7	3.5		
المجموع		202	100		

الجدول رقم 34

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أبداً	46	22.8	24.2	24.2
	نادراً	22	10.9	11.6	35.8
	أحياناً	19	9.4	10	45.8
	غالباً	20	9.9	10.5	56.3
	دائماً	83	41.1	43.7	100
	المجموع	190	94.1	100	
مفقود		12	5.9		
المجموع		202	100		

الجدول رقم 35

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أبداً	41	20.3	24	24
	نادراً	9	4.5	5.3	29.2
	أحياناً	41	20.3	24	53.2
	غالباً	25	12.4	14.6	67.8
	دائماً	55	27.2	32.2	100
	المجموع	171	84.7	100	
مفقود		31	15.3		
المجموع		202	100		

الجدول رقم 36

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أبداً	45	22.3	25.3	25.3
	نادراً	34	16.8	19.1	44.4
	أحياناً	49	24.3	27.5	71.9
	غالباً	29	14.4	16.3	88.2
	دائماً	21	10.4	11.8	100
	المجموع	178	88.1	100	
مفقود		24	11.9		
المجموع		202	100		

الجدول رقم 37

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أبداً	58	28.7	33.7	33.7
	نادراً	35	17.3	20.3	54.1
	أحياناً	44	21.8	25.6	79.7
	غالباً	21	10.4	12.2	91.9
	دائماً	14	6.9	8.1	100
	المجموع	172	85.1	100	
مفقود		30	14.9		
المجموع		202	100		

الجدول رقم 38

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	لا إلتزام	35	17.3	17.7	17.7
	إلتزام ضعيف	41	20.3	20.7	38.4
	إلتزام وسط	80	39.6	40.4	78.8
	إلتزام قوي	42	20.8	21.2	100.0
	المجموع	198	98.0	100.0	
مفقود		4	2.0		
المجموع		202	100.0		

2- وأما في ما يتعلّق بالمذهب الدينيّ لجيران المشتركين، فإنّ 81% منهم أو بنسبة 40,7% تدلّ على أنّهم ينتمون إلى المذهب الدينيّ نفسه، وأنّ 91 أو بنسبة 47,2% من المشتركين يعيشون ضمن خليط من المذاهب، و24 منهم فقط أو بنسبة 12,1% يسكنون بجوار مختلفين عن انتمائهم الدينيّ.

وتختلف هذه النِّسب في ما يتعلق بزيارة الأصدقاء الحميمين إذ يتبيّن أنّ 154 منهم أو بنسبة 78,6% صرّحوا بأنّ لديهم أصدقاء من مذهبهم، ومن مذاهب دينيّة أخرى، وأنّ 13 منهم فقط أو بنسبة 6,6% أنّ لديهم أصدقاء حميمين من مذهبهم الدينيّ عينه.

الجدول رقم 39

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	من مذهبي	81	40.1	40.7	40.7
	من مذهب مختلف	24	11.9	12.1	52.8
	من مذهبي ومذهب مختلف	94	46.5	47.2	100.0
	المجموع	199	98.5	100.0	
مفقود		3	1.5		
المجموع		202	100.0		

الجدول رقم 40

		تكرار	في المئه %	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	*من مذهبي*	*13*	*6.4*	*6.6*	*6.6*
	من مذهب مختلف	29	14.4	14.8	21.4
	من مذهبي ومذهب مختلف	154	76.2	78.6	100.0
	المجموع	196	97.0	100.0	
مفقود		6	3.0		
المجموع		202	100.0		

3- وأمّا في ما يتعلّق بزيارة الجيران والأصدقاء الحميمين، فإنّ غالبيّة المشتركين عبّروا عن أنّهم أحياناً يقومون بمثل هذه الزيارات، وأن 95 منهم أو بنسبة 83,6% و78 أو بنسبة 51,7% على التوالي. بينما 61 منهم أو بنسبة 36,3% نادراً ما يزورون جيرانهم و97 منهم أو بنسبة 45,2% عادة أو دائماً يزورون أصدقاءهم الحميمين.

الجدول رقم 41

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أبداً	12	5.9	6	6
	نادراً	61	30.2	30.3	36.3
	أحياناً	95	47	47.3	83.6
	غالباً	19	9.4	9.5	93
	دائماً	14	6.9	7	100
	المجموع	201	99.5	100	
مفقود		1	0.5		
المجموع		202	100		

الجدول رقم 42

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	نادراً	26	12.9	12.9	12.9
	أحياناً	78	38.6	38.2	51.7
	غالباً	67	33.2	33.3	85.1
	دائماً	30	14.9	14.9	100
	المجموع	201	99.5	100	
مفقود		1	0.5		
المجموع		202	100		

4- الاستنتاج

إنّ النِّسب المئويّة، التي تتعلّق بالمواظبة على ممارسة الفروض الدينيّة للمشتركين، وبأصدقائهم، تبدو مشجّعة للذين يقومون بأبحاث حول الاندماج الاجتماعيّ في لبنان. وأن 42 فقط من 198 أو بنسبة 21,2% لديهم تشدّدٌ في التزامهم الدينيّ، وما يُقارب نصف المشتركين يعيشون بجوار مذاهب دينيّة متعدّدة، وغالبيتهم يتشاطرون صداقة حميمة مع الناس الذين ينتمون إلى مذاهب دينية مختلفة.

6- الهوّية السياسيّة

إن تحديد الهويّة السياسيّة للإنسان، في مجتمع تعدّدي، ليس بالأمر السهل، وصحيح أنّه، من المُسَلّم به، أنّ اتّفاق الطائف كان الحَكَم في لبنان، في الفترة ما بين العام 1990، والعام 2005، إذ عَرّف الطائف لبنان بأنّه عربيّ الوجه؛ إلاّ أنّ تحديد هويّة الفرد، يبقى موضوع "عاطفة أو إحساس" الأمر الذي يَصعُب قياسه. وأن مسْحاً إحصائيّاً، دون ذكر الأسماء، ربّما يخدم الهدف.

وحسب الجدول رقم 43، فإن 196 من أصل 202 من المشتركين قد أجابوا على السؤال حول الهويّة، بشكل يعكس أنفسهم إلى درجة كبيرة. وتدلّ العيّنة على أنّ 98 منهم أو بنسبة 50% يعتبرون "اللبنانيّة" هي خيارهم الأوّل بالنسبة إلى الهوية، بينما 36 منهم أو بنسبة 18,4% يرون أنفسهم مسلمين أوّلاً، وأنّ 24 منهم فقط أو بنسبة 12,2% يعتبرون أنفسهم عرباً، وأن 22 منهم أو بنسبة 11,2% يشعرون بأنّهم مسيحيّون أوّلاً. وهكذا، وعلى عكس ما جاء به اتّفاق الطائف، فإنّ غالبيّة المثقّفين (الأساتذة) في الجامعة اللبنانيّة يرون أنّهم لبنانيّون، أوّلاً. وإضافة الى ذلك، فإنّ الإجابة على السؤال عن الهويّة، التي تعكس الذات، جاء ثانيةً، بقيت النِّسب نفسها نسبيّاً، إذ جاءت أنّ 61 من أصل 156 مشتركاً أو بنسبة 39,1% يشعرون بأنّهم لبنانيون، ويلي ذلك أنّ 45 منهم

أو بنسبة 28,8% أنهم عُروبيون، و21 منهم أو بنسبة 13,5% أنّهم مسلمون، و16 أو بنسبة 10,3% أنّهم مسيحيّون.

الجدول رقم 43

		تكرار	في المئة%	النسبة المنوية الصحيحة	النسبة المنوية التراكمية
صحيح	مسلم	36	17.8	18.4	18.4
	مسيحي	22	10.9	11.2	29.6
	لبناني	98	48.5	50	79.6
	عربي	24	11.9	12.2	91.8
	هوية عالمية	11	5.4	5.6	97.4
	لا هوية	5	2.5	2.6	100
	المجموع	196	97	100	
مفقود		6	3		
المجموع		202	100		

الجدول رقم 44

		تكرار	في المئة%	النسبة المنوية الصحيحة	النسبة المنوية التراكمية
صحيح	مسلم	21	10.4	13.5	13.5
	مسيحي	16	7.9	10.3	23.7
	لبناني	61	30.2	39.1	62.8
	عربي	45	22.3	28.8	91.7
	هوية عالمية	13	6.4	8.3	100
	المجموع	156	77.2	100	
مفقود		46	22.8		
المجموع		202	100		

الاستنتاج

إذا ما تناولنا هذه الجداول في دراسة مقارنة، فإنّنا نجد أنّ الهويّة "اللبنانيّة" هي الغالبة، وتتبعها "العربيّة"، ثمّ "الإسلاميّة"، ثمّ "المسيحيّة". ولدى ربط دراسة الجداول المتقاطعة، فإنّنا نجد أساتذة الجامعة هم "لبنانيّون" أوّلاً، ومن ثمّ "عربّ"؛ أو "مسلمون"، أولاً ومن ثم "عربّ"؛ أو "مسيحيون" أولاً، ومن ثم "لبنانيّون".

7- وجهات النظر في النظام اللبناني

تمهيد: أودّ أن أُذكّر القارئ أنّ المسح الميدانيّ قد جرى بين المثقّفين اللبنانيين، وأنّ آراءهم ليست بالضرورة تمثّل أو تعكس رأي الشارع في الأزمة اللبنانية، التي انفجرت في 14 شباط عام 2005، وبدت كأنّها أزمة بين المذاهب اللبنانيّة. وأنّ الجداول التالية تشير إلى رؤى المشتركين حول النظام السياسيّ للحكم.

أ- إنّ 132 مشتركاً من أصل 199 أو بنسبة 66,3% يرفضون الحجّة (البرهان) في أن الرُّؤى الطائفيّة تضمن حقوق الطائفة.

الجدول رقم 45

		تكرار	في المئة%	النسبة المنوية	النسبة المنوية
صحيح	أؤيد	54	26.7	27.1	27.1
	محايد	13	6.4	6.5	33.7
	أرفض	132	65.3	66.3	100
	المجموع	199	98.5	100	
مفقود		3	1.5		
المجموع		202	100		

ب- إن 136 مشتركاً من أصل 198 أو بنسبة 68,7% يرفضون الحجّة في أنّ فدرالية الطوائف هي الحلّ العمليّ للأزمة اللبنانيّة.

الجدول رقم 46

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	31	15.3	15.7	15.7
	محايد	31	15.3	15.7	31.3
	أرفض	136	67.3	68.9	100
	المجموع	198	98	100	
مفقود		4	2		
المجموع		202	100		

ج- إن 120 من أصل 198 أو بنسبة 60,6 يدعمون الحجُة في أنّ التمثيل السياسيّ على الأساس الطائفيّ يتناقض مع الوطنيّة.

الجدول رقم 47

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	120	59.4	60.6	60.6
	محايد	25	12.4	12.6	73.2
	أرفض	53	26.2	26.8	100
	المجموع	198	98	100	
مفقود		4	2		
المجموع		202	100		

د- إن 158 مشتركاً من أصل 200 أو بنسبة 79% يدعمون إلغاء الطائفيّة كخطوة لتحقيق العدالة بين المواطنين.

الجدول رقم 48

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	158	78.2	79	79
	محايد	20	9.9	10	89
	أرفض	22	10.9	11	100
	المجموع	200	99	100	
مفقود		2	1		
المجموع		202	100		

هـ- إنّ 151 مشتركاً من أصل 201 أو بنسبة 75,1% يُقرّون في أنّ فَصْل الدين عن الدولة هو إصلاح كبير يُحقّق المساواة بين المواطنين.

الجدول رقم 49

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	151	74.8	75.1	75.1
	محايد	27	13.4	13.4	88.6
	أرفض	23	11.4	11.4	100
	المجموع	201	99.5	100	
مفقود		1	0.5		
المجموع		202	100		

و- إنّ 138 مشتركاً من أصل 197 أو بنسبة 70,1% يدعمون العِلْمائنية، لأنّها أساس دولة المواطنة.

الجدول رقم 50

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	138	68.3	70.1	70.1
	محايد	27	13.4	13.7	83.8
	أرفض	32	15.8	16.2	100
	المجموع	197	97.5	100	
مفقود		5	2.5		
المجموع		202	100		

ز- إنّ 138 مشتركاً من أصل 200 أو بنسبة 69% يدعمون الزواج المدني، الاختياريّ كحقٍّ من حقوق المواطن.

الجدول رقم 51

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	138	68.3	69	69
	محايد	29	14.4	14.5	83.5
	أرفض	33	16.3	16.5	100
	المجموع	200	99	100	
مفقود		2	1		
المجموع		202	100		

ع- إنّ 84 مشتركاً من أصل 198 أو بنسبة 42,4% يدعمون النظام الانتخابي المستند الى صيغة التمثيل النِّسبيّ، على أساس لبنان دائرة انتخابيّة واحدة، و50 مشتركاً أو بنسبة 25,3% يدعمون صيغة التمثيل النِّسبيّ، على أساس المحافظة، و39 مشتركاً أو بنسبة 19,7% يدعمون صيغة الأكثريّة، في الدائرة الفرديّة على أساس القضاء.

الجدول رقم 52

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	النسبية لبنان دائرة واحدة	84	41.6	42.4	42.4
	النسبية على أساس المحافظة	50	24.8	25.3	67.7
	أكثرية على أساس القضاء	24	11.9	12.1	79.8
	الدائرة الفردية	39	19.3	19.7	99.5
	غير ذلك	1	0.5	0.5	100
	المجموع	198	98	100	
مفقود		4	2		
المجموع		202	100		

ط- إن 174 مشتركاً من أصل 198 أو بنسبة 87.9% يدعمون قانوناً جديداً للأحزاب السياسيّة على أساس وطني لا طائفي.

الجدول رقم 53

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	174	86.1	87.9	87.9
	محايد	22	10.9	11.1	99
	أرفض	2	1	1	100
	المجموع	198	98	100	
مفقود		4	2		
المجموع		202	100		

الاستنتاج

تشير النِّسب المتعدِّدة إلى أنّ الطائفيّة، لدى أساتذة الجامعة، ليس لها شعبيّة، كأساس لشكل أو نظام الحكم. بالإضافة إلى أنّ الأساتذة يجدون في الطائفيّة عقبة في طريق تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع اللبنانيّ. ومن ناحية أخرى، فإنّ غالبيّة المشتركين يدعمون العلمانيّة وصيغة التمثيل النِّسبيّ، على أساس وطنيّ، لتحقيق الوحدة الوطنيّة الحقيقيّة.

8- المواقف بالنّسبة إلى بعض القضايا الإقليميّة والسياسات الخارجية للقوى الإقليميّة والدول العُظمى تجاه لبنان

حتى لا نتأمل طويلاً في الهويّة السياسيّة للمشتركين، وفي أثرها المتوقّع على مستقبل لبنان، سألنا الأساتذة أن يحدّدوا موقعهم من بعض القضايا الإقليميّة، التي كان عامل جذب في السياسات اللبنانيّة، منذ عهد الاستقلال عام1943، وعلى قدرتهم في فهم السياسات الأجنبيّة، لبعض القوى الإقليميّة والقوى العُظمى، التي تدخّلت تاريخيّاً في الشؤون الداخليّة اللبنانيّة.

أ- الوحدة العربيّة

إنَّ 112 مشتركاً، من أصل 193، أو بنسبة 58%، وافقوا على أن الوحدة العربيّة هي الضمانة ضدّ التدخلات الأجنبيّة. وهناك نسبة معقولة بقيت على الحياد، أو غير مهتمة. وجاء أنّ 48 مشتركاً، أو بنسبة 24,9% مؤيّدة هذا الأمر؛ بينما 33 مشتركاً، أو بنسبة 17,8% رفضوا الوحدة بين الدول العربيّة، لأسباب سبق أن ذكرناها، في هذا الكتاب.

الجدول رقم 54

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	112	55.4	58	58
	محايد	48	23.8	24.9	82.9
	أرفض	33	16.3	17.1	100
	المجموع	193	95.5	100	
مفقود		9	4.5		
المجموع		202	100		

ب- الكيان الصهيونيّ:

إنَّ 82 مشتركاً، من أصل 186، أو بنسبة 40,6 % رفضوا أيّ نوع من السلام بين إسرائيل ولبنان، بينما 66 مشتركاً، أو بنسبة 15,5% قد تبنّوا موقف الحكومة الرسميّ، على أن يبقى لبنان آخر دولة عربيّة توقّع معاهدة سلام مع تل أبيت. وأخيراً جاء 38 مشتركاً، أو بنسبة 22,4%، يرون أنّ لا مشكلة في أن يكون لبنان مثل باقي الدول العربيّة، التي سوَّت خلافاتها مع الدولة العبريّة.

الجدول رقم 55

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	رفض المصالحة	82	40.6	44.1	44.1
	مجاراة الدول العربيّة المتصالحة معه	38	18.8	20.4	64.5
	آخر دولة عربية توقع الصلح	66	32.7	35.5	100
	المجموع	186	92.1	100	
مفقود		16	7.9		
المجموع		202	100		

3- السياسات الخارجيّة لبعض الدول

أ- مصر

إنّ 73 مشتركاً من أصل 181 أو بنسبة 40,3% رفضوا سياسة مصر الخارجيّة تجاه لبنان، وأنّ غالبيتهم بقوا على الحياد، أو غير مهتمّين بهذا الأمر.

الجدول رقم 56

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	53	26.2	29.3	29.3
	محايد	55	27.2	30.4	59.7
	أرفض	73	36.1	40.3	100
	المجموع	181	89.6	100	
مفقود		21	10.4		
المجموع		202	100		

ب- المملكة العربيّة السعوديّة:

إنّ 79 مشتركاً من أصل 184، أو بنسبة 42,9، يدعمون سياسة المملكة العربيّة السعوديّة، مع 52 منهم فقط، أو بنسبة 28,3 %، هم غير مهتمّين لهذا الأمر.

الجدول رقم 57

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	79	39.1	42.9	42.9
	محايد	53	26.2	28.8	71.7
	أرفض	52	25.7	28.3	100
	المجموع	184	91.1	100	
مفقود		18	8.9		
المجموع		202	100		

ج- الأردن

إنّ 78 مشتركاً، من أصل 182، أو بنسبة 42,9% رفضوا سياسة الأردن الخارجيّة تجاه لبنان بينما 39 منهم، أو بنسبة 21,4% يدعمون تلك السياسة، و65 منهم أو بنسبة 35,7% بقوا على الحياد.

الجدول رقم 58

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	39	19.3	21.4	21.4
	محايد	65	32.2	35.7	57.1
	أرفض	78	38.6	42.9	100
	المجموع	182	90.1	100	
مفقود		20	9.9		
المجموع		202	100		

د- سوريا

إنّ 95 مشتركاً، من أصل 184 أو بنسبة 47% رفضوا دور سوريا في لبنان، و45 مشتركاً فقط أو بنسبة 24,5% دعموا ذلك الموقف، و44 منهم أو بنسبة 23,9% لم يحدّدوا موقفهم من ذلك.

الجدول رقم 59

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	45	22.3	24.5	24.5
	محايد	44	21.8	23.9	48.4
	أرفض	95	47	51.6	100
	المجموع	184	91.1	100	
مفقود		18	8.9		
المجموع		202	100		

هـ- الولايات المتّحدة الأميركيّة

رفضت غالبيّة المشتركين سياسة الولايات المتّحدة الأميركيّة، وبلغت 108 مشتركين من أصل 184 أو بنسبة 58,7%؛ وبـ 30 فقط منهم أو بنسبة 16,3% دعموا الموقف، وأن 46 منهم أو بنسبة 25% بقوا على الحياد.

الجدول رقم 60

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	30	14.9	16.3	16.3
	محايد	46	22.8	25	41.3
	أرفض	108	53.5	58.7	100
	المجموع	184	91.1	100	
مفقود		18	8.9		
المجموع		202	100		

و- المملكة المتّحدة (بريطانيا):

رفضت غالبيّة المشتركين سياسة المملكة المتّحدة تجاه لبنان، إذ بلغ 105 مشتركين من أصل 184 أو بنسبة 57,1%؛ وبـ27 أو بنسبة 14,7% دعموا الموقف، وأن 52 مشتركاً أو بنسبة 28,3% بقوا غير مهتمين.

الجدول رقم 61

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	27	13.4	14.7	14.7
	محايد	52	25.7	28.3	42.9
	أرفض	105	52	57.1	100
	المجموع	184	91.1	100	
مفقود		18	8.9		
المجموع		202	100		

ز – فرنسا:

تبدو سياسة فرنسا تجاه لبنان الأكثر شعبيّة بين المشتركين، إذ بلغت أن 101 من أصل 187 أو بنسبة 54% يدعمون موقفها، وأن 48 منهم أو بنسبة 25,7% يرفضونه، وأن 38 منهم أو بنسبة 20,3% بقوا على الحياد تجاهه.

الجدول رقم 62

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	101	50	54	54
	محايد	38	18.8	20.3	74.3
	أرفض	48	23.8	25.7	100
	المجموع	187	92.6	100	
مفقود		15	7.4		
المجموع		202	100		

ع– روسيا:

تبدو النِّسب، هنا نوعاً ما مفاجئة، إذ بلغت 80 مشتركاً من أصل 186 أو بنسبة 43% أنّهم غير مهتمين، بينما 70 منهم أو بنسبة 37,6% يدعمون الموقف، وأن 36 منهم أو بنسبة 19,4% يرفضونه.

الجدول رقم 63

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	70	34.7	37.6	37.6
	محايد	80	39.6	43	80.6
	أرفض	36	17.8	19.4	100
	المجموع	186	92.1	100	
مفقود		16	7.9		
المجموع		202	100		

غ– الصّين:

تبدو غالبيّة المشتركين في أنّهم غير مهتمّين، إذ بلغت 92 مشتركاً من أصل 185 أو بنسبة 49,7%، وأنّ 64 منهم أو بنسبة 34,6% يدعمون الموقف، و29 منهم أو بنسبة 15,7% يرفضونه.

الجدول رقم 64

		تكرار	في المئة%	النسبة المئوية الصحيحة	النسبة المئوية التراكمية
صحيح	أؤيد	64	31.7	34.6	34.6
	محايد	92	45.5	49.7	84.3
	أرفض	29	14.4	15.7	100
	المجموع	185	91.6	100	
مفقود		17	8.4		
المجموع		202	100		

الاستنتاج

يكشف هذا الجزء كثيراً من آراء المشتركين في ما خصّ التدخّل الأجنبيّ في بلدهم. وبداءة فإنّ غالبيتهم يدعمون الوحدة العربيّة وأنهم يرون لا ضرورة للاستعجال (التّسرع)، لإجراء مفاوضات لمعاهدة سلام مع إسرائيل، تلك الدولة التي شنّت خمس حروب على الأقلّ، ضدّ بلدهم، وكان آخرها تلك الحرب القاسية في تموز عام 2006.

ثانياً، في ما يتعلّق بالسياسات الخارجيّة لبعض الدول العربيّة، تجاه لبنان، فإنّ غالبيّة المشتركين لاحظوا الدعم الإيجابيّ للبنان، من مصر والمملكة العربيّة السعوديّة، وعلى كلّ حال، فإنّ الأغلبية نفسها رفضت التدخّل السوريّ في القضايا الداخليّة لبلدهم، وذلك بسبب سيطرة نظام الأمن السوري وهيمنته على لبنان، لمدّة 28 عاماً.

وأخيراً، وفي ما يتعلّق بالسياسات الخارجيّة للقوى العُظمى، فإنّ غالبيّة المشتركين يرفضون السياسات التي تمارسها كل من واشنطن ولندن تجاه لبنان. ومن المسلَّم به، إنّ هذا الرفض هو نتيجة التحالف بين هاتين القوّتين مع إسرائيل ضدّ لبنان. ويأخذ هذا الموقف تحوّلاً حادّاً، بل انقلاباً، عندما نبحث السياسات الروسيّة والصينيّة، إذ أخذت أغلبيّة المشتركين الموقف الحياديّ؛ ويعود هذا الأمر الى حقيقة أنّ روسيا ما زالت بحاجة إلى استكشاف، الى مدى أوسع، لسياساتها في الشرق الأوسط، وأن الصين بعيدة جداً وأقل اهتماماً من القوى الأخرى، لتمارس نفوذها في لبنان.

9- أثر الانتماء الدينيّ

ليس هناك أدنى شكّ في أنّ الدين، بصورة عامة، والانتماءات الدينيّة، بشكل خاص لهما تأثيرهما العميق في ولاء الإنسان السياسيّ، وفي نظرته إلى الأمور. وعلاوة على ذلك، فإنّ أيّ فهم واضح للسياسة اللبنانيّة، لا يمكن إدراكه خارج إطار الأدوار التي تؤدّيها الطوائف المختلفة، والحراك الاجتماعي والديناميكيّة السياسيّة. وإن تكن هذه هي الحقيقة التي جعلت المشتركين في الاستمارة ذوي طموحات سياسيّة خاصّة بمستقبل لبنان؛ فإنّنا سنبحث، في هذا الجزء، عن أثر الطائفيّة ووجهات نظر الأساتذة للانتماء الدينيّ، بطريقة توصِّف بدقّة، لاستكشاف بديلٍ أفضل، يضعُ البلد على سِكّة الاستقرار السياسيّ والازدهار الاقتصادي.

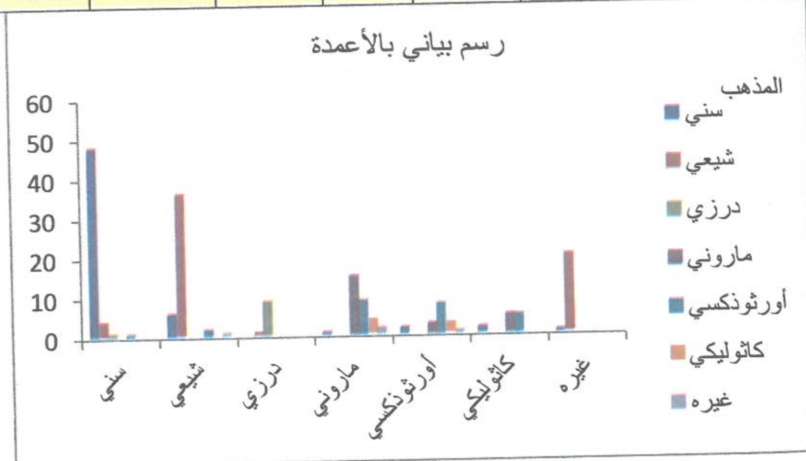
1- الزواج الدينيّ المُتقاطع:

يُشير الجدول رقم 54 إلى أنّ 48 مشتركاً، من أصل 54، أو بنسبة 88,9% من المشتركين متزوّجون من باطن الطائفة السُّنية. والأمر ذاته يمكن أن يُقال للمشتركين الشيعة والدروز. ومن ناحية ثانية، فإنّ النِّسب تبدو مختلفة للمشتركين المسيحيين، فنسبة 48,4% فقط من المشتركين الموارنة، و 47,1%

من الأورثوذكس متزوّجون من موارنة وأورثوذكس على التعاقب. إنّ هذا لا يعني أنّ أغلبيّة المشتركين الموارنة متزوّجون من الطوائف الإسلاميّة، لأنّهم يشاطرون حياتهم مع شركاء من مذاهب مسيحيّة مختلفة، ولكن من الطائفة المسيحية ذاتها.

الجدول رقم 64

المذهب الدينيّ		المذهب الدينيّ للزوج/ الزوجة							المجموع
		سني	شيعي	درزي	ماروني	أورثوذكسي	كاثوليكي	غيره	
سني	عدد	48	4	1	0	1	0	0	54
	%في المذهب الدينيّ	88.9%	7.4%	1.9%	0%	1.9%	0%	0%	100%
شيعي	عدد	6	36	0	0	2	0	1	45
	%في المذهب الدينيّ	13.3%	80%	0%	0%	4.4%	0%	2.2%	100%
درزي	عدد	0	1	9	0	0	0	0	10
	%في المذهب الدينيّ	0%	10%	90%	0%	0%	0%	0%	100%
ماروني	عدد	1	0	0	15	9	4	2	31
	%في المذهب الدينيّ	3.2%	0%	0%	48.4%	29%	12.9%	6.5%	100%
أورثوذكسي	عدد	2	0	0	3	8	3	1	17
	%في المذهب الدينيّ	11.8%	0%	0%	17.6%	47.1%	17.6%	5.9%	100%
كاثوليكي	عدد	2	0	0	5	5	0	0	12
	%في المذهب الدينيّ	16.7%	0%	0%	41.7%	41.7%	0%	0%	100%
غيره	عدد	1	0	0	0	0	0	0	1
	%في المذهب الدينيّ	100%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	100%
المجموع	عدد	60	41	10	23	25	7	4	170
	%في المذهب الدينيّ	35.3%	24.1%	5.9%	13.5%	14.7%	4.1%	2.4%	100%



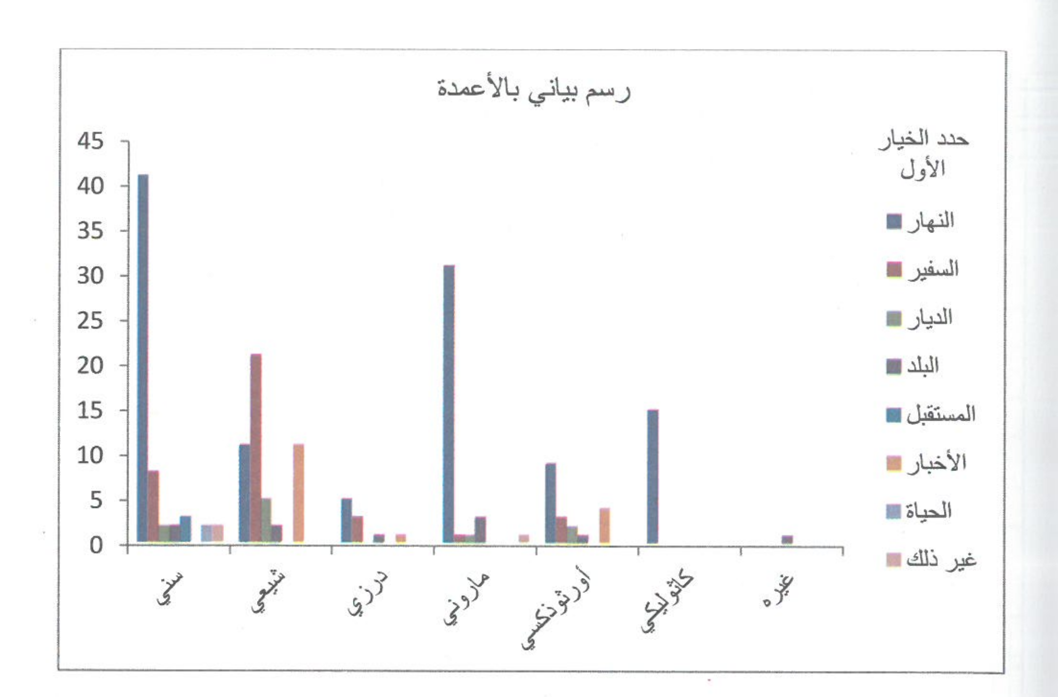
2- الانتماءات الدينيّة والخيار الأوّل لقراءة الجرائد اليوميّة

إنّ الغالبيّة من المشتركين السُّنة، أي 41 من أصل 60 أو بنسبة 68,3% يقرأون "النهار"، بينما 8 أو بنسبة 13,3% يقرأون جريدة "السفير"، وثلاثة او بنسبة 5% يقرأون جريدة "المستقبل". وبالنسبة للشيعة، فإنّ الاكثرية منهم أو 21 من أصل 50 أو بنسبة 41% يقرأون"السفير"؛ بينما 44% منهم ينقسمون بالتساوي بين "النهار" و"الأخبار".

وأخيراً، فإنّ غالبيّة المشتركين الموارنة أي 83,8% والدروز أي 50% يقرأون "النهار"، بينما 47,4% من المشتركين الأورثوذكس يقرأون "النهار"، وأن 21,1% منهم يقرأون "الأخبار"، و100% من المشتركين الكاثوليك قد حدّدوا "النهار" كخيارهم الأول.

الجدول رقم 66

المذهب الدينيّ		لقراءتك للصحف اليومية؟ النهار	السفير	الديار	البلد	المستقبل	الأخبار	الحياة	غير ذلك	المجموع
سني	عدد	41	8	2	2	3	0	2	2	60
	%في المذهب الدينيّ	68.3%	13.3%	3.3%	3.3%	5%	0%	3.3%	3.3%	100%
شيعي	عدد	11	21	5	2	0	11	0	0	50
	%في المذهب الدينيّ	22%	42%	10%	4%	0%	22%	0%	0%	100%
درزي	عدد	5	3	0	1	0	1	0	0	10
	%في المذهب الدينيّ	50%	30%	0%	10%	0%	10%	0%	0%	100%
ماروني	عدد	31	1	1	3	0	0	0	1	37
	%في المذهب الدينيّ	83.8%	2.7%	2.7%	8.1%	0%	0%	0%	2.7%	100%
أورثوذكسي	عدد	9	3	2	1	0	4	0	0	19
	%في المذهب الدينيّ	47.4%	15.8%	10.5%	5.3%	0%	21.1%	0%	0%	100%
كاثوليكي	عدد	15	0	0	0	0	0	0	0	15
	%في المذهب الدينيّ	100%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	100%
غيره	عدد	0	0	0	1	100%	0	0	0	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	100%
المجموع	عدد	112	36	10	10	3	16	2	3	192
	%في المذهب الدينيّ	58.3%	18.8%	5.2%	5.2%	1.6%	8.3%	1%	1.6%	100%



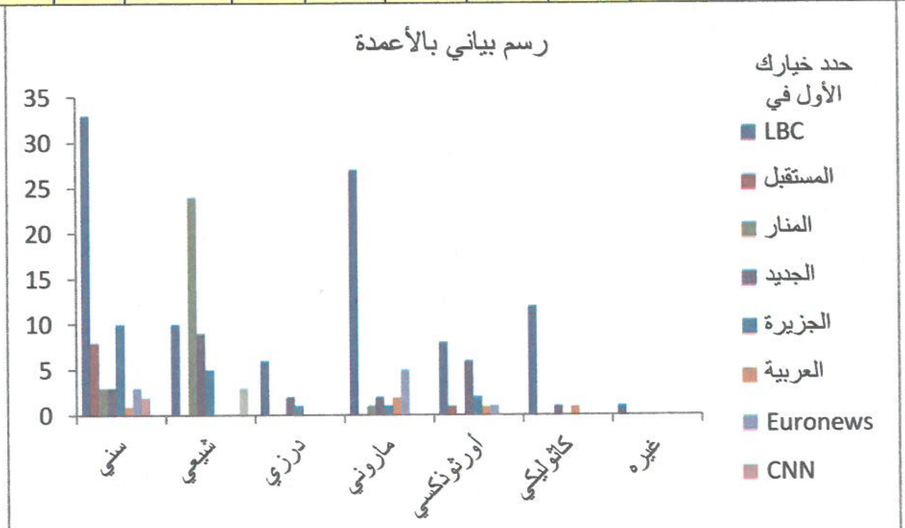
3- الانتماءات الدينيّة وتفضيل المحطّات التلفزيونيّة

إنّ أغلبيّة ثابتة، من المشتركين الموارنة، تشاهد بانتظام قناة LBC (بنسبة 71.1%)، و13,2% يفضّلون قناة Euronews؛ وأما بالنّسبة للشيعة – وكما هو متوقع- فإنّ غالبيتهم 47,1% يشاهدون قناة "المنار" و19,6% قناة LBC و17,6 قناة NTV (الجديد).

وتبدو هذه النِّسب أكثر تنوّعاً، عند السُّنة والأورثوذكس. وعلى الرغم من أنّ المشتركين السنّة يشاهدون قناة LBC بنسبة 52,4%، فإنّ 15,9% منهم يفضّلون "الجزيرة" و12,7% منهم يتآلفون مع تلفزيون "المستقبل"؛ وأما بالنسبة للمشتركين الأورثوذكس، فإنّ 42,1% يشاهدون قناة LBC، و16,6 % منهم يفضلون NTV (الجديد). وأخيراً، فإنّ غالبيّة الدروز والكاثوليك يصنّفون قناة LBC بأنّها خيارهم الأوّل من القنوات التلفزيونيّة.

الجدول رقم 67

المذهب الدينيّ		حدد خيارك الأول في مشاهدتك للمحطات التلفزيونية؟									المجموع
		LBC	المستقبل	المنار	الجديد	الجزيرة	العربيّة	Euronews	CNN	NBN	
سني	عدد	33	8	3	3	10	1	3	2	0	63
	%في المذهب الدينيّ	52.4%	12.7%	4.8%	4.8%	15.9%	1.6%	4.8%	3.2%	0%	100%
شيعي	عدد	10	0	24	9	5	0	0	0	3	51
	%في المذهب الدينيّ	19.6%	0%	47.1%	17.6%	9.8%	0%	0%	0%	5.9%	100%
درزي	عدد	6	0	0	2	1	0	0	0	0	9
	%في المذهب الدينيّ	66.7%	0%	0%	22.2%	11.1%	0%	0%	0%	0%	100%
ماروني	عدد	27	0	1	2	1	2	5	0	0	38
	%في المذهب الدينيّ	71.1%	0%	2.6%	5.3%	2.6%	5.3%	13.2%	0%	0%	100%
أورثونكسي	عدد	8	1	0	6	2	1	1	0	0	19
	%في المذهب الدينيّ	42.1%	5.3%	0%	31.6%	10.5%	5.3%	5.3%	0%	0%	100%
كاثوليكي	عدد	12	0	0	1	0	1	0	0	0	14
	%في المذهب الدينيّ	85.7%	0%	0%	7.1%	0%	7.1%	0%	0%	0%	100%
غيره	عدد	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	%في المذهب الدينيّ	100%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	100%
المجموع	عدد	97	9	28	23	19	5	9	2	3	195
	%في المذهب الدينيّ	49.7%	4.6%	14.4%	11.8%	9.7%	2.6%	4.6%	1%	1.5%	100%



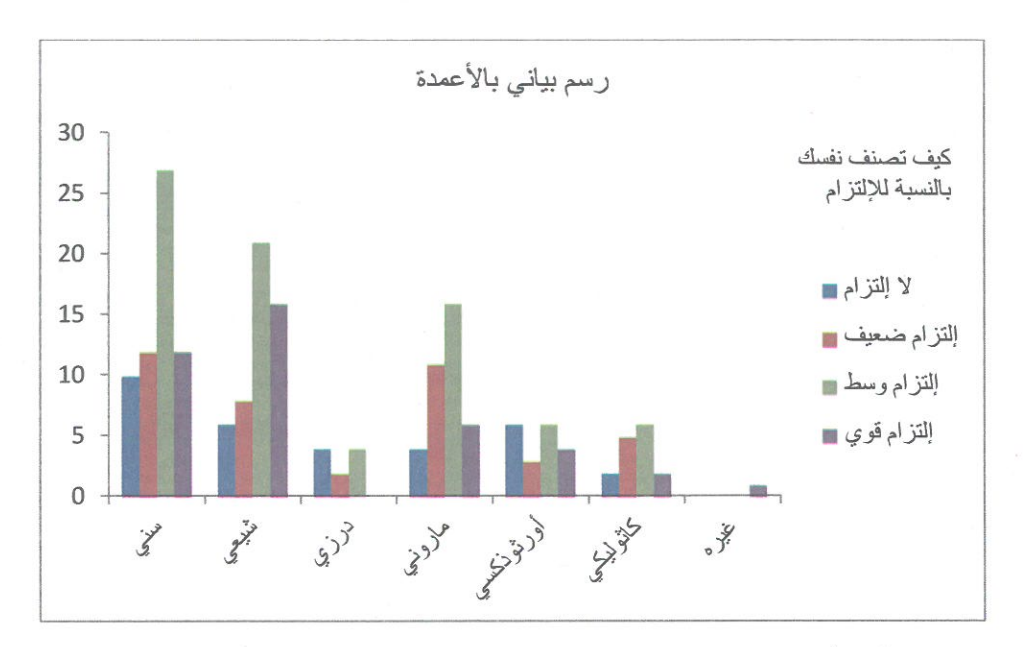
4- الالتزام الدينيّ:

إننا نفضل هنا أن لا نفحص بدقة كل الجداول المتقاطعة لممارسات المشتركين الدينيّة (مثل الصلاة والصوم والزكاة وقراءة الكتب المقدسة والكتب اللاهوتية) لأن إجاباتهم في ما يتعلق بالإلتزام الدينيّ ربما توفّر لنا الجواب اللازم(أي أنها تحصيل حاصل ومعروفة سلفاً). ويشير الجدول رقم 68 أن الغالبيّة من المشتركين السُّنة منقسمون الى التزام وسطي 44,3% والتزام متشدّد 19,7% والتزام ضعيف 19,7% وأن 16,4 % ليس لهم التزام دينيّ أبداً.

أما بالنسبة للمشتركين، الشّيعة فغالبيتهم 41,2% وسطيون في التزامهم الدينيّ ولكنهم ليسوا كالسُّنة الذين 31,9% منهم متشدّدون دينيّاً.

الجدول رقم 68

المذهب الدينيّ		كيف تصنف نفسك بالنسبة للإلتزام الدينيّ؟				المجموع
		لا إلتزام	إلتزام ضعيف	إلتزام وسط	إلتزام قوي	
سني	عدد	10	12	27	12	61
	%في المذهب الدينيّ	16.4%	19.7%	44.3%	19.7%	100%
شيعي	عدد	6	8	21	16	51
	%في المذهب الدينيّ	11.8%	15.7%	41.2%	31.4%	100%
درزي	عدد	4	2	4	0	10
	%في المذهب الدينيّ	40%	20%	40%	0%	100%
ماروني	عدد	4	11	16	6	37
	%في المذهب الدينيّ	10.8%	29.7%	43.2%	16.2%	100%
أورثوذكسي	عدد	6	3	6	4	19
	%في المذهب الدينيّ	31.6%	15.8%	31.6%	21.1%	100%
كاثوليكي	عدد	2	5	6	2	15
	%في المذهب الدينيّ	13.3%	33.3%	40%	13.3%	100%
غيره	عدد	0	0	0	1	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	0%	0%	100%	100%
المجموع	عدد	32	41	80	41	194
	%في المذهب الدينيّ	16.5%	21.1%	41.2%	21.1%	100%



وأخيراً، فإنّ الغالبيّة من المشتركين، في كلّ الطوائف (المذاهب) مُلتزمون وسطيّون في دياناتهم، ما عدا المشتركين الأورثوذكس، ضمن معسكر المسيحيين. فإنّ 21,1% منهم مُتشدّدون بالتزامهم الدينيّ.

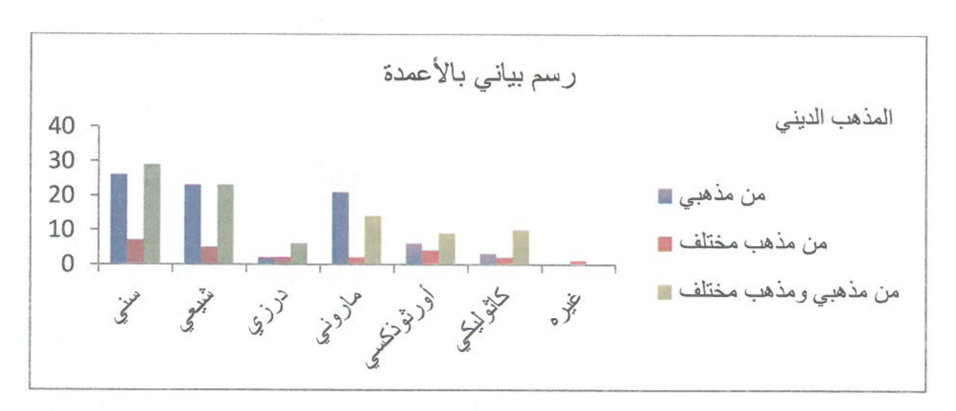
5- المذهب الدينيّ لجيرانك في السكن:

يجب أن يُنظر إلى النِّسب، هنا، من زاوية العلاقات المباشرة إلى "التطهير الدينيّ" الذي مارسته الميليشيات المختلفة، خلال الحرب الأهليّة في لبنان، ما بين عام 1975 وعام 1990. وعلى كلّ حال، فإنّ النِّسب الموجودة في الجدول رقم 58، تشير الى أنّ الحرب الأهليّة كان لها تأثير في الجوار لبعض المشتركين، أكثر من بعضهم الآخر. وعلى سبيل المثال، فإنّ غالبيّة المشتركين من السُّنة والشّيعة منقسمون بالتساوي، تقريباً، بالنسبة إلى إقامتهم بين جيران من الطائفة ذاتها، ومن مجموعة مؤتلفة من انتماءات دينيّة. ومن الممكن أن يُقال الشيء نفسه عن المشتركين الأورثوذكس والكاثوليك، لأنّ غالبيّتهم ما زالت تسكن وتتقاسم الجوار مع أناس ذوي انتماءات دينيّة مختلفة.

وأخيراً، ولربّما لسببٍ واضح، فإنّ غالبيّة المشتركين من الموارنة (56,8%) ما زالت تسكن في مناطق ذات سيطرة مارونيّة، بينما (37,8%) منهم يتقاسمون الجوار مع أُناس ينتمون إلى مذاهب دينيّة متعدّدة، وغالباً على الأرجح من المذاهب المسيحيّة.

الجدول رقم 69

المذهب الدينيّ		المذهب الدينيّ لجيرانك في السكن: من مذهبي	من مذهب مختلف	من مذهبي ومذهب مختلف	المجموع
سني	عدد	26	7	29	62
	%في المذهب الدينيّ	41.9%	11.3%	46.8%	100%
شيعي	عدد	23	5	23	51
	%في المذهب الدينيّ	45.1%	9.8%	45.1%	100%
درزي	عدد	2	2	6	10
	%في المذهب الدينيّ	20%	20%	60%	100%
ماروني	عدد	21	2	14	37
	%في المذهب الدينيّ	56.8%	5.4%	37.8%	100%
أورثوذكسي	عدد	6	4	9	19
	%في المذهب الدينيّ	31.6%	21.1%	47.4%	100%
كاثوليكي	عدد	3	2	10	15
	%في المذهب الدينيّ	20%	13.3%	66.7%	100%
غيره	عدد	0	1	0	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	100%	0%	100%
المجموع	عدد	81	23	91	195
	%في المذهب الدينيّ	41.5%	11.8%	46.7%	100%

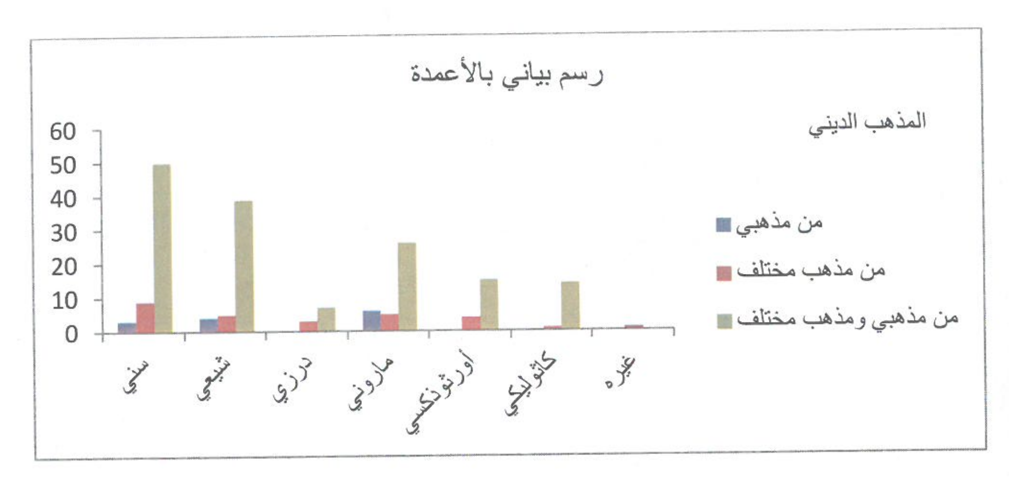


6- المذهب الدينيّ للأصدقاء الحميمين:

إنّ النِّسب، في الجدول رقم59، تشير إلى أنّ غالبيّة المشتركين من كلّ مذهب تشاطر صداقة حميمة لأُناس ينتمون إلى مذاهب دينيّة مختلفة.

الجدول رقم 70

المذهب الدينيّ		المذهب الدينيّ لأصدقائك الحميمين			المجموع
		من مذهبي	من مذهب مختلف	من مذهبي ومذهب مختلف	
سني	عدد	3	9	50	62
	%في المذهب الدينيّ	4.8%	14.5%	80.6%	100%
شيعي	عدد	4	5	39	48
	%في المذهب الدينيّ	8.3%	10.4%	81.3%	100%
درزي	عدد	0	3	7	10
	%في المذهب الدينيّ	0%	30%	70%	100%
ماروني	عدد	6	5	26	37
	%في المذهب الدينيّ	16.2%	13.5%	70.3%	100%
أورثوذكسي	عدد	0	4	15	19
	%في المذهب الدينيّ	0%	21.1%	78.9%	100%
كاثوليكي	عدد	0	1	14	15
	%في المذهب الدينيّ	0%	6.7%	93.3%	100%
غيره	عدد	0	1	0	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	100%	0%	100%
المجموع	عدد	13	28	151	192
	%في المذهب الدينيّ	6.8%	14.6%	78.6%	100%

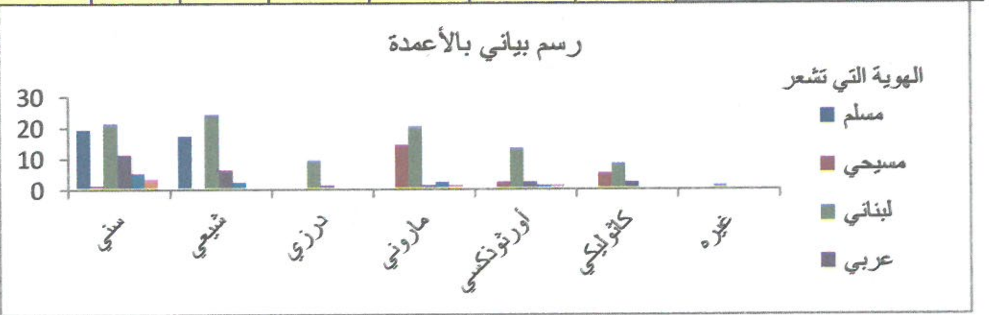


7- الهويّة:

إنّ غالبيّة المشتركين، من كل مذهب، ولدرجة معيّنة، حددّت أنّ "اللبنانية" هي هويّتها الأولى. ويُشير الجدول رقم 60، أنّ 21 مشتركاً أو بنسبة 35% من المشتركين السُّنة، و24 أو بنسبة 49% من الشتركين الشيعة، و9 أو بنسبة 90% من المشتركين الدروز، و20 أو بنسبة 52% من المشتركين الموارنة، و13 أو بنسبة 68,4% من المشتركين الأورثوذكس، و8 أو بنسبة 53,3% من المشتركين الكاثوليك يرون أنفسهم أنّهم لبنانيون أوّلاً. وعلى كل حال، فإنّ الخيار الثاني للهويّة يُشير إلى نوع من التّباين بين المشتركين.

الجدول رقم 71

المذهب الدينيّ		حدد الهوية التي تشعر أنها تعبر عن ذاتك أولاً						المجموع
		مسلم	مسيحي	لبناني	عربي	هوية عالمية	لا هوية	
سني	عدد	19	1	21	11	5	3	60
	%في المذهب الدينيّ	31.7%	1.7%	35%	18.3%	8.3%	5%	100%
شيعي	عدد	17	0	24	6	2	0	49
	%في المذهب الدينيّ	34.7%	0%	49%	12.2%	4.1%	0%	100%
درزي	عدد	0	0	9	1	0	0	10
	%في المذهب الدينيّ	0%	0%	90%	10%	0%	0%	100%
ماروني	عدد	0	14	20	1	2	1	38
	%في المذهب الدينيّ	0%	36.8%	52.6%	2.6%	5.3%	2.6%	100%
أورثوذكسي	عدد	0	2	13	2	1	1	19
	%في المذهب الدينيّ	0%	10.5%	68.4%	10.5%	5.3%	5.3%	100%
كاثوليكي	عدد	0	5	8	2	0	0	15
	%في المذهب الدينيّ	0%	33.3%	53.3%	13.3%	0%	0%	100%
غيره	عدد	0	0	1	0	0	0	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	0%	100%	0%	0%	0%	100%
المجموع	عدد	36	22	96	23	10	5	192
	%في المذهب الدينيّ	18.8%	11.5%	50%	12%	5.2%	2.6%	100%

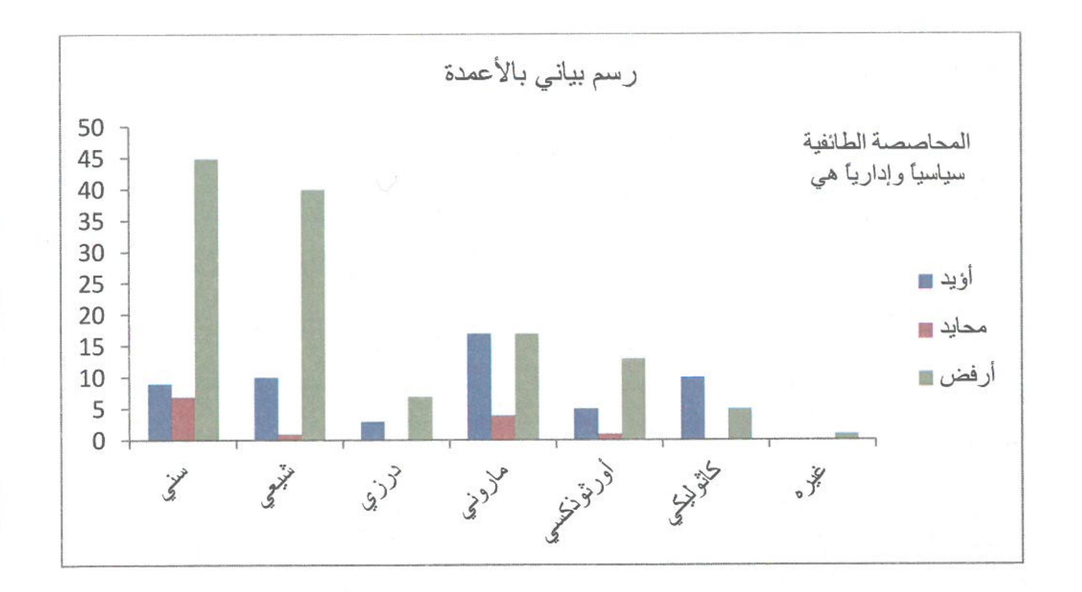


8- الامتيازات الطائفيّة:

وحسب الجدول رقم 61، فإنّ غالبيّة المشتركين، من كل طائفة، أشارت لمعارضتها للامتيازات الطائفيّة، وأنّها ليست ضمانة لحقوق الطوائف، ما عدا المشتركين من الكاثوليك (66,7%) فقد دعموا ذلك، وأمّا المشتركون الموارنة، فقد انقسموا بالتساوي حول هذه القضيّة.

الجدول رقم 72

المذهب الدينيّ		المحاصصة الطائفيّة سياسياً وإدارياً هي ضمانة لحقوق الطوائف			المجموع
		أؤيد	محايد	أرفض	
سني	عدد	9	7	45	61
	%في المذهب الدينيّ	14.8%	11.5%	73.8%	100%
شيعي	عدد	10	1	40	51
	%في المذهب الدينيّ	19.6%	2%	78.4%	100%
درزي	عدد	3	0	7	10
	%في المذهب الدينيّ	30%	0%	70%	100%
ماروني	عدد	17	4	17	38
	%في المذهب الدينيّ	44.7%	10.5%	44.7%	100%
أورثوذكسي	عدد	5	1	13	19
	%في المذهب الدينيّ	26.3%	5.3%	68.4%	100%
كاثوليكي	عدد	10	0	5	15
	%في المذهب الدينيّ	66.7%	0%	33.3%	100%
غيره	عدد	0	0	1	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	0%	100%	100%
المجموع	عدد	54	13	128	195
	%في المذهب الدينيّ	27.7%	6.7%	65.6%	100%



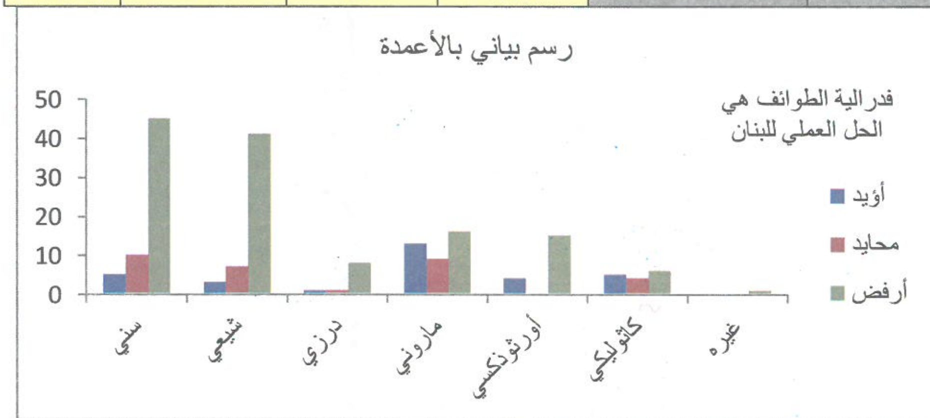
9- فدراليّة الطوائف:

إنّ النِّسب، في الجدول رقم 62، مشابهة للنِّسب في الجدول رقم 73، والتي تشير الى أنّ غالبيّة المشتركين، من كل مذهب، ترفض فدراليّة الطوائف كحلٍ عملي للأزمة اللبنانية.

ولدى تأمل الأحداث الماضية فإن غالبيّة المشتركين ترى، في فدراليّة الطوائف، خطوة لتقسيم نهائيّ لبلدها؛ على الرغم من أنّ بعض المشتركين، وخاصة ضمن المجتمع المسيحيّ، يجدونها ربّما تستحق الدراسة.

الجدول رقم 73

المذهب الدينيّ		فدرالية الطوائف هي الحل العملي للبنان: أؤيد	محايد	أرفض	المجموع
سني	عدد	5	10	45	60
	%في المذهب الدينيّ	8.3%	16.7%	75%	100%
شيعي	عدد	3	7	41	51
	%في المذهب الدينيّ	5.9%	13.7%	80.4%	100%
درزي	عدد	1	1	8	10
	%في المذهب الدينيّ	10%	10%	80%	100%
ماروني	عدد	13	9	16	38
	%في المذهب الدينيّ	34.2%	23.7%	42.1%	100%
أورثوذكسي	عدد	4	0	15	19
	%في المذهب الدينيّ	21.1%	0%	78.9%	100%
كاثوليكي	عدد	5	4	6	15
	%في المذهب الدينيّ	33.3%	26.7%	40%	100%
غيره	عدد	0	0	1	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	0%	100%	100%
المجموع	عدد	31	31	132	194
	%في المذهب الدينيّ	16%	16%	68%	100%

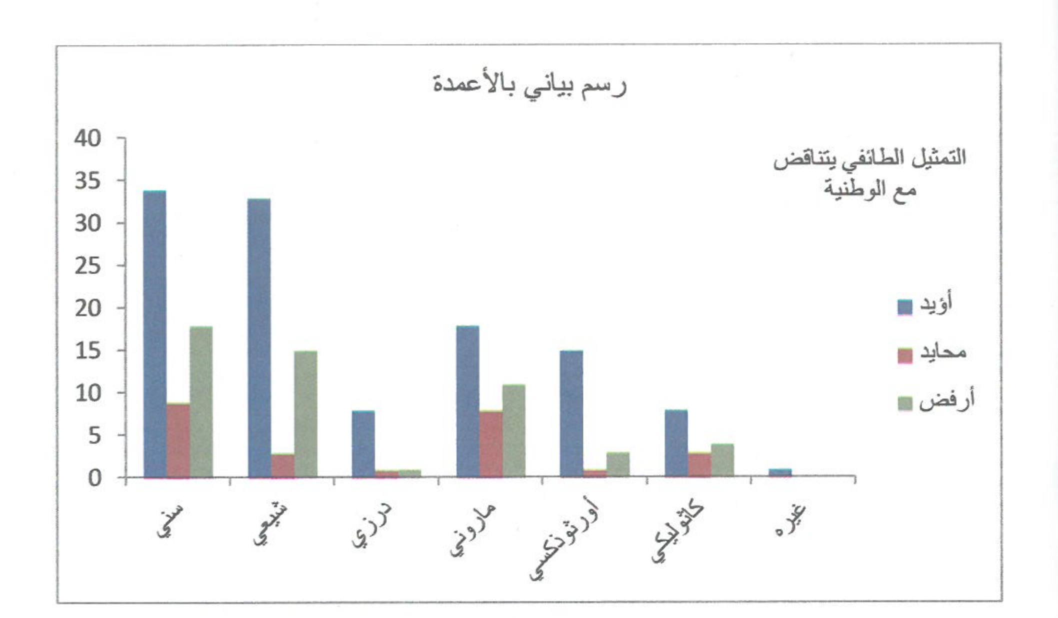


10- التمثيل السياسيّ على الأساس الطائفيّ:

لم يظهر أنّ للتمثيل الطائفيّ شعبيّة عند غالبيّة المشتركين، وإن يكن قد لاقى دعماً تكتيكيّاً من المذاهب المسيحيّة والمسلمة، على السواء. وإنّ معظم المشتركين يروْن أن التمثيل السياسيّ، على الأساس الطائفيّ، أو إجراء تعديل عليه، سيُبقي الوضع الراهن بين الطوائف على حاله، ولكنّه يستطيع نقل اللبنانيين نحو أنموذج ما من الوطنيّة.

الجدول رقم 74

المذهب الدينيّ		التمثيل الطائفيّ يتناقض مع الوطنية			المجموع
		أؤيد	محايد	أرفض	
سني	عدد	34	9	18	61
	%في المذهب الدينيّ	55.7%	14.8%	29.5%	100%
شيعي	عدد	33	3	15	51
	%في المذهب الدينيّ	64.7%	5.9%	29.4%	100%
درزي	عدد	8	1	1	10
	%في المذهب الدينيّ	80%	10%	10%	100%
ماروني	عدد	18	8	11	37
	%في المذهب الدينيّ	48.6%	21.6%	29.7%	100%
أورثوذكسي	عدد	15	1	3	19
	%في المذهب الدينيّ	78.9%	5.3%	15.8%	100%
كاثوليكي	عدد	8	3	4	15
	%في المذهب الدينيّ	53.3%	20%	26.7%	100%
غيره	عدد	1	0	0	1
	%في المذهب الدينيّ	100%	0%	0%	100%
المجموع	عدد	117	25	52	194
	%في المذهب الدينيّ	60.3%	12.9%	26.8%	100%

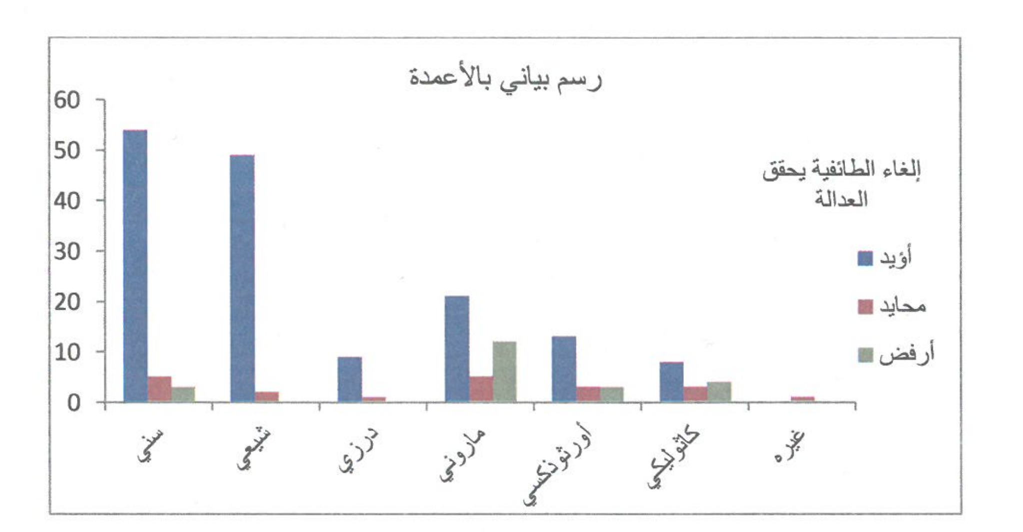


11- إلغاء الطائفيّة السياسيّة يحقّق العدالة بين المواطنين:

نظراً إلى رفض المشتركين المحاصصة الطائفيّة وفدراليّة الطوائف والتمثيل السياسي على الأساس الطائفيّ، فإنّه من البديهيّ أن تدعم أكثريّة المشتركين إلغاء الطائفيّة كإصلاح ضروريّ يحقّق العدالة. والجدير بالذكر أن بعض المشتركين، ضمن المجتمع المسيحيّ، عبّروا عن رفضهم لإلغاء الطائفيّة، على أساس أنّهم لا يروْن أيّ رابط عضويّ بين إلغائها وتحقيق العدالة بين المواطنين، ولربّما لخشيتهم خسارة الامتيازات التي وفّرها لهم النظام الطائفيّ.

الجدول رقم 75

المذهب الديني		إلغاء الطائفية يحقق العدالة			المجموع
		أؤيد	محايد	أرفض	
سني	عدد	54	5	3	62
	%في المذهب الدينيّ	87.1%	8.1%	4.8%	100%
شيعي	عدد	49	2	0	51
	%في المذهب الدينيّ	96.1%	3.9%	0%	100%
درزي	عدد	9	1	0	10
	%في المذهب الدينيّ	90%	10%	0%	100%
ماروني	عدد	21	5	12	38
	%في المذهب الدينيّ	55.3%	13.2%	31.6%	100%
أورثوذكسي	عدد	13	3	3	19
	%في المذهب الدينيّ	68.4%	15.8%	15.8%	100%
كاثوليكي	عدد	8	3	4	15
	%في المذهب الدينيّ	53.3%	20%	26.7%	100%
غيره	عدد	0	1	0	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	100%	0%	100%
المجموع	عدد	154	20	22	196
	%في المذهب الدينيّ	78.6%	10.2%	11.2%	100%

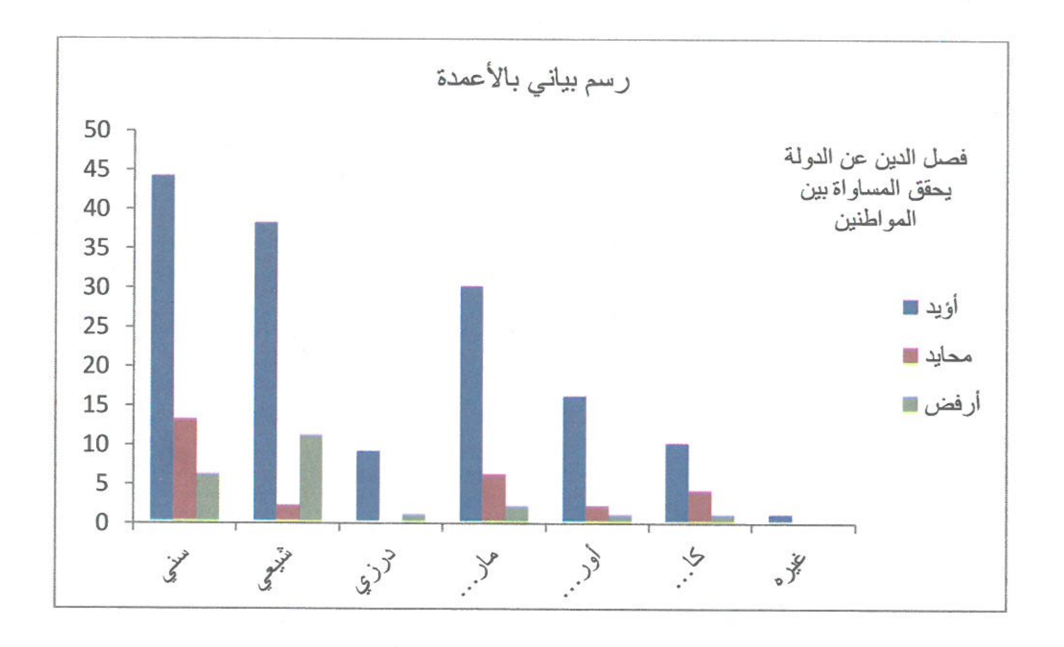


12- فَصْل الدّين عن الدولة:

إنّ أغلبية المشتركين يدعمون فَصْل الدّين عن الدولة. وهكذا، فإنّ الالتزام الدينيّ المعتدل، أو المُتشدّد، لم يتعارض مع هدف الأساتذة لبناء الدولة العصريّة. وعلى الرغم من أنّ 20,6% من المشتركين السُّنة التزموا الحياد، و21,6% من المشتركين الشيعة رفضوا المسألة، فإنّ النِّسب لكلّ مذهبٍ دينيّ تدلّ على اتفاق جماعيّ، حول الحقيقة التي تقول إنّ الدّين يجب أن لا يتدخّل في شؤون الدولة.

الجدول رقم 76

المذهب الديني		فصل الدين عن الدولة يحقق المساواة بين المواطنين			المجموع
		أؤيد	محايد	أرفض	
سني	عدد	44	13	6	63
	%في المذهب الدينيّ	69.8%	20.6%	9.5%	100%
شيعي	عدد	38	2	11	51
	%في المذهب الدينيّ	74.5%	3.9%	21.6%	100%
درزي	عدد	9	0	1	10
	%في المذهب الدينيّ	90%	0%	10%	100%
ماروني	عدد	30	6	2	38
	%في المذهب الدينيّ	78.9%	15.8%	5.3%	100%
أورثوذكسي	عدد	16	2	1	19
	%في المذهب الدينيّ	84.2%	10.5%	5.3%	100%
كاثوليكي	عدد	10	4	1	15
	%في المذهب الدينيّ	66.7%	26.7%	6.7%	100%
غيره	عدد	1	0	0	1
	%في المذهب الدينيّ	100	0%	0%	100%
المجموع	عدد	148	27	22	197
	%في المذهب الدينيّ	75.1%	13.7%	11.2%	100%

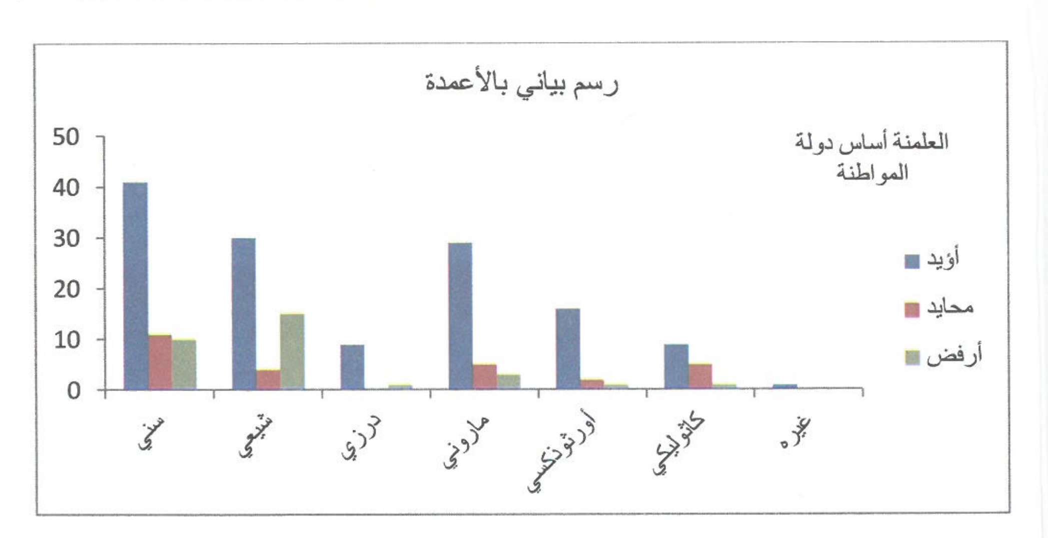


13- العَلْمنة:

باستثناء 33,3% من المشتركين الكاثوليك، الذين لم يتّخذوا موقفاً محدّدا، و30,6% من المشتركين الشيعة، الذين رفضوا المسألة، فإنّ غالبيّة المشتركين 69,9% دعموا العَلْمنة أساساً للمواطنة.

الجدول رقم 77

المذهب الدينيّ		العلمنة أساس دولة المواطنة			المجموع
		أؤيد	محايد	أرفض	
سني	عدد	41	11	10	62
	%في المذهب الدينيّ	66.1%	17.7%	16.1%	100%
شيعي	عدد	30	4	15	49
	%في المذهب الدينيّ	61.2%	8.2%	30.6%	100%
درزي	عدد	9	0	1	10
	%في المذهب الدينيّ	90%	0%	10%	100%
ماروني	عدد	29	5	3	37
	%في المذهب الدينيّ	78.4%	13.5%	8.1%	100%
أورثوذكسي	عدد	16	2	1	19
	%في المذهب الدينيّ	84.2%	10.5%	5.3%	100%
كاثوليكي	عدد	9	5	1	15
	%في المذهب الدينيّ	60%	33.3%	6.7%	100%
غيره	عدد	1	0	0	1
	%في المذهب الدينيّ	100%	0%	0%	100%
المجموع	عدد	135	27	31	193
	%في المذهب الدينيّ	69.9%	14%	16.1%	100%

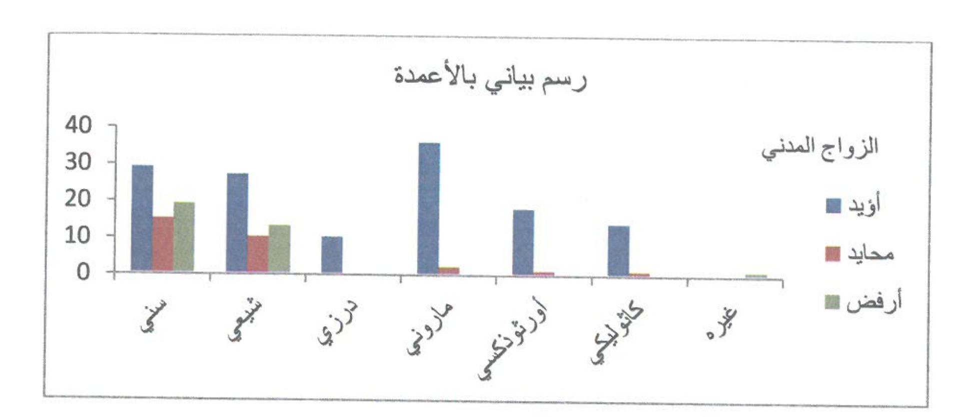


14- الزواج المدنيّ الاختياريّ:

دعمت أغلبيّة قوية، ضمن طائفتيّ الدروز والمسيحيين، الزواج المدنيّ الاختياريّ، بينما 30,2 % و26% من المشتركين السُنّة والشيعة، على التوالي، عارضوا الزواج المدنيّ الاختياريّ كجزء مُتمِّم لحقوق المواطن؛ الأمر الذي يُشير إلى تأثير التعاليم الإسلاميّة على بعض المشتركين من المسلمين.

الجدول رقم 78

المذهب الدينيّ		الزواج المدنيّ الاختياريّ حق للمواطن			المجموع
		أويد	محايد	أرفض	
سني	عدد	29	15	19	63
	%في المذهب الدينيّ	46%	23.8%	30.2%	100%
شيعي	عدد	27	10	13	50
	%في المذهب الدينيّ	54%	20%	26%	100%
درزي	عدد	10	0	0	10
	%في المذهب الدينيّ	100%	0%	0%	100%
ماروني	عدد	36	2	0	38
	%في المذهب الدينيّ	94.7%	5.3%	0%	100%
أورثوذكسي	عدد	18	1	0	19
	%في المذهب الدينيّ	94.7%	5.3%	0%	100%
كاثوليكي	عدد	14	1	0	15
	%في المذهب الدينيّ	93.3%	6.7%	0%	100%
غيره	عدد	0	0	1	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	0%	100%	100%
المجموع	عدد	134	29	33	196
	%في المذهب الدينيّ	68.4%	14.8%	16.8%	100%



15- الانتخابات البرلمانيّة:

إنّ صيغة التمثيل النِّسبيّ جزء أساسيّ من الأساليب السياسيّة التوافقيّة، التي لم تُبصر النور بعد. وكما يُشير الجدول رقم 68، فإنّ النِّسب تدل على أن إجابات المشتركين، تظهر أنّها تتعلّق بقوّة الديموغرافيا (الدراسة الإحصائية للسكان) لكلّ طائفة أو مَذْهب.

ونظراً لدورها، فإنّ المشتركين السُنة، على الرغم من أنّهم يدعمون صيغة التمثيل النسبيّ، إلاّ أنّهم منقسمون بالتساوي حول حدود الدوائر الانتخابية فيه – هل تطبّق هذه الصيغة، على أساس لبنان دائرة واحدة، أو على أساس المحافظة؟ في ما أغلبية المشتركين الشيعة 72,5% يدعمون الصيغة، على أساس وطنيّ، أي أنّ لبنان دائرة واحدة، فإنّ أغلبيّة المشتركين الدروز يدعمون الصيغة، على أساس المحافظة. وأنّ أغلبيّة المشتركين الأورثوذكس 42,1%، يفضّلون تطبيق الصيغة، على أساس وطنيّ.

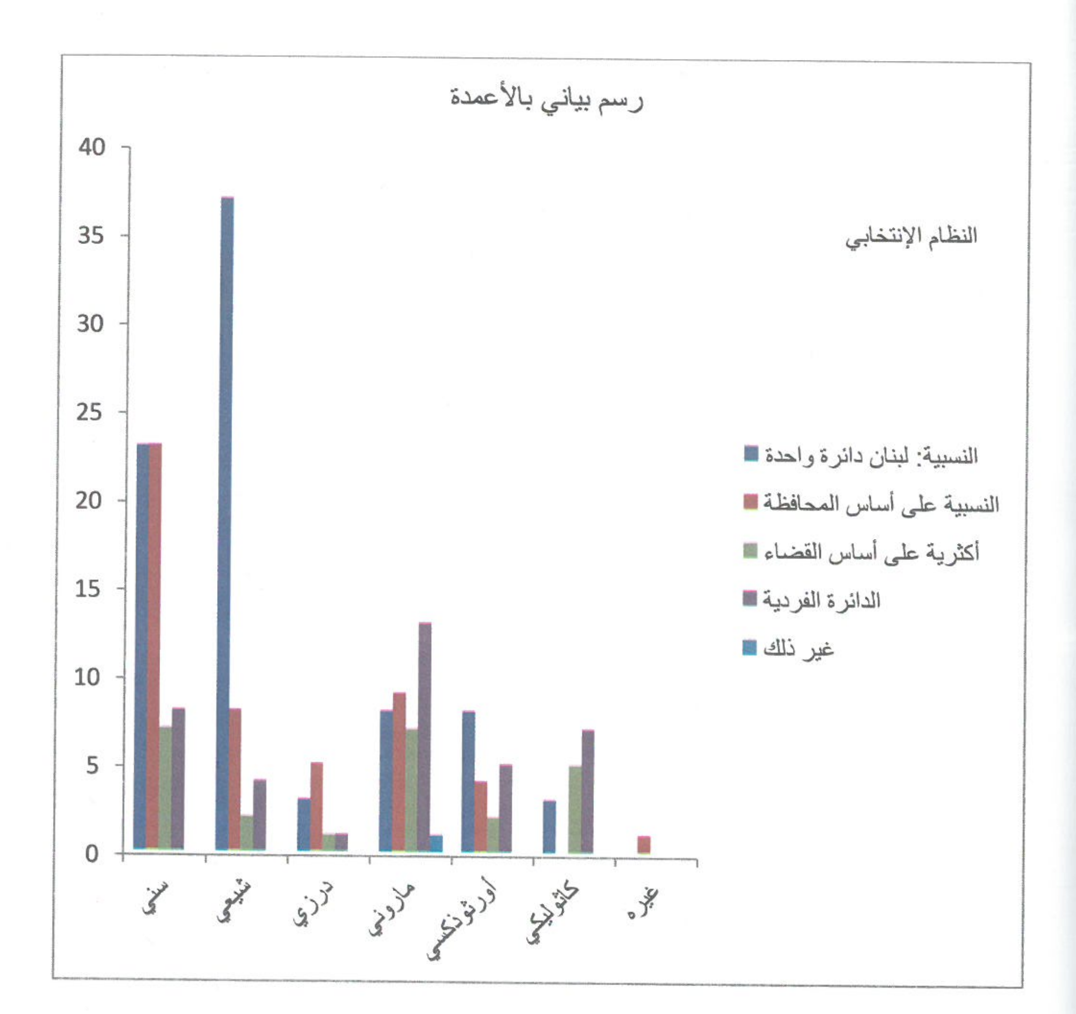
وأخيراً، فإن أغلبية الموارنة والكاثوليك يدعمون صيغة التعدّدية، ذات القائمة الواحدة في كلّ دائرة.

ويُشير هذا الأمر الأخير، إلى أنّ بعض المسيحيين معْنيّون بواقع الحال، في أنّ تلك الصيغة التعدّدية، إذا ما جرى تطبيقها في الدوائر بقوائم

انتخابيّة، فقد تفتح الباب أمام العديد من ممثلي المسيحيين، كي يفوزوا بأصوات المسلمين، وبالاختصار، فإنّ قانون الانتخابات النيابيّة سيبقى دائماً مُسبِّباً للخلاف والشّقاق في السياسة اللبنانيّة.

الجدول رقم 79

المذهب الدينيّ		النظام الانتخابي					المجموع
		النسبية: لبنان دائرة واحدة	النسبية على أساس المحافظة	أكثرية على أساس القضاء	الدائرة الفردية	غير ذلك	
سني	عدد	23	23	7	8	0	61
	%في المذهب الدينيّ	37.7%	37.7%	11.5%	13.1%	0%	100%
شيعي	عدد	37	8	2	4	0	51
	%في المذهب الدينيّ	72.5%	15.7%	3.9%	7.8%	0%	100%
درزي	عدد	3	5	1	1	0	10
	%في المذهب الدينيّ	30%	50%	10%	10%	0%	100%
ماروني	عدد	8	9	7	13	1	38
	%في المذهب الدينيّ	21.1%	23.7%	18.4%	34.2%	2.6%	100%
أورثوذكسي	عدد	8	4	2	5	0	19
	%في المذهب الدينيّ	42.1%	21.1%	10.5%	26.3%	0%	100%
كاثوليكي	عدد	3	0	5	7	0	15
	%في المذهب الدينيّ	20%	0%	33.3%	46.7%	0%	100%
غيره	عدد	0	1	0	0	0	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	100%	0%	0%	0%	100%
المجموع	عدد	82	50	24	38	1	195
	%في المذهب الدينيّ	42.1%	25.6%	12.3%	19.5%	0.5%	100%

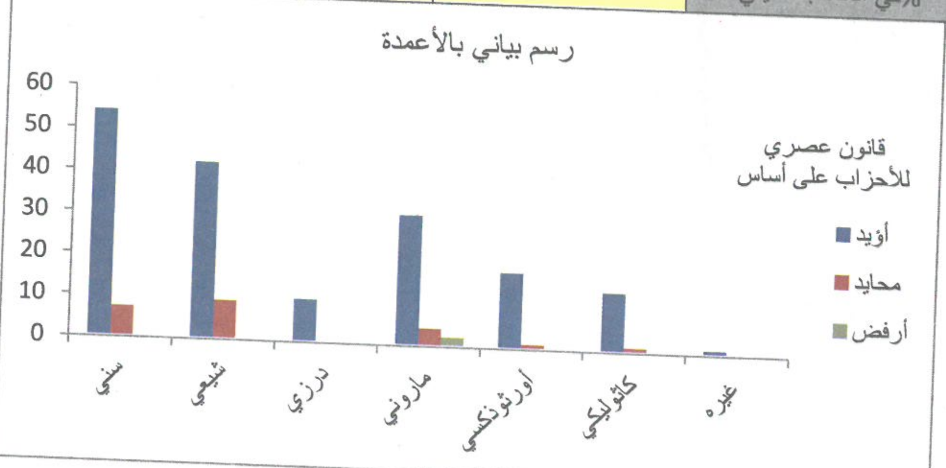


16- السياسيّة الحزبيّة:

إنّ فقدان الوحدة الوطنيّة، هو نتيجة لغياب سياسة حزبيّة وطنيّة، لأنّ غالبيّة الأحزاب، هي أحزاب طائفيّة. ولدى استعادة الأحداث والتأمل فيها، فإنّنا نرى أغلبيّة واضحة للمشتركين 87,6% يدعمون بقوّة قانوناً جديداً للأحزاب.

الجدول رقم 80

المذهب الدينيّ		قانون عصري للأحزاب على أساس وطني لا طائفي			المجموع
		أؤيد	محايد	أرفض	
سني	عدد	54	7	0	61
	%في المذهب الدينيّ	88.5%	11.5%	0%	100%
شيعي	عدد	42	9	0	51
	%في المذهب الدينيّ	82.4%	17.6%	0%	100%
درزي	عدد	10	0	0	10
	%في المذهب الدينيّ	100%	0%	0%	100%
ماروني	عدد	31	4	2	37
	%في المذهب الدينيّ	83.8%	10.8%	5.4%	100%
أورثوذكسي	عدد	18	1	0	19
	%في المذهب الدينيّ	94.7%	5.3%	0%	100%
كاثوليكي	عدد	14	1	0	15
	%في المذهب الدينيّ	93.3%	6.7%	0%	100%
غيره	عدد	1	0	0	1
	%في المذهب الدينيّ	100%	0%	0%	100%
المجموع	عدد	170	22	2	194
	%في المذهب الدينيّ	87.6%	11.3%	1%	100%

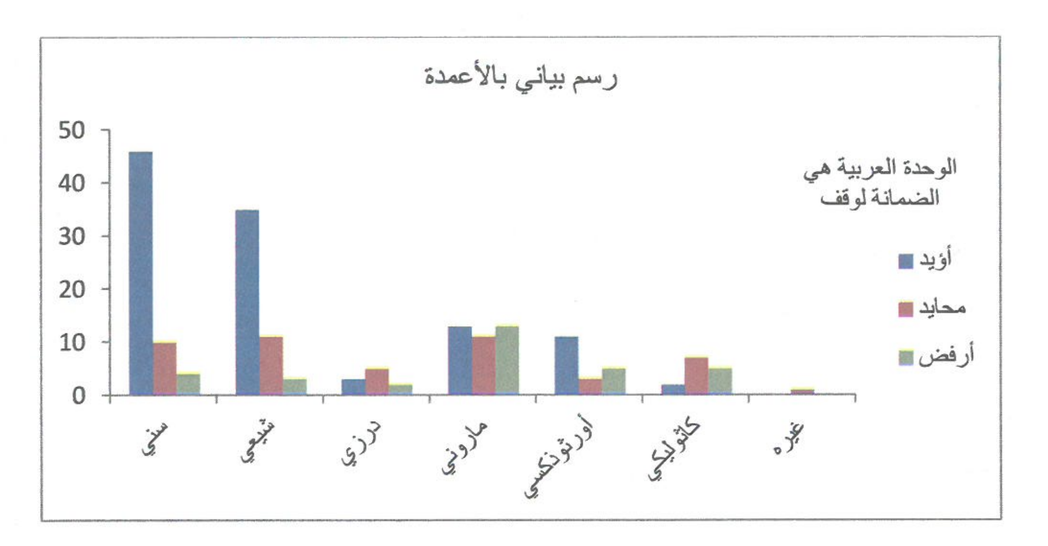


17- الوحدة العربيّة:

وبخلاف الإجماع، من قِبل المشتركين، على مسألة الأحزاب، فإنّ مسألة الوحدة العربيّة، كضمانٍ لوقف التدخّل الأجنبيّ، ليست لها شعبيّة بين المشتركين. وعلى وجه العموم، فإنّ 100 مشتركٍ فقط، من أصل 190، أو بنسبة 57,9%، يدعمون الوحدة العربيّة، وأنّ المشتركين من الدروز والمسيحيين لم يشاطروا الحماسة نفسها، على المسألة التي أبداها زملاؤهم من السُّنة والشيعة. فبينما 76,7% و71,4% من المشتركين السّنة والشيعة، على التوالي، يدعمون الوحدة بين البلاد العربيّة، فهناك فقط 30% و35,1% و14,3% من المشتركين الدروز والموارنة والكاثوليك، على التوالي، يدعمون الوحدة العربيّة؛ وطبعاً باستثناء المشتركين الأوروثوذكس 57,9%، الذين يدعمون الوحدة بين البلاد العربيّة، لأسباب تاريخيّة وسياسيّة.

الجدول رقم 81

المذهب الدينيّ		الزواج المدنيّ الاختياريّ حق للمواطن			المجموع
		أؤيد	محايد	أرفض	
سني	عدد	46	10	4	60
	%في المذهب الدينيّ	76.7%	16.7%	6.7%	100%
شيعي	عدد	35	11	3	49
	%في المذهب الدينيّ	71.4%	22.4%	6.1%	100%
درزي	عدد	3	5	2	10
	%في المذهب الدينيّ	30%	50%	20%	100%
ماروني	عدد	13	11	13	37
	%في المذهب الدينيّ	35.1%	29.7%	35.1%	100%
أورثوذكسي	عدد	11	3	5	19
	%في المذهب الدينيّ	57.9%	15.8%	26.3%	100%
كاثوليكي	عدد	2	7	5	14
	%في المذهب الدينيّ	14.3%	50%	35.7%	100%
غيره	عدد	0	1	0	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	100%	0%	100%
المجموع	عدد	110	48	32	190
	%في المذهب الدينيّ	57.9%	25.3%	16.8%	100%



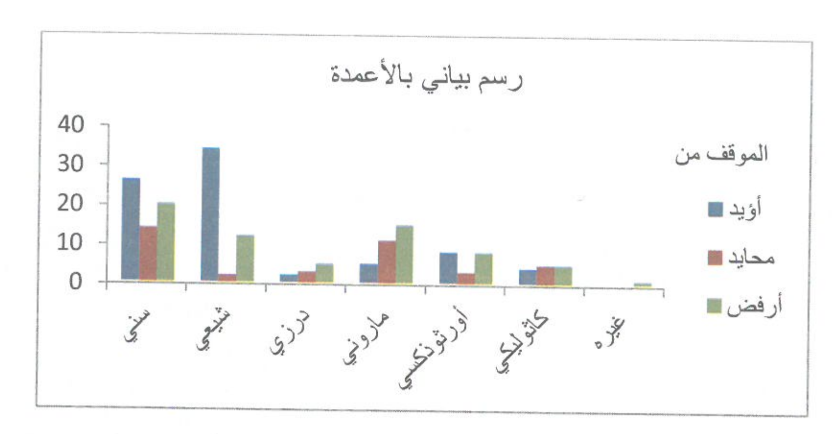
18- الكيان الصهيونيّ:

إنّ غالبيّة المشتركين الشّيعة وبنسبة 70,8%، وتليها غالبيّة المشتركين من السُّنة، بنسبة 43,3% ومن ثمّ 42,1% من المشتركين الأورثوذكس، يرفضون أيّ نوع من التسوية بين بيروت وتل أبيب. والأكثر أهميّة من ذلك، هو ارتفاع النِّسب ضمن المشتركين، من مجتمعات ذات سيطرة مسيحيّة، يروْن أنّ لبنان يجب أنْ يَبْقى آخر دولة عربيّة تُوقّع معاهدة سلام مع إسرائيل؛ إذ جاءت النِّسب كما يلي: 48,4% من المشتركين الموارنة، و42,1% من المشتركين الأورثوذكس، و 35,1 % من المشتركين الكاثوليك.

وأخيراً، جاءت النِّسب القليلة فقط، ضمن مذاهب دينيّة تبدو جاهزة باللِّحاق بسياسات الدول العربيّة، التي أنهت، بل سوَّت خلافاتها مع الدولة اليهوديّة.

الجدول رقم 82

المذهب الدينيّ		الموقف من الكيان الصهيوني: رفض المصالحة مع هذا الكيان	مجاراة الدول العربيّة المتصالحة معه	آخر دولة عربية توقع الصلح	المجموع
سني	عدد	26	14	20	60
	%في المذهب الدينيّ	43.3%	23.3%	33.3%	100%
شيعي	عدد	34	2	12	48
	%في المذهب الدينيّ	70.8%	4.2%	25%	100%
درزي	عدد	2	3	5	10
	%في المذهب الدينيّ	20%	30%	50%	100%
ماروني	عدد	5	11	15	31
	%في المذهب الدينيّ	16.1%	35.5%	48.4%	100%
أورثوذكسي	عدد	8	3	8	19
	%في المذهب الدينيّ	42.1%	15.8%	42.1%	100%
كاثوليكي	عدد	4	5	5	14
	%في المذهب الدينيّ	28.6%	35.7%	35.7%	100%
غيره	عدد	0	0	1	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	0%	100%	100%
المجموع	عدد	79	38	66	183
	%في المذهب الدينيّ	43.2%	20.8%	36.1%	100%



19- السياسات الخارجيّة لبعض الدول العربيّة:

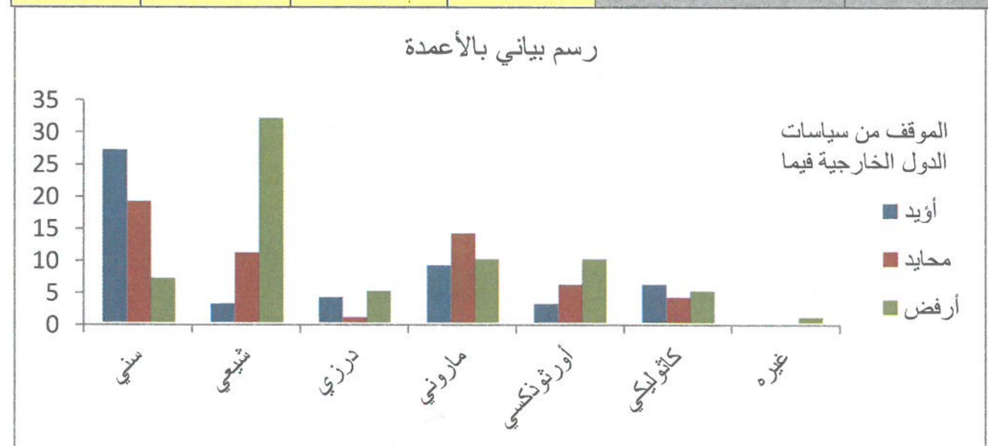
في ما يتعلّق بالسياسات الخارجيّة لبعض الدول العربيّة؛ فإنّ أغلبيّة المشتركين من السُّنة يدعمون التدخّل الذي تمارسه كل من مصر والمملكة العربية السعوديّة، ويرفضون الأهداف السوريّة، وهم غير مكترثين تجاه الأردن.

أمّا بالنسبة لرأي المشتركين الشّيعة، فإنّهم يعارضون السياسات المصريّة والسعوديّة والأردنيّة إزاء لبنان، ويظهر أنّهم يرحّبون بحرارة بالتدخّل السوريّ؛ وأما بالنسبة إلى رأي المشتركين الدروز، فقد أبدوا دعماً تكتيكيّاً لسياسة القاهرة، وموافقة قويّة لدور الرياض، ومعارضة واضحة لدور كلٍّ من دمشق وعمّان، لتدخّلهم في الشؤون الداخليّة اللبنانيّة.

وأمّا بالنسبة إلى دور المشتركين من الموارنة، فإنّ السياسة الخارجيّة لكلّ من مصر، والمملكة العربيّة السعوديّة، والأردن فليست مُقْلقة لهم، في حين أنّهم أبدوا معارضة لدور سوريا في لبنان؛ وأما المشتركون الأورثوذكس، فأبدوا معارضة تجاه السياسة الخارجيّة، لكلّ من المصريين، والأردنيين، والسوريين؛ لكنّهم رحبّوا بالدور الذي تؤدّيه المملكة العربيّة السعودية. وأخيراً، دعم الكاثوليك السياسات الخارجيّة لما يُسمى بالدول العربيّة المعتدلة، وعارضوا دور التدخّل السوريّ في شؤون الدولة اللبنانيّة.

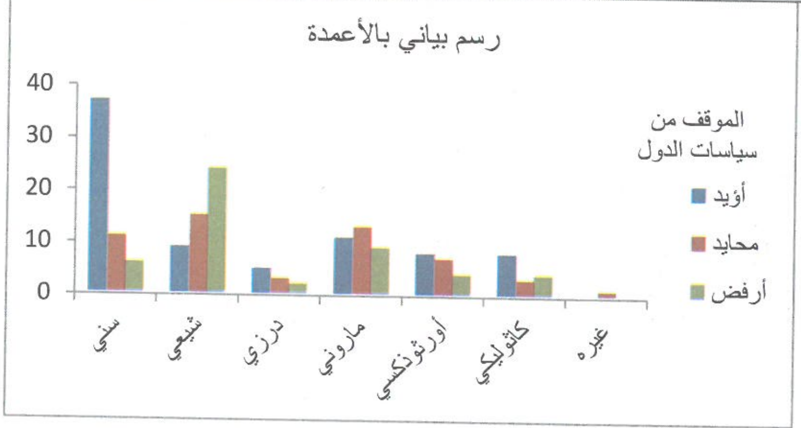
الجدول رقم 83

المذهب الدينيّ		الموقف من سياسات الدول الخارجيّة في ما يخصّ لبنان: مصر			المجموع
		أويد	محايد	أرفض	
سني	عدد	27	19	7	53
	%في المذهب الدينيّ	50.9%	35.8%	13.2%	100%
شيعي	عدد	3	11	32	46
	%في المذهب الدينيّ	6.5%	23.9%	69.6%	100%
درزي	عدد	4	1	5	10
	%في المذهب الدينيّ	40%	10%	50%	100%
ماروني	عدد	9	14	10	33
	%في المذهب الدينيّ	27.3%	42.4%	30.3%	100%
أورثوذكسي	عدد	3	6	10	19
	%في المذهب الدينيّ	15.8%	31.6%	52.6%	100%
كاثوليكي	عدد	6	4	5	15
	%في المذهب الدينيّ	40%	26.7%	33.3%	100%
غيره	عدد	0	0	1	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	0%	100%	100%
المجموع	عدد	52	55	70	177
	%في المذهب الدينيّ	29.4%	31.1%	39.5%	100%



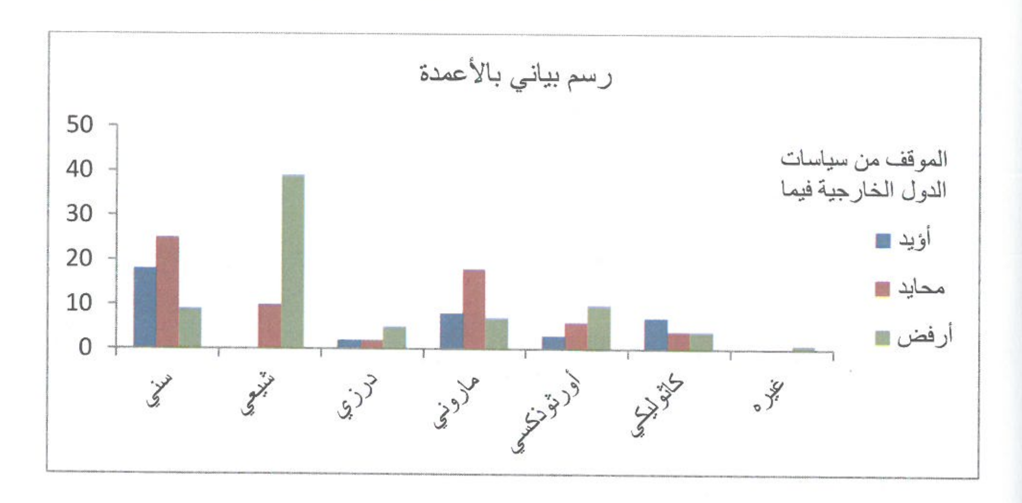
الجدول رقم 84

المذهب الدينيّ		الموقف من سياسات الدول الخارجيّة في ما يخصّ لبنان: السعودية			المجموع
		أؤيد	محايد	أرفض	
سني	عدد	37	11	6	54
	%في المذهب الدينيّ	68.5%	20.4%	11.1%	100%
شيعي	عدد	9	15	24	48
	%في المذهب الدينيّ	18.8%	31.3%	50%	100%
درزي	عدد	5	3	2	10
	%في المذهب الدينيّ	50%	30%	20%	100%
ماروني	عدد	11	13	9	33
	%في المذهب الدينيّ	33.3%	39.4%	27.3%	100%
أورثوذكسي	عدد	8	7	4	19
	%في المذهب الدينيّ	42.1%	36.8%	21.1%	100%
كاثوليكي	عدد	8	3	4	15
	%في المذهب الدينيّ	53.3%	20%	26.7%	100%
غيره	عدد	0	1	0	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	100%	0%	100%
المجموع	عدد	78	53	49	180
	%في المذهب الدينيّ	43.3%	29.4%	27.2%	100%



الجدول رقم 85

المذهب الدينيّ		الموقف من سياسات الدول الخارجيّة في ما يخصّ لبنان: الأردن			المجموع
		أؤيد	محايد	أرفض	
سني	عدد	18	25	9	52
	%في المذهب الدينيّ	34.6%	48.1%	17.3%	100%
شيعي	عدد	0	10	39	49
	%في المذهب الدينيّ	0%	20.4%	79.6%	100%
درزي	عدد	2	2	5	9
	%في المذهب الدينيّ	22.2%	22.2%	55.6%	100%
ماروني	عدد	8	18	7	33
	%في المذهب الدينيّ	24.2%	54.5%	21.2%	100%
أورثوذكسي	عدد	3	6	10	19
	%في المذهب الدينيّ	15.8%	31.6%	52.6%	100%
كاثوليكي	عدد	7	4	4	15
	%في المذهب الدينيّ	46.7%	26.7%	26.7%	100%
غيره	عدد	0	0	1	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	0%	100%	100%
المجموع	عدد	38	65	75	178
	%في المذهب الدينيّ	21.3%	36.5%	42.1%	100%



الجدول رقم 86

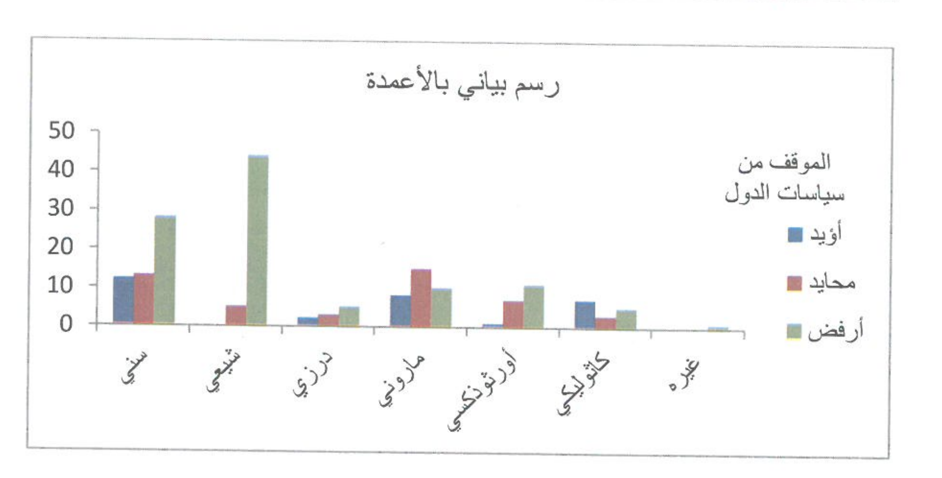
المذهب الدينيّ		الموقف من سياسات الدول الخارجيّة في ما يخصّ لبنان: سوريا			المجموع
		أؤيد	محايد	أرفض	
سني	عدد	11	13	30	54
	%في المذهب الدينيّ	20.4%	24.1%	55.6%	100%
شيعي	عدد	23	12	13	48
	%في المذهب الدينيّ	47.9%	25%	27.1%	100%
درزي	عدد	2	1	7	10
	%في المذهب الدينيّ	20%	10%	70%	100%
ماروني	عدد	1	10	22	33
	%في المذهب الدينيّ	3%	30.3%	66.7%	100%
أورثوذكسي	عدد	4	7	8	19
	%في المذهب الدينيّ	21.1%	36.8%	42.1%	100%
كاثوليكي	عدد	2	1	12	15
	%في المذهب الدينيّ	13.3%	6.7%	80%	100%
غيره	عدد	0	0	1	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	0%	100%	100%
المجموع	عدد	43	44	93	180
	%في المذهب الدينيّ	23.9%	24.4%	51.7%	100%

20- السياسات الخارجيّة للقوى العُظمى:

باستثناء المشتركين من الكاثوليك، فإنّ سياسات الولايات المتّحدة الأميركيّة والمملكة المتّحدة (بريطانيا)، ليست لها شعبيّة بين المشتركين في الاستمارة. بل، على عكس ذلك تماماً، واستثناءً للمشتركين من الشيعة، فإنّ سياسة فرنسا هي أكثر السياسات المرَّحب بها بين المشتركين. وأمّا بالنسبة إلى روسيا، وعلى الرغم من أنّ غالبيّة المشتركين من السُّنة والكاثوليك غير مهتمّين بها، فإنّ غالبيّة المشتركين يدعمون سياستها تجاه لبنان. وأخيراً، فغالبيّة المشتركين من الشّيعة والدروز والأورثوذكس، ترحّب بالدوْر النّشط، الذي تقوم به الصين في لبنان؛ بينما الباقون من المشتركين، لم يُبدوا أيّ اهتمام بذلك.

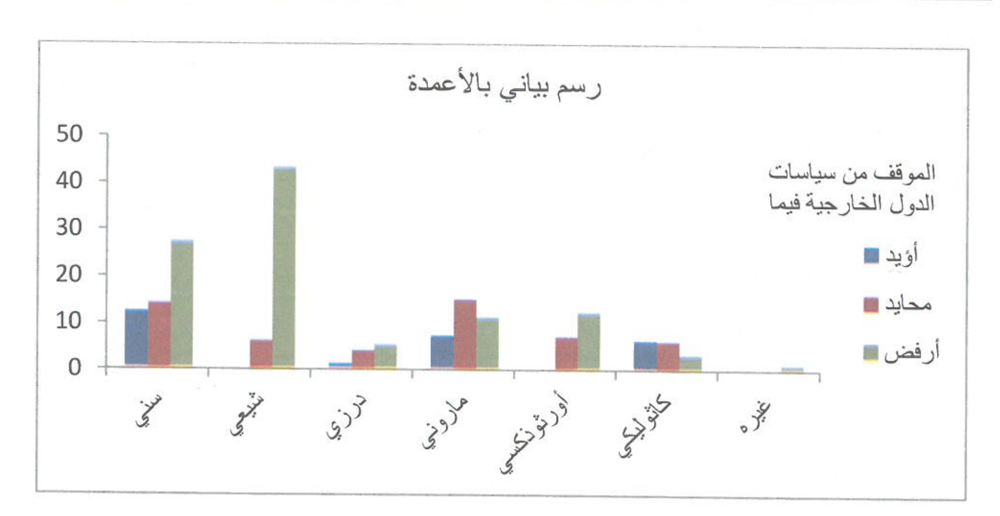
الجدول رقم 87

المذهب الدينيّ		الموقف من سياسات الدول الخارجيّة في ما يخصّ لبنان: الولايات المتحدة			المجموع
		أؤيد	محايد	أرفض	
سني	عدد	12	13	28	53
	%في المذهب الدينيّ	22.6%	24.5%	52.8%	100%
شيعي	عدد	0	5	44	49
	%في المذهب الدينيّ	0%	10.2%	89.8%	100%
درزي	عدد	2	3	5	10
	%في المذهب الدينيّ	20%	30%	50%	100%
ماروني	عدد	8	15	10	33
	%في المذهب الدينيّ	24.2%	45.5%	30.3%	100%
أورثوذكسي	عدد	1	7	11	19
	%في المذهب الدينيّ	5.3%	36.8%	57.9%	100%
كاثوليكي	عدد	7	3	5	15
	%في المذهب الدينيّ	46.7%	20%	33.3%	100%
غيره	عدد	0	0	1	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	0%	100%	100%
المجموع	عدد	30	46	104	180
	%في المذهب الدينيّ	16.7%	25.6%	57.8%	100%



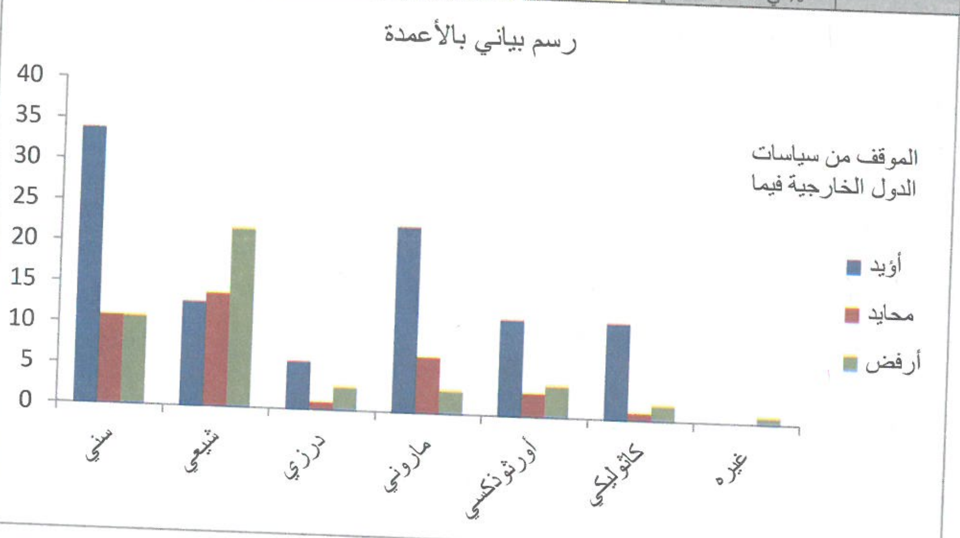
الجدول رقم 88

المذهب الدينيّ		الموقف من سياسات الدول الخارجيّة في ما يخصّ لبنان: إنكلترا			المجموع
		أؤيد	محايد	أرفض	
سني	عدد	12	14	27	53
	%في المذهب الدينيّ	22.6%	26.4%	50.9%	100%
شيعي	عدد	0	6	43	49
	%في المذهب الدينيّ	0%	12.2%	87.8%	100%
درزي	عدد	1	4	5	10
	%في المذهب الدينيّ	10%	40%	50%	100%
ماروني	عدد	7	15	11	33
	%في المذهب الدينيّ	21.2%	45.5%	33.3%	100%
أورثوذكسي	عدد	0	7	12	19
	%في المذهب الدينيّ	0%	36.8%	63.2%	100%
كاثوليكي	عدد	6	6	3	15
	%في المذهب الدينيّ	40%	40%	20%	100%
غيره	عدد	0	0	1	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	0%	100%	100%
المجموع	عدد	26	52	102	180
	%في المذهب الدينيّ	14.4%	28.9%	56.7%	100%



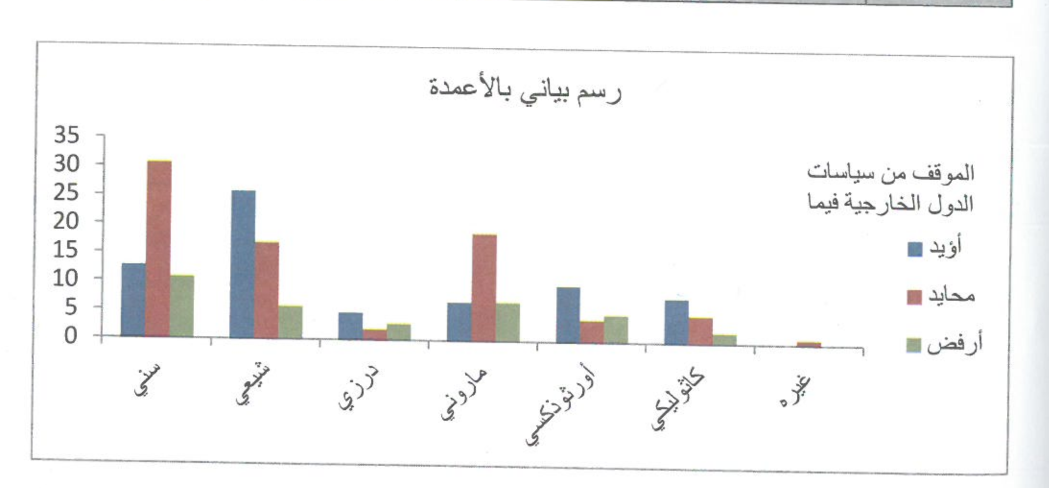
الجدول رقم 89

المذهب الدينيّ		الموقف من سياسات الدول الخارجيّة في ما يخصّ لبنان: فرنسا			المجموع
		أؤيد	محايد	أرفض	
سني	عدد	34	11	11	56
	%في المذهب الدينيّ	60.7%	19.6%	19.6%	100%
شيعي	عدد	13	14	22	49
	%في المذهب الدينيّ	26.5%	28.6%	44.9%	100%
درزي	عدد	6	1	3	10
	%في المذهب الدينيّ	60%	10%	30%	100%
ماروني	عدد	23	7	3	33
	%في المذهب الدينيّ	69.7%	21.2%	9.1%	100%
أورثوذكسي	عدد	12	3	4	19
	%في المذهب الدينيّ	63.2%	15.8%	21.1%	100%
كاثوليكي	عدد	12	1	2	15
	%في المذهب الدينيّ	80%	6.7%	13.3%	100%
غيره	عدد	0	0	1	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	0%	100%	100%
المجموع	عدد	100	37	46	183
	%في المذهب الدينيّ	54.6%	20.2%	25.1%	100%



الجدول رقم 90

المذهب الدينيّ		الموقف من سياسات الدول الخارجيّة في ما يخصّ لبنان: روسيا			المجموع
		أؤيد	محايد	أرفض	
سني	عدد	13	31	11	55
	%في المذهب الدينيّ	23.6%	56.4%	20%	100%
شيعي	عدد	26	17	6	49
	%في المذهب الدينيّ	53.1%	34.7%	12.2%	100%
درزي	عدد	5	2	3	10
	%في المذهب الدينيّ	50%	20%	30%	100%
ماروني	عدد	7	19	7	33
	%في المذهب الدينيّ	21.2%	57.6%	21.2%	100%
أورثوذكسي	عدد	10	4	5	19
	%في المذهب الدينيّ	52.6%	21.1%	26.3%	100%
كاثوليكي	عدد	8	5	2	15
	%في المذهب الدينيّ	53.3%	33.3%	13.3%	100%
غيره	عدد	0	1	0	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	100%	0%	100%
المجموع	عدد	69	79	34	182
	%في المذهب الدينيّ	37.9%	43.4%	18.7%	100%



الجدول رقم 91

المذهب الدينيّ		الموقف من سياسات الدول الخارجيّة في ما يخصّ لبنان: الصين			المجموع
		أؤيد	محايد	أرفض	
سني	عدد	12	33	9	54
	%في المذهب الدينيّ	22.2%	61.1%	16.7%	100%
شيعي	عدد	25	19	5	49
	%في المذهب الدينيّ	51%	38.8%	10.2%	100%
درزي	عدد	6	2	2	10
	%في المذهب الدينيّ	60%	20%	20%	100%
ماروني	عدد	5	22	6	33
	%في المذهب الدينيّ	15.2%	66.7%	18.2%	100%
أورثوذكسي	عدد	8	7	4	19
	%في المذهب الدينيّ	42.1%	36.8%	21.1%	100%
كاثوليكي	عدد	5	8	2	15
	%في المذهب الدينيّ	33.3%	53.3%	13.3%	100%
غيره	عدد	0	1	0	1
	%في المذهب الدينيّ	0%	100%	0%	100%
المجموع	عدد	61	92	28	181
	%في المذهب الدينيّ	33.7%	50.8%	15.5%	100%

رسم بياني بالأعمدة

الموقف من سياسات الدول
أؤيد
محايد
أرفض
35 30 25 20 15 10 5 0
سني شيعي درزي ماروني أورثوذكسي كاثوليكي غيره

استنتاجات الدّراسة الميدانيّة

يُشير تحليل الجداول المتقاطعة إلى أثر الانتماء الدينيّ الضعيف، في ما يتعلّق بأفضليّات المشتركين ومعتقداتهم في هذه الاستمارة. ويتبيّن، ولمرّة واحدة فقط، أنّ الزواج المتداخل بين الطوائف المتقاطعة، ليس في ازدياد، وذلك بسبب غياب الزواج المدنيّ الاختياريّ. ومن ناحية ثانية، اعترف معظم المشتركين بأنّ التزاماتهم الدينيّة وسطيّة، وإن تكن الحقيقة أنّ قسماً معيّناً منهم يحترمون الطقوس، أو الممارسات الدينيّة.

واعتبر معظم المشتركين، أنّ الطائفيّة عقبة أمام بناء الدّولة الحديثة في لبنان، ورأوا أنّ الامتيازات الطائفيّة، وفدراليّة الطوائف، والتمثيل الانتخابيّ الطائفيّ، لا تُوفر الحماية الكافية أمام تهديد تقسيم البلد. ولدى استعادة الأحداث الماضية، أكّدوا أنّ العِلْمانية تولّد المواطنة. ووصولاً إلى هذه النتيجة، فإنّ غالبيّة المشتركين يدعون إلى الزواج المدنيّ الاختياريّ، وإلى قانون انتخاب جديد، يستند إلى صيغة التمثيل النِّسبيّ، وإلى ضرورة وجود أحزاب سياسيّة، على مستوى الوطن، كإصلاحات ضروريّة عبر سنّ القوانين، بشكل منتظِم.

وأما بالنسبة إلى القضايا الاقليميّة، فتبيّن أنّ المشتركين لا يبدون اهتماماً ملحوظاً بموضوع الوحدة العربيّة، غير أنهم يتابعون ويعرّفون إسرائيل بأنّها العدوّ، ومركز التهديد لهم. وأمّا في ما يتعلّق بالسياسات الخارجيّة، عند بعض الدول العربيّة، والقوى العظمى، فإنّ معظم المشتركين لا يُقرّون بالتدخّل الأجنبيّ، من أي نوع كان، في الشؤون الداخليّة لبلدهم، رغم أنّ عدداً لا بأس به، يحبّذ إقامة علاقات وديّة مع المملكة العربيّة السعوديّة وفرنسا. وخلاصة القول: إنّ معظم المشتركين يعرّفون أنفسهم بأنّهم "اللبنانيّون" أوّلاً.

الخاتمة

في مساوئ الفكر الطائفيّ

أن ماضي لبنان المزدهر (1943–1975)، وحاضره المأساويّ، جعلا تاريخه يترجّح بين النزاعات والتسويات. إنّ أزمات 1975، 1958، و2005 المستمرّة، شكلت معاً حالة استقرار على حافّة الهاوية، وعكست المأزق المستمرّ، في مجتمع تعدديّ، مثل لبنان. نعم، برهن لبنان على قدرة رائعة على تحقيق الاستقرار والنموّ الاقتصاديّ، منذ فجر الاستقلال، وحتّى منتصف السبعينيّات من القرن الماضي.

يدّعي كثيرون أنّ الفضل، في ذلك الاستقرار، يعود بشكل رئيسيّ، إلى سياسة التوافق التي اعتمدها اللبنانيّون نهجاً للحكم. لكن، عندما فشل هذا النهج تاريخيّاً، أمام تعاظم التحدّيات الداخليّة والخارجيّة، انهار النظام السياسيّ بسهولة مرّتين، في العام 1975 وكذلك في العام 2005. شملت تلك التحدّيات كلّ النظم السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة المرتبطة بالنظامين: الإقليميّ والدوليّ، كما شملت كلّ النموذج السياسيّ والاجتماعيّ والقيم الأمنيّة – الدينيّة المسيطرة على مجمل المشهد الداخليّ اللبنانيّ.

إنّ البحث عن حلّ جزئيّ للأزمة، أي معالجة أحد المستويين: الداخليّ أو الخارجيّ، يعني أنّ فهمنا للمسألة اللبنانيّة لا يزال منقوصاً. من هنا، فإنّ المرء لا يمكنه أن يغضّ الطرف عن الصراع الاقليميّ، وعن التدخّلات الدوليّة، كونها

مؤثرات مهمّة في الوضع اللبنانيّ، وإنّه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن يتخيّل المراقب لبنان مستقرّاً، بدون إيجاد تسوية عادلة للقضيّة الفلسطينيّة. في العام 1815، ساهم أمير النمسا Prince Klements Von Matternich في صياغة أوروبا الحديثة، بعد انعقاد مؤتمر فيينا. لكن، قبل أن يرسل الأمير سفيره إلى القسطنطينيّة، بسبب تأزّم "المسألة الشرقيّة"، على خلفيّة التدخل الأوروبيّ في شؤون السلطنة العثمانيّة، أخطر سفيره بإبلاغ السلطان الرسالة التالية: "إذا نشبت الحرب في لبنان، فستطال بنيرانها المشرق كلّه. وإذا ساد السلام في ربوع لبنان، فسيعمّ خيره في المشرق كلّه..."[1]. من جهته، اعتمد بول سالم نفس المنطق بقوله: "إنّ لبنان المستقرّ سيسهم في إشاعة السلام والاستقرار في المنطقة. أمّا إذا انفجرت المنطقة فإنها سوف تدمّر لبنان"[2].

غير أنّ الشعب اللبناني لا يمكنه انتظار إيجاد حلّ للقضيّة الفلسطينيّة، حتّى يباشر ببناء دولته الحديثة. إنّ الأحداث المؤلمة في التاريخ اللبنانيّ علّمتنا أنّ بناء دولة قويّة، عادلة وقادرة، تحصّن لبنان في مواجهة المخطّطات الخارجيّة. وللوصول إلى هذه الغاية، ينبغي أن يكون لدى اللبنانيين الشجاعة لتبيان العقبات التي تحول دون قيام دولتهم المنشودة. وأهمّ تلك العقبات تكمن في النظام السياسيّ الطائفيّ، الذي لا يولّد سوى الأزمات والحروب. من جهتها، ترى صفيّة سعادة Safia Saadeh أنّ "التركيبة الطائفيّة تعيق وجود شعور جامع يريد التطوير، ويغلق الأبواب أمام محاولات خلق ولاء وطنيّ يحلّ محل الولاء الطائفيّ[3]. أمّا كمال الصليبي فيؤكّد "أنّ فرص بقاء لبنان كبلد تتوقّف

---

1 - N. Shehadi, "War in Lebanon means war in the Levant", the Daily Star, 18 April 2005, p.10.

2 -P. Salem, "The Future of Lebanon", Foreign Affairs, p.24.

3 -S. Saadeh, The Social Structure of Lebanon: Democracy or Servitude?, (Beirut: Editions Dar An-nahar, 1993), p.116.

على قدرة الجمهوريّة اللبنانيّة بأن تقفز فوق تاريخها لتصبح دولة ديموقراطيّة تهتمّ بالمواطنين أكثر مما تهتم بحقّ الجماعة أو الطائفة"[4].

في كتاب التوجيه والإعداد المعنويّ، الصادر عن قيادة الجيش – مديريّة التوجيه، في العام 2005– وفي فصل "الثوابت الوطنيّة"، نقرأ ما يلي: "إلى الخطر الصهيوني ثمّة أخطار عدّة تهدّد لبنان، وتحديات عليه مواجهتها. فالطائفيّة تشكّل خطراً يهدّد النظام اللبناني القائم على المشاركة والتوازن والتوافق. وهي بمثابة استغلال للدين أو المذهب، لمصالح خاصّة فئويّة أو سياسيّة، بينما الأديان علاقة بالخالق تظهر بجوهر واحد وأشكال مختلفة وتدعو إلى الفضائل"[5]. هذا يعني أنّ خطر الطائفيّة على وجود لبنان يوازي الخطر الصهيونيّ، بل يضاهيه. فاللبنانيّون يواجهون الإرهاب الصهيونيّ موحّدين، بينما تكرّس الطائفيّة انقسامهم واقتتالهم وإنهاء دور وطنهم على أيديهم.

إنّ الانقسام الطائفيّ كرّس، ومنذ الاستقلال وحتّى اليوم، طائفيّة النظام السياسيّ، ووضع لبنان في دائرة الاستهداف الاقليميّ والدوليّ. فالطوائف في تناحرها الدائم للتسلط، إنما تشرّع الأبواب أمام التدخّل الأجنبيّ في الشؤون الداخليّة، وتضع لبنان، وبشكل دائم، أمام أزمات كبرى، لا يمكن لنظامه السياسيّ، بطبيعته الهشة، معالجتها. فبعد كلّ عقد ونيّف من الزمن، تنفجر في لبنان أزمة سياسيّة، تعرّض وجود الوطن لخطر الزوال. فبعد 15 سنة من الاستقلال، انفجرت أزمة العام 1958، ثم تلتها الحرب الأهليّة الكبرى التي بدأت العام 1975، والتي انتهت العام 1990، وأخيراً، وبعد 15 سنة (1990–2005) انفجر لبنان بأزماته المتعدّدة في 14 شباط 2005، أي لحظة اغتيال الرئيس الحريري، ولا زالت مفاعيل تلك الأزمات قائمة وتنذر بشرّ مستطير، مع

4 -K. Salibi, "The Historical Perspective", in W. Shehadi and D. Mills, (ed), Lebanon: a History of Conflict and Consensus, p.12.

5 -التوجيه والاعداد المعنوي، قيادة الجيش اللبناني: مديرية التوجيه، 2005، ص 51.

عودة الحديث إلى التقسيم، على الطريقة القبرصيّة، أو التجزئة، أو التفتيت، على الطريقة العراقيّة.

إنّ نظام لبنان الطائفيّ لا يولّد إلاّ الأزمات. ففي بحثه عن أسباب "علّة لبنان"، يرى منير خوري أنّ السلوك الطائفيّ في لبنان "يقوم بنسف كافة الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة الوطنيّة والسلام والتماسك الاجتماعيّ"[6]. وما زاد الأمور تعقيداً أنّ الطائفيّة باتت عند أتباع الفكر الطائفيّ "صمّام الأمان" للحفاظ على عدد من الامتيازات والمناصب المحتكرة والمصالح المستشرية. أمّا في أوقات الأزمات، فإنّ أتباع الفكر الطائفيّ يدركون مصيرهم، من خلال المقاييس والمعايير الطائفيّة، وليس على أساس فرديّ أو طبقيّ أو علمانيّ[7]. فلبنان بالنسبة إليهم "طائر يحلّق بعائلات لبنان الروحيّة"، ويقوم على أساس الحلول الوسط، التي تحمل في طيّاتها البذور لأزمات مستقبليّة.

إنّ الحديث عن المشكلة الطائفيّة في لبنان، يطال كلّ نواحي الحياة عند اللبنانيين:

أولاً، تخفي المسألة الطائفيّة، في طيّاتها، مسألتي الهويّة والانتماء. حتّى إنّ وثيقة الوفاق الوطنيّ، لم تخرج، هي الأخرى، من كونها تسوية جديدة لمفاهيم قديمة. وقد تمثلت هذه التسوية في قبول المسيحيين الإصلاح السياسيّ، والتوازن في السلطة، وتأكيد عروبة لبنان، في مقابل تأكيد السيادة والاستقلال ونهائية الوطن (بدل الكيان) وانسحاب القوّات غير اللبنانيّة من لبنان. وحيث إنّ الميثاق الوطني اختزل مسألة الهويّة، فقد أقرّت الوثيقة بوجود انتماءات متعدّدة، تساهم في تكوين الهويّة الوطنيّة، محاولة تنظيم مجالات تعبير كلّ منها، بشكل يشعر معه الطائفيّ والمذهبي والقومي بأنّ الاتّفاق قد عبّر عن طموحه، بدون حسم الجدل التاريخيّ القائم.

6 - منير خوري، ما هي علة لبنان ؟ بيروت: دار الحمراء، 1990، ص 107.

7 - المصدر السابق، ص 109 -110.

ثانياً، غيّبت الطائفيّة تطبيق الدستور وقواعد اللعبة الديموقراطيّة. ففي لبنان، لا يمكن الحديث عن الديموقراطيّة، في ظلّ الطائفيّة السياسيّة. وهذا الأمر أنتج إشكاليّات في المؤسّسات الدستوريّة، التي لا تتضمّن تمثيلاً حقيقيّاً لكلّ الشرائح الاجتماعيّة. ففي مؤسّسة مجلس الوزراء، مثلاً، قد يتمّ توزير أشخاص يمثّلون أقليّات في طوائفهم، على حساب آخرين، يعطون تمثيلاً أقوى لنفس الطوائف.

كرّس الميثاق، ومن بعده الوثيقة، دور الطوائف في نظام الحكم. وهذا ما حصل في الممارسة العمليّة، إذ انكفأ كلّ فرد إلى طائفته، ومن ثمّ إلى مذهبه، كونهما الباب الرسميّ للوصول إلى الوظائف العامّة، وراح كلّ مواطن يمرّ بزعماء طائفته، قبل أن يصل إلى الدولة. وهكذا، أصبح الانتساب إلى الدولة، ومن خلفها إلى الوطن، انتساباً غير مباشر عن طريق الطائفة. وفي هذا الإطار، لا يخرج اتّفاق الطائف عن كونه إعادة تنظيمٍ للدولة، على أساس طائفيّ جديد. فبدلاً من المشاركة المارونيّة- السنيّة في الحكم، أوجد اتّفاق الطائف صيغة جديدة، تمثلت بسلطة "الترويكا"، على أساس المشاركة المارونيّة- السنيّة – الشيعيّة، ما جعل الحكم طريقاً لتقاسم الدولة، تحقيقاً لمكاسب مذهبيّة.

ثالثاً، أعاقت الطائفيّة بناء الدولة الحديثة. فالنظام الطائفيّ جعل المساواة والعدالة حكراً على بعض اللبنانيين، دون سواهم، وبخاصةٍ على حساب أبناء الطوائف الذين يعيشون خارج المدن. وحقيقة الأمر أن نظام الطوائف يقضي على طموح الأفراد، وبخاصّة المبدعين منهم، ويمنع – عكس لغة العقل والمنطق- التعاطي مع المسائل المطروحة بشكل علميّ. أخيراً، إنّ نظام الطائفيّة السياسيّة هو نظام يقرّ بحقوق سياسيّة للطوائف، بوصفها أجساماً وسطيّة بين الدولة والمواطن. وفي نظامٍ كهذا، تشكّل الطوائف بنية موازية للدولة، إذ تقاسمها الصلاحيّات في ميادين تعدّ في الدولة الحديثة حكراً على الدولة، مثل ميدان الأحوال الشخصيّة المنوّطة بالمحاكم الشرعيّة.

ويمكن ملاحظة طائفيّة النظام، على صعيديّ الدستور والمجتمع.

أولاً، في الدائرة الدستوريّة: إنّ النظام الدستوريّ في لبنان هو نظام طائفيّ بمقتضى الفقرة (ي) من مقدّمة الدستور، وطبقاً لما نصّ عليه الدستور من تبنٍّ لقاعدة التوافق الطائفيّ في المواد 24 و65 و95، ووفقاً للمادتين 9 و10 اللتين نصّتا على حريّة التعليم، واحترام نظام الأحوال الشخصيّة للطوائف. وطبقاً للمادة 19 من الدستور التي تعطي الحقّ حصرياً لرؤساء الطوائف بمراجعة المجلس الدستوريّ.

ثانياً، هناك دائرة الانتماء الطائفيّ، إذ إنّ السلطة تستمد شرعيّتها من قدرتها في الحفاظ على صيغة "العيش المشترك"، بين اللبنانيين، ما يعني أنّه ينبغي على السلطة أن تأخذ في الاعتبار الواقع الطائفيّ للمجتمع.

كلّ هذا جعل الطوائف تشكّل دويلات ضمن الدولة، وتدعّم دورها الدينيّ والدنيوي. ويمكن ملاحظة ذلك على النحو التالي:

1- وجود أجهزة قضائيّة لدى الطوائف، تقرر مصير المواطنين في مجال الأحوال الشخصيّة.

2- للطوائف مؤسّسات مدنيّة من مدارس وجامعات ومستشفيات وهيئات خيريّة.

3- توفر الطوائف النخب على الصعيد السياسيّ.

أمّا بدعة المشاركة المضمونة للطوائف، على مستوى المؤسسات العامة، فقد أدّت إلى ما يلي:

1- إرضاء الطوائف على حساب حقوق المواطن.

2- قيام تحالف بين الكوتا الطائفيّة والفساد.

3- تطييف الحياة السياسيّة برمّتها.

تجدر الإشارة إلى أنّ توافق الطوائف، لا يحقّق مصلحة لبنان العليا، لأنّ من مصلحة الطائفيين الممسكين بزمام الأمور أن تبقى الدولة غير قادرة، وغير فاعلة. أضف إلى ذلك أنّ الاصطفافات المذهبيّة لا تؤدي إلى الوحدة الوطنيّة.

وفي رأينا، أنّ تحالف طائفة مع أخرى، يساوي فقط ذلك التحالف في مواجهة تحالف آخر من طوائف أخرى، الأمر الذي يغذّي روح الخوف والشكّ عند كل الأقليّات، التي تؤلّف مجتمعة مكوّنات المجتمع اللبناني.

وكانت هذه أهمّ القواعد التي طبّقت، والتي لا تزال تطبّق، في حكم لبنان. ويمكننا إيجازها هذه القواعد على النحو التالي:

1. إن ارتباط الرئاسات الثلاث الكبرى بالانتماء الطائفيّ قد طمس المبدأ الدستوريّ القائل بفصل السلطات. فقد حكم لبنان بدستور مكتوب، غير مطبّق، أمّا الدستور المطبّق، فهو غير مكتوب.
2. غلبت على ممارسيّ الصلاحيّات الدستوريّة الصفة التمثيليّة الطائفيّة، لتصبح حدود صلاحيّاتهم، بالتالي، حدود حقوق طوائفهم وأدوارها.
3. بانطلاق القيادات الوطنيّة، من قواعد الزعامة الطائفيّة، استحال قيام أيّ زعيم بدور وطنيّ، ما لم يكن زعيم طائفته، أو زعيماً في طائفته، أولاً.
4. اعتبار الوظائف العامّة، من إداريّة وفنيّة وعسكريّة، مغانم للطوائف، تتوزّع عليها، بموافقة زعمائها وممثّليهم، بل بواسطتهم، ما عطّل معنى الكفاءة، وألغى مبدأ المساواة.
5. توزيع المنافع الاقتصاديّة، حتّى عندما تتنكّر في زيّ خطّة إنمائيّة، كأنّها أسلوب يتقاسمها الزعماء، تبعاً لنفوذهم الشخصيّ.
6. طغيان السلطة التنفيذيّة، بسبب إمساكها بخيوط المنافع والمغانم، على السلطة التشريعيّة المبعثرة، نتيجة التبعثر الطائفيّ.

أمّا أهمّ نتائج هذه القواعد للنظام السياسيّ الطائفيّ، فنوجزها على النحو التالي:

1. قيام هوّة سحيقة بين الحكم والشعب.
2. ضياع الهويّة الوطنيّة.
3. ترسيخ القبليّة الطائفيّة وزعامتها وإقطاعيّاتها.
4. غياب أو تغييب الأحزاب الوطنيّة، ثمّ شيخوختها من غير أن تكون لها فعاليّة بحجم مبادئها.
5. تخلّف لبنان السياسيّ.

في مساوئ التوافقيّة

قبل الولوج في تفنيد المعوقات التي تمنع بناء الدولة الحديثة، لا بدّ من التذكير أنّ التعاقد بين الطوائف، (الميثاق 1943 والوثيقة 1990)، قد جاء نتيجة تسوية. وفي رأي الدكتور ناصيف نصار "أنّ التسوية كمبدأ دائم في السياسة الداخليّة دليل جمود، وأسلوب تجميد. فالإنسان يلجأ إلى التسوية، عندما يستعصي عليه الحلّ الذي يرغب فيه. لكنّ التسوية كمبدأ دائم في السلوك السياسي، إنّما تعني مصلحة الأطراف المعنيّة في تجميد الوضع على ما هو عليه، حتّى يتسنّى لها استغلاله. وفي الواقع، يدافع السياسيّون اللبنانيّون عن التسوية الطائفيّة في الحكم والمجلس النيابيّ، لأنّهم يؤمّنون بذلك حصّتهم، دونما اضطرار إلى فكر سياسيّ جديد... وهذا يعني، أنّ الاختلاف على البديل من أسباب التمسّك بالنظام الطائفيّ"[8].

---

8 - ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد، الطبعة الخامسة، دار الطليعة، بيروت، 1995، ص 111-112.

أمّا أهمّ العوائق التي تمنع بناء دولة المواطنة، فهي:

1- إنّ التعاقد المؤسّس للكيان اللبناني، ليس تعاقداً بين الدولة ومواطنيها؛ بل هو تعاقد بين جماعات مختلفة، من حيث الهويّة الذاتيّة لكلٍ منها، وهذا ما لا يتلاءم مع مبادئ الوطنيّة وشروطها، وغنيّ عن القول: إنّ الجماعة ليست مواطناً، والمواطن، من جهته، هو فرد وليس جماعة. فكيف بالإمكان تطبيق مفهوم المواطنة في لبنان، ما دام العقد المؤسّس للمجتمع اللبنانيّ هو عقد بين الطوائف، وليس بين الأفراد؟

2- ليس الأفراد مخيّرين في الانتماء إلى هذه الطائفة أو تلك، كما أنّ للطائفة بعداً ثقافياً من ناحية اللغة، والأسماء، والعادات، وأنماط السلوك. وفي أحسن الأحوال، فإنّ ولاءات الفرد تتوزّع على ثلاثة دوائر: العائليّة، والإقطاعيّة، والطائفيّة، ذلك المثلث الجهنميّ الذي جعل من اللبنانيين وقوداً لحروب أهليّة عبثيّة.

3- في اللغة العربيّة: إن تعبير مواطنيّة أو مواطنة، مشتقّ من كلمة وطن. وفي اللغتين: الفرنسية والإنكليزية، تشتقّ المواطنة من كلمة مدينة City أو Cité، كأن نقول Citizenship أو Citoyenneté. في اللغة العربيّة، هناك مشكلة في المصطلحات، إذ إنّ مصطلح "الوطن العربيّ"، مثلاً، ينفي وجود الوطن اللبنانيّ. تاريخيّاً، تبنّى المسلمون اللبنانيّون مقولة الوطن العربيّ، وعدّوا لبنان قطراً أو كياناً، بينما نادى بعض غلاة المسيحيين بالأمّة اللبنانيّة. فبالنسبة إلى الشيخ بيار الجميّل، مؤسّس حزب الكتائب، "اللبنانيون أمّة تجمعهم قوميّة واحدة، هي القوميّة اللبنانية. والقوميّة الواحدة من أهمّ مرتكزات الوطن واستقراره وديمومته"[9]. وهذا الانقسام الطائفيّ، حول ماهيّة لبنان، يعدّ جزءاً من "الحصاد المرّ" Bitter legacy الذي تصادمت فيه تعابير القوميّات الثلاث، العربيّة والسوريّة واللبنانيّة، بعد إعلان دولة لبنان الكبير، العام 1920.

---

9 - بيار الجميّل، لبنان: واقع ومرتجى، بيروت: منشورات الكتائب اللبنانية، 1970، ص 38.

4- في الهويّة الدينيّة: شهدت تفجيرات أيلول 2001، صعود تيّارات إسلاميّة أصوليّة، كالقاعدة وغيرها من الحركات الجهاديّة والسلفيّة والإخوانيّة، وغيرها. هذه الحركات، التي تعتمد العنف المسلّح سبيلاً للتغيير، لا تعترف بالكيانات الدستوريّة، وبالتالي فهي مناقضة لفكرة المواطنة في الأبعاد التالية:

أ- لجهة إحلال الشريعة الإسلاميّة محل القانون الوضعيّ.

ب- لجهة إلغاء المشاركة السياسيّة، كون السلطة حكراً على "الأمير الإسلاميّ" أو الخليفة.

ج- لجهة العمل على إلغاء الهويتين: الوطنيّة (الكيان) والقوميّة (العربيّة).

5- البعد السياسيّ – الطائفيّ: إنّ تاريخ لبنان شاهد على أنّ قرار الحرب والسلم هو بيد الطوائف. فالصراع في لبنان، هو صراع عموديّ بين الطوائف، كما أنّ التوافق هو أيضاً توافق بين الطوائف، وليس بين اللبنانيين. وعليه، فتاريخ لبنان هو تاريخ بلد ممنوع من الاستقرار، وممنوع من الانفجار؛ وهذه الحالة القلقة، دفعت بزعماء الطوائف الى اعتماد التوافقيّة نهجاً للحكم.

والتوافقيّة، في أحسن الأحوال، هي مرحلة انتقاليّة، يعوّل عليها لتحقيق الاستقرار في مجتمع منقسم ومتعدّد، قبل الانتقال الى الحكم الديموقراطيّ.

وهذا ما أشارت اليه وثيقة التفاهم، بين التيار الوطنيّ الحرّ وحزب الله، إذ جاء في الفقرة الثانية:

إن الديموقراطيّة التوافقيّة تبقى القاعدة الأساس للحكم في لبنان، لأنّها التجسيد الفعليّ لروح الدستور، ولجوهر ميثاق العيش المشترك. من هنا، فإنّ أيّ مقاربة للمسائل الوطنيّة، وفق معادلة الأكثريّة والأقليّة تبقى رهن

تحقق الشروط التاريخيّة والاجتماعيّة للممارسة الديموقراطيّة الفعليّة، التي يصبح المواطن قيمة بحدّ ذاتها [10].

وليس بالضرورة أن تمهّد التوافقيّة الطريق لقيام حكم ديموقراطيّ حقيقي. فحتّى اليوم، لم تؤدِ التوافقيّة الى شيء، فلا استقلاليّة الدولة الصحيحة قد تمّت، ولا التآخي والتآلف بين المواطنين قد تمّا، ولا رضيت جميع الفئات، لأن التوافقيّة قد بنيت على فكرة تكريس الفئويّة، وعلى فكرة المساومة الوطنيّة، والتوازن بين الطوائف المتنافرة المتضاربة الاتجاهات[11].

وهذا يعني أنّ المساومة التي اخترعتها التوافقيّة تحافظ على الفرقة المجتمعيّة وتعمّمها. بمعنى أكثر دقّة، إنّ التوافقيّة تقدّم للطوائف المتعاقدة **شروط "سلم أهليّ" وهدنة بين حربين**، ليتمكّنوا خلالها من مراجعة نقديّة عقلانيّة لتفادي دورة عنف جديدة. وعلى اللبنانيين الإقرار بهذه الحقيقة، كدافع لتطوير نظامهم السياسيّ.

لقد طالت الأزمة اللبنانيّة كثيراً، ويجب أن تصل الى نهاية قريبة. فلبنان لا يتحمّل الحلّ العلمانيّ، لأن ذلك يهدّد الوجود الحقيقيّ لكلّ الامتيازات الطائفيّة. إضافة الى أنّ لبنان يفتقد الأحزاب الوطنيّة العابرة للطوائف، والقادرة على فرض الخيار العلمانيّ. فالأحزاب الاشتراكيّة والقوميّة (عربيّة وسوريّة)، التي تضمّ بين صفوفها أعضاء من كلّ الطوائف والمذاهب الدينيّة، قد أصابها الترهّل وشاخت، من جراء سلسلة الأزمات الطائفيّة المتلاحقة، التي تورّط بها اللبنانيّون، على مدى تاريخهم السياسيّ.

حتّى إنّ الديموقراطيّة على النسق الغربيّ بقيت، هي الأخرى، مجرّد طموح، وهدف بعيد المنال، ذلك، لأن لبنان بلد طائفيّ، وليس بلداً ديموقراطيّاً، لأن

---

10 - وثيقة التفاهم بين التيار الوطني الحر وحزب الله، 6 شباط 2005.

11 -جوزاف مغيزل، كتابات جوزاف مغيزل، الجزء الاول، دار النهار للنشر، بيروت: 1997، ص 74.

الديموقراطية تنمو وتزدهر في بلد علمانيّ فقط. وهكذا، فإنّ نموّ الديموقراطية في نظام طائفيّ، أي على مستوى التركيبة السياسيّة، يعني السماح لطغيان الأقليّة الدينيّة[12]. فالناس في لبنان هم "قطعان" في مذاهب، وليسوا، ولن يصبحوا، مواطنين في دولة تبادلهم الولاء بتوفير الحماية لهم.

ولبنان ليس محصّناً أيضاً لمواجهة أخطار الإسلام السياسيّ. فقد برزت الأصوليّة الإسلاميّة، ونجحت في إنشاء حركات ميليشيويّة، وتعاظمت قوّتها، خاصة بعد هجمات تنظيم القاعدة في الولايات المتّحدة، في 11 أيلول 2001. لكن، ونظراً إلى طبيعة المجتمع اللبنانيّ التعدّدية، يبدو أن قيام "ولاية" ثيوقراطيّة في لبنان أمراً غير ممكن، أو مستحيلاً.

وعلى الرغم من ذلك، يبقى التعصّب الدينيّ تهديداً مرعباً لمجتمع منفتح على التسامح الدينيّ الذي يجب أن يكون مقبولاً، كجزء من تراثنا في لبنان والمشرق. ويبدو أنّ الخطر ما يزال داهماً، لأنّ تقليص حجم الطبقة الوسطى، وإفقار البلد، سيقودان الى فراغ سياسيّ يملأ، بالتالي، من قبل الحركات الأصوليّة التي تنوي إقامة "ولاية" يحكمها رجال الدين، على قواعد الشريعة الإسلاميّة[13]. وتخلص صفية سعادة الى القول: "إنّي أعتقد أنّ نتائج مثل هذه الحركات لن تقود إلى الديموقراطيّة؛ بل الى كثير من إراقة الدماء في المنطقة"[14].

من هنا، تبدو الحاجة ملحة ليبدأ اللبنانيّون عملية إلغاء الطائفيّة السياسيّة، كنقطة انطلاق نحو تحديث الدولة. وعلى الشعب اللبنانيّ أن يدرك الحقائق التالية التي ضخّتها التوافقيّة في نظامه السياسيّ:

1- التوافقيّة هي إجراء مؤقّت لمعالجة أزمات اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة معقّدة.

---

12 -S. Saadeh, The Social Structure of Lebanon: Democracy or Servitude ?, p. 118.

13 -المصدر نفسه، ص 119.

14 -المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

2- لا تهدف التوافقيّة، ولا تستطيع تحقيق انسجام اجتماعيّ، أو وحدة متكاملة، وهي، في أحسن أحوالها، صيغة تشبه حالة المساكنة بين الزواج والطلاق.

3- لم تستطع التوافقيّة أن تجنّب لبنان معاناة حربين أهليّتين، ولا أن توفّر الآليّة الضروريّة لحلّ الأزمة الوطنيّة، عام 2005.

4- غالباً ما تحصل الصيغ التوافقيّة، بعد حدوث الأزمات، التي سرعان ما تعود وتنفجر مجدّداً. ويدفع أيّ تبدّل أو تغيير في الموازين الديموغرافيّة الدقيقة عادة بإحدى الجماعات، إلى العمل على زيادة حصّتها في كعكة الدولة. وقد كشفت الترتيبات المدبّجة في الميثاق الوطنيّ(1943) وفي اتّفاق الطائف (1989) وفي اتّفاق الدوحة (2008) ضمناً أو علانية، أنّ تبدّل موازين القوى لصالح طائفة ما، أو مجموعة طوائف، جاء نتيجة اضطرابات مسلّحة. ومع مرور الزمن، تعود الاعتراضات وتطفو على السطح، إذا ما حاولت إحدى الطوائف، أو إذا تحالف بعض الطوائف، لتغيير الأمر الواقع، على حساب طوائف أخرى. وتكمن خطورة الأمر في أنّ الأساليب الطائفيّة لا تترك مجالاً، أو مساحة، للطوائف الأخرى، بل تحاول إلغاء كلّ المنافسين وعزلهم، أو إقصاءهم.

5- من الصعب جدّاً، في النظام التوافقيّ، ترجمة مبدأ المساواة إلى خطوة ماديّة ملموسة مرضية، لأنّ كلّ جانب يشعر بأنّه غير متساوٍ بالقدر الكافي.

6- توفر التوافقيّة مخرجاً للتملّص من المسؤولية الوطنيّة. مثال على ذلك، من يتحمل المسؤوليّة في النظام التوافقيّ، عندما يفرض التوافق على جميع الأفرقاء، من قبل قوى خارجيّة، لها مصالح آنيّة، هي الأخرى؟

7- إنّ النظام التوافقيّ هو صيغة تقليديّة، تعيق المساعي نحو التغيير الاجتماعيّ، لأنّ كلّ خطوة إصلاحيّة تتطلّب موافقة كلّ الأطراف، التي تحاول

الحصول على المزيد، وهذه الأطراف هي غير مستعدّة للتنازل عن أيّ امتيازات حصلت عليها، في توافقات سابقة.

8- إنّ التمثيل التوافقيّ على الأساس الطائفيّ، لا يحمي لبنان من أخطار التقسيم والابتلاع والتوطين.

9- التوافقيّة هي عبارة عن اتّفاق بين لاعبين أساسيين، تترك الأفراد خارج إطار اللعبة السياسيّة. وإلاّ، لماذا لم يجرِ استفتاء شعبيّ على أيّ من الاتّفاقات التوافقيّة؟ وهذا ما يجعل الصيغ التوافقيّة مجرّد مشاريع آيلة للسقوط، لعدم التوصّل الى إجماع في الرأي، من قبل مجموع الشعب حولها[15].

10- يبدو النظام التوافقيّ، في مواجهته لأيّ تغيير بنيويّ، غير قادر على مجاراة التطوّرات العلميّة والعقلانيّة.

لقد ولّد النظام التوافقيّ، حسب مدلول شروطه، بعض العقبات الكأداء، أمام بناء دولة عصريّة في لبنان:

أولاً: إنّ هجرة النُّخب الفكريّة، على مدى السنين، سمحت للفئات المتطرفة وللزعماء من رجال الدين، بأن يقوموا بأدوار سياسيّة مهمّة، ويُلقوا "عظات سياسية" أيام الأحد والجمعة على التوالي، بدلاً من أن يلتزموا بأدوارهم الدينيّة، ويوضحوا للمؤمنين السُّبُل الإلهيّة للخلاص الذاتي.

ثانياً: لم يمهّد قانون الكوتا، بين الطوائف، الطريق للبدء بإصلاحات تلائم بعض التغيّرات الاجتماعيّة، وذلك، خشية إيجاد صيغ عدم التوازن بين الطوائف.

ثالثاً: إنّ التركيبة التوافقيّة تحدُّ من حريّة الفرد الذي ينشد التغيير في الولاء السياسيّ، وتعترض سبيل صياغة شعوره الوطني.

---

15 -المصدر السابق، ص 121-122.

رابعاً: وأخيراً، إنّ الأنموذج التوافقيّ قد سمح بازدواجيّة السلطة "الشرعيّة"، بين الدولة من ناحية، ومختلف رجال الدين من ناحية أخرى. لقد سمح هذا الأنموذج بأن يكون لرجال الدين رأيهم الخاص في شؤون المواطنين. ونتيجة لذلك، ولّدت قوانين الأحوال الشخصيّة مواطنين غير متساوين، كونهم خاضعين لقوانين مختلفة[16].

إنّ الاندماج الاجتماعيّ هو نقيض التجزئة، غير أنّ الاندماج لا يعني بالضرورة تحويل المجتمع اللبناني إلى طائفة واحدة؛ بل على عكس ذلك، فإنّه "يقتضي، ضمناً، وجود التنوّع والاختلاف، كما أنّه يتضمّن تفاعلاً أيضاً، حتّى يتمكّن كل المجتمع من أن يقوم بدوره بشكل مناسب"[17].

فعلى المستوى البنيويّ، ينبغي إنشاء مؤسّسات جديدة، لديها القدرة على قيادة الشعب اللبنانيّ الى مرحلة، يكون باستطاعته عندها تقرير مصيره بنفسه. وللوصول الى هذه الغاية، على الشعب اللبنانيّ أن يستكشف ويتحرّى إصلاحات تطوريّة، تعتمد على مبدأ المشاركة التي يمكن تبنيّها، ليتمّ الوصول الى آليّة أوسع من الديموقراطيّة، تفسح المجال أمام تجديد الحياة السياسيّة، دون اللجوء إلى استخدام السلاح. وفي التحليل النهائيّ، يحتاج الشعب اللبناني إلى نظام سياسيّ، يجعل من الدولة أولويّة في حياة المواطن.

احتمالات بناء الدولة الحديثة

لم يهدف هذا الكتاب في كشفه لمساوئ الفكر الطائفيّ وأخطاره على وحدة لبنان، والى نبش القبور وتوزيع الاتّهامات. فهذا متروك لحكم التاريخ. لكن، ما حاولنا تبيانه، يصبّ في أهميّة بناء الدولة الحديثة، المتحرّرة من أغلال الطائفيّة والمذهبيّة والعائليّة والإقطاعيّة. نعم، إنّ بناء دولة المؤسّسات والقانون هو

16 -المصدر السابق، ص 110-123.
17 -المصدر نفسه، ص 125.

المقدّمة للموازنة بين صحّة التمثيل وفعاليّة الحكم، وفتح المجال أمام تطور الآليّات والبنى، في النظام الديموقراطيّ. وأساس المسألة اللبنانيّة ليس في وجود لبنان مستقلاً، ولا في وجود بلاد لبنانيّة منفصلة؛ بل حتّى ولا في وجود تاريخ لبنانيّ مستقل. إنّ أساس المسألة اللبنانيّة شيء واحد، ألا وهو الطائفيّة. لقد آن الأوان لأن نعتمد العقل شرعاً أعلى في حياتنا المدنيّة، وأن نترك للدين مسألة حلّ مشاكلنا مع السماء، وان نبني سويّاً دولة القانون والمؤسّسات.

وهكذا، فإنّ هذا الكتاب يُشير، بشكل واضح، إلى أنّ هناك وجهتي نظر بالنسبة إلى مستقبل لبنان. الأولى ترى أنّ مشاكل لبنان كثيرة جدّاً، ومعقّدة جدّاً، وكبيرة جدّاً، ومن المستحيل إيجاد حلّ شامل لها. وهناك وجهة نظر ثانية ترى أنّ الحالة ليست مُظلمة الى هذا الحدّ، والسياسة لا تسمح بالتشاؤم. وأمّا هذا التفاؤل، فيستند الى عامل واحد، يرى أنّه: بالرغم من أنّ اللبنانيين يخاصمون بعضهم بعضاً، وينتقدون نظامهم السياسيّ، إلاّ أنّهم جميعاً ينشدون المحافظة على بلدهم، بالرغم من اختلافهم على مشاريع التغيير. فالجميع يرفضون "بلقنة" الدولة، أو دمجها في دولة أخرى، ويبدو أنّ الجميع يوافقون على أنّ الطائفيّة هي انعكاس غير دقيق لمصالحهم وطموحاتهم وآمالهم.

ويبدو، بالتالي، أنّ أيّ صيغة تُعتمد لاسترداد الاستقرار، ينبغي أن تخاطب الانقسامات الطائفيّة الوطنيّة والمذهبيّة والصراع العربيّ- الإسرائيليّ والتحديّات الخارجيّة للسيادة الوطنيّة.

إن الطائفيّة والتوافقيّة تقفان حجر عثرة أمام احتمالات بناء دولة قويّة في لبنان. و"دولة قويّة"، في هذا السياق، لا تعني بالضرورة دولة "فاشِستيّة" أو "ديكتاتوريّة" أو "استبداديّة"، بل تلك الدولة التي تتبنّى استراتيجيّة لتأمين مشاركة المواطن الفعّالة في الحياة السياسيّة، وهذا ما يعزّز الوحدة الوطنيّة في الدولة، التي يمكن توصيفها، عندئذٍ، بأنّها دولة قويّة. ولتحقيق ذلك، لا بدّ من إلغاء الطائفيّة السياسيّة، وبسرعة.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الطائفيّة ليست قضيّة ذهنيّة، أو عاطفيّة فقط؛ ولكنّها أيضاً قضية مصالح مؤسّساتيّة ضيّقة. وبالتالي، يجب تناول موضوع إلغاء الطائفيّة السياسيّة على مستويين: **اجتماعيّ ورسميّ**.

أوّلاً: في أيّ عمليّة تطوير تستلزم تغييرات اجتماعيّة، وسياسيّة عميقة، على أهل الفكر أن يؤدّوا دوراً حاسماً. إنّني أرى أنّ طبقة المثقّفين يجب أن تقوم بدورها بشكل مناسب، كما وأنّ عليها أن تحافظ على الشفافيّة والوضوح، بعيداً عن حبائل وأفخاخ الطائفيّين، وتتبنى مبدأ "المشاركة والتعاون"، الذي يشمل تنسيقاً اختياريّاً وغير رسمي، للأهداف المتنازع عليها، ليتمّ، بعد ذلك، تناولها ضمن حوار سياسيّ مستمرّ، بين المجموعات السياسيّة، والبيروقراطيّة والأحزاب السياسيّة. إضافة الى ذلك، على الطبقة المثقّفة أن تشجّع فكرة المشاركة المجتمعيّة من جانبي العمّال، وأرباب العمل، والاتّحادات النقابيّة، على أن يجري التعبير عن أهدافها، ضمن سياسات وطنيّة.

أخيراً، على الطبقة المثقفة أن تشجّع المؤسّسات غير الطائفيّة (أي مؤسّسات المجتمع المدنيّ) بهدف تأسيس ثقافة المواطنة. وعلى المواطن أن يعي واجبه الوطنيّ، تجاه شريكه في الوطن، دونما الأخذ بعين الاعتبار انتماؤه الطائفيّ والمذهبي.

إنّ الحوار الوطني هو البديل الأفضل عن استمرار الأزمة الوطنية. وقد نال هذا الحوار أخيراً تأييداً شعبيّاً. ففي "مذكرة التفاهم"، بين حزب الله، والتيار الوطنيّ الحرّ الحوار الوطني، تم النظر إلى الحوار على أنّه "السبيل الوحيد لإيجاد الحلول للأزمة التي يتخبّط فيها لبنان؛ لكنّهما اتفقا على أنّ نجاح الحوار ينبغي أن يعتمد على تحقيق ثلاثة شروط أساسيّة:

1- مشاركة الأطراف ذات الحيثيّة السياسيّة والشعبيّة والوطنيّة.

2- الشفافيّة والصراحة، وتغليب المصلحة الوطنيّة على أيّ مصلحة أخرى، وذلك، بالاستناد الى إرادة ذاتيّة، وقرار لبنانيّ حرّ وملتزم.

3- أن يشمل الحوار كلّ القضايا ذات الطابع الوطنيّ، والتي تقتضي التوافق العام.

من جهته، أيّد سالم هذا التوجّه، معتبراً أنّ الحوار الوطنيّ "مسألة جوهريّة" إلى حدٍّ أنّ "حياة لبنان تستند الى قدرة اللبنانيين في المحافظة على الحوار"[18]. وفي رأيه أنّ الحوار يجب أن يبنى على التفاهمات التالية:

1- النظر إليه كعمليّة طويلة الأمد. فدولة في ظروف تشبه ظروف لبنان اليوم، لا تستطيع أن تصل واقعيّاً إلى نتائج ضمن الحوار الوطنيّ، في غضون أشهر قليلة فقط.

2- ألاّ تقتصر عمليّة الحوار الوطنيّ على عدد قليل من السياسيين، بل أن تُشارك فيه النقابات، والأحزاب، ومؤسّسات المجتمع المدنيّ.

3- ألاّ ينحصر الحوار في "المسائل الاستراتيجية"، أي مسألة سلاح حزب الله، بل أن تتوسّع المناقشات، لتشمل كلّ سياسات القضايا الوطنية الأخرى، كقضايا المساواة بين الرجل والمرأة، ودعم الشباب، وحماية البيئة، إلخ[19].

وتتطلّب احتمالات بناء الدولة على المستوى الرسميّ الالتزام بالإجراءات التالية:

1- إنّ التشريع الاستنسابيّ لقانون الأحوال الشخصيّة وتفرّعاته، تحت عباءة الزعماء الروحيين الذين يتبعون قوانين طوائفهم، أدّى إلى انقسام المجتمع إلى مجموعات مختلفة، خاضعة لقوانين مختلفة.

2- إنّ تجديد الحياة السياسيّة بين اللبنانيين، يتطلّب اعتماد النسبيّة لاختيار ممثّلي الشعب، في الندوة البرلمانيّة، كصيغة ذات فاعلية، تضمن دِقّة التمثيل

18- P. Salem, “Thoughts On a Truly National Dialogue”, the Daily Star, 16 September 2008.

19 -المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الشعبي وشفافيّته، وتساهم في تنشيط دور الأحزاب غير الطائفيّة. علاوة على ذلك، يجب أن يشتمل قانون الانتخاب على مواد تسمح للمواطن بأن ينتخب عدداً من النواب (على سبيل المثال 10 من أصل 128) على أساس لبنان دائرة انتخابيّة واحدة، وبعيداً عن الكوتا الطائفيّة.

3- اعتماد اللامركزيّة الإداريّة الموسّعة، التي تكفل المشاركة المحليّة في تطوير المناطق كافة وإنمائها، وتجعل الدولة أقرب إلى حاجات الناس ومتطلبات المواطنين. وفي هذا الإطار، فإنّ دور المجالس البلديّة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في عمليّة الإنماء الشامل، وفي إدارة الشؤون العامّة، وتقليص حجم الضغوطات الاجتماعيّة، واليوميّة، على الدولة.

4- تعزيز الإدارة العامّة، من خلال اعتماد الكفاءة، وإنجاز قانون المساءلة والمحاسبة. ويتطلّب الإصلاح الإداريّ أيضاً، نظاماً مرناً، يتّسع للمراجعة الذاتيّة. وكما ورد على لسان رئيس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري: "إنّ الإصلاح الحقيقيّ للإدارة العامّة، يتمّ عبر تبسيط وتخفيف حقيقيين للأنظمة والمعاملات، وتحديث القوانين والإجراءات، كي تتلاءم مع متطلبات التحدّيات"[20].

5- على الدولة أن تقوم بدورها المناسب، لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين، وبأن تجعل من نفسها أولوية في حياتهم، يشعر معها المواطن بأنّه تحرّر من القيْد الطائفيّ، والولاء المذهبي، لتأمين الخدمات والمنافع الأخرى. وعلى الدولة أن تتابع جهودها في دعم التعليم العام، وتوفير الأمن الاجتماعي، والضمان الصحيّ، ومنح القروض السكنية لجميع أبناء الوطن. عند ذلك، يصبح ولاء المواطن للدولة متقدّماً على ولائه للطائفة.

6- تعزيز قدرات الجيش اللبنانيّ والمؤسّسات الأمنيّة الأخرى، ووضع استراتيجية دفاع وطنيّة لحماية لبنان، ضدّ الاعتداءات الإسرائيلية.

20 - رفيق الحريري، الحكم والمسؤولية، ص 76.

7- دعم استقلاليّة القضاء، عبر إيجاد آلية جديدة لتعيين القضاة، تمنع التدخل السياسي، وتحفظ حقوق الدولة ومؤسّساتها.

8- سَنّ القوانين الضروريّة للقضاء على كلّ أشكال الفساد، والطلب من الحكومة التقيّد بمعاهدة الأمم المتحدة، ذات الصلة.

9- ولضمان مبدأ فصل السلطات بين السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة، يمنع على النائب في البرلمان أن يكون وزيراً في الحكومة.

10- إنشاء مجلسٍ للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحيّة، وتنحصر صلاحيّاته في القضايا المصيريّة الكبرى.

11- الإقرار بأنّ المغتربين اللبنانيين هم سلاح استراتيجي للبنان، ووضع التشريعات التي تكفل لهم الانخراط في الحياة العامّة في وطنهم الأم.

12- سَنّ قانون تشريعيّ يشجّع على إنشاء أحزاب وطنيّة عابرة للطوائف.

13- دعوة المجلس الدستوري إلى تفسير مواد الدستور الخاصّة بسلطة رئيس الجمهوريّة، حسب المادة 49 من الدستور؛ إذ ما معنى القول: أنّ رئيس الجمهوريّة هو "رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن؟" وما هي الوسائل المتاحة له، للسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدة أراضيه وسلامتها؟

14- على لبنان أن لا ينحاز لأيّ محور في الخلافات العربيّة – العربيّة.

إن الهدف النهائيّ من هذه الإصلاحات، هو تسهيل نشر ثقافة الحوار والديموقراطيّة، والسلام بين اللبنانيين. والمهمّ هنا، هو احترام ما يتمّ الاتفاق بشأنه، والاستعداد لمعالجة أيّ خلل أو انحراف عنه.

إنّ حيثيات هذه الإصلاحات تعتمد على الأمور التالية:

أولاً، على المستوى السياسيّ: هناك ترابط ملموس بين الممارسات الديموقراطيّة والتحوّلات نحو بناء الدولة القادرة.

ثانياً، على المستوى الاقتصادي: من المأمول أن يُخطّط لأيّ تعديل بنيويّ اقتصاديّ، بطريقة تُحسّن من فعاليّة الاقتصاد، دون أن تُعرّض للخطر البرامج ذات المنفعة العامّة للمجتمع، أي عدم تخلّي الدولة عن شبكة الأمان الصحيّة، والاجتماعيّة، التي يحتاج إليها المواطن.

ثالثاً وأخيراً، على المستوى الثقافيّ: إن الإطار المتكامل، الذي بموجبه يُحكم لبنان، هو في العمل على بناء القدرة الوطنيّة، من خلال بناء الإنسان، الذي يعني زيادة الاستثمار، في مجال الموارد البشرية، الذي يُمثّل الأساس الذي يستند إليه التطوير والإنماء الاقتصاديّ والاجتماعيّ.

لا شك في أننا نعيش في زمن عصيب يتميّز باقتتال مذهبي ودعوات تكفيرية انتجت أعتى أنواع الإرهاب، وهددت وحدة أوطان ودول، وقد تطال في تداعياتها لبنان. وفي رأينا أن تحقيق دولة المواطنة بأبعادها السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية يعتبر خطوة متقدّمة نحو بناء دولة أكثر عدالة، وأكثر إنسانية، وأكثر منعة. فالمساواة أمام القانون هي دلالة على البعد المدني (الحقوقي). وحق الاقتراع العام للمواطنين يفسر البعد السياسي. والمساواة بين

الجنسين تجسيد للبعد الاجتماعي وحصول كل مواطن على نصيب عادل من الثروة الوطنية تأكيد للبعد الاقتصادي وللبعد الاجتماعي معاً[21].

وعليه، ليست المواطنة مجرد شعور عاطفي وحسب. إنّها، إلى ذلك، التزام وانضباط حقوقي في إطار القانون العام الذي يشمل جميع المواطنين المتساوين أمامه. وبكلمة أكثر دقة، المواطنة هي فعل يقوم فوق ذلك على التفاعل، مثلها مثل المصافحة والمناقشة والمصارحة...

والمواطنة تشير، صراحة وضمناً، إلى الشعور الوطني أو الانتماء إلى الوطن، والاستعداد للدفاع عنه وعن كرامته واستقلاله. والفرد لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح الوطن والدولة، وعندما تصبح العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة.

وللوصول إلى دولة المواطنة، لا بدّ من الإشارة إلى الجانب التربوي التوجيهي لاكتساب المواطنة. والتعرف على قيم المواطنة والقيم المدنية يتم بواسطة مؤسسات رسمية ومدنية.

ومن أبرز القيم المدنية المرتبطة بالتنشئة المدنية نذكر: الحرية في مواجهة الاستبداد، والمساواة في مواجهة التمييز، وتطبيق القوانين في مقابل الفوضى، والالتزام بالمصلحة العامة أو الشأن العام في مواجهة الأنانية، والمشاركة الإيجابية في خدمة المجتمع في مقابل السلبية والانعزال.

إن قيم المواطنة، معززة بالقيم المدنية، من شأنها معالجة القضية الطائفية، أو عقدة الطوائف التي تؤرق حياة اللبنانيين. ذلك لأن قضية المساواة في تطبيق القيم، والمساواة أمام القانون، تحققان الأمن المجتمعي للجميع[22].

21- عدنان السيد حسين، المواطنة: أسسها وأبعادها، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2013)، ص 10- 11.

22- المصدر نفسه، ص 153.

إن ادماج الطوائف في المجتمع الوطني يشدّد الدكتور عدنان السيد حسين، ليس عملية قسريّة، بل عملية تفاعل قائم على الحوار، ومبدأ المشاركة، والشعور بالمسؤوليّة الوطنية. كما أنّ إشراك اللبنانيين في الحياة الوطنية مسألة مساعدة على الاندماج الطوعي. وعلى السلطة عدم التعامل مع أية فئة إجتماعية كطائفة، وعدم إشعارها بعقدة الأقلية: فأبناء هذه الطائفة ليسوا رعايا، بل مواطنين متساوين مع أقرانهم في الحقوق والواجبات... والمواطن، فطريّاً، مستعد لتقديم الولاء للدولة، إذا كانت الدولة مستعدّة لتقديم الحماية والأمن الاجتماعي والصحي والتربوي له إسوةً بباقي المواطنين[23].

من المسلّم به، أنّه لا حلّ بدون ثمن للقضيّة الطائفيّة في لبنان. وببساطة، فإنّ لبنان المستقرّ، يتطلب تحقيق جملة من الشروط، أوّلها، إيجاد فترة انتقاليّة يتمّ خلالها بناء الثقة بين جميع الطوائف، وتخفيف حدّة التوتر في ما بينها، وبالتالي، على اللبنانيين أن يُسلّموا بأنّهم هم وحدهم القادرون على وضع حدٍّ لمأساتهم ومعاناتهم، وعليهم أن يُدركوا، أنّ ثقافة الاعتدال، وضبط النفس، واللاعنف، هي مفاتيح الولادة الجديدة للبنان. وبكلامٍ آخر، ما لم تؤخذ الإصلاحات، الآنفة الذكر، بعين الاعتبار كصيغة اختياريّة لحلّ المسألة اللبنانيّة المتعدّدة الأبعاد، وتُصبح تلك الإصلاحات حقيقة واقعيّة، فإنّ لبنان، ذاك "الجمال المجنون" في الشرق الأوسط، سيبقى مجنوناً".

ويبقى الامل في ما كتبه المطران أنطوان حميد موراني عام 1994: "**وإذا كانت أزمات لبنان هي دائماً أزمات هويّة، فهذا يعني أنّ لبنان ليس واقعاً قائماً بذاته، بل هو مهمّة، وهذا يعني أنّ عليه ان يخلق دائماً مبرّرات وجوده. إنّه بالتالي بلد ذو رسالة**"[24].

23- المصدر السابق، ص 153.

24 - أنطوان حميد موراني، في هويّة لبنان التاريخية، بيروت: دار النهار للنشر، 1994، ص 7.

ملحق

استمارة بحث هوية المثقف السياسية

ملحق استمارة بحث

هويّة المثقف السياسيّة

ملاحظة:

كل المعلومات الواردة تبقى سريّة ولا تستخدم إلاّ لأغراض البحث العلميّ

شكراً جزيلاً على تعاونكم

رقم الاستمارة: ....

اسم المحقّق:..............................

اسم المدقّق: ....

تاريخ تعبئة الاستمارة:........./........./.........

1. **الجنس:** ذكر ☐ انثى ☐
2. **العمر:**.....................
3. **المنطقة:** لبنان الشمالي ☐ جبل لبنان ☐ بيروت ☐
   البقاع ☐ الجنوب ☐ النبطية ☐
4. **المذهب:** سني ☐ شيعي ☐ درزي ☐
   ماروني ☐ ارثوذكسي ☐ كاثوليكي ☐
   غيرذلك حدّد:..............
5. **الاختصاص:** الحقوق ☐ العلوم السياسية ☐ الآداب ☐
   العلوم الاجتماعية ☐ العلوم ☐ الفنون ☐
   الاقتصاد وادارة الاعمال ☐
   غير ذلك حدّد:................
6. **مصدر الشهادة العليا:** لبنان – الجامعة اللبنانية ☐ لبنان– جامعة خاصة ☐
   اوروبا الغربية ☐ اوروبا الشرقية ☐
   استراليا ☐ اميركا الشمالية ☐
   غير ذلك حدّد:...............
7. **مكان التدريس الجامعي:**
   لبنان الشمالي ☐ جبل لبنان ☐
   بيروت ☐ البقاع ☐
   الجنوب ☐ النبطية ☐
8. **عدد سنوات التدريس الجامعي:** ....
9. **الوضع العائلي:** أعزب ☐ متزوج ☐
   مطلق ☐ أرمل ☐
10. عدد الاولاد: ....
11. **المستوى التعليمي للزوج \ الزوجة:** ابتدائي وما دون ☐
    متوسط – ثانوي– مهني ☐ جامعي وما فوق ☐
12. **عمل الزوج \ الزوجة:** وظيفة قطاع عام ☐ وظيفة قطاع خاص ☐
    التجارة والمقاولات ☐ حرفة ☐
    مهنة حرة: طب – هندسة – صيدلة – محاماة ☐ بدون عمل ☐
    غير ذلك حدّد: ....
13. **مذهب الزوج / الزوجة:** سني ☐ شيعي ☐
    درزي ☐ ماروني ☐

كاثوليكي ☐

ارثوذكسي ☐

غير ذلك حدّد: ....

14. **منطقة الزوج / الزوجة:**لبنان الشمالي ☐ جبل لبنان ☐ بيروت ☐

البقاع ☐ الجنوب ☐ النبطية ☐

بلد عربي ☐ بلد اجنبي ☐

15. **عدد الكتب المنشورة:** ....

16. **مواضيع الكتب المنشورة:**قانونية ☐ اجتماعية ☐

دينية ☐ سياسية ☐ ادبية ☐

فكرية ☐ علمية ☐ فنية ☐

اقتصادية☐ غير ذلك حدّد: ....

17. **عدد الابحاث المنشورة:** ....

18. **مواضيع الابحاث المنشورة:**قانونية ☐ اجتماعية ☐

دينية ☐ سياسية ☐ ادبية ☐

فكرية ☐ علمية ☐ فنية ☐

اقتصادية☐ غير ذلك حدّد: ....

19. **هل انت منتسب الى جمعية ثقافية** :نعم ☐ لا ☐

20. **المركز الذي تشغله في هذه الجمعية:**عضو عادي ☐

مسؤول في الهيئة العليا ☐ غير ذلك حدّد: ....

21. **هل انت منتسب الى جمعية دينية:** نعم ☐ لا ☐

22. **المركز الذي تشغله في هذه الجمعية:**عضو عادي ☐

مسؤول في الهيئة العليا ☐ غير ذلك حدّد: ....

23. **هل انت منتسب الى حركة او حزب سياسي** :نعم ☐ لا ☐

24. **المركز الذي تشغله في هذه حركة او حزب سياسي:** عضو عادي ☐

مسؤول في الهيئة العليا ☐ غير ذلك حدّد: ....

25. **هل تؤيد خطاً سياسياً معيناً بشكل ثابت:**أؤيد بشدة ☐ لا أؤيد احداً ☐

أؤيد باعتدال ☐

26. **هل تقرأ الصحف اليومية:** ابداً ☐ نادراً ☐

احياناً ☐ غالباً ☐ دائماً ☐

27. **حدد ثلاثة خيارات في قراءتك للصحف حسب الاولوية**

الدورية	1	2	3
النهار			
السفير			
الديار			
البلد			
المستقبل			
الاخبار			
الانوار			
الحياة			
غير ذلك حدد			

28. **حدّد ثلاثة خيارات في مشاهدتك المحطّات التلفزيونية حسب الاولوية**

	1	2	3
LBC			
المستقبل			
المنار			
NTV			
TL			
الجزيرة			
العربيّة			
EURONEWS			
CNN			
BBC			
غير ذلك حدد			

29. حدد ثلاثة خيارات في للبرامج التي تتابعها حسب الاولوية

الخيارات	1	2	3
اخبار وسياسة			
وثائقي			
ترفيهي ومنوعات			
أفلام			
رياضة			
كوميديا			
غير ذلك حدد			

30. هل لديك اشتراك انترنت؟ نعم ☐ لا ☐

31. عدد ساعات استخدام الانترنت اسبوعياً:..................

32. حدد ثلاثة خيارات في وجهة استخدام الانترنت حسب الاولوية

الخيارات	1	2	3
بريد الكتروني			
قراءة صحف			
ابحاث			
دردشة			
غير ذلك حدّد			

33. المواظبة على ممارسة الفروض الدينيّة:

الفروض الدينيّة	ابداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
الصلاة					
الصوم					
الزكاة					
قراءة الكتب الدينيّة					
قراءة كتب وتفاسير دينية					

34. كيف تصنف نفسك بالنسبة الى الالتزام الدينيّ؟
لا التزام ☐ التزام ضعيف ☐ التزام وسط ☐ التزام قوي ☐

35. المذهب الدينيّ لجيرانك في السكن: من مذهبي ☐ من مذهب مختلف ☐
من مذهبي ومذهب مختلف ☐

36. المذهب الدينيّ لاصدقائك الحميمين: من مذهبي ☐ من مذهب مختلف ☐
من مذهبي ومذهب مختلف ☐

37. زيارة الجيران: ابداً ☐ نادراً ☐
احياناً ☐ غالباً ☐ دائماً ☐

38. زيارة الاصدقاء الحميمين: ابداً ☐ نادراً ☐
احياناً ☐ غالباً ☐ دائماً ☐

39. حدد الهوية التي تشعر بأنها تعبّر عن ذاتك حسب الاولوية:

الهوية	1	2	3	4
مسلم				
مسيحي				
لبناني				
عربي				
هوية عالميّة				
لا هويّة				
غير ذلك حدّد				

40. المحاصصة الطائفيّة سياسياً واداريا ًهي ضمانة لحقوق الطوائف:
أؤيد بشدة ☐ أؤيد ☐
محايد ☐ ارفض ☐ ارفض بشدة ☐

41. فدرالية الطوائف هي الحلّ العملي للبنان: أؤيد بشدة ☐
أؤيد ☐ محايد ☐
ارفض ☐ ارفض بشدة ☐

42. **التمثيل السياسي على الاساس الطائفيّ يتناقض مع الوطنية:**

أؤيد بشدة ☐ أؤيد ☐ محايد ☐ ارفض ☐ ارفض بشدة ☐

43. **الغاء الطائفيّة السياسية يحقق العدالة بين المواطنين:**

أؤيد بشدة ☐ أؤيد ☐ محايد ☐ ارفض ☐ ارفض بشدة ☐

44. **فصل الدين عن الدولة يحقق المساواة بين المواطنين:**

أؤيد بشدة ☐ أؤيد ☐ محايد ☐ ارفض ☐ ارفض بشدة ☐

45. **العلمنة هي اساس دولة المواطنية :**

أؤيد بشدة ☐ أؤيد ☐ محايد ☐ ارفض ☐ ارفض بشدة ☐

46. **الزواج المدنيّ الاختياريّ حق من حقوق المواطنين:**

أؤيد بشدة ☐ أؤيد ☐ محايد ☐ ارفض ☐ ارفض بشدة ☐

47. **النظام الانتخابي على اساس:**

النسبية – لبنان دائرة واحدة ☐ النسبية – على اساس المحافظة ☐

اكثرية على اساس القضاء ☐ الدائرة الفردية ☐

غير ذلك حدّد: ....

48. **قانون عصري للاحزاب على اساس وطني لا طائفي:**

أؤيد بشدة ☐ أؤيد ☐ محايد ☐ ارفض ☐ ارفض بشدة ☐

49. **الوحدة العربيّة هي الضمانة لوقف المخاطر الاجنبية:**

أؤيد بشدة ☐ أؤيد ☐ محايد ☐ ارفض ☐ ارفض بشدة ☐

50. **الموقف من الكيان الصهيوني:** رفض المصالحة مع هذا الكيان ☐

مجاراة الدول العربيّة المتصالحة معه ☐

آخر دولة عربية توقع الصلح ☐

غير ذلك حدّد: ....

51. **الموقف من سياسات الدول الخارجيّة في ما يخصّ لبنان:**

الدول	أؤيد بشدة	أؤيد	محايد	ارفض	ارفض بشدة
مصر					
السعودية					
الاردن					
سوريا					
اميركا					
بريطانيا					
فرنسا					
روسيا					
الصين					

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: وثائق رسميّة:

أ. باللغة العربيّة

- مجلس النواب اللبناني، وثيقة الوفاق الوطني، بيروت: منشورات مجلس النواب، 1990.
- مجلس النواب اللبناني، الدستور اللبناني، بيروت: منشورات مجلس النواب، 1990.
- الجمهورية اللبنانية، وثائق اتفاق جلاء القوات الاسرائيلية، كتاب ابيض، بيروت: وزارة الخارجية، وزارة الاعلام، 1983
- وثيقة التفاهم بين التيار الوطني الحر وحزب الله، 6 شباط 2005.
- السفير، يوميات الحرب الاسرائيلية في لبنان 2006، بيروت: مركز المعلومات العربي، 2006.

ب. باللغة الأجنبيّة:

- *BRAMMERTZ, Serge, Third Report of the UNIIIC, 15 March 2006.*
- *DOHA AGREEMENT, 2008.*
- *FITZGERALD, P, Report of the Fact-Finding Mission to Lebanon, 25 February – 24 March 2005.*
- *MEHLIS, Detlev, Report of the UNIIIC Established Pursuant to Security Council Resolution 1595 (2005), Beirut: 19 October 2005, paragraphs 7 and 8.*
- *SECURITY COUNCIL RESOLUTIONS: 1373, 1559, 1595, 1701, 1757.*
- *The Syria Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act of 2003, Public law 108-175, 108th Congress, 12 December 2003.*
- *The Wino grad Report, 31 January 2008.*
- *UN Document S/15194, 11 June 1982.*

ثانياً: الكتب:

أ- باللغة العربيّة

- السيد حسين، عدنان، المواطنة: أسسها وأبعادها، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2013).
- أبو خليل، جوزاف، "قصة الموارنة في الحرب": سيرة ذاتي، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1990).
- إصدار جريدة السفير، يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان: 2006، (بيروت: مركز المعلومات العربي، 2006).
- بقرادوني، كريم، لعنة وطن: من حرب لبنان الى حرب الخليج، (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، 1985).
- بقرادوني، كريم، السلام المفقود: عهد الياس سركيس 1976 - 1982، (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، 1991).
- الجميّل، أمين، الرهان الكبير، (بيروت: دار النهار، 1988).
- الجميّل، بيار، لبنان: واقع ومرتجى، (بيروت: منشورات الكتائب اللبنانية، 1970).
- جنبلاط، كمال، هذه وصيّتي، (المختارة؛ الدار التقدمية، 1987).
- حلاّق، حسان، التيارات السياسية في لبنان: 1943-1952، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981).
- خاطر، لحد، العادات والتقاليد اللبنانية، الجزء الاول والثالث، (بيروت: دار لحد خاطر، 1985).
- خلف، غسان، لبنان في الكتاب المقدس، (منصورية المتن: دار المنهل، 1985).
- خليفة، محمد، العلاقات اللبنانية السورية بين الاقتصاد والسياسة، (طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2011).
- رباط، إدمون، لبنان والطائفية، (بيروت، دار الفن والآداب، 1985).
- رفيق الحريري، الحكم والمسؤولية، طبعة ثانية، (بيروت: الشركة العربية المتحدة للصحافة، ش.م.ل.، 1999).
- ضاهر، مسعود، لبنان: الإستقلال، الصيغة والميثاق، (بيروت: دار المطبوعات الشرقية، 1984).
- ضاهر، مسعود، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، (بيروت: دار الفارابي، طبعة رابعة منقحة، 2009).
- عَساف، إبراهيم، الاغتيال الاخير: وثائق الأمم المتحدة حول التحقيق في جريمة اغتيال رفيق الحريري والاغتيالات والتفجيرات العشرين المرتبطة بها وانشاء المحكمة الخاصة للبنان،

(بيروت: C a، 2009).

- عنداري، بول، الجبل: حقيقة لا ترحم،،(بيروت: 1985).
- قاسم، نعيم، حزب الله: المنهج – التجربة – المستقبل، (بيروت: دار الهادي، 2002).
- قبيسي، محمد، من الحقيقة الى العدالة: براميرتس يخلف ميليس، (بيروت: Four colors، 2006)
- القوتلي، حسين، لبنان بين العروبة والإسلام، الطبعة الأولى، (بيروت: المركز الاسلامي للإعلام والإنماء، 1982).
- مرّوه، كريم، المقاومة: أفكار للنقاش من الجذور والتجربة والآفاق، (بيروت: دار الفارابي، 1985).
- مغيزل، جوزاف، كتابات جوزاف مغيزل، الجزء الاول، (بيروت: دار النهار للنشر، 1997).
- منسَّى، كميل، الياس الهراوي: عودة الجمهورية من الدويلات الى الدولة، (بيروت: دار النهار للنشر، 2002).
- نصار، ناصيف، نحو مجتمع جديد، الطبعة الخامسة، (بيروت: دار الطليعة، 1995).
- الهندي، خليل والناشف، انطوان، العلاقات اللبنانية السورية، (طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 1998).
- موراني، انطوان حميد، في هويّة لبنان التاريخية، بيروت: دار النهار للنشر، 1994.

ب- باللغة الأجنبيّة

- ACHCAR G, and Warschawski M., ***The 33-Day War: Israel's War on Ḥezbollah in Lebanon and its Aftermath***, *(London: Saqi, 2007).*
- AJAMI, F, ***The Vanished Immam***, *(Ithaca: Cornell University Press, 1986).*
- BAKER III, J.A, ***The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace***, *1989-1992, (New York: G. P. Putman's Sons, 1995).*
- BAKVIS, H, ***Federalism and the Organization of Political Life: Canada in Comparative Perspective***, *(Canada: Queen's University, Institute of Intergovernmental Relations, 1981).*
- BINDER, L, (ed.), ***Politics In Lebanon***, *(New York: John Wiley & Sons Inc., 1966).*
- BLANFORD, N, ***Killing MR Lebanon***, *(London: I.B. Taurus, 2006).*

- BULLOCH, J, ***Final Conflict***, *(London: Century Publishing, 1983).*
- CARTER, J, ***The Blood of Abraham***, *(Boston: Houghtoun Mifflin Company, 1980).*
- CHOMSKY, N, ***The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians***, *(Boston: South End Press, 1983).*
- COBBAN, H, ***The Making of Modern Lebanon***, *(Boulder Westview Press, 1985).*
- COBBAN, H, ***The PLO: People, Power and Politics***, *(London: Cambridge University Press, 1984).*
- DAHL, R, ***Dilemmas of Pluralist Democracy***, *(New Haven & London: Yale University Press, 1982).*
- DIECEY, A. Van, ***Introduction to The Study of The Law of The Constitution***, *(London Msmillan 1927).*
- EL-KHADEM, S, ***The War of Surprises and Deceptions***, *(Beirut: The Arab Institute for East and West Studies, 2007).*
- EVRON, Y, ***War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue***, *(Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1987).*
- FISK, R, ***Pity the Nation***, *(Oxford University Press, 1990).*
- FRIEDMAN, T, ***From Beirut to Jerusalem***, *(New York: Farah Straus Giroux, 1989).*
- FRUM, D, ***the Right Man: the Surprise Presidency of George W. Bush***, *(New York: Random House, 2003).*
- GABRIEL, R, ***Operation Peace For Galilee: The Israeli-PLO War in Lebanon***, *(New York: Hill and Wang, 1984).*
- GIANNU, C, ***Besieged: A Doctor's story of life and Death in Beirut***, *(Toronto: Key Porter-Books, 1990).*
- GILMOUR, D, ***Lebanon: The Fractured Country***, *(London: Sphere Books Limited, 1984).*
- HADDAD, W, ***Lebanon: The politics of Revolving Doors***, *(Washington, D.C.: Praeger, 1985).*

- *LIJPHART, A,* **Democracy in Plural Societies** *(Binghamton: Yale University Press, 1977).*
- *LIJPHART, A,* **The Politics of Accommodation**, *(Los Angeles: University of California Press, 1968).*
- *LOWER, R.M, (ed.),* **Evolving Canadian Federalism**, *(Durham: Duke Universtoty Press, 1958).*
- *MALONE, D.M,* **The International Struggle Over Iraq**, *(Oxford: Oxford University Press, 2006).*
- *MARSHALL, P,* **Intifada: Zionism, Imperialism and Palestinian Resistance**, *(London: Bookmarks, 1989).*
- *MCBRIDE, S,* **Israel in Lebanon**, *(London: Ithaca Press, 1983).*
- *MCDOWALL, D,* **Palestine and Israel: The Uprising and Beyond**, *(Berkeley: University of California Press, 1989).*
- *MCRAE, Kenneth D, (ed.),* **Consociational Democracy** *(Ottawa: McClellan and Stewart Limited, 1974).*
- *MIKDADI, L,* **Surviving the Siege of Beirut**, *(London: Onyx Press, 1983).*
- *NORTON, A.R,* **Amal and the Shi'a: Struggle For the Soul of Lebanon**, *(Austin: University of Texas Press, 1987).*
- *O'BRIEN, C,* **The Siege**, *(New York: Simon and Schuster, 1986).*
- *PAKRADOUNI, K,* **Curse of a Nation: From Lebanon's War to The Gulf War**, *(Beirut: Trans-Orient Publications, Ltd., 1991) (Arabic).*
- *RABINOVICH, I,* **The War For Lebanon: 1970-1983**, *(Ithaca: Cornell University Press, 1984).*
- *RANDAL, J,* **Going All The Way: Christian Warlords, Israeli Adventures**, *and The War In Lebanon, (New York: Vintage Books, 1984).*
- *ROSS, D,* **The Missing Peace: The Inside Story of The Fight for Middle East Peace**, *(New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004).*
- *SAAD – Ghorayeb, A*, **Hezbu'llah: Politics, Religion**, *(London: Pluto Press, 2002.)*
- *SAADEH, S,* **The Social Structure of Lebanon: Democracy or Servitude?**, *(Beirut: Editions Dar An-nahar, 1993).*

- *HARIK, J.P,* **Hezbollah: The Changing Face of Terrorism**, *(London: I.b. Taurus, 2005).*
- *HITTI, P,* **A Short History of Lebanon**, *(London: Macmillan, 1965).*
- *HOF, F,* **Galilee Divided: The Israel-Lebanon Frontier**, *1926-1984, (Boulder: Westview Press, 1985).*
- *HOLLIS R, and Shehadi N, (eds.),* **Lebanon On Hold: Implications for Middle East Peace**, *(London: The Royal Institute of International Affairs, 1996).*
- *HUREWITZ, J,* **The Middle East and North Africa in World Affairs**, *Vol:II, (New Haven: Yale University Press, 1979).*
- *ISKANDAR, M,* **Rafiq Hariri and The Fate of Lebanon**, *(London: SAQI, 2006).*
- *JABBRA N. and Jabbra J,* **Voyageurs To A Rocky Shore: The Lebanese and Syrians of Nova Scotia**, *(Halifax: Institute of Public Affairs, Dalhousie University, 1984).*
- *JENSEN, M,* **The Battle of Beirut**, *(London: Zed Press, 1982).*
- *JUNBLATT, K,* **This is My Will**, *(Al-Mukhtara: Dar al-Takadom, 1987) (Arabic).*
- *KHALAF, G.E, Lebanon in the bible: ATheological and Historical Study, (Mansourieh el- Metn: Dar Manhal Al- A hayat, 1985)*
- *KHALIDI, W,* **Conflict and Violence In Lebanon**, *(Cambridge: Harvard University Press, 1979).*
- *KHATER, L,* **The Lebanese Traditions and Customs**, *Vol. 1 and 3, (Beirut: Dar Lahad Khater, 1985) (Arabic).*
- *KOURY, E, The Crisis in the Lebanese System, Cofessionalism and Chaos, (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1976).*
- *LANDES, R,* **The Canadian Polity** *(Ontario: Prentice-Hall Canada Inc. 1983).*
- *LENCZOWSKI, G,* **The Middle East in World Affairs**, *(Ithaca: Cornell University Press, 1980).*

- *SACHAR, H, **A History of Israel: Vol.II**, (New York: Oxford University Press, 1987).*
- *SALEM, E, **Modernization Without Revolution:Lebanon's Experience**, (Bloomington: Indiana University Press, 1973).*
- *SALIBI, K, **A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered**, (Los Angeles: University of California Press, 1988).*
- *SALIBI, K, **Crossroads to Civil War: Lebanon 1958-1976**, (New York: Caravan, 1976).*
- *SALIBI, K, **The Modern History of Lebanon**, (New York: Caravan Books, 1965).*
- *SCHIFF Z. and Ya'ari E, **Israel's Lebanon War**, (New York: Simon and Schster, 1984).*
- *SCHIFF, Z, **A History of the Israeli Army**, (London: Sidgwick and Jackson Limited, 1987).*
- *SEALE, P, **Asad: The Struggle For The Middle East**, (Berkley: University of California Press, 1988).*
- *SEALE, P, **The Struggle For Syria**, (New Haven: Yale University Press, 1986).*
- *SHEHADI N, and Mills D., (eds.), **Lebanon: A History of Conflict and Consensus**, (London: Centre for Lebanese Studies and I.B. Tauris & Co., Ltd., 1988).*
- *SIDDIQUI, Kalim, (ed.), **Issues in the Islamic Movement: 1980-1081** (London: The Open House Press Limited, 1982).*
- *SINAI A and POLLACK A, (eds.), **The Syrian Arab Republic**, (New York: American Academic Association for Peace in The Middle East, 1976).*
- *SKOGMO, B, **UNIFIL: International Peacekeeping in Lebanon, 1978-1988**, (Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 1981).*
- ***The 9/11 Commission Report**, (New York: W.W. Norton and Company).*
- *TUENI, G, **Une Guerre Pour Les Autres**, (Paris: Edition Letters, 1985) (French).*
- *WHEARE, K. C, **Federal Government**, (New York: Oxford University*

Press, 1963).
- *YADFAT A, and Chann Y., **PLO Startegy and Tactics**, (London: Croom Helm, 1981).*

ثالثاً: الدوريات:

- AL-HOSS, S, "Horizons of Prospective Changes in Lebanon", The Beirut Review, (No:3, Spring 1992).
- BAKVIS, H, "Structure and Process in Federal and Consociational Arrangements" Publius: The Journal of Federalism, (Spring 1985).
- BARRY, B, "Political Accommodation and Consociational Democracy", British Journal of Political Science, (Vol. 5, No. 4, October 1975).
- CAMPBELL, J, "The Middle East: A House of Containment Built on Shifting Sands", Foreign Affairs, (Vol:6, No:3, 1982).
- CARTER, P, "EW Won the Beqaa Valley Air Battle", Military Science and Technology, (January, 1983).
- CHARAF, G, "The National Accord: Pact or Compromise", the Mashrek International, (No:9, December 1984).
- DICKEY, C, "Assad and His Allies: Reconcilable Differences?", Foreign Affairs, (Vol.66, No.1, 1987).
- FARIS, H, "Political Institutions of the Lebanese Republic: Past Performance as a Basis for Change", Third World Affairs 1988, (Plymouth: Latimer Trend, 1988).
- GADDIS, John L, "Grand Strategy in the Second Term", Foreign Affairs, (January-February 2005).
- GEMAYEL, A, "The Price and the Promise", Foreign Affairs, (Vol. 63, No.4, 1985).
- HAASS, R, "The New Middle East", Foreign Affairs, (November-December, 2006).
- HAMZEH, A.N, "Lebanon's Hizbullah: From Islamic Revolution to Parliamentary Accomodation", Third World Quarterly, (Vol:14, No:2, 1993).

- HUDSON, M, "Fedayeen are Forcing Lebanon's Hand", Middle East, (Vol:10, No:1, 1970).
- HUDSON, M, "Pluralism, Power, and Democracy in Lebanon", Brooklyn College, City University of New York and Yale Political Data Program, Revised Version, 1967.
- HUDSON, M, "The Lebanese Crisis: The Limits of Consociational Democracy", Journal of Palestine Studies, (No. 19/20, Spring /Summer, 1976).
- JABBRA N, and JABBRA J, "Lebanon: Gateway to Peace in The Middle East", International Journal, (Vol.38, No:4, 1983).
- JABBRA, J, " The Lessons of Lebanon", Middle East Focus, (Vol.9, No.1, 1986).
- JAMES, A, "Painful Peacekeeping: the United Nations in Lebanon 1978-1982", International Journal, (Vol.38, No.4, 1983).
- Journal of Palestine Studies, (No.67, Spring 1988).
- KENT, Jay "The Assad Factor", The Middle East, (January 1986).
- LIJPHART, A, "Consociation and Federation: Conceptual and Empirical Links" , Canadian Journal of Political Science, (XII:3 September 1979).
- LIJPHART, A, "the Northern Ireland Problem", British Journal of Political Science, (Vol:5, No.1, 1975).
- MANDELL, J, "Gaza: Israel's Soweto", Merip Reports, (October-December, 1985).
- MATTAR, P, "The Critical Moment for Peace", Foreign Policy, (No:76, Fall 1988).
- MCRAE, K, "Comment: Federation, Consociation, Corporatism – An Addendum to A. Lijphart", Canadian Journal of Political Science, (XII:3, September 1979).
- MOORE, C. H, "Prisoners' Financial Dilemmas: A Consociational Future For Lebanon?" , American Political Science Review, (Vol: 61, No.1, March 1987).
- NEWMANN, R, "Assad and the Future of the Middle East", Foreign Affairs,

(Vol.62, No.2, 1983).
- NOWLE, C, "The Israeli Occupation of South Lebanon", Third World Quarterly, (Vol:8, No:4, 1986).
- PAPPALARDO, A, "The Conditions for Consociational Democracy: a Logical and Empirical Critique", European Journal of Political Research, (Vol.9, No. 4, December 1981).
- PIPES, D, "The Real Problem", Foreign Policy, (No. 51, summer 1983)
- RABINOVICH, I, "Syria and Lebanon", Current History, (Vol.88, No,535, February 1989).
- RANSTORP, M, "The Strategy and Tactics of Hizballah's Current Lebanization Process", Mediterranean Politics , (No:1, 1998).
- RAPHAEL, N, "Development Planning: Lebanon", Western Political Quarterly, (Vol:20, No:3, 1967).
- RICE, Condolezza, "Promoting the National Interest", Foreign Affairs, (January-February, 2000).
- RICE, Condolezza, "Rethinking the National Interest", Foreign Affairs, (July-August, 2008).
- RUNNING J. and BENNETT, S, "Foreigners in Their Own Land", Equinox, (No:14, 1984).
- SALEM, P, "The Future of Lebanon", Foreign Affairs, (November-December 2006).
- SALEM, P, "The Middle East: Evolution of a Broken Regional Order", Carnegie Papers, (Beirut: Carnegie Middle East Center, No:9, June2008).
- SATLOF, R, "Assessing the Bush Administration's Policy of Constructive Instability", Policy Watch (974, 15 May 2005)
- SAUNDERS, H, "An Israeli-Palestinian Peace", Foreign Affairs, (Vol.61, No:1, 1982).
- SCHIFF, Z, "Israel's War With Iran", Foreign Affairs, (November-December 2006).
- SHAMIR, Y, Israel's Role in a Changing Middle East, Foreign Affairs,

(Vol.60, No:4, 1982).
- SID-AHMED, M, "The Shifting Sands of Peace in the Middle East", International Security, (Vol:5, No:1, 1980).
- SINGLER, J, "The Palestinian Uprising", International Perspectives, (July August 1988).
- SISCO, J, "Middle East: Progress or lost Opportunity", Foreign Affairs, (Vol.61, No.3, 1983).
- TARLTON, C. D, "Symmetry and Asymmetry as Elements of Federalism", The Journal of Politics, (XXVII, No. 4. 1965).
- VIORST, M, "A Reporter at Large: The Shadow of Saladin", The New Yorker, (Vol:65, No:47, 1990).
- ZAMIR, M, "Emile Edde and the Territorial Integrity of Lebanon", Middle Eastern Studies, (Vol:14, No:2, 1978).

رابعاً: المجلاّت :

أ- باللغة العربية

- المسيرة، عدد 3 كانون الثاني، 1987.
- المشرق الدوليّ، عدد 9 كانون الأول 1984.

ب- باللغة الأجنبية

- Executive Intelligence Review, 25 February 2005.
- McLean's, 5 March 1984.
- Newsweek, 17 August 1982.
- The Christian Science Monitor, 28 December – 4 January, 1988.
- The Christian Science Monitor, 19-25 September 1988.
- The Gazette, 10 May 1988.
- The New York Times Magazine, 5 July 1987.
- The New York Times, 17 August 1989.
- The New York Times, 17 September 1982.
- The New York Times, 21 July 2007.
- The New York Times, 8 January 1987.

- Time, 20 October 1986.
- Time, 26 December 1988.
- Time, 27 December, 1982.
- Time, 4 December, 1982.
- Time, 4 October 1982.
- Time, 5 March 1984.

خامساً: الصُّحف:

أ- باللغة العربية

- الديار عدد 27 تشرين الأول، 1990.
- السفير عدد 3 تشرين أول، 2006
- النهار عدد 15 شباط، 1976.
- الهدى عدد 2 تموز، 1982.
- السفير عدد 1 آذار، 2005.
- السفير عدد 17 تموز، 2008
- السفير عدد 16 تشرين الأول 2008
- السفير عدد 26 تموز، 2005.
- السفير عدد 28 آب، 2006.

ب - باللغة الأجنبية

- The Chronicle Herald, 20 April 1989.
- The Daily Star, 1 March 2005.
- The Daily Star, 10 May 2008.
- The Daily Star, 2 April 2008.
- The Daily Star, 22 May 2008.
- The Daily Star, 29 March 2008.
- The Daily Star, 3 December 2008.
- The Daily Star, 9 March 2005.
- The Globe and Mail, 19 December 1988.
- The Globe and Mail, 25 November 1989.
- The Globe and Mail, 6 November 1989.
- The Globe and Mail, 7 January 1988.

فهرس المحتويات

المؤلف في سطور

- عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية – الجامعة اللبنانية (٢٠١٣).
- عميد كلية العلوم الإقتصادية وإدارة الأعمال – الجامعة اللبنانية (٢٠٠٥-٢٠١٣).
- أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية – الجامعة اللبنانية.
- أستاذ محاضر في كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان للجيش اللبناني.
- أستاذ محاضر في الكلية الحربية للجيش اللبناني.
- عضو في الجمعية العربية للعلوم السياسية.
- عضو في اتحاد الكتّاب اللبنانيين.
- عضو استشاري في المجلة العربية للعلوم السياسية .
- عضو استشاري في مجلة الغدير .
- عضو استشاري في مجلة السادسة.

من مؤلفاته:

- من النمو والتنمية الى العولمة والغات، (٢٠٠٠).
- السلم الاسرائيلي المسلح في أساسه واهدافه، (٢٠٠٢).
- نظرية العلاقات الدولية، (٢٠٠٤) (انكليزي) .
- قاموس المفردات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (٢٠٠٥).
- يعقوب الصراف: لأجل الوطن والإنسان، (٢٠٠٧).
- التوافقية والمأزق المستمر في النظام اللبناني، (٢٠٠٩) (انكليزي).
- اخلاقيات الاعمال في الادارة والمال، (٢٠١٠).
- التوافقية: النظرية وتطبيقها في لبنان، (٢٠١١).
- الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الأميركية، (٢٠١٢).
- لبنان : من أزمة الى أزمة، (٢٠١٣) (انكليزي).
- دراسات منشورة في العديد من الدوريات والصحف العربية والأجنبية .
- مشرف على العديد من أطروحات الدكتوراه والماجستير في العلوم السياسي
- مشارك في العديد من المؤتمرات المحلية والعربية والدولية.

